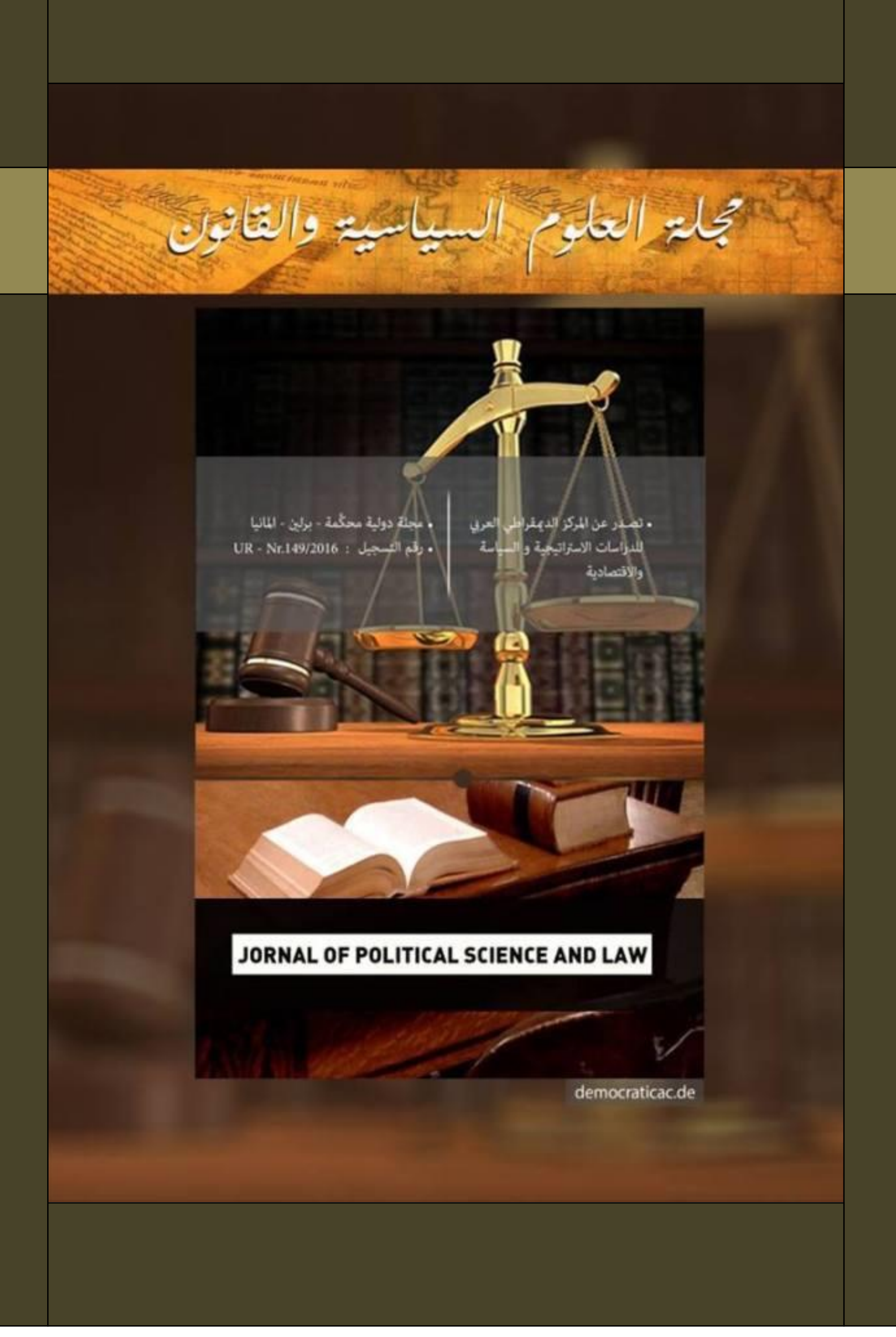


مجلة العلوم السياسية والقانون
• تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسة والاقتصادية
• مجلة دولية محكّمة - برلين - المانيا
• رقم التسجيل : UR - Nr.149/2016
JORNAL OF POLITICAL SCIENCE AND LAW
democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي

مجلة العلوم السياسية والقانون
مجلة علمية دولية محكمة
تصدر فصليا عن المركز الديمقراطي العربي
برلين- ألمانيا-

رقم التسجيل : UR-NR.149/2016
Berlin :10315 Gensinger Str :112

لمراسلة المجلة
Email : journal@democraticac.de
Web : http://democraticac.de/?page_id=37575



التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن المركز الديمقراطي العربي في برليـــن برقم معيــــاري UR-NR149/2016 تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون. تحت إشراف هيئة تحرير مختصة وهيئة استشارية دولية تتألف من نخبة من الباحثين في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية والقانون.

يعد المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والتحليلي، وذلك من أجل خلق فضاء علمي أكاديمي يستقطب إسهامات مختلف الباحثين في علم السياسة والعلاقات الدولية، القانون والاقتصاد؛ وحتى يتسنى لهم إثراء هذا الفضاء العلمي من خلال إضافة آرائهم ونشر بحوثهم التي تعالج الظواهر، الإشكالات والمستجدات؛ وهذا ما يسمح في نفس الوقت للأكاديميين بتوسعة آفاقهم والتعرف على وجهة نظر زملائهم من مختلف الدول، ومعالجتهم مختلف القضايا من منطلقات مختلفة والنظر للحقائق من زوايا متعددة.



شروط النشر بالمجلة:

أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة،وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد،إلى البريد الإلكتروني journal@democraticac.de

يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يتعلق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

يتم تقويم البحث من طرف ثلاثة محكمين.

يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.

يتم إرسال ملاحظات التحكيم إلى الباحث.

يمكن للباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور سالفا.

اهتمامات المجلة:

ان "المركز الديمقراطي العربي" جهة إصدار "مجلة العلوم السياسية والقانون" والقانون يحدد لعمله ثلاثة محاور هي

أولا: الدراسات العربية وهذه الدراسات ستنصرف الى اتجاهين،الاتجاه الأول هو دراسة قضايا كل دولة عربية على حدة وعلى المستوى الداخلي،ثم دراسات القضايا التي يفرضها نمط العلاقة الثنائية بين كل دولة وأخرى ومدى التفاعل بينهما ومدى تأثير هذه القضايا على العلاقات سلبا أو إيجابا

ثانيا : الدراسات الدولية وهي تتجه اتجاها واحدا وهو دراسة القضايا التي تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين الدول العربية ودول العالم المختلفة،وتستدعى هذه الدراسات تحديد شكل هذه العلاقة ومدى تأثيرها على القضايا المشتركة.

ثالثا :دراسات الأحداث الجارية فكثير من الأحداث التي تقع في الدول العربية وتكون في حاجة الى إجراء دراسات وأبحاث واستطلاعات رأى عنها لمعرفة أسبابها ودوافعها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها،وهذا النوع من الدراسات مهم للغاية حيث يساعد صانع القرار في مستوياته المختلفة على اتخاذ القرار السليم .

رابعا :الدراسات القانونية وهي تعنى بالحقل الحقوقي الوطني والدولي بشكل يعزز من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتطوير المنظومة القانونية في الوطن العربي كما يعالج قضايا الأمن الإنساني والقضاء العادل والقانون الدولي وكل إشكالات الحقوق والحريات.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية و الإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها- عنوان جهة الباحث- الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث،وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها و لم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية) الأجنبية (في حال العودة الى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده " المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل،"وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية:اسم الباحث)الباحثين(، عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد،أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف)المؤلفين(، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000و 7000كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية ، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس A) 4، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic- حجم 16غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14عادي بالنسبة لحجم المتن- حجم 11عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9عادي بالنسبة للملخص والهوامش- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12غامق للعناوين الفرعية ، 12عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11عادي للجداول والأشكال ، 9عادي للملخص والهوامش -، يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعدالمفرد مع ترك هوامش مناسبة)2، 5(من جميع الجهات.

وتعتمد "مجلة العلوم السياسية والقانون" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.



أسرة التحرير

الهيئة الاستشارية

نقرأ في هذا العدد:

التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات – د. وداد غزلاني (الجزائر)• أ. حنان حكار (الجزائر)•

The title of the article: The Malaysian Experience in sustainable development: investing in the individual and the provision of capacity

الملخص:

إن التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، الرأسمال الفكري، التجربة التنموية الماليزية، القيم المجتمعية، الرؤية الإستراتيجية .

Summary:

The Malaysian development experience is worthy of contemplation experience because they are characterized by a lot of lessons that can be learned in the field of achieving economic leading starting point, it managed this country despite its small area and the nature of the terrain, and the diversity of races that occupy a place among the major industrialized countries, thanks to its investment in the individual and focus on the educational system and integration between community values and economic performance in order to achieve comprehensive and sustainable development of all sectors.

keywords:

sustainable development , Intellectual capital, Malaysia's developmental experience, and community values, The strategic vision.

• أستاذ دكتور في العلوم السياسية والقانون. وعميد كلية القانون والعلوم السياسية جامعة قالما. الجزائر.

• أستاذ محاضر في العلوم السياسية. جامعة قالما. الجزائر.

مقدمة:

تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة، ودراستها تحظى بالأهمية الكبيرة نظرا لكونها قدمت للعالم أجمع مشروعا تنمويا معاصرا يجمع بين الحداثة والإسلام، ويضاهي في رؤياه النماذج العالمية المتقدمة، وتنبع أهمية هذه التجربة في كونها تدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي حد التلاحم، على حد تعبير Gunnar Mayrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economic sis value loaded، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية هي سياسة الاعتماد على الذات، وبالتالي النهضة بالأسس والدعائم والخصوصيات التي يقدمها المجتمع أولا وقبل كل شيء، حيث يشير قائد النهضة الماليزية مهاتير محمد إلى أن الإسلام يعد القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه، فإذا استطاعت ماليزيا أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية فإنها تكون قد حققت نموذجا ناجحا في التنمية المستدامة، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

-كيف ساهم الاعتماد على الرأسمال الفكري في النهوض بأعباء التنمية المستدامة في ماليزيا؟

أهداف الدراسة:

- البحث في فلسفة النهوض بالتنمية والعوامل الواقفة وراء تحقيقها.
- توجيه الاهتمام نحو الرأسمال الفكري كمحرك أساسي للتنمية في أي بلد.
- التركيز على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وأبرز السياسات المتخذة في هذا الشأن.
- تسليط الضوء على إحدى التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية ومحاولة الاستفادة من المسار التنموي الذي تبنته.
- التأكيد على فكرة الدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي

محاور الدراسة:

المحور الأول: التنمية المستدامة و التنمية البشرية : إطار مفاهيمي

المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

المحور الثالث: الاستثمار في الرأسمال الفكري وانعكاساته على التنمية المستدامة في ماليزيا

المحور الرابع: الرؤية التنموية الماليزية 1990–2020 واستدامة التنمية

المحور الأول: التنمية المستدامة و التنمية البشرية : إطار مفاهيمي

أولا: تعريف التنمية المستدامة:

لقد تنوعت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة لكن جلها يركز على ثلاث جوانب أساسية في التنمية وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث تعرف بأنها "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية "[1]، كما عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية CMED سنة 1987 بأنها: " التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة "[2].

وهذا التعريف هو يركز على جانبين أساسيين هما:

– فكرة تحديد الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال اللاحقة للوفاء باحتياجاتها.

– الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية متواصلة عبر الزمن.

ثانيا: تعريف التنمية البشرية

يعد مفهوم التنمية البشرية من بين أكثر المفاهيم تداولا في وقتنا الحالي بالنظر إلى التوجهات العالمية نحو تعزيز مكانة الإنسان وجعله محورا لأي عملية تنموية، فالتنمية البشرية تعني تنمية الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفا وغاية نهائية ومطلقة، وذلك في إطار توفير وإشباع جميع حاجاته المادية واللامادية، وتوفير الظروف والأجواء المجتمعية التي تحقق له قدر من الاستمتاع بحقوقه كإنسان[3].

وقد صدر سنة 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير بعنوان– تقرير التنمية البشرية – وقد اعتمد التقرير تعريفا لمفهوم التنمية البشرية، قم بتعديله لاحقا في تقريره لعام 1995 وقد جاء في هذا التعريف: " التنمية

---

[1]– صالح صالحي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، يومي 7/8 أبريل 2008، عين مليلة، ص،85.

[2]– سيرج لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، تر.ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ،2007، ص.48.

[3] – مراد علة و محمد مصطفى سالت، الحوكمة والتنمية البشرية موائمة وتواصل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، بكلية العلوم القانونية والإدارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 16 و17ديسمبر 2008 ، ص.07

البشرية هي عملية توسيع لخيارات الناس، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة[1]". وبالتالي فحياة الفرد لم تعد تقتصر فقط على العيش الكريم والتمتع بالصحة الجيدة والحصول على مسكن لائق بل يتعداها إلى مجموعة من الحقوق المتعلقة بالنفس البشرية ومدى قدرتها على التعبير عن ذاتها من جهة وتحقيقها من جهة ثانية.

المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

تشكل ماليزيا حاليا إحدى أقوى النمور الآسيوية وأكثرها تقدما بالنظر إلى ما تم انجازه وما تخطط لتحقيقه على مدد طويلة، حيث تعد هذه التجربة الفريدة من نوعها إحدى أكثر الدروس التي ينبغي ان تحذو حذوها جميع الدول حيث مهدت من خلال الخطط الإستراتيجية التي وضعتها إلى إرساء منظومة متكاملة تنمويا وشملت شتى المجالات بدءا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى الجوانب البيئية حيث سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على كل جانب من هذه الجوانب.

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

لقد بدأ المسار التنموي الماليزي في السبعينيات متأثرا باقتصاديات النمور الأسيوية المتقدمة آنذاك منها جمهورية كوريا، وكوريا الجنوبية، جمهورية الصين، تايوان، هونغ كونج وأخيرا جمهورية سنغافورة بعد أن كانت تعتمد وبشكل كبير على التعدين والزراعة وأخذت بالتحول تدريجيا نحو جعل اختصاصها اقتصادا مصنعا بالدرجة الأولى، وقد كانت التجربة اليابانية في كل هذا الملهم الرئيسي في العمليات التصنيعية على حد قول رئيس وزرائها السابق مهاتير محمد" الاتجاه شرقا"، ولم تكتفي ماليزيا فيها بالصناعات الخفيفة والمتوسطة بل طورت قدراتها لتصبح بعد سنوات قليلة من دفع عجلتها التنموية أولى النمور الآسيوية في مجال الصناعات الثقيلة.

وبالتالي فماليزيا استطاعت أن تحقق أشواطا كبيرة في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وفي مدة زمنية قياسية وهي التي تعتمد على المنتجات الزراعية والثروات الباطنية كالقصدير، زيت النخيل، المطاط والأخشاب، وأصبح بعدها قطاع الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسيين في البلاد وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عالي حيث بلغ مثلا سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي ليبلغ بعد ست سنوات أي سنة

[1]– هدى رزق، الثقافة والتنمية البشرية، على الموقع الإلكتروني: www.imamsadrnews.net

2011، حوالي 9656 دولار أمريكي . " وحاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي upper middle income country " .

وعليه فإن المرتبة التي بلغتها ماليزيا لم تأتي من عدم بل كانت نتيجة التنويع الاقتصادي المستمر والذي تكلل في السنوات الأخيرة بالصناعات الالكترونية وتصديرها حيث أصبحت تشكل واحدة من الدول العشرين الأولى في مجال التجارة الدولية، وهذا الانفتاح الاقتصادي خولها لبلوغ مراتب متقدمة لاسيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم[1].

إن ما يمكن استخلاصه من خلال التجربة التنموية الماليزية هو أن التنويع الاقتصادي يعد الحجر الأساس في بناء أي اقتصاد قوي، بالنظر لما يتيحه هذا الأخير من فرص لاستدامة التنمية فالاعتماد على عناصر محددة في الاقتصاد من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الدولة ككل في ظل عالم تحكمه الاعتبارات الاقتصادية ويتأثر بها أكثر من أي اعتبار آخر، وماليزيا استطاعت بفضل ما أتاحته من خطط إستراتيجية أن تواجه مختلف الأزمات الاقتصادية لاسيما أزمة التسعينيات حيث خرجت منها بسلام بعد اعتمادها على التنمية الذاتية ورفضها لمساعدات المؤسسات المانحة على عكس بقية الدول الأخرى، وبالتالي إفلاتها من قبضة المشروطية والتبعية التي تفرضها هذه المؤسسات.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا.

إن الاهتمام الكبير الذي حضي به البعد الاقتصادي في التنمية لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر، فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله ، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لاسيما التعليم والصحة والإسكان وهو ما سيتم التطرق إليه على التوالي:

[1] – حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر–، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص ص 95–96.

1/–التخفيض من نسب الفقر: لقد شهدت مرحلة السبعينيات في ماليزيا أسوء المراحل من حيث ارتفاع نسب الفقر حيث شكل نسبة 52.4% في بداية السبعينيات، وبفضل السياسات التنموية الخماسية التي تم انتهاجها من قبل السلطات الماليزية والتي شهدت استمرارية وعطاء أكثر مع مرور السنوات، حتى بلغت نسبة الفقر سنة 2000 إلى حوالي 5.5% وهو ما يشكل تناقضا بحوالي 3 أضعاف عما كان عليه في السبعينيات، غير ان هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينيات فقط بل استمرت إلى غاية يومنا هذا، والهدف من ورائها القضاء إطلاقا على ظاهرة الفقر في ماليزيا، وهذه العملية سارت بالتوازي بين المدن الحضارية والأرياف، وهدفت إلى تحقيق مكسبين رئيسيين هما: تخفيض نسبة الفقر من جهة وإعادة هيكلة المجتمع من جهة أخرى، هذا بالنظر إلى أن تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي هو يؤثر مباشرة في هيكلة المجتمع، حيث أن "النمو الاقتصادي بالضرورة يقود إلى المساواة في الدخل" ، وهو ما سمح لماليزيا بتجاوز اختلافاتها العرقية والقضاء على الفوارق الاجتماعية بالنظر إلى اتساع رقعة التعددية العرقية في الدولة والتي لولا انتهاجها لسياسات القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية لكانت معول هدم ولصارت ماليزيا كغيرها من الدول التي تشهد هذا النوع من الصراعات دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحضاريا.

وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النقاط التالية:

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.
- إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي
- تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها.
- سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض.
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها.[1]

---

[1] – سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص، ص.224– 231.

2-التقليص من نسبة البطالة: لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة انجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي 10% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من 3% خلال القرن الواحد والعشرين، متخطية بذلك بقية الدول الإسلامية والعربية خصوصا والتي دأبت للقضاء على هذه الظاهرة في نفس الفترة التي خطت فيها ماليزيا سياسات القضاء على البطالة. ويصف الخبير التنموي الدكتور عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التجربة الماليزية في محاربة البطالة بالتجربة الرائدة، مشيرا إلى أنها نجحت إلى أن وصلت إلى حد الحاجة إلى العمالة، وأرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمالة، ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة.

والتجربة الماليزية في هذا المجال هي بالفعل فريدة من نوعها حيث تقوم بتوفير دورات تدريبية للبطالين من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات هي تقوم بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء البطالين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بمناصب العمل مضطرين لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات هو يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على هؤلاء البطالين، وهو يعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط بل هي تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل الفئات وتحافظ على استدامة الوظائف ، وهي تدعم بشكل كبير فئة المالاوي وهم السكان الأصليين بالنظر إلى الحرمان الذي عاشه هؤلاء في مقابل استحواذ الغالبية الصينية على كل مصادر الإنتاج في مرحلة ما من بداية النهضة الاقتصادية الماليزية.

ثم إن الرؤية الماليزية 2020كانت دافعا كبيرا نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير مناصب الشغل، والتي فاضت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج. وهو ما جعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، حيث أعلن نائب الوزير السابق للموارد البشرية الماليزية عبد الرحمان بكر، أن ماليزيا سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن ال20 دولة الأقل بطالة في العالم.

3/-الرعاية الصحية:

إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة أو غيرها هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناءا على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، حيث تتمتع المستشفيات الماليزية بجودة عالية في تقديم الخدمات

واستطاعت الحصول على شهادة الايزو 9002، وهو ما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، والحكومة الماليزية تتكفل بتغطية نفقات نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم ومدى شرعيتها، حيث نجد مثلا سنة 2009 أن الدولة خصصت ما يقارب 4.8 % من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة الماليزية قد حققت نتائج مذهلة في المجال الصحي لاسيما ما يتعلق بالفرق الصحية والعيادات المتنقلة وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الغطاء الصحي إلى نسبة 80% وارتفاع متوسط العمر المأمول عند الميلاد بالسنوات إلى 75 بدلا من 69 وانخفاض احتمال الوفاة قبل سن الخامسة لكل 1000 وليد 6 وفيات.

4/-الاهتمام بقطاع التعليم: لقد بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها من الاحتلال البريطاني، إذ بدأت بوضع سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية، ثم إن تحول ماليزيا نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان جل تركيزها على الاقتصاد الزراعي كان دافعا لها نحو تبني مناهج علمية جديدة تواكب توجهات وطموحات الدولة، وقد شملت رؤية 2020 هذه الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا ببلوغ سنة 2020 دولة متقدمة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها الخطة الخماسية من 1966-1970، والخطة الخماسية الثانية من 1971-1975، حيث ركزت من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى.

وتندرج معظم السياسات المنتهجة بهذا الشأن في الآتي:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم .
- الاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي النسوي.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.
- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال).
- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.
- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي.
- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.[2]

[1] - نفس المرجع السابق، ص.ص231، 232.

[2] - علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63، 2015، ص.ص 1373، 1374

وعليه يمكن القول أن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعا خلاقا هدفه الأول والأخير هو النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتدعيمها، واستكمال مخططها الاستراتيجي عام 2020، وبالتالي فهي من خلال اهتمامها بالتعليم فهي تهتم بأنسنة الإنسان وتوسعة مداركه العلمية والحياتية في إطار النهوض بالرأسمال الفكري، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

تسعى السياسة القومية الماليزية إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الجيدة عبر تحسين نوعية المعيشة للسكان وضمان احترام المعايير البيئية في هذا الشأن، حيث تسعى ماليزيا إلى خلق مجموعة من السبل لضمان العيش الكريم نذكر منها:

–خلق بيئة نظيفة وآمنة صحيا ومنتجة للأجيال الحالية واللاحقة.

–الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، وبالتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات.

–ضمان أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد.

–إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي[1].

المحور الثالث: الاستثمار في الرأسمال الفكري وانعكاساته على التنمية المستدامة

أولا: فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل، وبذلك لابد وأن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد وأن توجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها يخلق سياقا تنمويا متكاملا ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقرا هم أول المستفيدين من ذلك، ولاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[2].

---

[1] – حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص.99.

[2] – عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها، على الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-

ثانيا: الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار

تشير الأدبيات إلى أن البلدان التي تمتلك رأس مال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، وذلك على اعتبار أن التقنية نمطيا تقود إلى النمو وتحتاج إلى وفرة الرأسمال البشري، ومعظم الأدبيات الإدارية تحاول الربط بين الجانبين كون هناك اتجاهين بارزين الأول تعويضي ويرى أن التقنية تعوض الرأسمال البشري في حين الاتجاه الثاني هو تكاملي يرى أن تقدم التقنية تغير الطلب النسبي على المهارات ومحولا إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمال الأكثر مهارة وتعليما، ومن ثمة زيادة الاستثمار في الرأسمال الفكري.

وماليزيا هي من بين الدول التي سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب ، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة[1].

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية، وهناك العديد من مراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع ، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمدرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي هام للدولة[2].

المحور الرابع: الرؤية التنموية الماليزية 1990–2020 واستدامة التنمية

أولا: لمحة عن الرؤية التنموية

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD%D9%87%D8%A7.pdf

[1] – خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 03/04ديسمبر 2012، ص.ص276، 277.

[2] – عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص.15.

تشكل هذه الرؤية واحدة من أكبر الخطط الإستراتيجية التي سارت وفقها عجلة التنمية، وهي كما تعرف بالماليزية wawasan2020 خطة تهدف إلى وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة مع بلوغ سنة 2020، أي من 1990 إلى غاية 2020، وهي كذلك خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة[1] وتضمن استدامة التنمية على الأقل لمدة ثلاثين سنة، وقد تزامنت هذه الرؤية مع الدعوة إلى العمل على إنجاح مشروع الملتيميديا super corridor multimedia، والذي يسعى إلى تحويل مدينة (سايبرجايا cyberjaya الصناعية إلى بؤرة تكنولوجية تتجمع حولها شركات العالم العملاقة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجية العالية (MIGHT)، التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية (MBC) والمجلس القومي للبحث والتطوير[2]، وقد أعلن عن هذه الرؤية رئيس الحكومة الأسبق مهاتير محمد خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فيفري 1991، وقد أشار في مجمل خطابه إلى النتائج الملموسة التي ينبغي الوصول إليها خلال هذه الفترة وأرسى في السنوات الأولى من بداية المشروع دعائم تنموية بارزة كانت السبب الرئيسي في عدم فشل هذه الخطة بالرغم من تنازله عن حكم ماليزيا طواعية ، ومن بين ما جاء في خطابه التاريخي نجد قوله:

"...**نأمل بأن يكون مواليد ماليزيا اليوم هو الجيل الأخير الذي يعيش في دولة تصنف كدولة نامية لأن الهدف الأكبر هو أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة كلية بحلول عام 2020، فما معنى متقدمة كلية؟ فهل نريد أن نكون مثل دولة معينة من الدول ال 19 من إجمالي المجتمع الدولي الذي يبلغ أكثر من 160 دولة لها قوتها الخاصة ولكل منها أيضا نقاط ضعفها،لا يجب أن تصبح ماليزيا متقدمة فقط من الناحية الاقتصادية بل أن يشمل التقدم كافة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية والروحية...**"[3].

ثانيا: أهداف الرؤية والمكانة الاقتصادية المتوقعة: سطرت هذه الرؤيا العديد من الأهداف وسنحاول إلقاء الضوء على أهمها:

- أولى الأهداف المتوقعة هو أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تضع خطة إستراتيجية تشمل ثلاثين عاما، وهو ما يحقق التنمية المستدامة في جميع القطاعات على مدار هذه السنوات وما بعدها.
- الهدف الاستراتيجي الآخر هو دعم الوحدة الوطنية والتغلب على العوائق التي تحول دون القضاء على الانقسام العرقي.
- دعم القدرة التنافسية الماليزية في مقابل الدول المتقدمة.

---

[1] – زياد صالح عبد الحبيب، ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني: www.ziadahmad.com

[2] – ناصر يوسف، ديناميةالتجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا–، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،بيروت ، ص،91.

[3] – د.م، ماليزيا الطريق قدما – تطلعات 2020 الجزء الثاني–، على الموقع الالكتروني: www.startimes.com

- التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية والاستثمار في القدرات والإمكانيات المتاحة.
- الاهتمام البالغ بحماية البيئة لاسيما خلال العصر الحالي مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل.
- كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات.
- السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادرا على دعم نفسه ذاتيا على المدى طويل الأجل.[1]

ثالثا: الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي

تعد مسألة التعليم والمعرفة أكثر المحاور التي ركزت عليها الرؤية المستقبلية وأوفرها حظا من خلال الموارد المرصودة لتحقيقها، حيث قامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وانشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية(حيث نجد مثلا الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها Micro–Processors في ماليزيا)، إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في المجال العلمي هو بدوره كان يسعى إلى تحقيق عدة أهداف، وهي الأهداف التي تم تحقيق أغلبيتها مع حلول سنة 2016 ، وتتضمن ما يلي:

–تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية regional information hub، ومن ثم العالمية لإنتاج المعرفة وإنتاج ثروة متمحوره حول الإنسان وهادفة لترقية التفاعلات الاقتصادية الداخلية بشكل ينتج معها حركيات تنويع إنتاجي خادم للأهداف الكلية لمنظور 2020.

–تطوير إستراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حاليا، حيث يشكل التراث والهوية الإسلامية السمة البارزة مع بلوغ ماليزيا أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية.

–بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي وما بعد حداثي.

–إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة لطلاب العلم من كل الدول.[2]

ومن هنا يمكن القول أن ماليزيا استطاعت بفضل رسمها لخطط طويلة المدى أن تتحول كدولة وكمجتمع من وضعية التخلف إلى نمر آسيوي بفعل الاستثمار في التكنولوجية وفي الإنسان من منظور استراتيجي

---

[1] – تسري داتوء، الاقتصاد الماليزي: التحديات والمكانة المتوقعة 2020، على الموقع الالكتروني: www.arabdmalaysia.com

[2] – امحند برقوق، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية، على الموقع: www.ahewar.org

مستقبلي، وأنها استطاعت أن تحقق أغلبية الأهداف المسطرة طوال السنوات الماضية، وهو ما يؤكد أن العمل على استدامة التنمية كان الهدف الأساس الذي سارت على نهجه عجلة التنمية الماليزية.

خاتمة:

مما سبق عرضه يمكن القول أن الوصول لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة هو وليد التفاعل بين مجموعة أبعاد أساسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، تنطلق من واقع المجتمع وتصل إلى أهداف الرؤية الإستراتيجية التي لا يمكن بنائها على فشل المجتمع، ولكن على طموحاته وآماله فالفرد هو المحقق للتنمية، ورفاهيته تشكل الهدف الأساسي من وراء التنمية، وماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية، وعملت على النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم قبل العمل على إرساء دعائم الاقتصاد القوي، لذلك تعتبر اليوم في مصاف الدول المتقدمة ونموذج يحتذي به تقدمه لنا القارة الآسيوية بكل ما تحمله من فسيفساء عرقية ولغوية وحضارية متنوعة.

الاستنتاجات:

- لقد عملت ماليزيا على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر.
- التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.
- التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.
- وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

قائمة المراجع:

امحند برقوق، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية، على الموقع: www.ahewar.org

تسري داتوء، الاقتصاد الماليزي: التحديات والمكانة المتوقعة 2020، على الموقع الالكتروني: www.arabdmalaysia.com

حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر-، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

خديجة بوريب، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع، والتحديات المستقبلية، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، بجامعة 8 ماي 1945، يومي 04/03ديسمبر 2012.

د.م، ماليزيا الطريق قدما – تطلعات 2020 الجزء الثاني-، على الموقع الالكتروني: www.startimes.com

زياد صالح عبد الحبيب، ماليزيا2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق، على الموقع الالكتروني: www.ziadahmad.com

سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

سيرج لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، تر.ألبير خوري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت،2007.

صالح صالحي، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، يومي 8/7 أفريل 2008، عين مليلة.

عاشور كتوش وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها.

علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 3، المجلد 63.

مراد علة و محمد مصطفى سالت، الحوكمة والتنمية البشرية موائمة وتواصل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، بكلية العلوم القانونية والإدارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 16 و17ديسمبر 2008.

ناصر يوسف، ديناميية التجربة اليابانية في التنمية المركبة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

هدى رزق، الثقافة والتنمية البشرية، على الموقع الإلكتروني: www.imamsadrnews.net

الدين والقوة الناعمة الروسية: دراسة حالتي أوكرانيا ولاتفيا- د. رغدة البهي(مصر)•.

Religion and Russia's Soft Power: the Cases of Ukraine and Latvia

ملخص الدراسة:

يختلف مفهوم القوة الناعمة الروسية عن مثيله الغربي. وتتعدد مصادر تلك القوة لتشمل اللغة الروسية، والثقافة، والتاريخ المشترك، والمشهد الأيدلوجي الراهن، والديانة المسيحية الأرثوذكسية. وعلى تعدد تلك الأدوات، سلّطت الدراسة الضوء على الدور الذي تلعبه الكنيسة الروسية الأرثوذكسية والبطريرك الروسي في حالتين هما أوكرانيا ولاتفيا. ففي الحالة الأوكرانية، تجلت القوة الناعمة الروسية من خلال المنظمات الأرثوذكسية غير الحكومية، والزيارات الدينية، ورفض استقلال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، وسياسة العالم الروسي. أما في حالة لاتفيا، فتجلى استخدام روسيا لتلك القوة من خلال الزيارات الرسمية للبطريرك الروسي، والتي لا تُعَد زيارات دينية بحتة، فهي زيارات مُسَيّسَة. كما تجلى أيضًا في النظر للعرقية الروسية في لاتفيا بوصفها رأس مال سياسي يصُب في النهاية في ما يسمى "العالم الروسي".

الكلمات المفتاحية: *القوة الناعمة – الدين – الكنيسة الأرثوذكسية الروسية – العالم الروسي – دول البلطيق.*

Abstract:

The concept of the Russian soft power differs from the Western one. The sources of the Russian soft power include the Russian language, the culture, the common history, the current ideological landscape and the Orthodox Christian religion. The study highlighted the role played by the Russian Orthodox Church and the Russian Patriarch in two cases: Ukraine and Latvia. In the Ukrainian one, the Russian soft power was significant in the non-governmental Orthodox organizations, religious visits, the rejection of the independence of the Ukrainian Orthodox Church and the Russian world policy. In the case of Latvia, Russia's soft power was reflected in the official politicized Russian Patriarch's visits, which are not purely religious. It was also reflected in the why Russia perceives it's ethnicity in Latvia as a political capital, that ultimately contributes to the "Russian world."

Keywords: *Soft power – Religion – Russian Orthodox Church – Russkii Mir – Baltic States*

• مدرس مساعد العلوم السياسية (تخصص العلاقات الدولية)، جامعة القاهرة

مقدمة:

تركز عديد من الدراسات على فهم وتحليل القوة الصلبة الروسية عوضًا عن مثيلتها الناعمة، إلا أن فهم الإستراتيجية الروسية لا يمكن أن يتأتى دون تحليل الأخيرة التي لا تقل أهمية عن مثيلتها الصلبة. وقد تجلى استخدام روسيا للقوة الصلبة في محاولتها لمنع عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق من بناء علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي.

وتعد أوكرانيا المثال الأبرز على ذلك؛ فقد لجأت روسيا إلى استخدام سياسة "الجزرة"، من خلال القروض الكبيرة الميسرة، وتخفيض أسعار الغاز وما إلى ذلك، ثم انتقلت إلى سياسة "العصا" من خلال الحظر التجاري، وارتفاع أسعار الغاز. وفي نهاية المطاف ضم القرم، وزيادة زعزعة الاستقرار في الشرق. كما شهد عدد من دول الشراكة الشرقية للاتحاد الأوربي الخمس (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا) تجلياتٍ للقوة الصلبة الروسية في السنوات الأخيرة[1].

وبجانب ذلك، فإن روسيا لديها من مقومات القوة الناعمة ما يُمكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق، يأتي في مقدمتها كونها الوجهة الرئيسة للعمالة، وانتشار الأقليات الروسية في تلك الدول، والتاريخ المشترك، والقرب الثقافي واللغوي، ونمو الاقتصاد القومي الروسي في السنوات الأخيرة، وانتعاش قطاع الطاقة، فضلًا عن البرامج الثقافية واللغوية الروسية، والمنح الدراسية للطلاب الأجانب، وتنوع وسائل الإعلام، وأخيرًا المسيحية الأرثوذكسية.

تسلط الدراسة الضوء على كيفية توظيف روسيا للدين كأحد مصادر قوتها الناعمة – رغم تعدد مصادر وأدوات قوتها الناعمة – وذلك من خلال الوقوف على حالتي أوكرانيا ولاتفيا. فكل حالة منهما تُمثل نموذجًا قائمًا في ذاته، يملك من الخصائص ما يميزه عن غيره من النماذج والحالات، بحيث يلقي كل منهما بظلاله على إحدى السبل التي توظف بها روسيا الدين كأحد مصادر قوتها الناعمة، سواء من خلال المنظمات شبه الدينية ومشروع العالم الروسي في حالة أوكرانيا، أو الزيارات المتكررة من قبل بطريرك الكنيسة الروسية الأرثوذكسية إلى لاتفيا.

كما يتفاوت تأثير الدين من حالة إلى أخرى؛ ففي حين يتضح جليًا الأثر المباشر للكنيسة الروسية الأرثوذكسية في الحالة الأوكرانية، يتراجع هذا التأثير في حالة لاتفيا. وهو الأمر الذي يمكن تفسيره – كما ستوضح الدراسة فيما بعد – في ضوء المنظمات الأوكرانية غير الحكومية التي لا تتواجد في حالة لاتفيا، والتي تُشرف عليها بطراركية موسكو بشكل مباشر وغير مباشر، وتُدعم العالم الروسي، وتُعظم الرموز القومية الروسية.

وتسهم كلتاهما في بيان الدور الذي لعبه الدين في تحقيق الأهداف القومية الروسية؛ فقد كان الدين أحد المصادر التي مكنت روسيا من التدخل ليس فقط في الشؤون الداخلية لكلتيهما، بل وتوجيه سياستيهما الخارجية أيضًا. فعديد من دول

[1] Eleonora Fafuro, Fatal Attraction? Russia's Soft Power in its Neighbourhood." *FRIDE Policy Brief*, No. 181, 2014, http://fride.org/descarga/PB_181_Russia_soft_power_in_its_neighbourhood.pdf

الاتحاد السوفيتي السابق – بما في ذلك الحالتين موضع التحليل – هي دول أرثوذكسية بحكم أغلبية سكانها، كما تنتشر بها العرقية الروسية، إذ يشكل المواطنين الروس الحاملين للجنسية الروسية بل والمتحدثين باللغة الروسية نسبًا لا بأس بها من إجمالي السكان، مما هيأ البطانة الملائمة لروسيا لبسط قوتها الناعمة ليس فقط تجاه تلك الدول، بل تجاه مواطنيها المقيمين عليها أيضًا.

والجدير بالذكر، أن أوكرانيا ولاتفيا على الرغم من كونيهما دولتين أرثوذكسيتين، إلا أن الوضع القانوني للكنائس الأرثوذكسية بهما شديد التباين؛ ففي الوقت الذي تخضع فيه الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية – على تعدد محاولات استقلالها – لمثيلتها الروسية، تتمتع الكنيسة الأرثوذكسية في لاتفيا باستقلالية[1].

الأسئلة البحثية وأهداف الدراسة:

يمكن القول أن **السؤال البحثي الرئيسي** الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه هو: كيف يعد الدين مصدرًا من مصادر القوة الناعمة الروسية في حالتي أوكرانيا ولاتفيا؟ وفي إطاره، تتمثل أهداف الدراسة في الإجابة على **التساؤلات البحثية** التالية:

ما المقصود بالقوة الناعمة الروسية؟ وما أبرز مصادرها وأدواتها؟ وما طبيعة الدور الذي تلعبه الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في القوة الناعمة الروسية؟ وكيف وظّفت روسيا الدين كمصدر من مصادر قوتها الناعمة في الحالة الأوكرانية؟ وكيف وظّفت روسيا الدين كمصدر من مصادر قوتها الناعمة في حالة لاتفيا؟

الفترة الزمنية للدراسة:

يصعب تحديد فترة زمنية قاطعة البداية والنهاية للدراسة لعدة أسباب؛ أولها: أن المسيحية الأرثوذكسية كانت تاريخيًا نواةً للإمبراطورية الروسية. وثانيها: أن الكنيسة الروسية الأرثوذكسية فاعل عبر قومي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة القومية الواحدة. وثالثها: أن دور الدين كمصدر للقوة الناعمة الروسية تراوح صعودًا وهبوطًا. ولكن يمكن القول أن الدراسة تبدأ بفترة بوتين الرئاسية الأولى في عام 2000. فمنذ ذلك الحين عادت روسيا تدريجيًا للعب دور فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي، هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى، أكدت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية على التعاون بين الدولة والكنيسة من أجل عودة ممتلكات الكنيسة في الخارج، وحماية حقوق الروس في الخارج.

الإطار النظري:

تنهض الدراسة على نظرية القوة الناعمة بشكلٍ عام، والقوة الناعمة الدينية بشكلٍ خاص، وذلك على النحو التالي:

أ- **القوة الناعمة:** دشن جوزيف ناي "القوة الناعمة"، وعرفها على أنها القدرة على التأثير على أجندة الآخرين بما يتوافق ومصالح الدولة اعتمادًا على التأثير والجذب[1]. وهي أيضًا القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين، أو جعل الآخرين

[1] Andrew Evans, Forced Miracles: The Russian Orthodox Church and Post Soviet International Relations, *Religion, State and Society*, **Vol. 30**, **Issue 1**, 2002, p. 36.

يريدون ما تريده الدولة دون إرغامهم، وكذا، القدرة على الجذب، والقوة الجذابة. وترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد أولها: ثقافته الجذابة، وثانيها: قيمه السياسية عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج، وثالثها: سياساته الخارجية عندما يدركها الآخرون على أنها مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية[2].

ب– القوة الناعمة الدينية: حدث الربط بين القوة الناعمة والدين من خلال القوة الناعمة الدينية Religious Soft Power، التي تشير إلى توظيف الدين لتحقيق المصالح القومية للدول، وأهداف سياستها الخارجية. وتتأسس على قدرة الفاعلين الدينيين على التأثير في ما عداهم من فاعلين من الدول وغير الدول على حدٍ سواء، تحقيقًا لأهداف السياسة الخارجية، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج تنسجم وقيم الدولة ومبادئها، وما تُعليه من شعارات، وما تسعى إليه من أهداف. وقد تجدد الاهتمام بها في أعقاب تصاعد الاهتمام بما سُمّي "الدبلوماسية الدينية". فالقوة الناعمة الدينية تشير إلى قدرة كيان – وليس بالضرورة دولة – على التأثير في الآخرين من خلال الجذب والإقناع. ويرى جوزيف ناي مُدشن "القوة الناعمة" أن الدين لا يعدو كونه قوة إقناع في العلاقات الدولية، وأنه سلاحًا ذي حدين[3].

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة – عقب التعريف بأسئلتها وأهدافها ومفاهيمها – إلى أربعة أجزاء رئيسة، وذلك على النحو التالي:

أولًا: القوة الناعمة الروسية ومصادرها والاختلاف بينها وبين مفهوم القوة الناعمة الأمريكية.

ثانيًا: دور الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في القوة الناعمة الروسية.

ثالثًا: الحالة الأوكرانية.

رابعًا: حالة لاتفيا.

أولًا– القوة الناعمة الروسية:

تتعدد مداخل النظر إلى القوة الناعمة، بين اعتبارها أداةً عالمية تستخدمها كل الدول على الصعيد الدولي، والنظر إليها بوصفها أداةً خاصة توظفها كل دولة وفقًا لخصوصيتها، ومن هنا يُمكن الدفع بتميز مفهوم القوة الناعمة الروسية عن مثيله الأمريكي. فقد دأبت روسيا على الولايات المتحدة باستخدام القوة الناعمة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد ميز الرئيس بوتين – في عدة مناسبات – بين الأساليب الروسية والأمريكية في ممارسة القوة الناعمة. ففي رأيه،

[1] Joseph Nye, The Changing Nature of World Order, *Political Science Quarterly*, Vol. 105, No. 2, Summer 1990, p. 181.

[2] Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, New York, Public Affairs, 2004, p. 5.

[3] Jeffrey Haynes, Religion and Foreign Policy Making in the USA, India and Iran: towards a Research Agenda, *Third World Quarterly*, Vol. 29, No. 1, 2008, pp. 143-145.

Jeffrey Haynes, Religion, 'Soft Power' and International Relations, http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_5026.pdf, Accessed 1/5/2017.

يستخدمها "الغرب بشكل غير شرعي" لإثارة التطرف والقومية والانفصالية، والتلاعب بالرأي العام، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

من ناحيةٍ أخرى، فإن مؤسسات القوة الناعمة في روسيا تتشابه إلى حدٍ بعيد مع مثيلاتها الغربية. فقناة روسيا اليوم تتشابه مع قناة ال بي بي سي، وبدا مشروع "روسيا ما وراء العناوين" متشابهًا مع صحيفتي "واشنطن بوست" و"ديلي تلغراف"، وتعد مؤسسة "العالم الروسي" النسخة الروسية من المجلس الثقافي البريطاني ومعهد جوته. وعليه، يمكن القول أن القوة الناعمة الروسية، والتي تكرر التأكيد عليها في خطاب السياسة الخارجية الروسية، لها مضمونها الخاص المغاير لمثيله الأمريكي[1].

تكررت الإشارة إلى مفهوم القوة الناعمة في الخطاب الروسي في الآونة الأخيرة، ودعا الرئيس فلاديمير بوتين إلى تعزيزها من قبل الدبلوماسية العامة، تعزيزًا لصورة روسيا في الخارج، واللغة الروسية، والعلاقات مع المواطنين المقيمين في الخارج[2]. وتعد صورة روسيا ومكانتها في النظام الدولي أحد أهم مصادر قوتها الناعمة، بالنظر إلى مساحتها الجغرافية، وتنامي قوتها العسكرية، ودورها في تشكيل السياسات العالمية، وتاريخها الطويل.

ولا يمكن إغفال أهمية البعد الأيدلوجي، كأحد مصادر القوة الناعمة الروسية،؛ فعلى الرغم من تراجع الأيدلوجية الاشتراكية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن "المشهد الأيدلوجي الروسي المعاصر" يمكن الاستدلال عليه من خلال خمسة مفاهيم أساسية تعد أبرز ركائز القوة الناعمة ومصادرها، لأنها تحدد موقع روسيا الفريد علي الساحة العالمية. وهذه المفاهيم هي: الديمقراطية السيادية، والقيم التقليدية، والعالم الروسي، والنظام الدولي المتعدد الأقطاب، والتكامل الأوراسي[3].

تشير الديمقراطية السيادية "إلى الرؤية الروسية للديمقراطية التي لا تتفق بطبيعة الحال مع الديمقراطية الليبرالية الغربية، وهي الهوية الرسمية للنظام السياسي لبوتين. ومن الناحية العملية، هي آلية أيديولوجية لإضفاء الشرعية على النظام في الداخل، وتحسين صورته في الخارج. وتعد النسخة الروسية من الديمقراطية التي يمكن تصديرها ونشرها في دول الاتحاد السوفيتي السابق.

أما القيم التقليدية، فتشير إلى "الإحياء الديني"، فعلى الرغم أن روسيا من الدول التي تتنامى بها نسب الطلاق والإجهاض والإدمان، دافعت الكنيسة الأرثوذكسية عن الوحدة الدينية؛ لتكتسب بذلك مصطلحات من قبيل "القيم التقليدية" و"الروابط الروحية" زخمًا في المجتمع الروسي، ضد الاضمحلال الأخلاقي.

1 Alexander Kornilov & Andrey Makaryche, Russia’s Soft Power in the South Caucasus Russia’s Soft Power in the South **Caucasus**, ***Religion, Nation and Democracy in the South Caucasus***, **No. 59, 2014, pp. 240-241.**

2 Adrian Terente, Russia’s Power in the Near Abroad, Illustrated in the Case of Ukraine, *Master Thesis*, **Aalborg University**, 2014, http://projekter.aau.dk/projekter/files/198417929/THESIS.ADRIAN.TERENTE.pdf

3 Iaroslav Kozak, Flexible illiberalism: Russian Soft Power in Europe, *MA*, International Relations and International Organization, University of Groningen, 2015, p. 10.

يقصد بالعالم الروسي العرقيين الروس المتحدثين بالروسية، و"شعب الثقافة الروسية"، ولعله أحد أهم مصادر القوة الناعمة الروسية، لأنه يعزز الروابط بين روسيا والأقليات الروسية في الاتحاد السوفيتي السابق، كما يستخدم كغطاء يشرعن الدور الروسي في المنطقة[1].

توصلت النخبة الروسية إلى استنتاج مفاده أن العالم الذي يهيمن عليه الغرب لا يفسح المكان لروسيا كي تضطلع بالدور الذي ترغب فيه. لذا، دأبت على تحسين صورتها من كونها العدو الرئيس إلى بلد التحديث، مطالبة بنظام دولي تعددي.

وأخيرًا، يعد التكامل الأوروبي الآسيوي المفهوم العالمي البديل للعالم الأمريكي أحادي القطبية. فمنذ نشأة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يناير 2015، تحاول روسيا خلق قطب توازنات جغرافية اقتصادية جديدة من شأنها أن تلعب دورًا مستقلًا في عالم متعدد الأقطاب[2].

يسعى الكرملين إلى خلق هوية مشتركة في دول الاتحاد السوفيتي السابق استنادًا إلى اللغة والدين والتاريخ المشترك من خلال عدة منظمات حكومية أهمها "روسوتودنيتشستفو" الوكالة الاتحادية لكومنولث الدول المستقلة والوطنيين المقيمين في الخارج والتعاون الإنساني الدولي، والتي تهدف إلى تعزيز ونشر اللغة الروسية. كما تُنظم الوكالة احتفالاتٍ متكررة لإحياء التاريخ الروسي، استنادًا إلى خطابٍ يكرس الإخوة والحنين إلى "الماضي المجيد" وبخاصة إلى الإمبراطورية السوفيتية. وبالإضافة إلى ذلك، باتت الوكالة مسئولةً عن التنمية الدولية وتقديم المساعدات الاقتصادية والقروض إلى دول الجوار الروسي، كوسيلة لتعزيز القيم الروسية في البلدان المتلقية[3].

وتشن روسيا حملات إعلامية ضخمة حيثما تواجه المصالح الروسية تحدياتٍ تحقيقًا لأهداف سياستها الخارجية، من خلال إدارة المعلومات المؤثرة في تشكيل الرأي العام خارج حدودها، وتعزيز أدوار وسائل الإعلام الروسية في الساحة الدولية، ومواجهة تهديدات المعلومات التي ترتبط بسيادتها وأمنها[4].

---

[1] *I bid*, Loc.cit.

[2] *I bid*, pp. 10-11.

[3] Eleonora Fafuro, *Op.cit*, Electronic Recourse.

[4] Lasha Tugushi, Malkhaz Gagua, Gogita Gvedashvili & Nino Lapachi, Threats of Russian Hard and Soft Power in Georgia, European Initiative – Liberal Academy, Tbilisi, 2016, pp. 7-8, http://www.ei-lat.ge/images/doc/threats%20of%20russian%20soft%20and%20hard%20power.pdf

ثانيًا: الدين والقوة الناعمة الروسية:

تحتل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والبطريرك مكانًا متميزًا بين أدوات ومصادر القوة الناعمة الروسية، وكذا بين أعضاء الكنيسة والمجتمع الروسي. وتشير التقديرات إلى أن بطريركية موسكو لديها أكثر من 150 مليون عضو في أكثر من 60 بلدًا في جميع أنحاء العالم؛ فنفوذ الكنيسة لا يقتصر على القضايا الدينية. ووفقًا لتصنيف "الشخصيات السياسية" الرائدة، التي نشرتها "نيزافيسيمايا غازيتا"، أتي البطريرك "كيريل الأول" بطريرك موسكو في المرتبة السادسة[1].

تلعب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ورئيسها البطريرك "كيريل" دورًا هامًا في نشر فكرة "العالم الروسي" وفي دعم سياسات الكرملين[2]. إذ اقترح البطريرك كيريل في الاجتماع الثالث لمؤسسة العالم الروسي استخدام مصطلح "البلد الروسي العالمي" Russian World Country، وهذا يعني أن آية دولة تتحدث اللغة الروسية كلغة دولية، وتعزز الثقافة الروسية، وتحافظ على الذاكرة التاريخية العامة، يمكنها أن تعتبر نفسها جزءًا لا يتجزأ من العالم الروسي.

ثالثًا– الدين والقوة الناعمة الروسية تجاه أوكرانيا:

يعد بسط النفوذ الروسي على أوكرانيا ليس فقط أحد أهم أولويات سياستها الخارجية، ولكن أمر وجودي Existential Imperative. فأوكرانيا – لدى كثيرين من النخبة السياسية الروسية – جزءٌ لا يتجزأ من روسيا وهويتها، لذلك تحاول روسيا بسط نفوذها وسيطرتها عليها على اختلاف الأدوات التي تستخدمها في سبيل ذلك مثل: الكنيسة الروسية الأرثوذكسية، ووسائل الإعلام، والشبكات الرسمية وغير الرسمية لرجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. ناهيك عن تعبئة أقاليم أوكرانية عدة بشأن قضايا سياسية وثقافية شائكة كتلك التي تتصل بسياسات اللغة، والثقافة المشتركة، والميراث التاريخي[3].

هدفت أوكرانيا – منذ انهيار الاتحاد السوفيتي – إلى تبنى مسارٍ مستقلٍ تمامًا عن روسيا بل والعودة للحضارة الأوروبية، وهو الأمر الذي يعد تهديدًا للذات الروسية، وهو الأمر الذي انعكس في تصريح الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيدف في 2009 بأن "روسيا والأوكران منذ فجر التاريخ كانوا ولا يزالوا ليس فقط جيران ولكن شعب مُتآخي"[4].

تعددت أدوات روسيا في تحقيق ومد قوتها الناعمة تجاه أوكرانيا، وتسلط الدراسة الضوء على دور الدين، وبخاصة أن ثلثي مواطني أوكرانيا هم من الأرثوذكس، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، برز الدين – على تعدد الرموز الدينية – إلى المجال العام الأوكراني عدة مرات. منها نتائج الانتخابات الأوكرانية الرئاسية في عام 2004، وكذلك الثورة البرتقالية. فقد شاركت كافة المؤسسات الدينية وفي مقدمتها الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية التابعة إلى بطريركية موسكو في الحملات

---

[1] Jill Dougherty, Russia's "Soft Power" Strategy, *Master Thesis*, Submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Liberal Studies, Georgetown University Washington, D.C. November 1, 2013, pp. 77-81.

[2] Eleonora Fafuro, *Op.cit*, Electronic Recourse.

[3] Alexander Bogomolov & Oleksandr Lytvynenko, A Ghost in the Mirror: Russian Soft Power in Ukraine, *Chatham House Briefing Paper*, January 2012, p. 1.

[4] Official Internet Resource of the President of Russia, Address to the President of Ukraine Victor Yushchenko, *Kremlin*, August 11, 2009, http://en.kremlin.ru/supplement/4938, Accessed 11/5/2017.

الانتخابية الرئاسية وفي الثورة البرتقالية[1]، والتي شهدت صلوات يومية مشتركة من قبل عشرات المحتجين في ميدان الاستقلال في كييف.

دعت الكنيسة إلى رابطةٍ سلافية Slavic Brotherhood عوضًا عن أخرى مسيحية في الخطاب الذي وجهته الكنيسة الروسية الأرثوذكسية إلى الشعب الأوكراني. ومن ثم، استخدمت رموزًا قومية National Basis – وليست مسيحية أو روحية – للتدخل في الشأن الداخلي الأوكراني[2].

تُمثل الأرثوذكسية في أوكرانيا من قبل الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية التابعة لبطراركية موسكو، ويتضح دور الدين كمصدر للقوة الناعمة الروسية تجاه أوكرانيا من خلال ما يسمى بالأرثوذكسية السياسية ومشروع "العالم الروسي"، واللذان تلعب فيهما الكنيسة الروسية الأرثوذكسية دورًا بالغ الأهمية تتوقف عنده الدراسة بالشرح والتحليل.

أ- الأرثوذكسية السياسية: المنظمات غير الحكومية:

تعد المنظمات الأرثوذكسية غير الحكومية أحد أهم مصادر عدم الاستقرار في أوكرانيا، والتي تشرف عليها ويتم تمويلها من قبل بطريركية موسكو بشكلٍ مباشر وغير مباشر. ولعل أشهرها ما يسمى اتحاد المواطنين الأرثوذكس الأوكران[3] واتحاد رابطة الأخوة الأوكران[4] والخيار/الاختيار الأرثوذكسي[5].

تتميز تلك المنظمات بتطبيق الأيدلوجية الإمبريالية الروسية؛ فهي هياكل غير حكومية شبه دينية تدعم وتنمي فكرة العالم الروسي على اختلاف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتقد تلك المؤسسات في ما يسمى ب "روسيا المقدسة "Holy Rus، وتؤمن بأن انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال أوكرانيا بمثابة انحرافٍ عن مسيرةٍ تاريخية يجب تصحيحها.

تُعرف تلك المؤسسات بتعظيم الرموز المختلفة للدولة الإمبريالية الروسية على حساب أبطال التاريخ القومي الأوكراني. كما تولي اهتمامًا وتعظيمًا خاصًا للإمبراطور نيكولاس الثاني والذي تصفه الكنيسة الروسية الأرثوذكسية بأنه "القديس الشهيد". ففي ذكرى رحيله، تُرتب تلك المنظمات – من خلال أعضاء من الرابطة الأرثوذكسية – مسيراتٍ ومواكب حاشدة، ترفع شعارات مثل "أوكرانيا، روسيا، بيلاروسيا جميعها روسيا المقدسة." و"من أجل روسيا نحن مستعدون للتضحية بدمائنا." وعادة ما تقوم تلك المنظمات بصلوات من أجل استعادة الإمبراطورية الروسية.

تتضمن اهتمامات النشطاء الأرثوذكس فعاليات عدة في مواجهة تسمية الشوارع بأسماء تُخلد انتفاضة يناير، وكذلك ذكرى الإمبراطورة الروسية كاثرين الثانية في الأوديسا وسيباستبول وغيرها من المناطق[1].

---

[1] Igor Gretskiy, The Orange Revolution: A Challenge for the Russian Orthodox Church, *Paper presented for the 6th Pan-European International Relations Conference Making Sense of a Pluralist World,* Turin, Italy, September 12-15, 2007, http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/turin/igor-turin2007final.pdf, p. 11.

[2] *I bid*, Loc.cit.

[3] Union of Orthodox Citizens of Ukraine

[4] The Union of Orthodox Citizens of Ukraine United Fatherland (SPGU in Ukrainian abbreviation)

[5] The Orthodox Choice

تعتبر المنظمات شبه الدينية أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية – والتي هي جزء لا يتجزأ من الكنيسة الروسية الأرثوذكسية – هي الرابطةً الهامة التي تربط بين الدولتين. وقد سعت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية إلى تغيير وضعها. فعقد ممثلين عن المنظمات الأرثوذكسية شبه الدينية في إبريل 2008 كونجرس عام في كييف، انتقد فيه المشاركون الوضع الجديد للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، والذي تم تبنيه في ديسمبر 2007، ورفضوا دخوله حيز التنفيذ إلا عقب موافقة المجمع المقدس للكنيسة الروسية الأرثوذكسية ومباركة بطريرك موسكو.

تعرض رئيس أوكرانيا فيكتور يوتشينكو للنقد الحاد في يناير 2007؛ بعد أن وصف قائد اتحاد المواطنين الأرثوذكس في أوكرانيا "فاليري كيروف" مبادرة رئيس أوكرانيا بعنوان "كنيسة أرثوذكسية موحدة" بالمحاولة لتدمير الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا، وجريمة في مواجهة الكنيسة المقدسة[2].

تدرك تلك المنظمات التوجه الأوروبي بوصفه محاولةٍ من قبل القيادة السياسية للدولة لفرض هوية حضارية عنوةً على غالبية الأوكرانيين. ففي أغسطس 2007، طالبت تلك المنظمات وفي مقدمتها "الخيار الأرثوذكسي" بتبني موقف يطالبون فيه وزارة الخارجية الأوكرانية بتنكيس علم الاتحاد الأوروبي من على واجهة مبنى الوزارة. والسبب في ذلك، حسبما أشارت تلك المنظمات، هو أن رموز السياسة الخارجية في الأماكن العامة تلاقي الرفض عند المجتمع الأرثوذكسي، بل وتعادي المشاعر الوطنية والمدنية للمواطنين الأوكران.

رُفعت دعوى قضائية في المحكمة الإدارية لمقاطعة كييف – وفقًا لإدعاءات "الاختيار الأرثوذكسي في ربيع 2008 – ضد رئيس أوكرانيا "فيكتور يوتشينكو" ورئيس الوزراء "يوليو تيموشينكو" ورئيس الرادا الأوكراني – وهو المجلس الأعلى في أوكرانيا – "أرسيني ياتسينوك" بسبب ما سُمي ب"خطاب الثلاثة" الموجه إلى السكرتارية العامة للناتو بشأن منح أوكرانيا عضوية الناتو. فقد اتهم النشطاء قادة الدولة في أوكرانيا والحكومة بارتكاب "جريمة" في مواجهة الشعب الأوكراني.

أما الخطاب اليورو أطلنطي، فيعتبر كارثةً قد تُفضي إلى تغيراتٍ لا يمكن الرجوع فيها أو العدول عنها في العلاقات الروسية الأوكرانية، وبخاصة أنه يُحوّل أوكرانيا إلى دولةٍ معاديةً لروسيا. ففي أبريل 2008، أدلى "اتحاد المواطنين الأرثوذكس الأوكران" بتصريحٍ قال فيه أن "كل هذه الأفعال المتصلة بعضوية أوكرانيا في الناتو وفصل الكنيسة الروسية الأرثوذكسية تُوضح شيئًا واحدًا فقط وهو أنها تهدف إلى احتواء روسيا." [3]

وتتواصل منظمات المجتمع المدني شبه الدينية في أوكرانيا مع اتحاد الرابطة الأرثوذكسية في روسيا[4] واتحاد المواطنين الأرثوذكس في روسيا وغيرها. ويختلف شكل وطبيعة تلك التفاعلات مثل المقابلات والظهور في وسائل الإعلام والمنتديات المشتركة وغيرها. ومن ثم فقد سعي الجانب الروسي إلى دعم المنظمات الأوكرانية بكافة السبل والوسائل.

---

[1] Serhiy Zdioruk & Olexiy Haran, The Russian Orthodox Church as an Instrument of Russia's Foreign towards Ukraine, in: Pkhaladze T., (ed.), *Religion as the Instrument of Russian Foreign Policy towards Neighboring Countries: Georgia, Latvia, Ukraine*, Tbilisi, International Centre of Geopolitical Studies, 2012, p. 69.

[2] *I bid*, pp. 69-70.

[3] *I bid*, pp. 70-72. And also: Declaration on Emergency Conference III" "United LNG Home Society, *Otechestvo*, http://www.otechestvo.org.ua/main/20086/1419.htm, Accessed 11/5/2017.

[4] The Union of Orthodox Brotherhoods of Russia (SPBR in Russian abbreviation)

نظّم اتحاد المواطنين الأرثوذكس في روسيا – إلى جانب ما يسمى بالمنظمات الوطنية في إبريل 2008 – وقفاتٍ احتجاجية أمام السفارة الأمريكية لأن الولايات المتحدة دعمت المسار الأوروبي الأطلنطي لأوكرانيا. وحمل المحتجون لافتات بعنوان "الله واحد وروسيا واحدة/موحدة" و"احمي نفسك من الفيروس الأوكراني".

رتب اتحاد المواطنين الأرثوذكس الأوكران في مركز موسكو – على شرف مرور ألف وعشرين عام على المسيحية في روسيا – فعالياتٍ بعنوان "من أجل وحدة الكنيسة وضد خطر استقلالية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية" في مايو 2008.

تتلقى منظمات المجتمع المدني شبه الدينية في أوكرانيا دعمًا من الهياكل الروسية وبخاصة مع اتساع أنشطتها السياسية والاجتماعية، بما يحقق مصالح روسيا وقوتها الناعمة[1].

وعقب الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 2004، جادلت منظمات المجتمع المدني شبه الدينية بوجود أنشطةٍ معادية للكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية التابعة لبطراركية موسكو، وذلك في أعقاب وصول القوى البرتقالية إلى الحكم. ولمنع هذا في المستقبل، ولمنع انتخاب القيادات البرتقالية مرة أخرى في الرادا الأوكراني أو في الكيانات الحكومية المحلية، اتخذ اتحاد المواطنين الأوكران والرابطة الأرثوذكسية للقديس "ألكسندر نفيسكي" قرارًا بدعم الأحزاب الشيوعية في الانتخابات البرلمانية المقبلة وفي انتخابات المجالس المحلية.

وصرح رئيس الاختيار الأرثوذكسي "يوري يحيروف" أن "الحزب الشيوعي يدافع عن المبادئ الأرثوذكسية وهو أقرب إلى المواطنين". ووفقًا له، بُني التعاون بين الخيار الأرثوذكسي وهذا الحزب على الأجندات السياسية والاجتماعية المتقاربة، وفي مقدمتها السعي نحو توحيد الشعوب السلافية، وتدعيم استخدام اللغة الروسية في أوكرانيا، ورفض عضوية أوكرانيا في الناتو[2].

ب–إجهاض مساعي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية للاستقلال:

يتمثل أحد أهم ركائز السياسة الخارجية الروسية – في عهد الرئيس فلاديمير بوتين – في بناء ما يسمى "بالعالم الروسي" "Russkii Mir"، وهو المفهوم الذي يتقاطع مع مفهومٍ آخر ألا وهو Russian Go-Culture World أو عالم يتبع الثقافة الروسية. والذي يشير وفقًا لمُنظّريه إلى استدعاء الثقافة الروسية لكي تشارك في عمليةٍ ايجابية، تساهم في تحويل العالم، بهدف منع انزلاقه إلى ظلام التاريخ السحيق. إذ يشير هذا العالم إلى المساحة التي تؤثر فيها روسيا ثقافيًا ولغويًا ودينيًا، والذي تضطلع الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في سبيله بأدوارٍ بالغة الأهمية.

يشمل هذا العالم – وفقًا للبطريرك "كيريل" – كل من أوكرانيا وبيلاروسيا وروسيا. وجميعها على حد تعبيره روسيا المقدسة[3]". والجدير بالذكر أن الفضاء الذي تسعى الكنيسة الروسية إلى بسط نفوذها عليه لا يقتصر على الدول الثلاث السابقة فحسب، بل يتسع ليتضمن كافة الأفراد الذين تتوافق هوياتهم مع التقاليد الروسية المدنية Russian

[1] *I bid*, pp. 70-72.

[2] UOC-MP Group to Back Communists, *The Ukrainian Weekly*, February 2006, http://ukrweekly.com/archive/pdf3/2006/The_Ukrainian_Weekly_2006-06.pdf, Accessed 1/5/2017.

[3] "Ukraine, Russia, Belarus – it is all Holy Rus!"

Civilizational Tradition سواء كانوا مقيمين على تلك الأقاليم أو خارجها أو في أخرى تخرج عن نطاق سيطرة الكنائس المحلية.

تعددت زيارات بطريرك الكنيسة الروسية الأرثوذكسية كيريل إلى أوكرانيا دعمًا للعالم الروسي روحيًا وجغرافيًا. ففي خلال ثلاثة أعوام ونصف العام، بلغت تلك الزيارات ما يزيد عن عشرة زيارات، كان أولها في عام 2009 والتي دامت قرابة عشرة أيام[1]. وجميعها زيارات "مسيسة"، يصح النظر إليها على أنها أدوات للنفوذ في يد الكنيسة الروسية الأرثوذكسية، بل وخير وسيلة لإدماج الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في مثيلتها الروسية. فزيارات البطريرك إلى كييف عكست أن القيادة الحقيقية لا تتواجد في كييف بل في موسكو. وهي الزيارات التي تجد شعار "أوكرانيا ترحب ببطريركها" في استقبالها على اللافتات طول الطريق صوب الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية، والتي تعكس في مضمونها أن بطريرك أوكرانيا يأتي في المرتبة الثانية في الترتيب الكنسي[2].

كما تحدث البطريرك عن فكرة "العالم الروسي" في موسكو في نوفمبر 2010 حين عرّف فيه عالم روسيا بأنه "الحضارة الروسية وصحوة الوعي الحضاري الروسي"، كأحد أهم المهام التي تضطلع بها الكنيسة الروسية الأرثوذكسية، في ظل نظامٍ موحدٍ من القيم.

فسيادة الدول المنتمية إلى عالم روسيا – وفقًا للبطريرك – لابد وأن يعاد ضبطها وتوجيهها إلى دعم التنمية المسئولة Responsible Development للقواسم الحضارية المشتركة Civilizational Commonality، وجزء كبير من هذا كان موجهًا إلى كييف باعتبارها واحدة من أهم المراكز السياسية والاجتماعية في العالم الروسي.

في سبيل تدعيم العالم الروسي أيضًا، أجهضت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية كافة مساعي مثيلتها الأوكرانية نحو الانفصال؛ فقد أكد البطريرك ألكسي الثاني بطريرك موسكو مرارًا أن بطراركية موسكو هي الهيكل الوحيد الذي ظل موحدًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم خسارة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية يعد تهديدًا خطيرًا للقوة الروسية المادية والمعنوية على حد سواء.

كما أطلق بوتين – أثناء اجتماعه مع هيراركية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في أكتوبر 2004 – على الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية اسم "الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في أوكرانيا"، وهو ما تجاهل الوضع الحالي الذي تحظى به الكنيسة الأوكرانية[3].

منعت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية استقلالية الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية؛ فالخبرات التاريخية لكل من بلغاريا وجورجيا وصربيا توضح أن استقلال الكنائس الأرثوذكسية يعقبه استقلال الدول، والعكس صحيح[4]. أما في حالة أوكرانيا، فالوضع مختلف؛ فجزء من الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية يظل روحيًا وإداريًا وتنظيميًا مستقلًا عن الكنيسة الروسية

---

[1] Olexiy Haran & Serhiy Zdioruk, Russkii Mir and the Future of the Ukrainian Orthodox Church, *PONARS Eurasia Policy Memo*, No. 234, September 2012, p. 1.

[2] Serhiy Zdioruk & Olexiy Haran, The Russian Orthodox Church as an Instrument of Russia's Foreign towards Ukraine, In: Pkhaladze T., (ed.), *Op.cit*, pp. 70-73.

[3] *I Bid*, pp. 72-73.

[4] Igor Gretskiy, *Op.cit*, p. 12.

الأرثوذكسية، غير أن بطراركية موسكو ترفض تأسيس اتحاد الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية، لأن استقلال الكنيسة الأرثوذكسية يحرم الكرملين من واحدة من أهم أدوات النفوذ والتأثير في أوكرانيا. كما أن استقلالية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية سيسبب عديدًا من الخسائر للكنيسة الأرثوذكسية الروسية، مما سيضعف من بطراركية موسكو[1].

خلاصة القول، أن الكيفية التي وظفت بها روسيا الدين كأحد مصادر قوتها الناعمة في الحالة الأوكرانية لم تكن على شاكلة واحدة، وقد اتضحت جليًا في المنظمات شبه الدينية الأوكرانية التي تتلقى دعما مباشرًا وغير مباشر من روسيا ومن الكنيسة الروسية الأرثوذكسية. وكذلك في مشروع العالم الروسي ورفض استقلال الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية، لتوضح إجمالًا أنها تملك التأثير ليس فقط في السياسات الداخلية الأوكرانية ولكن أيضًا في سياساتها الخارجية.

رابعًا– الدين والقوة الناعمة الروسية تجاه لاتفيا:

ساد الاعتقاد، عقب انضمام دول البلطيق الثلاثة استونيا ولاتفيا وليتوانيا إلي حلف الناتو – منذ عام 2004 – بنجاح تلك الدول في القضاء على المعضلة الأمنية التي تواجهها، والمتمثلة في تزايد الهيمنة الروسية[2]، وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه القدرات الدفاعية الجماعية في توفير الحماية لهم، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعًا هو صغر حجمها جغرافيًا، مما يجعلها عرضة للاختراق من قبل عديد من الدول الأخرى وفي مقدمتها روسيا. وهو الأمر الذي أدى لتزايد الاهتمام بالتهديدات الأمنية الناعمة التي تواجهها تلك الدول – على حساب مثيلتها العسكرية – وبالأخص تنامي النفوذ الروسي والقوة الناعمة الروسية على اختلاف الأدوات غير العسكرية التي توظفها روسيا لبسط نفوذها على تلك الدول[3].

خلصت عديد من الدراسات إلى تعدد الأدوار التي تلعبها المنظمات والفواعل التابعة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر للحكومة الفيدرالية الروسية أو الكرملين الروسي، والتي تنخرط جميعها في تطبيق إستراتيجية القوة الناعمة الروسية تجاه دول البلطيق، وذلك على تعدد الأدوات المستخدمة، وفى مقدمتها، سياسة المواطنين الروس التي تضم كافة الأشخاص المتحدثين بالروسية خارج حدود الاتحاد الروسي.

عمدت الجهود الروسية إلى تأييد الأقليات الإثنية العرقية ذات الأصل الروسي والتي تنتشر بينها الثقافة الروسية بحكم طبيعتها، وكذا إطلاق حملات إعلامية روسية بهدف التشكيك في استقلالية دول البلطيق كدول مستقلة ذات سيادة، والتدخل المطلق في الشئون الداخلية والأنظمة السياسية لدول البلطيق، وبسط النفوذ الروسي وإحكام السيطرة على صناعات الإعلام والصناعات الترفيهية، وهي الصناعات التي تهيمن عليها الشركات الروسية.

فضلًا عن دعم الثقافة الروسية من خلال التركيز على اللغة الروسية والتعليم، واستخدام الإعلام المضاد لمواجهة أي تشويه للصورة الروسية[4]. ناهيك عن فرض بعض العقوبات النفطية عليها، وتطويق صادراتها من الغاز الطبيعي،

---

[1] Olexiy Haran & Serhiy Zdioruk, *Op.cit*, pp. 1-2.

[2] Agnia Grigas, Russia-Baltic Relations After Crimea's Annexation: Reasons for Concern?, *Cicero Foundation Great Debate Paper*, No. 14, 5 June 2014, p. 3.

[3] Mike Winnerstig, (ed.), *Tools of Destabilization Russian Soft Power and Non-military Influence in the Baltic States*, Stockholm, FOI, December 2014, p. 4.

[4] *I bid*, Loc.cit.

وتحجيم الشركات الأجنبية من الاستثمار في مشروعات الطاقة فيها، بهدف تقييد استقلالها السياسي، والحد من خياراتها السياسية والاقتصادية[1].

فوفقًا لمجلس العلاقات الخارجية الروسي، يمكن القول، أن القوة الناعمة الروسية تمتد لتطول مجالات عدة منها ما هو ثقافي، وتعليمي، وعلمي، وتكنولوجي، وديني. وقد أسفرت كافة تلك الإستراتيجيات عن استقطابٍ حاد داخل دول البلطيق الثلاث بين الأقليات المتحدثة بالروسية بين الموالين لسياسات بوتين وبين من يعارضه، وهو الاستقطاب الذي ألقت عليه الأزمة الأوكرانية بظلالها لتزده تعميقًا وتأججًا[2].

فقد تطرأ على هوية الأقليات الروسية في تلك الدول تحولات جذرية من جماعات قائمة في إطار الدول إلى جماعات قائمة في ذاتها. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك بالقول، أن الصراع بين روسيا ودول البلطيق ما هو إلا صراع هويات أججه الميراث التاريخي؛ فكل منهما يحاول نيل الاعتراف الدولي برؤيته لذاته في حين ينكر هوية الأخر، وهو الصراع الذي يؤثر بالسلب على هياكل الهويات القومية National Identity Constructions لدول البلطيق[3].

تجمع الإستراتيجيات الروسية بين إستراتيجيات خفية وأخرى قسرية، تسعى إلى دمج القوة الناعمة مع النفوذ غير العسكري من خلال شبكات ممتدة من العرقيين الروس المقيمين في دول البلطيق. وهي الإستراتيجيات التي ترتكن على ميراثٍ سوفيتيٍ ممتد، وعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة في ظل القرب الجغرافي، وانتشار الثقافة الروسية بين تلك الدول[4]، وإن بررتها موسكو ب"البعد الإنساني" في سياستها الخارجية، وهو البعد الذي يتخذ من الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية مصالح مواطنيها في الخارج والشراكة في القطاعات الثقافية والعلمية أولويات له.

تتعدد مجالات القوة الناعمة الروسية تجاه دول البلطيق، كما سبق القول، ولكن تسعي الدراسة إلى التركيز على الكيفية التي توظف بها روسيا الدين كأحد مصادر قوتها الناعمة تجاه لاتفيا إحدى دول البلطيق؛ حيث النصيب الأكبر من الأقليات المتحدثة بالروسية والذي يقدر بنسبة 26.9%[5].

تعد الأرثوذكسية في لاتفيا ظاهرةً اجتماعيةً هامة، وفي ذات الوقت هي أحد أهم مجالات القوة الناعمة الروسية[6]، والتي نجحت روسيا في توظيفها تحقيقًا لأهدافها السياسية، وبالأخص تجاه مواطنيها الروس في لاتفيا[7].

---

[1] Agnia Grigas, Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States, *Chatham House Briefing Paper*, August 2012, p. 1.

[2] Mike Winnerstig, *Op.cit*, p. 4.

[3] Piret Ehin & Eiki Berg, Incompatible Identities? Baltic-Russian Relations and the EU as an Arena for Identity Conflict, in: Eiki Berg & Piret Ehin (eds.), *Identity and Foreign Policy: Baltic-Russian Relations and European Integration*, Ashgate Publishing, Ltd., 2009, pp. 1-4.

[4] Agnia Grigas, Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States, *Op.cit*, p. 1.

[5] Mike Winnerstig, *Op.cit*, p. 4.

[6] Nils Muižnieks, *Latvian-Russian Relations Dynamics since Latvia's Accession to the EU and NATO*, Riga, University of Latvia Press, 2011, p. 63.

[7] تعددت المصلحات التي أطلقتها السلطات الروسية على هؤلاء المواطنين لتشمل: الروس، والمواطنين الروس، والمتحدثين بالروسية، ومواطني روسيا. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Nils Muižnieks, Russian Foreign Policy towards "Compatriots" in Latvia, in: Nils Muižnieks, (ed.), *Latvian-Russian Relations: Domestic and International Dimensions*, Riga, LU Akadēmiskais Apgǎds, 2006, p. 119.

سياسات موسكو تجاه لاتفيا – والتي تستند على تلك المبادئ – تملك التأثير في عملية صنع القرار الداخلي. فالأرثوذكسية كقيمة، بلا شك، أحد أهم مصادر القوة الناعمة الروسية تجاه لاتفيا، والتي تلعب الكنيسة الروسية الأرثوذكسية الروسية دورًا في بسطها[1]، وبخاصة بالنظر إلى الكنيسة الأرثوذكسية في لاتفيا والتي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الثقافة الروسية نظرًا لموقعها شبه المستقل في إطار الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية تحت سلطة بطريرك موسكو، وهي ثالث أكبر كنيسة في لاتفيا والتي تضم قرابة 370 ألف عضو في 121 أبرشية[2].

تتضح العلاقة بين كنيسة لاتفيا الأرثوذكسية ومثيلتها الروسية بشكل خاص، وبعلاقات روسيا ولاتفيا بشكل عام، من خلال ثلاثة أحداث شهدتها الأعوام القليلة الماضية[3]. يتمثل أولها في زيارة البطريرك ألكسي الثاني إلى لاتفيا في عام 2006، بموجب دعوة رسمية من رئيس لاتفيا "فيرا فايك فريبيرجا". وقد كانت تلك الزيارة، هي الأولى من نوعها منذ نشأة الأرثوذكسية في لاتفيا. وفي إطارها، منَح الأخير البطريرك الروسي ميدالية النجوم الثلاث، في حين قدّم البطريرك الروسي إلى رئيس لاتفيا وسام "أميرة أولجا من الطبقة الأولى". وقد وصف رئيس لاتفيا تلك الزيارة بأنها "حدثًا خاصًا ليس فقط للأرثوذكس في لاتفيا ولكن لكل البلاد"[4]. فقد تزامنت تلك الزيارة في توقيت هدفت فيه لاتفيا إلى التوقيع على اتفاقية تنهي قضية الحدود العالقة بينها وبين موسكو.

أما الحدث الثاني، فهو تضمين المطران الكسندر رئيس كنيسة لاتفيا الأرثوذكسية في وفد "فالديس زاتلرز" الرئاسي الذي قام بزيارة موسكو في عام 2010[5]. وهذا الحدث ما هو إلا نموذج لاستخدام لاتفيا القوة الناعمة تجاه موسكو وليس العكس. ويظل الأمر رهنًا بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها الموقف الوسطي والحيادي عن الأمور السياسية، والذي يتبناه المطران ألكسندر الرئيس الحالي للكنيسة الأرثوذكسية في لاتفيا، ولكن دون أن ينفي ذلك احتمالية قيام الكنيسة الأرثوذكسية من جانبها برد فعل مضاد للأهداف السياسية للكرملين.

تستهدف القوة الناعمة الروسية بالأساس مواطنيها الروس المقيمين في لاتفيا، باعتبار أن الأخيرة دولة حديثة ظهرت للوجود عام 1991، وليس بوصفها استمرارًا لدولةٍ كانت قائمة من قبل الحرب العالمية الثانية. فالجانب الروسي يهدف إلى التأكيد على أن الروس المقيمين في لاتفيا ليسوا مهاجرين سوفيت ولكن أمة قائمة في ذاتها Basic Nation، وهو الأمر محل الخلاف بين الجانبين، وبخاصة فيما يتعلق بموقف لاتفيا من قوانين اللغة والمواطنة[6].

Vars Ijabs, the Issue of Compensations in Latvian-Russian Relations, in: Nils Muižnieks (ed.,) *The Geopolitics of History in Latvian-Russian Relations*, Riga, University of Latvia Press, 2011, p. 128.

[1] Andis Kudors, Orthodoxy and Politics in Latvia, *Op.cit*, pp. 101-114.

[2] Gavrillin A. V., (ed.), *Orthodox Church in Latvia Historical Essays 1*, Riga: Baltic-Slavic Community for Cultural Development and Cooperation, 1993, p. 3.

[3] Andis Kudors, Russian Soft Power and Non-Military Influence: The View from Latvia, in: Mike Winnerstig, (ed.), *Op.cit*, pp. 57-59.

[4] Andis Kudors, Orthodoxy and Politics in Latvia, *Op.cit*, pp. 107-108.

[5] Nils Muižnieks, *Op.cit*, pp. 62-63.

[6] Andis Kudors, Orthodoxy and Politics in Latvia, *Op.cit*, p. 109.

كما لعب بطريرك روسيا والكنيسة الروسية الأرثوذكسية دورًا هامًا في السياسات الروسية تجاه مواطنيها في الخارج بشكل عام، وفي لاتفيا بشكلٍ خاص، وهو ما تعتبره لاتفيا تهديدًا لهويتها القومية[1]، بل وتتخذ في مواجهته عديد من السياسات المضادة. فعلى سبيل المثال، في عام 2008، تم تشكيل معرض من قبل الروس في لاتفيا في منزل ريجا بموسكو، والذي يتم تمويله من قبل الحكومة في مدينة موسكو، ليتعرض في جزء منه لتاريخ المعتقنين القدامى في ريجا، وهو المعرض الذي انصب اهتمامه على استعراض أنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني في لاتفيا وجزء من تاريخها وثقافتها. وهي أحد السياسات المضادة التي تنتهجها لاتفيا لتبرير ضرورة تغيير اللغة وسياسات المواطنة تجاه هؤلاء الروس.

ترى روسيا أن مواطنيها الروس المتحدثين بالروسية والمقيمين في لاتفيا، والذين يدينون بالأرثوذكسية أحد أهم مصادر قوتها الناعمة، نظرًا لإمكانية توظيفهم وتحويلهم إلى "رأس مال سياسي" Political Capital، بينما ترى لاتفيا أن هؤلاء الروس أحد أدوات روسيا للتدخل في شئونها الداخلية، وبخاصة في توقيت انعقاد الانتخابات السياسية.

أعرب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أثناء اجتماع رؤساء مجلس التعاون والمنظمات الدينية أن الكنيسة نجحت في إقامة علاقات جيدة مع وزارة الشئون الخارجية ومكتب عمدة موسكو من أجل تنفيذ السياسات الروسية تجاه المواطنين في الخارج ومن بينهم المواطنين الروس في لاتفيا. ويتمثل أحد أهم أهداف هذا التعاون في تنفيذ "العالم الروسي"[2].

وعلى الرغم من تزايد اهتمام بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية في لاتفيا بنشر اللغة الروسية بين المواطنين الروس، إلا أنه كثيرًا ما سعى لتجنب الصدام مع السلطات الرسمية. لكن الأمر قد يتغير في المستقبل مع تغير الأب الروحي للكنيسة.

يلعب بطريرك موسكو الحالي دورًا هامًا في تدعيم القوة الناعمة الروسية، وزيارات بابا الكنيسة الأرثوذكسية الروسية السابق ألكسي إلى لاتفيا، لا يمكن وصفها بالزيارات الدينية، بل هي جميعًا زيارات مسيسة تصب في تحقيق الأهداف السياسية للكرملين. فقد تلقى ترحيبًا حارًا أثناء زيارته في 2006، وهي الزيارة التي عقّب عليها رئيس قسم "الإدارة الرئاسية الروسية للعلاقات الثقافية وما بين الإقليمية مع الدول الخارجية" بأنها المحددة لأولويات لاتفيا في علاقاتها الثنائية مع روسيا. فقد أوضحت تلك الزيارة أن منفذي السياسة الخارجية الروسية عمدوا إلى استخدم زيارات البطريرك كأداة دبلوماسية[3].

---

[1] Ammon Cheskin, Exploring Russian-Speaking Identity from Below: The Case of Latvia, *Journal of Baltic Studies*, Vol. 44, No. 3, 2012, p. 1.

[2] *Pavel Korduban,* Vladimir Putin, Moscow Mayor and Patriarch Kirill Promote Russian Interests in Ukraine, *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 7, Issue 145, July 2010, p. 3.

[3] Andis Kudors, Orthodoxy and Politics in Latvia, *Op.cit*, pp. 107-108.

الخاتمة:

تعددت مصادر القوة الناعمة الروسية لتشمل: الدبلوماسية العامة، واللغة الروسية، وعلاقاتها مع المواطنين المقيمين في الخارج، ومساحتها الجغرافية، وتنامي قوتها العسكرية، ودورها في تشكيل السياسات العالمية، وتاريخها الطويل. كما تؤكد روسيا على الديمقراطية السيادية، والقيم التقليدية، والعالم الروسي، والنظام الدولي المتعدد الأقطاب، والتكامل الأوراسي.

وتحتل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية مكانًا متميزًا بين أدوات ومصادر القوة الناعمة الروسية. وتتولى إدارة الشئون الخارجية الإشراف على علاقات الكنيسة الأرثوذكسية ببقية الكنائس الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية والمنظمات المسيحية والطوائف الدينية غير المسيحية. وتنظم تلك الإدارة علاقات الكنيسة مع الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وغيرها. وتولي قضايا من قبيل الأمن والسلام ومحاربة الإرهاب والتطرف وحوار الحضارات اهتمامًا خاصًا.

وتنشط الكنيسة الروسية الأرثوذكسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، التي تعد الفناء الخلفي الروسي، ومنطقة نفوذها التقليدي، التي سعت روسيا لبسط نفوذها عليها من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ورابطة الدول المستقلة، وغيرها. وتدعم الكنيسة الروسية الأرثوذكسية ذلك النفوذ، وهو ما تجلي في حالتي أوكرانيا ولاتفيا.

تتمثل أوجه الشبه بين الحالتين محل التحليل في كون كلتيهما من دول الإتحاد السوفيتي السابق ذوات الأهمية الإستراتيجية لروسيا. وفي كلتيهما، أكدت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية على مسئوليتها الروحية تجاه الأقليات الروسية، اعتمادًا على الروابط التاريخية والروحية والثقافية بين روسيا من جانب، وشعوب هاتين الدولتين من جانب أخر. كما تجلت في كلتيهما زيارات بطريرك الكنيسة الروسية الأرثوذكسية المسيسة، والتوظيف الروسي لسياسات العالم الروسي، والنظر إلى الأقليات المنتشرة في كلتيهما على أنها جزء لا يتجزأ من قوميتها العرقية، وتحت سلطتها الروحية.

وتختلف كلتاهما في وضع الكنيسة الأرثوذكسية في كل منهما؛ ففي الحالة الأوكرانية، تسعى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية إلى الاستقلال، وتأسيس اتحاد الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية، وهو الأمر الذي أجهضته روسيا، وعرقلت كافة المساعي نحو تحقيقه. بينما تتمتع الكنيسة الأرثوذكسية في لاتفيا بموقع شبه مستقل في إطار مثيلتها الروسية تحت سلطة بطريرك موسكو.

كما تختلفان في درجة اختراق الولايات المتحدة وحلف الناتو لكل منهما. بيد أن الاختلاف الأبرز بين كلتيهما يتمثل في درجة تأثير الدين كأداة من أدوات القوة الناعمة الروسية؛ ففي حين يتضح جليًا الأثر المباشر للكنيسة الروسية الأرثوذكسية في الحالة الأوكرانية، يتراجع هذا التأثير في حالة لاتفيا، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء المنظمات الأوكرانية غير الحكومية التي لا تتواجد في حالة لاتفيا، والتي تشرف عليها وتمولها بطراركية موسكو بشكل مباشر وغير مباشر، وتُدعم العالم الروسي، وتُعظم الرموز القومية الروسية.

وختامًا، رغم تسليط الضوء على البعد الديني كمصدر وأداة للقوة الناعمة، إلا أنه على أرض الواقع يصعب فصل ذلك عن مجمل الإستراتيجيات الروسية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بالاستعانة بقوتها الناعمة التي تتضمن أدوات لا تقف عند حد ما هو ديني فحسب، بل تطول ما هو ثقافي واجتماعي بالمعنى الواسع بالتكامل مع قوتها الصلبة.

المراجع:

Books:

Berg, Eiki & Piret Ehin (eds.), *Identity and Foreign Policy: Baltic-Russian Relations and European Integration*, Ashgate Publishing, Ltd., 2009.

Bogomolov, Alexander & Oleksandr Lytvynenko, A Ghost in the Mirror: Russian Soft Power in Ukraine, *Chatham House Briefing Paper*, January 2012.

Cheskin, Ammon, Exploring Russian-Speaking Identity from Below: The Case of Latvia, *Journal of Baltic Studies*, Vol. 44, No. 3, 2012.

Evans, Andrew, Forced Miracles: The Russian Orthodox Church and Post Soviet International Relations, *Religion, State and Society*, Vol. 30, Issue 1, 2002.

Fafuro, Eleonora, Fatal attraction? Russia's Soft Power in its Neighbourhood, *FRIDE, Policy Brief*, No. 181, 2014, http://fride.org/descarga/PB_181_Russia_soft_power_in_its_neighbourhood.pdf

Grigas, Agnia , Russia-Baltic Relations After Crimea's Annexation: Reasons for Concern?, *Cicero Foundation Great Debate Paper*, No. 14, June 2014.

Grigas, Agnia, Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States, *Chatham House Briefing Paper*, August 2012.

Haran, Olexiy & Serhiy Zdioruk, Russkii Mir and the Future of the Ukrainian Orthodox Church, *PONARS Eurasia Policy Memo*, No. 234, September 2012.

Haynes, Jeffrey, Religion and Foreign Policy Making in the USA, India and Iran: towards a Research Agenda, *Third World Quarterly*, Vol. 29, No. 1, 2008.

Joseph, Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, New York, Public Affairs, 2004.

Korduban, Pavel, Vladimir Putin, Moscow mayor and Patriarch Kirill promote Russian interests in Ukraine, *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 7, Issue 145, July 2010.

Kornilov, Alexander & Andrey Makaryche, Russia's Soft Power in the South Caucasus Russia's Soft Power in the South Caucasus, *Religion, Nation and Democracy in the South Caucasus*, No. 59, 2014.

Maliukevičius, Nerijus, (Re)Constructing Russian Soft Power in Post-Soviet Region, *Baltic Security & Defence Review*, Vol. 15, Issue 2, 2013.

Muižnieks, Nils (ed.), *Latvian-Russian Relations: Domestic and International Dimensions*, Riga: LU Akadĕmiskais Apgăds, 2006.

Muižnieks, Nils (ed.), *The Geopolitics of History in Latvian-Russian Relations*, Riga, University of Latvia Press, 2011.

Muižnieks, Nils, *Latvian-Russian Relations Dynamics since Latvia's Accession to the EU and NATO,* Riga: University of Latvia Press, 2011.

Nye, Joseph, The Changing Nature of World Order, *Political Science Quarterly*, Vol. 105, No. 2, Summer 1990.

Periodicals:

Popescu, Nicu, Russia's Soft Power Ambitions, CEPS Policy Brief, No. 115, October 2006

T., Pkhaladze (ed.), *Religion as the Instrument of Russian Foreign Policy towards Neighboring Countries: Georgia, Latvia, Ukraine*, Tbilisi: International Centre of Geopolitical Studies, 2012.

V., Gavrillin (ed.), *Orthodox Church in Latvia Historical Essays 1*, Riga: Baltic-Slavic Community for Cultural Development and Cooperation, 1993.

Winnerstig, Mike (ed.), *Tools of Destabilization Russian Soft Power and Non-military Influence in the Baltic States*, Stockholm: FOI, December 2014.

Conference Papers:

Gretskiy, Igor, The Orange Revolution: A Challenge for the Russian Orthodox Church, *Paper presented for the 6th Pan-European International Relations Conference Making Sense of a Pluralist World, Turin, Italy, September 12-15, 2007*, http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/turin/igor-turin2007final.pdf

Thesis:

Dougherty, Jill, Russia's "Soft Power" Strategy, *Master Thesis,* submitted to the Faculty of The School of Continuing Studies and of The Graduate School of Arts and Sciences in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Liberal Studies, Georgetown University Washington, D.C. November 1, 2013

Kozak, Iaroslav, Flexible illiberalism: Russian soft power in Europe, *MA,* International Relations and International Organization, University of Groningen, 2015.

Liik, Kristina, Russia's Soft Power: The Case of Moldova and Armenia, *Master Thesis*, University of Tartu Euro College, 2013.

Terente, Adrian, Russia's Power in the Near Abroad, Illustrated in the Case of Ukraine, *Master Thesis*, **Aalborg University**, 2014, http://projekter.aau.dk/projekter/files/198417929/THESIS.ADRIAN.TERENTE.pdf

Research Papers:

Tugushi, Lasha, Malkhaz Gagua, Gogita Gvedashvili, Nino Lapachi Threats of Russian Hard and Soft Power in Georgia, European Initiative - Liberal Academy Tbilisi, 2016, http://www.ei-lat.ge/images/doc/threats%20of%20russian%20soft%20and%20hard%20power.pdf

Websites:

Declaration on Emergency Conference III" "United LNG Home Society, *Otechestvo*, http://www.otechestvo.org.ua/main/20086/1419.htm, Accessed 11/5/2017

Haynes, Jeffrey, Religion, 'Soft Power' and International Relations, *Paperroom*, http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_5026.pdf, Accessed 1/5/2017.

UOC-MP Group to Back Communists, *The Ukrainian Weekly*, February 2006, http://ukrweekly.com/archive/pdf3/2006/The_Ukrainian_Weekly_2006-06.pdf, Accessed 1/5/2017.

Official Internet Resource of the President of Russia, Address to the President of Ukraine Victor Yushchenko, *Kremlin*, August 11, 2009, http://en.kremlin.ru/supplement/4938, Accessed 11/5/2017.

الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط- د. إسلام عيادي (فلسطين)•

The Chinese-Israeli Position on the Issues of Political Transformation in the Middle East

ملخص

• دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية. فلسطين

تركز الدراسة على موقف كل من الصين وإسرائيل من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق أي الربيع العربي، حيث يتشكل نهج الصين حيال الربيع العربي من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا، فالشرق الأوسط دائماً محل تركيز إستراتيجي رئيسي للولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، في حين أن المنطقة – بالنسبة للصين– ليست بذات أهمية جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق أخرى، وتناقش الدراسة كيفية تأثير موقفي الصين وإسرائيل على العلاقات الثنائية بينهما في عدة ملفات أهمها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والملف السوري، والقضية الفلسطينية. فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول، الموقف الصيني من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط، والمحور الثاني: الموقف الإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في المنطقة، والمحور الأخير: تأثير الموقفين على العلاقات الثنائية بينهما.

الكلمات المفتاحية: *الصين، إسرائيل، موقف، الربيع العربي، الاضطرابات، التغييرات، التحول السياسي، السياسة الخارجية، الشرق الأوسط.*

Abstract:

This study focuses on the position of China and Israel on issues of political transformation in the Middle East, namely the Arab Spring, China's approach to the Arab Spring is shaped by its relations with the United States, Europe and Russia. The Middle East has always been a major strategic focus of the United States, Europe and Russia, while the region – for China – is not as important as its Asia-Pacific neighbors and regions and others, The study discusses how the positions of China and Israel affect their bilateral relations in several files, the most important of which is the relationship with the United States of America, the Syrian file and the Palestinian issue. The study was divided into three main areas: firstly, the Chinese position on political transformation issues in the Middle East, and secondly, the Israeli position on issues of political transformation in the region, finally, the impact of the two positions on bilateral relations between them.

Keywords: *China, Israel, Position, Arabic Spring, Disorders, Changes, Political Transformation, Foreign Policy, Middle East*

مقدمة

جاء انطلاق التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً العالم العربي منذ نهاية عام 2010، ليسمح للرأي العام الدولي وخاصة الإعلام الغربي على تصويرها "ثورة ديمقراطية" تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وأطلق عليها اسم "الربيع العربي"، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد لما يُسمى "الاستثناء العربي"، وأن الشرق الأوسط لا يناسب النمو الديمقراطي، وفي ظل مأزق إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي، الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا وطول عمر الأزمة السورية، أصبح من الصعب تحقيق المطلبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش.[1]

[1] ليو تشونغ مين، الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية، مركز دراسات الشرق الأجنبية، جامعة الدراسات الأجنبية، شنغهاي، 2012، ص 13.

لقد ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق آسيا إلى شرق أوروبا وإلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط كتركيا وإيران، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية وقيم الديمقراطية، مثل "ناتان شارانسكي"، الذي اعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية[1]، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصل في البنية العربية، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم.[2]

وبرزت على الساحة في أعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شأن في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، ونخص بالذكر الصين وإسرائيل. وسيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول: الموقف الصيني من قضايا التحول السياسي*، والمحور الثاني، الموقف الإسرائيلي من قضايا التحول السياسي، والمحور الثالث، تأثير موقف البلدين على العلاقات الثنائية بينهما.

إشكالية البحث

تتمحور مشكلة الدراسة في موقفي كل من الصين وإسرائيل من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثير الموقفين على العلاقات الثنائية بينهما، على اعتبار أن الموقفين الصيني والإسرائيلي يؤثران في البيئة الخارجية للنظام الإقليمي وعلى أعضائه وما يرتبط به من قضايا، ويتمثل السؤال الرئيسي الذي تطرحه الدراسة ما هي مواقف كل من الصين وإسرائيل من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط وتأثير هذه المواقف على العلاقات الثنائية بينهما؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من محدودية الدراسات التي تتناول موقف كل من الصين وإسرائيل من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ومحدودية المواد البحثية التي تتحدث عن تأثير الربيع العربي على العلاقات الصينية – الإسرائيلية في المنطقة.

منهج الدراسة:

سيتم من خلال الدراسة إتباع المنهج والأسلوب العلمي وهو نظرية الواقعية التقليدية، حيث تنظر هذه النظرية إلى العلاقات الدولية والمجتمع الدولي على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة والعمل على استغلالها بالطريقة التي تمليها

---

[1] Sharansky, Nata and Dermer, Ron. The Case for Democrasy: The Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror, Public Affairs, New York, 2004, p. 12.

[2] رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2011، ص 11.

*يعرف تشارلز أندريان التحول السياسي بأنه التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.

عليها مصالحها وإستراتيجيتها أي بما يحقق في النهاية مصالح الدول وأهدافها. وهذا ما تسعى له الصين في علاقتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل، لأن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للسياسة الدولية.

المحور الأول: الموقف الصيني من قضايا التحول السياسي.

إن التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من خمسة أعوام، واندلاع الاضطرابات وإسقاط أنظمة استبدادية ظلت لعقود طويلة، تعمل على إعادة تشكيل الأدوار الإقليمية في المنطقة، ومن هنا، تواجه الصين هذا الوضع الجديد في منطقة الشرق الأوسط، والتركيز على المستقبل، وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ السياسي الصيني في المنطقة، وعلى النقيض من الباحثين الغربيين والعرب، فإن أغلبية الباحثين الصينيين لديهم وجهة نظر أكثر تحفظاً في استخدام مصطلحات "الثورة" و "الربيع العربي"، حيث يميلون لمفردات "الاضطرابات" و "التغييرات" للتعبير عن آرائهم بشأن الوضع في الشرق الأوسط.[1]

إن الربيع العربي الذي اندلعت شرارته عندما قُتل شاب تونسي يعمل كبائع متجول نفسه بعد التعرض للمضايقات من قبل مسؤول البلدية– قد هز المنطقة، فقد شهد أيضاً نهاية ثلاثة طغاة، وقد شكل نجاح الثورة التونسية السياسي سابقة خطيرة للأنظمة الاستبدادية في بلدان المنطقة، بعد أن اتخذت مصر مساراً مماثلاً، وفي أعقاب الانتفاضات الناجحة في تونس ومصر، وقعت سلسلة من المظاهرات في الجزائر والبحرين وإيران والأردن وسوريا واليمن، في حين اجتاحت ليبيا دوامة عنيفة من الاحتجاجات والقمع العسكري القاسي الذي أدى بالبلاد إلى سقوط الآلاف من القتلى وقد أصبحت على شفا حرب أهلية، وفي سوريا، خرج السكان من مدينة جنوبية صغيرة إلى الشوارع للاحتجاج على تعذيب الطلاب الذين رفعوا شعارات مناهضة للحكومة، وردت الحكومة باستخدام القوة الجائرة، وسرعان ما انتشرت المظاهرات في معظم أنحاء البلاد، ومع استمرار الحملة، انشق آلاف من الجنود وبدأوا بشن هجمات ضد الحكومة، وبذلك دخلت البلاد إلى حرب أهلية.[2]

ويمكن وصف السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط خلال الربيع العربي بإثنين من السمات الرئيسية[3]، السمة الأولى التي تتصف بها سياسة الصين في الشرق الأوسط هي أنها عملية وواقعية، والسمة البارزة الثانية هي الثبات، فمنذ نهاية الحرب الباردة، ظلت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن الأمن في مجال الطاقة والرغبة في زيادة أسواقها وفرص الاستثمار التي تلقاها في الخارج، إن جوهر السياسة الصينية هو الحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتسهيل استمرار الإصلاح والتنمية في الوطن، بالتالي، السياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة، وبالتالي فإنها تؤيد التعامل مع النزاعات مثل أحداث الربيع العربي في مناخ من التعاون والتفاوض وإدارة الصراع.

---

[1] نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، أنظر:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx

[2] كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟ ورقة بحثية، موقع راقب، 2014/10/30، أنظر:
http://raqeb.co/2014/10/%D9%83%D9%8A%D9%81

[3] Alterman, B. John and John W. Garver. The Vital Triangle: The United States, China and the Middle East, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C, 2007, p.75.

ولدى الصينيون بوضوح أسبابهم الخاصة ليكونوا حساسين جداً حول التدخل والعقوبات*، لذا فهم يترددون بعض الشيء في دعم تنفيذهما، حتى عندما يكونوا موجهين ضد الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن أحداث الربيع العربي قد جعلت من الصعب لبكين الحفاظ على تلك السياسة على نحو متزايد.

اتخذت الصين بداية من أحداث الربيع العربي موقف المترقب مقابل موقف المرحب والموجه الذي اتخذته كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحين لاقى التدخل العسكري للناتو في ليبيا ترحيباً من جانب الدول العربية، تواطأت الصين على تمريره من مجلس الأمن، وامتنعت عن التصويت على القرار 1973 الخاص بليبيا، مما سهل تبني القرار وإطلاق يد الناتو في ضربات لم تتوقف إلا بعد سقوط القذافي، ومع هذا، ظلت الصين تتخوف من استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية، ورأت أن ذلك مقدمة تخشاها، ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول التي تشهد نزاعات دموية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب والأرض، وبناء القدرة الوطنية.[1]

ويراقب حكام الصين الربيع العربي بأنفاس متلاحقة، قلقون بشأن النتيجة لكنهم عاجزون عن التأثير عليها[2]، لذلك تقلق الصين إزاء الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، لأن عدم الاستقرار في المنطقة من شأنه أن يؤثر سلبياً عليها في مجال أمن الطاقة، والمصالح الاقتصادية، وتجارتها في المنطقة، بسبب التخوف من أن الربيع العربي قد يؤدي إلى دفع شعبها إلى احتجاجات مماثلة وربما تنتج عواقب مماثلة، وذلك من خلال علمها بشكل استباقي في مواجهة منشورات إنترنت مجهولة المصدر تدعو لـ "ثورة ياسمين"* خاصة بالصين.[3]
وترى الصين في أحداث الربيع العربي أن هناك تحالفاً جديداً يتشكل بين الغرب والتيار الإسلامي الصاعد، وأن هذا التحالف ستكون له تداعيات سلبية على طموحات بكين، بل والأوضاع الداخلية فيها، بحيث يظل موقفها من الأزمة السورية رافضاً لتكرار النموذج الليبي، وهي تعد واحداً من أكبر مستوردي النفط الخليجي، وواحداً من أكبر خمسة مصدرين للشرق الأوسط، ويبلغ حجم تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وحدها أكثر من 90 مليار دولار سنوياً، لم يثنها هذا الوضع عن الوقوف ضد مشروع المجموعة العربية في مجلس الأمن.[4]

---

[1]مدحت أيوب، استعادة التوازن: الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق السياسة الدولية (تحولات إستراتيجية)، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 26.

[2]Perthers, Volker. Europe and The Arab Spring, Survival, Vol. 53, No. 6, December 2011- January 2012, pp: 79-81.

*عملت بكين بقوة من بداية الاحتجاجات لاحتواء انتشار المعلومات لشعوبها عن طريق الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية، واعتقلت السلطات ناشطين، وزادت من عدد أفراد الشرطة في الشوارع، وقطعت بعض خدمات الرسائل النصية، وتحكمت من خلال الرقابة في منشورات على الإنترنت تدعو إلى تنظيم احتجاجات في بكين وشانغهاي، وأحد عشر مدن رئيسية أخرى، كما أنها حددت من التغطية الإخبارية للانتفاضات الأخيرة وقيدت حركة الناشطين الديمقراطيين والصحفيين الأجانب.

[3]Austin, Ramzy. China's Jasmine Revolution Crackdown Shows No Sign of Easing, Global Spin, 29.3.2011, http://globalspin.blogs.time.com/2011/3/29/chinas-jasmine-revolution-crackdown-shows-no-sign-of-easing/.

[4]مدحت أيوب، استعادة التوازن: الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، مرجع سابق، ص 27.

وتخشى الصين من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها وكذلك من سيطرة الأحزاب الدينية في دول الشرق الأوسط[1]، خوفاً من أن يشكل ذلك تصعيداً لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين، وعلى رأسها المسلمون، ويحارب بعض أفراد من الأقليات الصينية المسلحة الموجودة في الصين إلى جانب المعارضة في سورية، ومنهم متشددون صينيون من قومية الأيغور• تلقوا تدريباً على يد مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام لتنفيذ أعمال إرهابية في الداخل الصيني.

تعرف بكين أن وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يعتبر مصلحة إستراتيجية في واشنطن، وأن وجود الولايات المتحدة الدبلوماسي والعسكري سوف يستمر لعقود، وأن سياسة الولايات المتحدة أمر حاسم لاستقرار المنطقة[2]، وبالتالي، فإنها تسعى إلى تجنب الأعمال التي من شأنها أن تضعها في موضع مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، تريد بكين بناء والحفاظ على علاقات سياسية مع كل من الأنظمة الجديدة والقديمة في بلدان المنطقة، من أجل ضمان الحصول على الموارد والأسواق.

لكن التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط قد مثلت تحدياً لسياسة الصين، لأن المصالح الاقتصادية لبكين تشكل العامل الأبرز في تحديد سياستها الخارجية تجاه المنطقة[3]، التي تتمثل في جوهرها في الاستقرار من أجل ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية دون عائق، في السنوات الأولى التي تلت الألفية، بنى الصينيون علاقات أوثق بكثير مع العديد من الدول الرائدة في الشرق الأوسط، وذلك لتلبية احتياجات الصين المتنامية من الطاقة بشكل أساسي، وأيضاً لتحقيق طموحات بكين الجيوسياسية على المدى الطويل، بدأت الصين أيضاً ببطء إدخال نفسها في سياسات المنطقة، سواء من خلال تعيين مبعوث خاص بها إلى المنطقة أو المساهمة في دوريات لمكافحة القرصنة في المياه بين اليمن والصومال، ومع ذلك، لا تبدو بكين حتى الآن على استعداد للعب دور أكبر في الاضطرابات السياسية الجارية في دول المنطقة، بدلاً من ذلك، نأت الصين بشكل غريزي بعيداً عن التدخل في جميع أنحاء الاضطرابات السياسية هناك.

لذلك، قد جاء اهتمام الصين بتداعيات الثورات العربية انطلاقاً من تأثيراتها السلبية في مصالحها الاقتصادية، وخصوصاً أن البلدان العربية تشكل سادس أكبر شريك اقتصادي للصين من خلال اتفاقات ثنائية، وتمثل بلدان الخليج نحو 70% من تلك الشراكة، وعلى رأسها السعودية، وبالإضافة إلى أهمية سورية الإستراتيجية بالنسبة إلى الصين، تخشى الصين أن يؤثر سقوط النظام السوري الحالي في مكانة إيران الإقليمية كحليف إستراتيجي لسورية، وتحتل إيران المرتبة الرابعة في

---

[1] سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 38، العدد 440، بيروت، أكتوبر 2015، ص 48.

• استعملت الصين الفيتو أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، اثنان منها دعوا إلى تنحي الرئيس السوري "بشار الأسد" وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سورية، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها، وجاء هذا الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن، على الرغم من أن الصين تعتبر الدولة التي لم تستخدمه إلا نادراً من بين دوله الدائمة الخمس.

[2] Medeiros, S. Evan. China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification, CA, Rand Corporation, 2009, p.167.

[3] China's Navy Mulls Push into Arabian, Business News, 30.12.2009, http://www.upi.com/Bussiness_News/Energy-Resources/2009/12/30/Chinas-navy-mulls-push-into-Arabian

الاستثمارات الصينية، فارتفع عدد الشركات الصينية العاملة في إيران من مئة شركة عام 2010 إلى مئة وست وستين شركة عام 2011.[1]

وفي هذا الإطار، ستتخذ الصين وفقاً للباحث " لي وي تيان" عدة آليات للدفاع عن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي[2]، وهي كالآتي:

أ- **الأخذ بزمام المبادرة**، فالصين أضحت في حاجة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية، وهنا ينبغي أن تلعب الدبلوماسية الصينية دوراً لأخذ زمام المبادرة لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد يكفل الانتقال من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط، إلى استجابة أكثر إيجابية، مما يستلزم القيام ببعض التفكير، وتعديل السياسات، مع ضرورة تغيير نمط "الخطاب الصيني" السائد، وبناء توجه وخطاب صيني جديد، خاصة في التعامل مع بلدان المرحلة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يخرج من نطاق السلبية، التي كانت مبدأ صينياً ثابتاً لفترة طويلة في التعامل مع سياق الهيمنة الغربية.

ب- **القوة الصينية الناعمة**، لكي تلعب دوراً رائداً في مستقبل الشرق الأوسط، فعليها توسيع أفكارها، وهنا يأتي دور القوة الصينية الناعمة كوسائل الإعلام والنواحي الثقافية، وغيرها كجزء مهم للدفاع عن المصالح الوطنية للصين في بلدان المنطقة.

ت- **التكيف مع التغيير وتحسين السياسات**، فقد أضحى من المهم عليها أن تأخذ في الحسبان العديد من التغييرات في الشرق الأوسط لتطوير سياسة مختلفة، لذا، فإنه يتعين عليها فتح الباب أمام دول أخرى في الشرق الأوسط، وذلك لمواجهة الوضع الجيوسياسي الجديد، ثم تنقيح السياسات الصينية وتكييفها، وفقاً للظروف المختلفة في كل بلد.

ث- **انتهاز الفرصة لتوسيع مجال الاستثمارات**، فمع تغير الوضع في المنطقة، فإنه يتعين على بكين التركيز في مستقبل علاقاتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط، على إعادة بناء الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول، ومساعدة شعوب هذه المنطقة في التعرف على تجربة التنمية في الصين وقوتها الاقتصادية الهائلة.

يمكن القول أن النهج البراجماتي في السلوك الخارجي للصين قد هيمن على تعاملها مع الثورات العربية، فظلت تتعامل مع النظم الحاكمة من وراء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأعطت ظهرها لقوى المعارضة للانتقادات التي توجه إليها، حتى وإن كانت قوى عالمية أخرى تنافس الصين في المنطقة العربية تتعامل مع قوى المعارضة قبل وصولها إلى السلطة في كل حالات الربيع العربي، في إدراك منها أن صلاحية النظم في هذه البلدان قد انتهت.

وترى الصين أن التحول الديمقراطي يصب في مصالحها، غير أن الصين تراهن على أن كل بلدان الربيع العربي ستأتي إلى الصين، بعد أن تستقر الأمور فيها، حيث لم تكن تجربتها سارة مع القوى الغربية تاريخياً، وهي التي لا تزال تنظر إلى

---

[1] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/3، أنظر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550

[2] نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، 2012/10/3، أنظر:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx

البلدان العربية كمستعمراتها القديمة ومناطق نفوذها التي تود توزيع الأدوار بينها فيها، بل إن هذه القوى الغربية تلكأت في مساعدة البلدان التي أخذت تستقر كتونس ومصر.

المحور الثاني: الموقف الإسرائيلي.

منذ انطلاق الثورات العربية، أبدت إسرائيل موقفاً واضحاً ضدها وضد أهدافها المطالبة بإسقاط أنظمة الاستبداد وإقامة نظم ديمقراطية تحترم حرية المواطن وتقيم العدالة الاجتماعية، وانطلاقاً من المفاهيم المتأصلة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مقدمتها العداء للديمقراطية في الدول العربية والعداء للوحدة العربية وللعمل العربي المشترك، ناصبت إسرائيل الثورات العربية بالعداء، وذلك عبر تصريحات مسؤولين في الحكومة والمؤسسة الأمنية وما كتبته وسائل الإعلام وتحليلات المؤسسة الأكاديمية ومختصين في الشؤون العربية، وشككت في أصالتها وفي الأهداف التي تناضل من أجلها. وبناء على ذلك، أثار الربيع العربي في إسرائيل خطاباً عاماً وإعلامياً تميز بشكل كبير بوضعه في إطار سلبي، وتم التعبير عن ذلك من بين جملة الأمور الأخرى بالاعتراض على اصطلاح الربيع العربي.

هذا القلق الإسرائيلي لا يأتي من فراغ، بل يستند إلى تقارير إستراتيجية تصدر سنوياً عن معاهد ومراكز بحوث إستراتيجية، في جامعة تل أبيب ومركز هرتسليا، وقد أشارت هذه التقارير إلى تدهور إضافي ملحوظ حصل لوضع إسرائيل الإستراتيجي، ويعزو التقرير هذا التدهور إلى تضافر ثلاثة مسارات معقدة في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل: انهيار عملية السلام، وضعف الولايات المتحدة، والربيع العربي.[1]

وكان اللافت في مؤتمر هرتسيليا الذي انعقد أوائل فبراير 2012، ما جاء في كلمة رئيس الأركان، "بني غانتس"، إذ عرض فيها التهديدات التي تحيط بإسرائيل في ظل المتغيرات الإقليمية، وفي مقدمتها تعاظم قوة المقاومات المسلحة في غزة ولبنان، وسعي إيران إلى امتلاك سلاح نووي، والربيع العربي الذي يغير وجه الشرق الأوسط، وأشار إلى أن السلام مع مصر أمر ثمين ينبغي الحفاظ عليه، لكن الواقع ليس مضموناً ويجب الحذر، إلا أنه عاد ليعبر عن سروره موضحاً أن هناك أخباراً جيدة تتمثل في الشرخ الحاصل في المحور الراديكالي بين طهران ودمشق والضاحية، في إشارة إلى الأحداث داخل سورية.[2]

والمشهد الإسرائيلي يُظهر الكثير من الارتباك والقلق في الأوساط السياسية الإسرائيلية، إذ أن إسرائيل القائمة على أساس فرضية منطقة محيطة ضعيفة مفككة متخلفة، ترى كابوساً حقيقياً في تحول المنطقة إلى حالة قوية متماسكة متقدمة، وقد فشل الإسرائيليون في تقديم مشروع تسوية يمكن أن يوافق عليه العرب، حتى وهم في أضعف وأسوأ حالاتهم، وتعمد الإسرائيليون أسلوب إدارة الصراع وليس حل الصراع، وأغراهم الضعف العربي بمزيد من العنجهية وإجراءات التهويد وبناء الحقائق على الأرض، غير أن تبدل الأوضاع قد يظهر أن الإسرائيليون قد خسروا فرصتهم الذهبية.[3]

[1] محمد بدير، مأزق إسرائيل: فقدان ركائز القوة السياسية، الأخبار، العدد 1584، ديسمبر 2011، ص 13.

[2] محمد بدير، غانتس: روسيا تغذي أعداءنا بالسلاح، الأخبار، العدد 1625، فبراير 2012، ص 13.

[3] محسن محمد صالح، السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011، ص 44.

*لدى اليمين، بشقيه العلماني والديني في إسرائيل، قناعة تاريخية منذ حرب السويس عام 1956 بأن الأزمات الدولية، التي تنشأ عن صراع إقليمي في الشرق الأوسط، لابد أن تجبرها على الانكفاء على نفسها بدون إرادة منها، وهي متلازمة Syndrome تتماهى مع أحد مكونات الشخصية اليهودية تاريخياً، والقائمة على

منذ البداية حذر "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي* وزراءه من الإدلاء بتصريحات عما يجري في الدول العربية مؤكداً أنه كلما قل الكلام كان الوضع أفضل[1]، وكان هو نفسه قليل الكلام في الموضوع، وفي مقابلة مع فضائية العربية قال: "إن كل ما يقوله قد يستغل، ليس ضده بل ضد أي عملية إصلاح حقيقي"، وأضاف قائلاً أن إسرائيل قلقة وتريد استمرار الهدوء على الحدود، وعبر عن قلقه من تطور الأمور في الثورات العربية بشكل عام[2]، ولاسيما بشأن صعود التيار الإسلامي، ويشارك العسكريون السياسيون القلق من صعود التيار الإسلامي في المنطقة بعد الثورات[3]، كما صرح رئيس الاستخبارات الإسرائيلية السابق، الجنرال احتياط "أهرون زئيفي"، أنه يرفض إطلاق تسمية الربيع العربي على الهزة الأرضية في الشرق الأوسط، وقال: "الإسلام السُني المتطرف يزداد قوة في تركيا ومصر، وفي المستقبل سورية، وهذا سيغير خريطة الشرق الأوسط"، وتحدث "غابي أشكينازي" رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق بوضوح عن أن الاستقرار في المنطقة العربية أهم لإسرائيل من الديمقراطية.[4]

وقد تزعم رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" الخط الرسمي بشأن الأحداث، إذ رسم من خلال تصريحاته العامة صورة سلبية تشدد على المخاطر والتهديدات الكامنة في هذه العملية، وتحدث نتنياهو عن سيناريوهات وأحداث تشاؤمية وانتقد أولئك الذين يرون في الأحداث إشارات إيجابية (الشرق الأوسط ليس مكاناً للمغفلين). يختلف هذا الطرح الذي تبناه نتنياهو بشكل جوهري عن الموقف الذي عبر عنه في كتابه وفي تصريحاته قبل عقدين من الزمان، حينذاك دعا نتنياهو الغرب إلى دعم الإصلاحات الديمقراطية في الدول العربية وقرر أن العقبة الأساسية للسلام في المنطقة هي غياب الديمقراطية، كما ويلاحظ أن الرسائل التي عبر عنها، والتي كانت موجهة إلى المجتمع الدولي، يختلف مضمونها في حالات كثيرة عن تلك التصريحات التي أدلى بها في الداخل.[5]

وقد أسهبت الصحف الإسرائيلية في تناول الثورات العربية المتتالية التي اتفقت على تسمية ما يحدث في الشارع العربي "بالتسونامي" الذي سيغير وجه المنطقة، إن لم نقل العالم والذي يتبدى أول ملامحه في سقوط ما اصطلح بتسميته بمعسكر الاعتدال العربي وعزلة إسرائيل الكاملة في المنطقة، ولا شك أن التطورات الجارية في الوطن العربي قد أصابت إسرائيل بخوف وبارتباك شديدين، وحالة من عدم اليقين، ووجدت نفسها بادئ ذي بدء تعيش معضلة الموقف من تلك التطورات باعتبار أنها تهدف في التحليل الأخير إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يحل محل النظام الديكتاتوري الذي انتفضت

أن العالم غالباً ما ينقسم إلى معسكرين: اليهود والجوئيم (الأغيار)، ويكون الانقسام واضحاً، ولا يوجد أمام اليهود في هذا الوضع سوى مراقبة ما يجري والاستعداد لما هو أسوأ: خيار "الماتسادا" الفلكوري الانتحاري، أو الخيار شمشون التدميري الحداثي، وما بين الخيارين، ليس هناك سوى البقاء على الحدود ببندقية للدفاع وببرج للمراقبة، إنها الرموز الأقوى لحركة الاستيطان التي تأسست عليها الدولة.

[1] Jerusalem Post: December 29, 2011.

[2] النص الكامل لمقابلة بنيامين نتنياهو مع فضائية العربية، رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 2011/7/21، أنظر: http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/Interviews1/interviewalarabiya210711.

[3] محمود محارب، إسرائيل والتغييرات الجيواستراتيجية، سياسات عربية، السنة 1، العدد 1، مارس 2013، ص 26.

[4] صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية: 2011/2/10.

[5] نمرور غورن و جينيه يودكيبتش، إسرائيل والربيع العربي: فرص للتغيير، المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية – متيفيم، أنظر: http://www.mitvim.org.il/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%

حركات الاحتجاج الجماهيري ضده في عديد من البلدان العربية[1]، ومع توالي الأحداث في الشرق الأوسط وتداعي الأنظمة العربية مثل أحجار الدومينو، استيقظت إسرائيل على واقع جديد يتشكل في المنطقة فكان أن اتسمت ردود أفعالها بالتخبط حيناً، وبإظهار اتزان مفتعل حيناً آخر.[2]

ومع تصاعد الاحتجاجات، سجل المسؤولين الإسرائيليين عن قلقهم إزاء الاستقرار والأمن في المنطقة، وشددوا على أهمية إسرائيل الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر، فالواقع أن إسرائيل ترى أن هذا الاتفاق هو حجر زاوية للاستقرار الإقليمي، على سبيل المثال, يرى رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال "غابي أشكنازي" أن الاضطرابات قد تشكل تهديداً لإسرائيل[3]، كما أكد نتنياهو رئيس الوزراء على أهمية الاستثمار في الترتيبات الأمنية فضلاً عن الحفاظ على معاهدة السلام.[4] ويؤكد المراقبين السياسيين في إسرائيل أن أحزاب الإسلام السياسي لا تحمل موقفاً عدائياً موحداً تجاه إسرائيل، كما يرون أن الأحزاب السياسية الإسلامية لو وصلت إلى السلطة سيكون موقفها معتدلاً وليس عدائياً تجاه إسرائيل.[5]

وتابعت إسرائيل التحولات السياسية الجارية بمزيج من الأمل والخوف، فمن وجهة النظر الإسرائيلية يمكن اعتبار الربيع العربي تهديداً محتملاً بسبب ارتفاع الإسلام السياسي وهذا في الواقع يعتبر اتجاهات تبعث على القلق، وفي الوقت نفسه, التحولات الاجتماعية والسياسية يمكن أن تمثل فرصة جديدة للبلاد للبدء بأكثر بعلاقات إقليمية، وخصوصاً إذا ما نجحت عمليات إرساء الديمقراطية التي تؤدي إلى نتائج أكثر انفتاحاً، ومع ذلك, فبالرغم من أن إسرائيل تعتقد أن الديمقراطيات "لا تشن حرباً مع بعضها البعض" لا تزال هناك شكوك إزاء قدرة الربيع العربي لتقديم مثل هذه النتائج.[6]

ولا بد من الإشارة إلى الموقف الأمريكي من الثورات العربية، حيث يعد موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو موقف محكوم إستراتيجياً بالحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار تدفق النفط، فلم يستطع التعامل بفاعلية مع الواقع الجديد في الشرق الأوسط، ويرى بريجنسكي أن المشكلة الرئيسية تأتي من أن عقلية الحرب الباردة لا تزال مسيطرة على تفكير صناع السياسة، والمؤسسات الرئيسية في أمريكا بصورة جعلتهم غير قادرين على رؤية تغيرات موازين القوى حولهم.[7]

وتجدر الإشارة هنا إلى مقال "هنري كسينجر" بعنوان "تعريف دور الولايات المتحدة في الربيع العربي" وتعرض فيه للمبدأين الرئيسيين الحاكمين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهما أمن النفط وأمن إسرائيل، وكشف بشكل بارز المبدأ الأهم

---

[1] أحمد أبو هدبة، إسرائيل والثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011، ص 68.

[2] صحيفة معاريف الإسرائيلية: 2011/2/28.

[3] Katz, Yaakov. "Ashkenazi: Unrest Could Change Our Security Reality," Jerusalem Post, 2.2.2011. http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=206263

[4] "Excerpts from PM Netanyahu's Statement at The Knesset," Israeli Prime Minister's Office website, 2.2.2011. http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Speeches+by+Israeli+leaders/2011/PM_Netanyahu_addresses_Knesset_situation_Egypt_2-Feb-2011

[5] Heller, Mark A. Israeli Responses to The Arab Spring, in One Year of the Arab Spring: Global and Regional Implications, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2012, p. 76.

[6] Berti, Benedetta. Israel and Arab Spring: Understanding Attitudes and Responses to The New Middle East, Foreign Policy Research Institute, 17.4.2011, http://www.fpri.org/docs/chapters/201303.west_and_the_muslim_brotherhood_after_the_arab_spring.chapter8.pdf

[7] محمد عبد السلام، الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، العدد 187، يناير 2012، ص 9.

الذي يقف وراء هذه السياسة وهو منع ظهور أي قوة إقليمية تستطيع أن تجمع دول المنطقة حولها.[1] وتمتلك الولايات المتحدة القدرة على محاولة توجيه الأحداث لصالحها[2]، فهناك: أولاً، ديناميكية عالية في التعامل مع الأحداث من خلال مؤسسات صناعة القرار ومراكز التفكير، ثانياً، قدرة عالية على توظيف الإمكانات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية الهائلة التي يملكونها، لذلك لن يكون من السهل على أمريكا توريط نفسها في مصر وباقي دول المنطقة، ولعلها ستسعى لاستخدام القوة الناعمة لدعم حليفها الإسرائيلي، فضلاً عن توفير وسائل الدعم والتفوق العسكري لتحقيق الانتصار في أية مواجهة محتملة بين إسرائيل وأعدائها.

يمكن القول بأن الثورات العربية تُعد لصالح إسرائيل، بيد أن التغيير يجب أن يُدار بشكل صحيح، ويجب أن تعترف إسرائيل بالتحولات الإقليمية الجديدة, بما فيها من احتمال تفاقم الواقع السياسي لجيرانها وشركائها في سلام محتمل، وهذا الاعتراف لن يجعل تحديات جديدة, ولكن سيجعل إسرائيل مستعدة لاستغلال الفرص للسلام مع إمكانية احتمالات أقل للدخول في تصعيد خطير يمكن في النهاية أن يتحول إلى كارثة.[3]

المحور الثالث: تأثير موقف البلدين على العلاقات الثنائية بينهما.

ما انفكت إسرائيل منذ انطلاق الربيع العربي تنظر بقلق شديد إليه وإلى الواقع السياسي الجديد الذي تشكل، ولا يزال يتشكل جراء الثورات العربية، فإسرائيل تهتم اهتماماً كبيراً بما يجري في الوطن العربي، ولاسيما في الدول المجاورة لها، لاعتقادها أن ما يجري في الدول العربية يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مكانتها ودورها في المنطقة وفي أمنها القومي وسياستها العدوانية تجاه العرب وقضاياهم عامة والشعب الفلسطيني خاصة.[4]

وتشكل موجة الاضطرابات التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط تهديداً للمصالح الجيو إستراتيجية الحالية للصين، كما أن الضغوط التي تمارس على بكين من قبل الغرب يمكن أن تؤدي إلى خسارة الصين، وقد كشفت تقارير إعلامية أن الاستثمارات الصينية في المنطقة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات الأمريكية، وقد تصل الحركات المؤيدة للديمقراطية في بلدان المنطقة بعملية السلام بين العرب وإسرائيل إلى ظهور أزمة، مما يزيد من تعقيد الوضع في المنطقة.[5]

---

[1]International Herald Tribune, April 2, 2012.

[2]التقرير الإستراتيجي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011، ص ص 50-51.

[3]Byman, Daniel. Israel's Pessimistic View of The Arab Spring, The Washington Quarterly, Vol. 34, Issue. 3, Summer 2011, p. 125.

[4]أحمد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 499.

[5]Article Urges China to Become More Involved in Egypt Crises, Access My Library, 10.2.2012, http://www.accessmylibary.com/article-1G1-248897860/article-urges-china-become.html

سنقوم بتوضيح انعكاس الموقف الصيني – الإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في المنطقة على العلاقات الثنائية بينهما من عدة قضايا، كما يلي:

أ- طبيعة العلاقات الأمريكية مع البلدين.

تحاول الصين أن تلعب دوراً تنافسياً إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط بعد تراجع النفوذ الأمريكي فيها، بحيث يمكن للربيع العربي أن يتحول إلى ساحة أخرى للصراع بين الصين وأمريكا، على سبيل المثال، في مقابلة، انتقدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون"[1] استجابة الصين للربيع العربي، ونددت كلينتون بسجل حقوق الإنسان في الصين الذي يشهد حالة يرثى لها، وشبهت محاولة الحكومة الصينية قمع الإصلاح الديمقراطي بأنه عمل أحمق، مستشهدة بثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط كمثال على ذلك.

وتتشكل سياسة الصين إلى حد كبير من خلال وجهة نظرها عن سياسة الولايات المتحدة، ما تقول الولايات المتحدة وتفعله له تأثير قوي على السياسة الخارجية للصين في منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك، فإن موقف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الآن أضعف من ذلك بكثير، في الوقت نفسه، أثار الصعود الاقتصادي للصين الاندهاش، مع النمو القوي الناتج المحلي الإجمالي الذي أدى إلى رفع مئات الملايين من خط الفقر، وتوسيع دور البلاد في التجارة العالمية، فضلاً عن تزايد العلاقات الدبلوماسية في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويعتبر الوضع الجديد في منطقة الشرق الأوسط من الأخبار الجيدة بالنسبة للصين، بحيث يمكن أن يكون أكثر أهمية لمصالحها الإستراتيجية، وذلك إذا فقد الحكام المستبدين في الشرق الأوسط – الذين يتمكنون من الحفاظ على قوتهم– ثقتهم في الوعود الغربية بالدعم بعد أن شاهدوا مصير الرئيس المصري السابق حسني مبارك، قد يريدون تحويل رهاناتهم وتحسين العلاقات مع بكين.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الصينية تجاه الانتفاضة السورية مختلفة عن تلك التي تتبعها للولايات المتحدة، هناك خلافات حقيقية بين الصين والغرب، سواء إزاء ضعف نظام الأسد وحول أنجع وسيلة لحل الأزمة السورية، تميل الحكومة الصينية لأن ترى نظام الأسد قابل للإنقاذ، وإن كان ذلك على نطاق محدود، وتستمر في رؤيتها أن عملية التفاوض حول الإصلاح هي حل أفضل من تغيير النظام كوسيلة لإنهاء الانتفاضة السورية، وحتى تتغير تلك التقييمات – بدون مزيد من الضغوط الكبيرة من الولايات المتحدة – من المرجح أن تظل الصين رافضة لدعم عقوبات حادة يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد سورية.[3]

---

[1]Goldberg, Jeffery. Hillary Clinton: Chinese System Is Doomed, leaders on a fool's Errand, The Atlantic, 10.5.2011, http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/05/hillary-clinton-chinese-system-is-doomed-leaders-on-a-fools-erraned/238591/

[2]Wei, N. Tze. China on Track in Mid-East but US Losing Its Way, SCMP, 4.4.2011, http://www.scmp.com/article/740533/china-track-mid-east-us-loisng-its-way

[3]Ibid.

كما أن الصين تمتعت بفائدة إستراتيجية أخرى من الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ألا وهي توفيرها فرصة للصين لإظهار قدراتها العسكرية، تبين عملية الإنقاذ المدنية في ليبيا تحولاً عميقاً في سياسة الأمن الصينية في المنطقة[1]، في حين تم نقل معظم المدنيين من قبل السفن التجارية أو الطائرات المستأجرة من قبل الدبلوماسيين الصينيين والشركات الصينية، تم إجلاء حوالي 1700 شخصاً في رحلات مستمرة من قبل أربعة طائرات نقل من نوع IL– 76 التي بعثت بها القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي، كما بعثت بحرية جيش التحرير الشعبي فرقاطة سوزهو جديدة من نوع Jiangkai II–class إلى الساحل الليبي لتنسيق عمليات الإجلاء بحراً، كان وجود فرقاطة سوزهو هي المرة الأولى التي تظهر فيها سفينة عسكرية صينية في البحر الأبيض المتوسط، مما يرسل رسالة قوية إلى المنطقة والعالم.

كانت لعمليات نشر القوات الجوية والبحرية لجيش التحرير الشعبي في ليبيا أهمية خاصة من حيث أنها تمثل ليس فقط أول العمليات الصينية في أفريقيا (إلى جانب المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفي دوريات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال)، ولكنها أول عمل عسكري للصين في البحر المتوسط، وهو معلماً رئيسياً في تطور قدرات الجيش الصيني على التدخل السريع[2]، وفي عام 2012، دفعت الصين 56 مليار دولار في حاملات الطائرات والبوارج، وتوسعت في القدرات الجوية، وأنظمة الصواريخ القادرة على استهداف أساطيل ناقلات الولايات المتحدة التي تقبع في غرب المحيط الهادئ، وكان كل هذا جزءاً من برنامج التحديث العسكري العملاق، والذي سيسمح للبلد بالدفاع عن مصادرها من الطاقة، وحماية الممرات البحرية التي تحمل الوقود إلى الوطن، وتحقيق التوازن مع قدرات الولايات المتحدة البحرية.[3]

ربما يشكل الوضع الجديد في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحاضر تهديداً للمصالح الجيو إستراتيجية الحالية للصين في المنطقة، ولكنه سيوفر على المدى الطويل المكاسب والفرص الإستراتيجية، وحقيقة أن مصداقية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تشهد حالياً حالة من الانخفاض، فضلاً عن السياسات والإجراءات الأمريكية التي تؤدي إلى تعقيد الوضع أكثر، من شأنها أن تمثل فرصة عظيمة للسياسة الخارجية الصينية، أما انشغال واشنطن بتصاعد العنف وعدم الاستقرار في العراق وأفغانستان، فضلاً عن الأزمة النووية الإيرانية، فهو يوفر لبكين نافذة التاريخي وفرصة لتعزيز موقفها الجيو إستراتيجي.

يمكن النظر إلى احتمال استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مشكلة اقتصادية حيوية للصين، التي لديها احتياطي نفط إستراتيجي يتكون من 100 مليون برميل، وتستهلك 8.3 مليون برميل من النفط يومياً، لن يصمد هذا الاحتياطي سوى نحو 14 يوماً إذا تعطلت جميع إمدادات النفط، سوف تشهد الصين اعتماداً متزايد على النفط المستورد، مما يتطلب منها استيراد المزيد من النفط من منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القليلة القادمة، ومع ذلك، فإن نسبة النفط المستورد من الشرق الأوسط قد تنخفض، فقد بدأت الصين بالفعل تنويع الموردين.[4]

---

[1]China's Rescue Mission to Libya: The Armed Forces Nudged Farther Afield, Economist, 3.3.2011, http://www.economist.com/node/18291549

[2]Pham, J. Peter. Pandas in The Heart of Darkness: Chinese Peacekeepers in Africa, World Defense Review, 25.10.2007, http://worlddefensereview.com/pham102507.shtml

[3]Ibid.

[4]Unrest Highlights China's Need to Stockpile Oil, Global Times 14.3.2011,

بالنسبة لإسرائيل التي ترى بأن هناك شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين والقادة الإسرائيليين على أن النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية تراجع بصورة ملحوظة بعد انطلاق الثورات العربية، ويعيدون سبب هذا التراجع إلى جملة أسباب تتصدرها الثورات العربية وموقف الولايات المتحدة منها وتعاملها مع تطور حوادثها.[1]

وينتقد المتخصصون والقادة الإسرائيليون الإدارة الأمريكية بشدة لأنها تخلت عن نظامي الاستبداد والفساد في تونس ومصر بسرعة ولم تسمح لهما باستعمال القوة الملائمة للبطش بالمتظاهرين لإنهاء ثورتهم، ولأنها أيدت تأسيس أنظمة ديمقراطية فيها، وأقامت علاقات مع حركات الإسلام السياسي، ما ألحق ضرراً إستراتيجياً بالمصالح الأمريكية بحسب المحللين الإسرائيليين، ومن الملاحظ أن المتخصصين الإسرائيليين يربطون ربطاً وثيقاً بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية واستمرار أنظمة حكم الاستبداد والفساد في الدول العربية، ليس تلك الأنظمة التي سقطت فحسب، وإنما أيضاً تلك التي لا تزال تحكم، إذ يؤكد "ميخائيل ميلشتاين" أن تخلي الولايات المتحدة عن نظامي بن علي ومبارك أثر في ثقة حلفاء أمريكا في المنطقة بأنفسهم وفي ثقتهم بالولايات المتحدة كركيزة إستراتيجية لهم ليس ضد تهديدات خارجية كالتهديد الإيراني فحسب، وإنما أيضاً ضد التحديات والتهديدات الداخلية.[2]

ويظهر من كتابات أولئك وجود قلق وخشية في إسرائيل من الثورات العربية ونتائجها سلباً على طبيعة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية، وعلى الموقف والفعل الأمريكيين تجاه سياسات وخطوات لإسرائيل في المنطقة تخالف السياسة الأمريكية أو لا تتماشى معها، وأكد "أفرايم عنبار"، مدير مركز بيغن – السادات للأبحاث الإستراتيجية في جامعة بار إيلان، في دراسة له بعنوان "الأمن القومي الإسرائيلي والتقلبات في العالم العربي"، أن الأمن والردع الإسرائيليين يعتمدان على عوامل مهمة يتصدرها التزام أمريكا أمن إسرائيل وسلامتها، واستعدادها لأن تهب لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عندما تقتضي الضرورة، إذ أظهرت التجربة أن الإدارة الأمريكية خيبت العديد من حلفائها وتخلت عنهم عندما كانوا في أمس الحاجة إليها.[3]

وكان "داني روتشيلد" في دراسة له بعنوان "تقدير هرتسيليا 2012: إسرائيل في عين العواصف" أكثر وضوحاً في رؤية المخاطر التي تهدد العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية في أعقاب الربيع العربي، إذ قال: "إنه من المفترض أن تظهر إسرائيل بعد الثورات العربية ذخراً إستراتيجياً لأمريكا لأنها حليف مستقر ودائم، لكن حدث عكس ذلك تماماً، إذ باتت الإدارة الأمريكية ترى أن إسرائيل وسياستها وممارستها في المنطقة، في ضوء الربيع العربي، تمثل عبئاً على السياسة الأمريكية"، وأكد روتشيلد أن حواراً إستراتيجياً نقدياً يدور في مراكز الأبحاث الأمريكية المحسوبة على المعسكر الديمقراطي، وفي الصحافة الليبرالية في إثر الثورات العربية، ويتخذ منحى مضاداً للسياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة، ويشبه

---

http://www.globaltimes.cn/opinion/commentary/2011-03/634557_2.html.

[1] أحمد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص 505.

[2] ميخائيل ميلشتاين، شرق أوسط قديم– جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، عدكان إستراتيجي، العدد 1، أبريل 2011، ص 20.

[3] Inbar, Efraim. Israel's National Security Amidst Unrest in The Arab World, The Washington Quarterly, Vol. 35, Issue 3, Summer 2012, p. 61.

الحوار النقدي الذي تتبناه النخب في أوروبا تجاه إسرائيل، والذي يرى أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط.[1]

ب- الملف السوري.

اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية* الحالية بالاختلاف عن موقفي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو تباين في المواقف ليس جديداً، فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية والإسرائيلية خلال الحقبة الأخيرة، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الايدولوجيا بالمصالح، إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بأنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة.

ويقوم الموقف الصيني من المسألة السورية على أساس ثلاثة مبادئ، أولاً: صيانة ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، ثانياً: حفظ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ثالثاً: حماية المصالح الأساسية وطويلة الأمد للشعب السوري، يعني لا تحمي الصين أي طرف من الأطراف بما في ذلك الحكومة السورية، وهي تدعم حق الشعب السوري في اختيار النظام السياسي والطريق التنموي لبلده بإرادته المستقلة، تؤيد الصين أي حل من الحلول طالما اتفق مع المصالح الأساسية للشعب السوري، ووجدت قبولاً واسعاً من الأطراف السورية.[2]

وترفض الصين المبدأ الذي تتبناه الولايات المتحدة والدول الغربية، والذي يقوم على فرض العقوبات على الدول التي تتعارض مع سياستها كالعراق وإيران وسورية وكوريا الشمالية، ففي أواسط التسعينات في القرن الماضي قامت الصين بتزويد سورية بمئة وخمسين صاروخ أرض–أرض مضادة للدبابات، متمردة على قرار الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على البلدان العربية وخاصة سورية.[3]

وكان الفيتو الصيني غير معتاد، وهي المرة الثامنة فقط التي تستخدم فيها الصين حق الفيتو منذ الانضمام مجدداً إلى الأمم المتحدة في عام 1971، في عام 2011، امتنعت الصين عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بشأن ليبيا، بدلاً من الاعتراض على الإجراء الذي يتمتع بدعم واسع الانتشار، لذا فإن الفيتو الذي رفعته بكين في هذه الحالة يمثل خروجاً عن نهج السياسة الخارجية الصينية التي تميزها المحافظة والبراغماتية، وهو يسلط الضوء على قلق بكين من فقدان النفوذ في الشرق الأوسط المتغير، فضلاً عن اعتقادها بأن بشار الأسد سوف يبقى في السلطة في نهاية المطاف، علاوة على ذلك،

---

[1]Rothschild, Danny and Steiner, Tommy. The 2012 Herzliya Assessment: Israel in The Eye of Storms, Institute for Policy and Strategy, Herzliya, January 2012,

file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/My%20Documents/Downloads/HerzliyaAssessment.pdf.

*يعود تاريخ العلاقات الصينية – السورية إلى مئات السنين، فهي نقطة التقاء لثلاث قارات عبر عدد من الممرات البرية والبحرية والجوية، وشكلت سورية الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديماً، وخلال العصر الحديث اهتمت الصين بسورية منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي، فشكلت سورية النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، كما أنها الرابط الأساسي للبحار الخمسة وفقاً للنظرية الاقتصادية للأسد المتوافقة مع الصين في بناء حزام اقتصادي مبني على مفهوم طريق حرير جديد.

[2]تشن شياو دونغ، الموقف الصيني من القضايا العربية، مركز الجزيرة . نت، حلقة برنامج لقاء اليوم، 2012/6/14، أنظر:

http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2012/6/14/%D8%AA%D8%B4%D9%86-

[3]محمد نبيل، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 140.

تخشى الصين أن تقوم الولايات المتحدة بتأجيج الاحتجاجات في الشرق الأوسط لخلق حالات تعزز مصالحها الشخصية، وهو الأمر الذي تريد بكين منعه.[1]

وترى الصين أن الثورة السورية تحولت إلى نزاع مسلح بين الدولة ومسلحين معارضين بعضهم متطرف، فرحبت بجهود حل الأزمة السورية بشكل سلمي ضمن إطار مؤتمر جنيف*،[2] كما وافقت الصين على أول قرار أصدره مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية الذي نص على مهام رقابية لتجاوزها وذلك بموجب الفصل السادس من الميثاق، بالإضافة إلى ذلك عارضت الصين استخدام الأسلحة الكيمائية في سورية.[3]

وتعتبر الصين أيضاً أن محاولات الولايات المتحدة لزعزعة استقرار المنطقة العربية يأتي لسد الطريق أمام إمدادات النفط التي تصل إليها، وخصوصاً أن ذلك جاء بعد تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وسعيها للخروج منها، بعد اكتشاف كميات هائلة من النفط في كندا والبرازيل، في حين تعتقد الصين أن التعاون الاقتصادي يحتاج إلى توافر الأمن والسلم في العالم، الأمر الذي يفسر مساعيها للتهدئة وحل المشكلات الدولية بطرق دبلوماسية من خلال إستراتيجية تقوم على أساس علاقة صفر مشاكل مع العالم الخارجي.[4]

وبالنسبة **لإسرائيل**، تعد سورية أول دولة مجاورة لها ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام، تتعرض إلى اختبار حقيقي لاستقرارها، وهو ما سيؤدي إلى تداعيات سياسية وأمنية على تل أبيب، لذلك يتابع الإسرائيليون الأوضاع في سورية باهتمام كبير، ويرى بعض المحللين الإسرائيليين أن الأزمة السورية قد تجلب مخاطر أمنية على الحدود الشمالية لإسرائيل، بعد أن ظلت هذه الحدود آمنة عشرات السنين، ويتخوف هؤلاء من احتمال انتقال ترسانة الأسلحة السورية إلى أيد غير مسؤولة في حال سقوط نظام "بشار الأسد"، فيما يعتبر آخرون أن تغيير النظام السوري يصب في مصلحة إسرائيل، لأنه سيفقد إيران حليفتها الرئيس في المنطقة، وسيحرك حركات المقاومة الفلسطينية من أحد أبرز الأنظمة الحاضنة لها.

ومع انطلاق شرارة الاحتجاجات في سورية منتصف مارس 2011، أبدى السياسيون والمحللون الإسرائيليون اهتماماً كبيراً بتطور الأحداث هناك، انطلاقاً من عوامل الخصوصية التي تمثلها الحالة السورية بالنسبة لإسرائيل، والتي يحددها المحللون الإسرائيليون في النقاط التالية[5]:

- إن سورية دولة مجاورة لإسرائيل، وبالتالي أي تغييرات سياسية فيها، ستؤثر بالضرورة في إسرائيل أمنياً وسياسياً.
- إن سورية خلافاً لمصر والأردن، لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتعتبر رسمياً في حالة حرب معها.

---

[1]MacFarquhar, Neil. With Rare Double U.N Veto on Syria, Russia and China Try to Shield Friend, New York Times, 6.10.2011, http://www.nytimes.com/2011/10/06/world/middleeast/with-united-nations-veto-russia-and-china-help-syria.html?pagewanted=all.

[2]باريس تشهد مؤتمر أصدقاء سورية بدون الصين وروسيا، العربية نت، 2012/7/5، أنظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/224709.html

[3] سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟ مرجع سابق، ص 45.

[4]يزيد صايغ، موقف الصين حيال سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/2/9، أنظر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47149&reloadFlag=1

[5]صحيفة هآرتس الإسرائيلية: 2011/3/28.

- إن سوريا ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول ومنظمات تعتبرها إسرائيل "محوراً للشر"، وتقصد بذلك إيران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس.
- تمتلك سورية حسب المزاعم الإسرائيلية، ترسانة من الأسلحة المتطورة، التي تمثل خطراً على أمن إسرائيل.

وعلى خلاف موقف إسرائيل من الثورات العربية، كان الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن مسألة إسقاطه مركباً ومعقداً، فقد التزمت الحكومة الإسرائيلية، طوال السنة الأولى من الثورة السورية، جانب الصمت إزاء مصير نظام الرئيس "بشار الأسد"، وإزاء الثورة السورية وتطور أحداثها، واتبعت سياسة الغموض تجاه هاتين المسألتين، إلا أنه وبعد مرور عام على الثورة واتضاح عمقها وشموليتها واستمراريتها والتشابك الدولي والإقليمي الذي أصبحت تحظى به الأزمة السورية، غيرت الحكومة الإسرائيلية سياستها تجاه النظام السوري والثورة السورية والوضع السوري عموماً.[1]

وقدم فريق من الخبراء في وزارة الخارجية الإسرائيلية في فبراير 2012، توصية في شأن الوضع في سورية، ودعت هذه التوصية إلى تغيير السياسة الرسمية تجاه سورية، ووضع حد لسياسة الغموض تجاه تطورات الأحداث في سورية، وإتباع سياسة تنسجم مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبقية حلفاء إسرائيل، وتدعو إلى استقالة الرئيس السوري بشار الأسد.[2]

ولقد تفاوتت مستويات تعاطي إسرائيل مع الأزمة السورية، فتراوح ذلك ما بين الصمت تارة، والقيام بغارات جوية عسكرية[3] ضد مواقع تابعة لنظام الأسد في قلب بدمشق تارة أخرى، وأخيراً، إظهار التعاطف مع الشعب السوري من خلال تقديم خدمات طبية للمصابين على الحدود، وهو الأمر الذي طرح بدوره تساؤل حول طبيعة الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية، وكذلك حول السيناريو الأفضل لإسرائيل فيما يتعلق بمستقبل سوريا.

ويتضح من قراءة المواقف الإسرائيلية للأزمة السورية ما يلي[4]: أولاً، تفضل إسرائيل أن لا تتم الإطاحة بالنظام السوري بطرق سلمية، ثانياً، تفضل إسرائيل عدم الاستجابة لمطالب الشعب السوري المنادية بالحرية والديمقراطية، ثالثاً، تتمنى إسرائيل أن يلجأ النظام إلى حلول قمعية ودموية بدل الدخول في مفاوضات مع أطياف المعارضة وبدل التوصل إلى حلول سياسية تضمن إصلاحات حقيقية وشاملة، رابعاً، تؤثر إسرائيل استمرار النظام القائم على الاستبداد والفساد كوسيلة حكم، وهناك العديد من التصريحات الإسرائيلية التي تؤكد ذلك، خامساً، تفضل إسرائيل أن تنحدر سورية إلى حالة من الصراع الطائفي تستمر أطول فترة ممكنة.

كما أن الملف السوري كشف السلوك الصيني إزاء التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط بثلاثة ملاحظات[5] مهمة يجب أخذها بالاعتبار مقارنة بالسياسة الصينية التقليدية تجاه المنطقة، الملاحظة الأولى: تطور حضور سياسي واضح للصين في منطقة الشرق الأوسط فعلى العكس من تركيز الصين على خلال العقود الماضية على الحضور الاقتصادي والتجاري، إلى

---

[1] صحيفة معاريف الإسرائيلية: 2013/5/31.

[2] صحيفة هآرتس الإسرائيلية: 2012/2/16.

[3] تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدوان المتكرر على سورية، معهد الدوحة، 2013/5/12، أنظر:
http://www.dohainstitute.org/release//fc124990-8922-4751-a8d2-522d4234f455

[4] فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص ص 9-10.

[5] أحمد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص 260.

جانب دور سياسي محدود، فقد شهد العامان الأخيران حضوراً سياسياً صينياً متنامياً، وأخذ هذا الحضور أشكالاً مختلفة، مثل: اتجاهات التصويت داخل مجلس الأمن، وطرح الصين مبادرات سياسية بشأن الأزمة السورية، وفتح قنوات اتصال مع القوى السياسية الداخلية بعيداً عن الأنظمة السياسية الرسمية.

الملاحظة الثانية: إرسال قطع حربية إلى مياه البحر الأبيض المتوسط خلال يوليو – أغسطس 2012[1]، وهي المرة الثانية التي ترسل فيها الصين قطعاً عسكرية بحرية إلى البحر المتوسط عام 2012، كانت المرة الأولى في أثناء الثورة الليبية، عندما أرسلت سفناً وطائرات حربية لإجلاء رعاياها من ليبيا[2]، في مؤشر مهم إلى تحول في السياسة الصينية إزاء مسألة إرسال قطع عسكرية خارج مجالها الإقليمي المباشر، وفي استعداد الصين لاستخدام الأسلحة العسكرية لحماية رعاياها في الخارج وفي منطقة الشرق الأوسط.

والملاحظة الثالثة: هو وجود درجة ملحوظة من التنسيق بين روسيا والصين في الأزمات الإقليمية التي ارتبطت بموجة الربيع العربي، وتشابه السلوك الروسي والصيني إلى حد كبير في هذه الأزمات كالامتناع عن التصويت داخل مجلس الأمن في حالة القرار رقم 1973 الخاص بالحالة الليبية، وتكرار استخدام الفيتو في الأزمة السورية.[3]

ج- الملف الفلسطيني.

أعادت الثورات العربية تجديد الأمل بمشروع المقاومة وهزيمة المشروع الصهيوني، وهذا يفترض أولاً ضرورة الوعي أن الصراع بين مشروع النهضة العربية والمشروع الصهيوني في أوج مراحله، وأن المحاولات لاحتواء الثورة العربية أو شرائها أو هزيمتها والانتصار عليها وإعادة التاريخ إلى الوراء لن تتوقف، ما يستوجب حماية مشروع المقاومة الذي صمد أعواماً طويلة.[4]

وبحسب اعتراف صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية، كان الفلسطينيون هم الأوفر ربحاً من الربيع العربي، وأن أكبر الخاسرين هو إسرائيل تليها الولايات المتحدة، وأوضحت الصحيفة أن إسرائيل هي الخاسر الأكبر من الثورات الشعبية والتطورات في الشرق الأوسط[5]، وباتت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الوطن العربي وأضحت تحظى بأهمية كبيرة من خلال الشعارات التي رفعتها الجماهير، ودعوتها إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

---

[1] صحيفة الوفد،2012/7/31، أنظر :
http://alwafd.org

[2] Plesner, Jones and Pantucci, Raffaello. China's Janus- Faced Response to The Arab Revelations, Policy Memo, June 2011, p. 2.

[3] أحمد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص 261.

[4] التقدير الإستراتيجي (30)، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 14.

[5] The Christian Monitor, December 12, 2011.

لذلك لا نبالغ إذا قلنا أن فلسطين هي الأكثر استفادة من الربيع العربي، وإسرائيل هي الأكثر تضرراً من النظام العربي الجديد، حيث هناك حادثان مهمان أثرا في القضية الفلسطينية: أولهما، صمود المقاومة الفلسطينية في وجه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 20 نوفمبر 2011 وفشل إسرائيل تحقيق أهدافها بسبب التأييد المصري الجديد بعد انهيار النظام السابق، وثانيهما، نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة بأغلبية 138 دولة ومعارضة 9 دول وامتناع 41 دولة، خلال التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 28 نوفمبر 2012.[1]

من جهة أخرى، ساهم الربيع العربي في حض الفلسطينيين على الدعوة إلى المصالحة بين السلطة الفلسطينية، ممثلة في حركة فتح وحركة حماس، وخرج عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تظاهرات حاشدة، استجابة لدعوة أطلقها شباب مارس عبر الفيسبوك للمطالبة بإنهاء الانقسام[2]، صحيح أن المصالحة لم تتحقق بعد، لكن أجواء التفاهم الإيجابي تسود حركتي حماس وفتح.

وترى الصين إن القضية الفلسطينية قضية جوهرية، وأنه بدون حل القضية لا سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل، ولا أمان ولا استقرار في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، وفي ظل التغيرات الحالية في المنطقة لا يجوز تهميش هذه القضية بل يجب بذل مزيد من الجهود البناءة لحلها، إن مفتاح حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هو عودة الجانبين إلى طاولة المفاوضات بأسرع وقت ممكن، وتحقيق تقدم جوهري في مفاوضات السلام، إن الأولوية الأولى لتحقيق هذا الهدف هي إزالة عقبات المفاوضات وإعادة بناء الثقة.[3]

وتطلب الصين من إسرائيل لإنجاح عملية التسوية، بأن تخطو إسرائيل خطوة أولى، حيث هناك عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ فترة طويلة، وهذا لا يساعد على بناء الثقة ولا استئناف المفاوضات السلمية، بل يزيد من توتر الوضع، فيجب إطلاق سراحهم واتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية والعلاجية للأسرى الفلسطينيين، وتوفير ظروف مواتية لحل هذه القضية سياسياً، كما ترفض الصين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وترفض أيضاً الخطوات أحادية الجانب لتغيير الوضع حالياً للقدس، وكذلك برفع حصار غزة وفتح المعابر والسماح بإيصال المعونات الطبية والغذائية.

---

[1] صحيفة القدس العربي، 2012/1/27، أنظر:
http://www.alquds.co.uk/?page_id=20894

[2] صحيفة الشرق الأوسط، 2011/3/16، أنظر:
http://aawsat.com/home/saudi/home

[3] تشن شياو دونغ، الموقف الصيني من القضايا العربية، مرجع سابق، تشن شياو دونغ، الموقف الصيني من القضايا العربية، مركز الجزيرة . نت، حلقة برنامج لقاء اليوم، 2012/6/14، أنظر:
http://www.aljazeera.net/programs/todayinterview/2012/6/14/%D8%AA%D8%B4%D9%86-

وفي الواقع، تعتمد إسرائيل خيارين للتخلص من مأزقها الإستراتيجي، وهما نقيضين: أحدهما، رفض ضم الضفة الغربية كلها لكونه يؤدي إلى دولة ثنائية القومية، والثاني، رفض التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كل أراضي الضفة والقطاع وضمناً القدس الشرقية، لأن هذه الدولة تشكل بالمفهوم الإسرائيلي خطراً وجودياً على إسرائيل.[1]

لهذا يتم تكييف جميع مكونات الوضع الدائم بما يجعل الكيان الفلسطيني يحقق المعايير والمصالح الإسرائيلية، بالدرجة الأولى، فتصر إسرائيل على إنجاز تسوية تستعيض بها عن الأراضي التي ستقام عليها ما سيطلق عليها الدولة الفلسطينية، بعناصر إستراتيجية توفر حماية لما يسمى الأمن القومي الإسرائيلي بمفهومه الشامل، مثل: التجريد من السلاح، وإبقاء الأمن الخارجي والمعابر في يد إسرائيل، ونصب محطات إنذار مبكر على قمم الجبال في الضفة، ورفض تفكيك المستوطنات، والتحكم في أحواض المياه الجوفية التي تغذي إسرائيل، وإنشاء مناطق عازلة أو أحزمة أمنية، والسيطرة على الأجواء والمجال الكهرومغناطيسي للضفة والقطاع، وتكبيل الفلسطينيين بقيود متعددة في المجالات الأمنية والبلدية.[2]

أما الفلسطينيون فيتطلعون إلى أن تكون لهم دولة مستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967، الضفة الغربية بمساحتها البالغة نحو 6 الآف كلم^2، وتشمل القدس والقسم الفلسطيني من البحر الميت والأرض المقدسة المقتطعة من الضفة الغربية، مع كامل قطاع غزة بمساحته البالغة نحو 365 كلم^2، ويؤكدون أن هذه الدولة تشكل جزءاً لا يتجزأ من مشروعهم الوطني القومي، وخطوة على طريق نضالي طويل وشاق يتضمن استعادة الحقوق الفلسطينية، برغم التباينات الموجودة بينهم حول توصيفات هذه الحقوق.[3]

وبشأن مشكلة الحدود، مقابل التمسك الفلسطيني بخطوط عام 1967 (مع تعديلات طفيفة)، يتطلع الإسرائيليون إلى تحويل خط التماس والجدار الفاصل حول الضفة الغربية إلى حدود دائمة، وفي سياق تركيز إسرائيل على خريطة مصالحها الأمنية كمحدد لخريطة الحدود، تحتل منطقة غور الأردن مكانة خاصة، وقد صرح كبار المسؤولين الإسرائيليين مراراً بأن هذه المنطقة ستبقى تحت سيطرة إسرائيل في كل تسوية مستقبلية، لاعتبارات أمنية خاصة بها خارجية وداخلية، أما الفلسطينيون فيرون أنه من غير المبرر الاحتفاظ الإسرائيلي بغور الأردن وسواه، وأنهم يوافقون على وجود قوة دولية مثل تلك الموجودة في سيناء ولبنان والجولان.[4]

وبخصوص الاستيطان، يؤكد الفلسطينيون أنه في الدولة الفلسطينية التي ستقوم لن يكون أي إسرائيلي فوق أراضيها، مدنياً كان أم عسكرياً، وتستبطن هذه العبارات إمكانية التبادل السكاني المرتبط بالتعديلات على الحدود، وضمناً مناطق الكتل الاستيطانية، وفي المقابل، تبين المواقف الإسرائيلية أن هناك إصراراً على إبقاء تلك الكتل ضمن المجال الإسرائيلي، مع

---

[1] عبير بشير، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى أين؟ موقع صحيفة صحيفة المستقبل اللبنانية، 2013/10/9، أنظر:
http://jaradit.com/newspaper.aspx?=74

[2] دعم فلسطين وإعادة النظر في مفاوضات السلام غير المجدية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013 /3/26، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

[3] جهاد الخازن، عيون وآذان، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/2/8، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

[4] محمد يونس، خطة كيري: تجميد الاستيطان خارج الكتل الكبرى، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/7/6، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

احتمال تفكيك مستوطنات معزولة (يسكنها نحو 80 ألف مستوطن)، وإتاحة المجال لسكانها إما بالعودة إلى مناطق الخط الأخضر وإما بالانتقال إلى الكتل الاستيطانية، بموجب عملية سُميت سابقاً "تكنسوت" (تجميع أو انطواء).[1]

وفي موضوع القدس، يواصل الفلسطينيون رفض التنازل عن القدس الشرقية المحتلة عام 1967 كعاصمة لدولتهم، بينما درج الإسرائيليون على اعتبار القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، ومنذ احتلال شرق القدس ركزت التوجهات الإسرائيلية على تهويد المدينة، وتفريغها من مواطنيها العرب، والمطالبة بتقسيم الحرم القدسي، على غرار النمط السائد في الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومن المنتظر في ظل الضعف الفلسطيني سيتم حل مشكلة القدس بطريقة لا تنتقص من مكتسبات الاحتلال الإسرائيلي المفروضة بقوة الأمر الواقع، مع إمكانية القبول بترتيبات إدارية، تشارك فيها أطراف إقليمية ودولية.[2]

ومن ناحية إدارة المفاوضات، تريد إسرائيل – كطرف قوي – الانفراد بالفلسطينيين، لذا ترفض أي دور للأمم المتحدة أو اللجنة الرباعية أو غيرها في العملية السياسية، حتى إنها تحاول إبعاد الممثلين الأمريكيين عن الجلسات، وحسب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أفيجدور ليبرمان "إذا أراد المجتمع الدولي حل القضية، فليتركونا نواجه الفلسطينيين لوحدنا"، وعبثاً يتصرف الجانب الفلسطيني عندما يحاول الاستقواء بأي جهة، حتى من قبيل زيارة صائب عريقات لروسيا لاطلاعها على صورة المفاوضات.[3]

وطُرح خيار الانضمام الفلسطيني إلى مؤسسات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية المختلفة، منذ سنوات، وظل خطوة مؤجلة، إلى أن أعلن الرئيس "محمود عباس" في مطلع أبريل 2014، عن إخفاق المفاوضات مع إسرائيل، بسبب عدم التزامها بما تم الاتفاق عليه، برعاية أمريكية، حيث رفضت إسرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى في موعدها المقرر 29 مارس 2014، وحاولت ابتزاز الفلسطينيين بأن يدفعوا ثمناً لهذه الدفعة، من خلال ربطها بعدم ذهابهم للأمم المتحدة أو إطلاق سراح أسرى عرب 1948 مقابل إطلاق سراح الجاسوس "جوناثان بولارد" أو تمديد المفاوضات.[4]

وتسعى إسرائيل وبدعم أمريكي لحمل الفلسطينيين على سحب طلبات انضمامهم للاتفاقات والمعاهدات الدولية، أو لقسم منها، وفي حال إخفاقها ستحاول تطويق مفاعيل الخطوة الفلسطينية الجديدة لتظل في حدودها الدنيا، وستصر إسرائيل على منع تكرارها مستقبلاً على الأقل خلال العملية التفاوضية.

وبناء على ذلك، قررت الحكومة الإسرائيلية في 3 أبريل 2014، اتخاذ جملة من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية، تتضمن تجميد الاتصالات على مستوى الوزراء وكبار المدراء التنفيذيين واقتصارها على منسق العمليات المدنية

---

[1] أكرم البني، خطة إقليمية لخدمة إسرائيل؟ عقدنا السياسة الأمريكية في المنطقة، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/8/20، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

[2] محمد يونس، خطط التوسع الاستيطاني تحرج عباس واتساع الدعوات للانسحاب من المفاوضات، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/8/13، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

[3] موسكو تدعم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، الجزيرة.نت، 2013/8/22، أنظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/a11d4847-b639-43c7-9316-d05a0bd16580

[4] أسعد تلحمي، عباس يوقع طلبات للانضمام إلى مؤسسات دولية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2014/4/2، أنظر:
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

اللواء "يوآف مردخاي"[1]، كما أصدر رئيس الحكومة نتنياهو تعليمات إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية بالامتناع المطلق عن إجراء لقاءات مع الفلسطينيين، كما أوقف التعاون الاقتصادي والمدني مع السلطة الفلسطينية.

وحسب صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، لا تسري هذه التعليمات على نشاط "تسيبي ليفني" التفاوضي وعلى التنسيق الأمني بين الطرفين[2]، وهو ما يعني أن إسرائيل تسعى لفرض ضغوط محسوبة تماماً على السلطة، بحيث لا تؤدي إلى انهيار تام لمنظومة العلاقة القائمة معها التي يقف التفاوض والتنسيق الأمني في مركزها.

في ظل معطيات كهذه، يبقى القول إن أخطر ما يمكن أن تتسم به أي جولة من جولات التفاوض، هو أن تبدأ بشروط إسرائيلية وموافقة ضمنية أو غير ضمنية أمريكية، حيث يجري حصار الطرف الفلسطيني المفاوض حصاراً مطبقاً، في محاولة لإجباره على الموافقة على تلك الشروط التي لا تحمل في طياتها سوى صياغات تصفوية، من قبيل الاندفاع الإسرائيلي نحو فرض دولة ذات حدود مؤقتة، تخترقها المستوطنات والجدار العنصري والحواجز العسكرية، وفق شروط إسرائيلية رافضة أصلاً أي موقف فلسطيني أو عربي.

خاتمة

يمكن القول أن الثورات العربية لم تفرز حتى الآن نتائج واضحة يمكن البناء عليها، كما أن كافة المحاور الإقليمية المحتمل التفكير في تكوينها ستعاني ضعفاً وتوترات، نتيجة عدم التجانس الثقافي والمذهبي، وحتى العرقي والقومي بين أطرافها، كما أن ما يحدث في سوريا الآن لا يقود بالضرورة إلى تقوية المعسكر الذي تقوده إيران، بل قد يؤدي إلى العكس، وفي كل الأحوال، ترى إسرائيل أن الموقف الوحيد الذي يمكن أن تتحلى به الآن، وفي الأمد المنظور في ظل عدم قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث الراهنة، هو حراسة حدودها بقوتها الذاتية، ثم العمل على ضرب محاولات تشكيل محاور إقليمية ضارة بتحركات معاكسة على تخوم تلك المحاور الافتراضية.

أما الصين فأنها تحرص على التعاون مع كافة الدول من منطلق المنفعة المتبادلة، وهي السياسة التي تنتهجها في منطقة الشرق الأوسط مع الحرص على القيام بدور عالمي في مختلف القضايا بصفة عامة، ومن بينها تلك التي تشهدها المنطقة العربية، وفي هذا الشأن، أكدت أن من بين أهداف سياستها الخارجية إرساء عالم متعدد الأقطاب يجنب الإنسانية ويلات أي حروب مستقبلية بما يضمن السلام العالمي، بحيث تواصل بكين سياسة خارجية تهدف إلى الحفاظ على السلام العالمي

---

[1] في حال توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة إسرائيل تلوح بضم أجزاء من الضفة الغربية، موقع صحيفة العرب اليوم، 2014/4/3، أنظر: http://wwww.alarab.co.uk.links/5551

[2] صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية: 2014/4/9.

في ظل نظام دولي يقوم على مبدأ الاحترام المتبادل دون الهيمنة مع اتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار الثقة المتبادلة والمساواة والجوار ومحاولة تسوية المنازعات من خلال السبل السلمية والحوار، وهو النهج الذي تمسكت به في رؤيتها لمختلف قضايا الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية

أحمد أبو هدبة، إسرائيل والثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011.

أحمد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

أكرم البني، خطة إقليمية لخدمة إسرائيل؟ عقدنا السياسة الأمريكية في المنطقة، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/8/20، أنظر: http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

أسعد تلحمي، عباس يوقع طلبات للانضمام إلى مؤسسات دولية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2014/4/2، أنظر: http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

تشن شياو دونغ، الموقف الصيني من القضايا العربية، مركز الجزيرة . نت، حلقة برنامج لقاء اليوم، 2012/6/14م، أنظر: http://www.aljazeera.net/programs/todayinterview/2012/6/14/%D8%AA%D8%B4%D9%86-

التقدير الإستراتيجي (30)، مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

التقرير الإستراتيجي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011.

تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدوان المتكرر على سورية، معهد الدوحة، 2013/5/12، أنظر: http://www.dohainstitute.org/release//fc124990-8922-4751-a8d2-522d4234f455

جهاد الخازن، عيون وآذان، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/2/8، أنظر: http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

دعم فلسطين وإعادة النظر في مفاوضات السلام غير المجدية، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 3/26 /2013، أنظر: http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2011.

سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 38، العدد 440، بيروت، أكتوبر 2015.

صحيفة الشرق الأوسط: 2011/3/16، أنظر: http://aawsat.com/home/saudi/home

صحيفة القدس العربي: 2012/1/27، أنظر:

http://www.alquds.co.uk/?page_id=20894

صحيفة الوفد: 2012/7/31، أنظر : http://alwafd.org

صحيفة معاريف الإسرائيلية: 2011/2/27.

صحيفة معاريف الإسرائيلية: 2011/2/28.

صحيفة معاريف الإسرائيلية: 2013/5/31.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية: 2012/2/16.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية: 2011/3/28.

صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية: 2014/4/9.

عبير بشير، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى أين؟ موقع صحيفة المستقبل اللبنانية، 2013/10/9، أنظر :
http://jaradit.com/newspaper.aspx?=74

فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

في حال توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة إسرائيل تلوح بضم أجزاء من الضفة الغربية، موقع صحيفة العرب اليوم، 2014/4/3، أنظر :
http://wwww.alarab.co.uk.links/5551

كيف أثر الربيع العربي على السياسة الصينية؟ ورقة بحثية، موقع راقب، 2014/10/30، أنظر :
http://raqeb.co/2014/10/%D9%83%D9%8A%D9%81

ليو تشونغ مين، الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية، مركز دراسات الشرق الأجنبية، جامعة الدراسات الأجنبية، شنغهاي، 2012.

محسن محمد صالح، السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد 138، ربيع 2011.

محمد بدير، غانتس: روسيا تغذي أعداءنا بالسلاح، الأخبار، العدد 1625، فبراير 2012.

محمد بدير، مأزق إسرائيل: فقدان ركائز القوة السياسية، الأخبار، العدد 1584، ديسمبر 2011.

محمد عبد السلام، الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، العدد 187، يناير 2012.

محمد نبيل محمد فؤاد، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد 140، القاهرة، إبريل 2000م.

محمد يونس، خطط التوسع الاستيطاني تحرج عباس واتساع الدعوات للانسحاب من المفاوضات، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/8/13، أنظر :
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

محمد يونس، خطة كيري: تجميد الاستيطان خارج الكتل الكبرى، موقع صحيفة الحياة اللندنية، 2013/7/6، أنظر :
http://massomm.kenanaonline.net/lonks/8411

محمود محارب، إسرائيل والتغييرات الجيواستراتيجية، سياسات عربية، السنة 1، العدد 1، مارس 2013.

مدحت أيوب، استعادة التوازن: الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق السياسة الدولية (تحولات إستراتيجية)، العدد 190، أكتوبر 2012.

منعم العمار، الصين وتطور موقفها من تجارة الأسلحة في الشرق الأوسط، معهد دراسات الشرق الأوسط، العدد 106، 1997.

موسكو تدعم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، الجزيرة.نت، 2013/8/22، أنظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/a11d4847-b639-43c7-9316-d05a0bd16580

ميخائيل ميلشتاين، شرق أوسط قديم- جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، عدكان إستراتيجي، العدد 1، أبريل 2011.

نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، أنظر:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx

النص الكامل لمقابلة بنيامين نتنياهو مع فضائية العربية، رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 2011/7/21، أنظر:
http://www.pmo.gov.il/PMOEng/Communication/Interviews1/interviewalarabiya210711

نمرور غورن و جينيه يودكيبتش، إسرائيل والربيع العربي: فرص للتغيير، المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية - متفيم، أنظر:
http://www.mitvim.org.il/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%

وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/3، أنظر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550

يزيد صايغ، موقف الصين حيال سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/2/9، أنظر:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47149&reloadFlag=1
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=187

ثانياً: اللغة الإنجليزية

Alterman, B. John and John W. Garver. The Vital Triangle: The United States, China and the Middle East, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C, 2007.

Article Urges China to Become More Involved in Egypt Crises, Access My Library, 10.2.2012,
http://www.accessmylibary.com/article-1G1-248897860/article-urges-china-become.html

Austin, Ramzy. China's Jasmine Revolution Crackdown Shows No Sign of Easing, Global Spin, 29.3.2011,
http://globalspin.blogs.time.com/2011/3/29/chinas-jasmine-revolution-crackdown-shows-no-sign-of-easing/

Berti, Benedetta. Israel and Arab Spring: Understanding Attitudes and Responses to The New Middle East, Foreign Policy Research Institute, 17.4.2011,
http://www.fpri.org/docs/chapters/201303.west_and_the_muslim_brotherhood_after_the_arab_spring.chapter8.pdf

Byman, Daniel. Israel's Pessimistic View of The Arab Spring, The Washington Quarterly, Vol. 34, Issue. 3, Summer 2011.

China's Navy Mulls Push into Arabian, Business News, 30.12.2009,
http://www.upi.com/Bussiness_News/Energy-Resources/2009/12/30/Chinas-navy-mulls-push-into-Arabian

China's Rescue Mission to Libya: The Armed Forces Nudged Farther Afield, Economist, 3.3.2011,
http://www.economist.com/node/18291549

"Excerpts from PM Netanyahu's Statement at The Knesset," Israeli Prime Minister's Office website, 2.2.2011.
http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Speeches+by+Israeli+leaders/2011/PM_Netanyahu_addresses _Knesset_situation_Egypt_2-Feb-2011

Goldberg, Jeffery. Hillary Clinton: Chinese System Is Doomed, leaders on a fool's Errand, The Atlantic, 10.5.2011, http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/05/hillary-clinton-chinese-system-is-doomed-leaders-on-a-fools-erraned/238591/

Heller, Mark A. Israeli Responses to The Arab Spring, in One Year of the Arab Spring: Global and Regional Implications, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2012.

Inbar, Efraim. Israel's National Security Amidst Unrest in The Arab World, The Washington Quarterly, Vol. 35, Issue 3, Summer 2012.

International Herald Tribune, April 2, 2012.

Jerusalem Post: December 29, 2011.

Katz, Yaakov. "Ashkenazi: Unrest Could Change Our Security Reality," Jerusalem Post, 2.2.2011.
http://www.jpost.com/Defense/Article.aspx?id=206263

MacFarquhar, Neil. With Rare Double U.N Veto on Syria, Russia and China Try to Shield Friend, New York Times, 6.10.2011,
http://www.nytimes.com/2011/10/06/world/middleeast/with-united-nations-veto-russia-and-china-help-syria.html?pagewanted=all

Medeiros, S. Evan. China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification, CA, Rand Corporation, 2009.

Pham, J. Peter. Pandas in The Heart of Darkness: Chinese Peacekeepers in Africa, World Defense Review, 25.10.2007,

http://worlddefensereview.com/pham102507.shtml

Plesner, Jones and Pantucci, Raffaello. China's Janus- Faced Response to The Arab Revelations, Policy Memo, June 2011.

Rothschild, Danny and Steiner, Tommy. The 2012 Herzliya Assessment: Israel in The Eye of Storms, Institute for Policy and Strategy, Herzliya, January 2012,

file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/My%20Documents/Downloads/HerzliyaAssessment.pdf

Sharansky, Nata and Dermer, Ron. The Case for Democrasy: The Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror, Public Affairs, New York, 2004.

The Christian Monitor, December 12, 2011.

Unrest Highlights China's Need to Stockpile Oil, Global Times 14.3.2011,

http://www.globaltimes.cn/opinion/commentary/2011-03/634557_2.html

Wei, N. Tze. China on Track in Mid-East but US Losing Its Way, SCMP, 4.4.2011,

http://www.scmp.com/article/740533/china-track-mid-east-us-loisng-its-wa

الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات– الأسباب– التأثيرات د. نيبال جميل– (مصر)•

The Russian Role in the Armed Arab Internal Conflicts:

Indicators – Reasons – Influences

الملخص:

تصاعد الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، خلال السنوات الثلاث الماضية لدرجة أن بعض الأدبيات اعتبرت بدء تدشين "الحقبة البوتينية" في المنطقة حيث ترتكز رؤية موسكو على إبداء أهمية إستراتيجية للشرق الأوسط، التي تمثل منصة ارتكاز لأي دور محتمل لقوى دولية. وقد تمثل ذلك في تعزيز الانخراط في بعض بؤر الصراعات العربية المسلحة، وهو ما يوضحه الانخراط المسلح في الأزمة السورية، واستعادة النفوذ في التفاعلات الداخلية الليبية، وبوادر للتواجد على الساحة العراقية، والتزام الحياد في الصراع الداخلي اليمني، وغيرها من المؤشرات.

وثمة مجموعة من العوامل تفسر تزايد الدور الروسي منها ما يتعلق بأوضاع المنطقة العربية حيث هشاشة الدولة الوطنية العربية وصعود التيارات الدينية العنيفة إلى السلطة السياسية و كذلك هناك عوامل تخص المصالح الروسية مثل تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، وإقامة القواعد العسكرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ومواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، بخلاف اعتبارات لها ارتباط بعلاقات روسيا الدولية مثل الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط واستعادة موسكو دورها كفاعل في الأزمات الإقليمية والدولية.

غير أن هناك تحديات عدة تتعلق بالدور الروسي ومنها محددات داخلية مثل تزايد الأعباء المالية الناتجة عن التمددات الخارجية وخاصة في الأزمة السورية، والتعرض لاستهداف التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. فضلا عن تحديات إقليمية تتمثل في دفع ثمن التقارب مع بعض القوى الإقليمية وتناقض السياسات التكتيكية للسياسة الروسية. فضلا عن محددات دولية تتعلق برؤية الإدارة الأمريكية ومقاومتها للدور الروسي في الإقليم، والاعتراض الأوروبي على الدور الروسي في الإقليم.

كلمات مفتاحيه: *الدور الروسي، الصراعات الداخلية، المصالح الوطنية، المنطقة العربية، الإرهاب، الأزمات الإقليمية، الصراعات المسلحة*

• د. نيبال جميل– مدرس العلوم السياسية جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا

Abstract

The Russian role in the Middle East Region rose so much during the last three years that some literature noticed and considered the launch of the Putinian era in the area. The Russian perspective is centered on showing strategic importance for the Middle East. This region represents a support stand for any probable part of international powers. These parts were seen in boosting entering in some focal points of armed Arab conflicts. That was shown in the armed intervention in the Syrian crisis, regaining the authority and power in the Libyan internal reactions, signs of showing up on the Iraqi field and adopting neutrality in Yemeni internal conflict and other indicators.

There are a set of factors that explain the rising of The Russian role. Some of them are related to the situation of The Arab region where The Arab national state is fragile and the violent religious trends held the political authority. There are also factors that are related to the Russian interests such as intensifying the military and economic relations nets with the countries of the region, and setting up military bases that have strategic importance, confronting the over borders terrorist organizations, other than considerations that have to do with Russian international relations such as the American regression in the Middle East and Moscow's regaining its effective role in the international crises. Yet, there are many challenges related to the Russian role such as the internal settings like the financial burdens resulting from external extensions, especially in the Syrian crisis, to be the target to over borders terrorist organizations in addition to regional challenges represented in paying for the mutual approach with some of the regional powers and the contradiction of the tactical policies of the Russian foreign policy. In addition, there are international settings related to the view of the American Administration, its resistance to the Russian role in the region and the European objection to the Russian role in the region.

Kay Word *:Russian role, internal conflicts, National interests, Arab region, Terrorism, regional crisis, armed conflicts*

مقدمة:

ظل تعزيز الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، واحدا من المحددات الرئيسية لنخبها الحاكمة في فترات زمنية مختلفة، لكنه تصاعد خلال السنوات الثلاث الماضية إذ يتجه دور موسكو، في عهد الرئيس فلادمير بوتين، إلى تعزيز الانخراط في بعض بؤر الصراعات العربية المسلحة، التي ورثت الثورات والانتفاضات الشعبية، وهو ما يعكس تقديرات النخبة للمصالح الوطنية الروسية- من جراء التدخل العسكري الخارجي في الصراعات الداخلية- وليست عودة محتملة للإمبراطورية الروسية مثلما كان سائدا في فترات تاريخية سابقة، فيما يطلق عليه "تجديد" الدور وليس "استعادة" الدور[1]، وفقا لما يطلق عليه ألكسندر شوميلين "برجماتية بوتين" التي تجمع بين حسابات العلاقات الاقتصادية وتعقيدات الجغرافيا السياسية[2].

وقد تمثل تعاظم الدور الروسي في مجموعة من المؤشرات [3] هي الانخراط المسلح في الأزمة السورية، واستعادة النفوذ في التفاعلات الداخلية الليبية[4]، وبوادر للتواجد على الساحة العراقية، والتزام الحياد في الصراع الداخلي اليمني، وتوثيق علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية الرئيسية مثل مصر وإيران وتركيا[5] إذ ازدادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في أعقاب الاضطرابات التي تشهدها بعد الحراك الثوري العربي على نحو فرض على موسكو تزايد انخراطها، سواء العسكري أو السلمي، في المنطقة. علاوة على تصاعد أصوات تطالب بدور روسي فاعل لاستئناف مساعي السلام فلسطينيا- إسرائيليا[6].

---

[1] Maxim A.Suchkov, "Russia's plan for the Middle East", **National Interest**, 7 March 2017: http://www.nationalinterest.org.

[2] Alexander Shumilin, "**Russia's diplomacy in the Middle east: back to geopolitics** (Paris: the French Institute of International Relations, May 2016).

[3] "الحقبة البوتينية: الصعود السياسي للدور الروسي في صراعات الإقليم"، **مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة**، 26 ديسمبر 2016، على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Tag/Index/2968/الحقبة-البوتينية

[4] لمزيد من التفصيل أنظر: عامر عبدالفتاح أحمد عبدالغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014، رسالة ماجستير، جامعة نجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2015. دميتري ترينين وجهاد الزين ويزيد صايغ وبول سالم، "التحالف الخيالي: سياسة روسيا إزاء سوريا"، ندورة لمركز كارنيجي للسلام الدولي، بيروت، 20 مارس 2013. على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/03/20/ar-event-4008

[5] "دور روسيا في الشرق الأوسط"، ندوة نظمها مركز بروكنجز الدوحة، 9 ديسمبر 2013، على الرابط التالي:

https://www.brookings.edu/ar/events/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a7-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7

[6] للمزيد أنظر: عدنان بدر حلو، "المشروع الروسي الكبير في الشرق الأوسط"، **الأخبار اللبنانية**، 18 أكتوبر 2016.

Russian realpolitik at work in the Middle East, **Stratfor**, March 10, 2007.

https://www.stratfor.com/geopolitical-diary/russian-realpolitik-work-middle-east

غير أن هناك تحديات عدة تتعلق بتمدد الروسي في المنطقة تتعلق بمحددات داخلية مثل التكلفة الناتجة عن الانخراط في أزمات المنطقة، سواء كانت بشرية عبر التعرض للاستهداف من الميلشيات المسلحة أو التنظيمات الإرهابية بخلاف التكلفة المادية المرتبطة بالمساعدات العسكرية والإنفاق على البنية التسليحية أو توجيه المعونات والقروض الاقتصادية للدول المأزومة، بخلاف ضعف القوة العلمية والتكنولوجية وضعف الأوضاع الاقتصادية الروسية مقارنة بالدول الغربية[1]. وتوجد أيضا تحديات إقليمية لصعود موسكو مثل دفع ثمن التقارب مع بعض القوى الإقليمية وتناقض السياسات التكتيكية للسياسة الروسية. فضلا عن محددات دولية تتعلق برؤية الإدارة الأمريكية للدور الروسي في الإقليم.

في هذا السياق، تشمل تلك الدراسة أربع نقاط رئيسية منها مؤشرات صعود الدور الروسي في بؤر الصراعات العربية المسلحة، والدوافع الحاكمة لموسكو لذلك، والتأثيرات الناجمة عن ممارسته، والسيناريوهات المحتملة لدور موسكو في تلك الصراعات خلال المرحلة المقبلة.

أولا: مؤشرات صعود الدور الروسي في بؤر الصراعات العربية

ثمة مجموعة من المؤشرات الدالة على الإستراتيجية الروسية تجاه بؤر الصراعات العربية، وهو ما يمكن تناول كل حالة على حدة من الحالات المشار إليها، بقدر من الإيجاز، على النحو التالي:

الانخراط المسلح في سوريا: أصبحت الأزمة الروسية نقطة تحول في مسار تفاعلات موسكو في منطقة الشرق الأوسط إذ تحظى سوريا بمكانة محورية في دائرة المصالح الإستراتيجية العليا لروسيا مقارنة بأية دولة أخرى في الإقليم[2]، وهو ما يبرر عدم اكتفاء روسيا بدور هامشي على نحو ما حدث في الحرب الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين في العراق خلال عام 2003 أو المرافق العاجز عن مقاومة الحملة الغربية بقيادة حلف الناتو لإسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا عام 2011، على الرغم من أن البلدين (العراق وليبيا) تمتعا بعلاقات وثيقة مع موسكو[3].

---

[1] Kamran Bakhari, "Russia's illusion of influence in the Middle East", **Geopolitical Futures**, August 23, 2016. http:// geopoliticalfutures. Com.

[2] أنظر: South front, "Moscow diplomacy and the Geopoliotical balance of power in the Middle East, **Global Researcher**, March 9, 2017.

دميتري ترينين وجهاد الزين ويزيد صايغ وبول سالم، "التحالف الخيالي: سياسة روسيا إزاء سوريا"، ندوة **لمركز كارنيجي للسلام الدولي**، بيروت، 20 مارس 2013. على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/03/20/ar-event-4008

[3] Dimitri Trenin, "Russia in the Middle East : Moscow's objectives, priorities, and policy drivers", **Carnegie Moscow Center**, April 5, 2016.

http://www.carnegie-ru/2014/04/05.

وقد أدركت روسيا قراءة التأثيرات السلبية لدورها في الحالتين السابقتين، بحيث تبلور موقفا واضحا يعكس مواجهة مباشرة أمام الولايات المتحدة عبر دعم نظام بشار الأسد، ورفض استخدام نفوذها للضغط على الرئيس الأسد إذ يخضع موقف روسيا إلى مفهومها الخاص بالنظام العالمي، والذي يدعو إلى ضبط استخدام القوة من جانب مجلس الأمن، ورفض تغيير الأنظمة السياسية من الخارج، على نحو ما كانت تقوم به الولايات المتحدة خلال إدارة جورج دبليو بوش (2000-2008).[1]

ووفقا لرؤية النخبة الحاكمة في موسكو، فإن موجة الثورات والانتفاضات العربية هي أقرب إلى "ثورة إسلامية"، من المرجح أن يهيمن عليها التيارات المتطرفة، والتي قد تكون هي الخيار البديل لنظام الأسد، على نحو ما تعكسه رؤيتهم تجاه التكوينات الغالبة على الجيش السوري الحر، حيث تهيمن علي عناصره الأفكار الإخوانية والسلفية، إذ أن القوى الإسلامية هي المستفيدة من الربيع العربي، وهو ما يحمل مخاطر حادة على المصالح الروسية، العسكرية والأمنية والاقتصادية[2].

وقد تواصل دور موسكو في الحفاظ على بقاء نظام الأسد وتزايد جليا مع بدء تدخلها العسكري في 30 سبتمبر 2015، لاسيما بعد تعرض الجيش السوري "النظامي" للإنهاك الشديد خلال ست سنوات من المواجهات مع قوى المعارضة المسلحة وتنظيم "داعش" وغيرهما من، وهو ما دفع روسيا إلى رفع مستوى انخراطها العسكري، بشكل ساهم في استعادة قوات الجيش السوري السيطرة على مناطق ومدن محورية مثل حلب وتحسن نسبي في وضعه الميداني، بما يحفظ وجودها ونفوذها في الدولة ذات البعد الاستراتيجي في الإقليم[3].

وبموجب الاتفاقيات الأمنية بين موسكو ودمشق، أصبحت القوات الروسية متمركزة بشكل دائم في أراضي سوريا وتحديدًا في ميناء طرطوس وقاعدة حميميم الجوية التي تعد أهم مراكز القيادة والسيطرة الروسية في الإقليم[4]. ومن هنا، يمكن القول إن التدخل العسكري الروسي المباشر في الصراع السوري، غير موازين القوى نسبيا لصالح قوات

---

[1] دميتري ترنين، "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني **لمركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 14 أبريل 2013، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/04/15/ar-pub-51496

[2] دميتري ترنين، "المصالح الروسية في سوريا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني **لمركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 11 يونيو 2014، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899

[3] Jiri Valenta and Leni Friedman, "Why Putin wants Syria?", **Middle East Quarterly**, Spring 2016, pp 5-6.

[4] kathrin Hille and (others), " Russia's Middle East- ambitions grow with Syria battle field success", January 19, 2017.http://www.ft.com.

الأسد، وأثار حفيظة الدول الكبرى في العالم، وكشف بشكل واضح عن رغبة موسكو في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية ليس في سوريا فقط وإنما في حوض البحر المتوسط بشكل عام. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الروسي في سوريا لم يقتصر على البعدين السياسي والعسكري، وإنما امتد ليشمل البعد الاقتصادي. فقد أقدمت موسكو لمساعدة الاقتصاد السوري من الانهيار من خلال إقراض النظام قروض ميسرة في عام 2011، فضلا عن مساعدات اقتصادية مختلفة طوال ست سنوات من الصراع على الرغم من ظروفها الاقتصادية الضاغطة. [2]

وقد وصل التدخل الروسي في الشأن الداخل السوري إلى حد تقديم مسودة لدستور "الجمهورية الروسية"، التي اقترحت نظاما رئاسيا وبقاء بشار الأسد رئيسا لنهاية ولايته وقائدا للجيش السوري والتنظيمات المسلحة الأخرى مع احتمال ترشحه لولاية أخرى في عام 2021 مقابل إعطاء صلاحيات تشريعية أكبر لرئيس مجلس الوزراء وأخرى تشريعية لمجلس الشعب وأكبر لجمعية المناطق التي تتضمن حكما ذاتيا للأكراد، إضافة إلى تخلي الأسد عن سلطته التشريعية والقدرة على إصدار قوانين خارج فترة انعقاد البرلمان، وترؤسه مجلس القضاء الأعلى وتشكيل المحكمة الدستورية العليا المعدل دورها.

أضف إلى ذلك أن دستور موسكو المقترح لسوريا "الجديدة" أو المفيدة يكرر تجربة موسكو في أوكرانيا، وهو ما يعكس استنساخ النماذج، بما يصب في مصلحة روسيا. ففي مايو 2015، قدم الانفصاليون الموالون لروسيا في شرق أوكرانيا مقترحاتهم بشأن التشريعات الأوكرانية التي يمكنها إعادة توحيد بلادهم وفقا لرؤيتهم، وطالبوا بالحكم الذاتي والحق في الإبقاء على الميلشيات المحلية المسلحة، والسماح لهم بالحفاظ على علاقات وثيقة مع روسيا، وإجراء تعديل دستوري من شأنه أن يبقي أوكرانيا محايدة فيما يخص منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا يبدو أن التعديلات كانت قادمة من الشعب الأوكراني نفسه، ولكنها جاءت بشكل واضح من موسكو.[3]

---

[1] Alexey Khlebnikov, "The Middle East riddle and Russia's role in it", **Analysis**, 14 December 2016.

[2] Dafna Linzer, Michael Grabella, and jeff Larson, "Flight records say Russia sent Syria tons of cash", **Propublica**, 26 November , 2012. http://www.pro-publica.org/article/flight-records-list-russia-sending-tons-of-cash-to-sryia.

[3] ليونيد بيرشدسكي (مؤلف)، فاطمة زيدان (ترجمة)، "دستور بوتين المقترح لسوريا يكرر لعبته في أوكرانيا"، **المصري اليوم**، 1 فبراير 2017.

استعادة النفوذ في ليبيا: تسعى موسكو للتدخل في التفاعلات الليبية لاستعادة نفوذها، وبالتالي لن يكون على غرار التدخل في سوريا. فقد تلاشى النفوذ الروسي في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي بعد نجاح الدول الغربية، بدعم من الجامعة العربية، في توجيه ضربة عسكرية لنظام القذافي في عام 2011، وهو ما أثر على عقود روسيا التسليحية التي تجاوزت أربعة مليارات دولار وفقا لبعض التقديرات. [1]

فضلا عن المساس بمصالح موسكو الاقتصادية، حيث سارعت السلطات الليبية الجديدة إلى تجديد العقود التي أبرمتها الشركات الغربية مع القذافي، في الوقت الذي لم تجدد فيه العقود مع الشركات الروسية. فقد سبق أن شطبت موسكو غالبية ديون ليبيا البالغة 4,6 مليار دولار مقابل ما يقرب ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار من العقود لمشاريع السكك الحديدية والنفط والغاز وغيرها لاسيما بعد أن منح القذافي الأسطول الروسي إمكانية الوصول إلى ميناء بنغازي. ومن ثم، تثار التساؤلات بشأن إمكانية تدخل موسكو في الأزمة الليبية بزخم كبير يقترب من تدخلها في الأزمة السورية. [2]

فالوضع الميداني يشير إلى اختلاف نهج موسكو في التعامل مع الأزمتين، مع دعم للجيوش النظامية في البلدين. وفي هذا السياق تبرز مساعٍ لتنشيط الدور الروسي في ليبيا، وخاصة بدعم الجيش الوطني الليبي لمحاربة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وهو ما انعكس في قيام قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر بزيارة موسكو مرتين خلال عام 2016[3]، بالتزامن مع السيطرة الميدانية للجيش الوطني الليبي على مناطق أوسع داخل ليبيا، حيث أشارت تقارير عديدة إلى أن الجيش الليبي سيطلب دعمًا من روسيا، إذا ما قامت الأمم المتحدة في المستقبل برفع حظر التسليح.

وقد أجرى حفتر محادثات مع وزير الدفاع سيرجي شويجو ووزير الخارجية سيرجي لافروف وأمين مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف للنقاش حول الوضع السياسي والعسكري في ليبيا، ونقلت تقارير تصريحات على

---

[1] "روسيا تجس نبض الغرب في ليبيا بدعم رمزي لحفتر"، **ميدل إيست أونلاين**، 17 يناير 2017. على الرابط التالي:
http://www.middle-east-online.com/?id=240405

[2] ذي هيل، "بعد سوريا: هل ستكون ليبيا خطوة بوتين التالية؟"، **المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات**، 27 فبراير 2017. على الرابط التالي:
http://www.center-lcrc.com/index.php?s=13&id=19645

[3] "بعد وصول حفتر لروسيا. نائب حكومة الوفاق بالطريق لموسكو"، **العربية نت**، 29 يونيو 2016. على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/06/29/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1-

"خليفة حفتر في موسكو"، **وكالة الأنباء الروسية**، 27 نوفمبر 2016. على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/news/851727-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88

لسان حفتر "إن علاقتنا بالغة الأهمية، وهدفنا اليوم هو منح الحياة لهذه العلاقات" مضيفا "نأمل القضاء على الإرهاب بمساعدتكم في المستقبل القريب". [1]

فضلا عن زيارة عدد من الفنيين العسكريين الروس إلى برقة في ليبيا، في مطلع نوفمبر 2016، بما يساهم في إعادة تأهيل قوات الجيش الليبي، وتجديد المنظومة التسليحية، وتحسين الدفاعات البحرية والجوية. إلى جانب لقاء رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح مع وزيري الخارجية والدفاع ومستشار الأمن القومي الروسي في الثلث الأخير من عام 2016، على نحو يعكس دعم نسبي من موسكو للذراع السياسي الليبي الداعم لخليفة حفتر[2].

وقد أبدى عقيلة صالح، في حوار مع صحيفة "الحياة" اللندنية في 17 ديسمبر 2016، ترحيبه بتعزيز الدور الروسي في ليبيا "دون أن يتطور هذا التعزيز إلى إقامة قاعدة عسكرية روسية في ليبيا"[3]، لاسيما في ظل تواتر معلومات غير رسمية عن تلك القاعدة[4]. ووفقًا للسياسة الروسية المعلنة فإن موسكو تدعم الحلول السياسية التي يتوصل إليها أطراف الصراع الليبي، وتحرص على ضرورة احترام الشرعية وعدم الاعتراف بحكومة لا تحظى بثقة البرلمان أو وفاق سياسي لا ترافقه تعديلات في الدستور الليبي وخطوات لتوحيد كل الليبيين لمواجهة التنظيمات الإرهابية في جميع أنحاء البلاد، بما فيها التيارات السياسية العنيفة[5].

وقد تعزز الوجود الروسي داخل ليبيا عبر التعاقد مع عشرات من الأمنيين المسلحين في مرحلة ما قبل المواجهات بين قوات الجيش الليبي الداعمة لحفتر والمجموعات المسلحة (وبصفة خاصة مواقع سرايا الدفاع عن بنغازي) لتطهير رأس لانوف (الهلال النفطي الذي يضم بشكل خاص مرفأ ومطارا وميناء السدرة) في منتصف مارس 2017. [6] في حين نفت وزارة الخارجية الروسية علمها بوجود تلك القوات (أو بالأحرى المرتزقة) في شرق ليبيا[7].

---

[1] بعد زيارة حفتر الثانية لموسكو هل ستدخل روسيا في ليبيا"، **التقرير**، 2 ديسمبر 2016. على الرابط التالي: http://altagreer.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%87%D9%84-/%D8%B3%D8%AA%D8%AA%D8%AF%D8%AE

[2] طارق المجريسي وماتيا توالدو، "روسيا في ليبيا: عامل تصعيد"، **صدى كارنيجي لدراسات السلام الدولي**، 8 ديسمبر 2016. على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/sada/66392

[3] رائد جبر، "عقيلة صالح: روسيا تتفهم خطتنا"، **الحياة**، 17 ديسمبر 2016.

[4] رائد جبر، "معلومات عن إهداء حفتر قاعدة للروس في ليبيا"، **الحياة**، 29 نوفمبر 2016.

[5] جهاد عودة، "ما هو نمط النفوذ الروسي في ليبيا؟"، **الأهرام**، 11 فبراير 2017.

[6] "روسيا تعزز حضورها في ليبيا بالتزامن مع اشتداد معركة النفط"، **ميدل إيست أونلاين**، 14 مارس 2017. على الرابط التالي: http://middle-east-online.com/?id=244186

[7] "موسكو تنفي علمها بوجود مرتزقة روس في شرق ليبيا"، ميدل إيست أونلاين، 13 مارس 2017. على الرابط التالي: http://middle-east-online.com/?id=244158

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجيش الوطني الليبي سيطر في سبتمبر 2016 على موانئ النفط الأربعة في شمال شرق ليبيا (الزويتنية والبريقة وأس لانوف والسدرة) التي تؤمن معظم صادرات النفط الليبي وكانت حتى سبتمبر الماضي تحت سيطرة قوة حرس المنشآت النفطية الموالية لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا. وتدعم روسيا القوى الإقليمية التي تؤيد الجيش الوطني الليبي وهي مصر والإمارات.

إرهاصات وجود في العراق: برزت مؤشرات محددة خلال 2015 و2016 تكشف أن روسيا، بعد توسيع نفوذها العسكري في سوريا، تتواجد داخل العراق لا سيما بعد دخولها في تحالف استخباراتي رباعي مع إيران والعراق وسوريا من خلال تأسيس مركز معلوماتي في بغداد للحد من مخاطر التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم "داعش"، يضم هيئة أركان الجيوش في تلك الدول، بهدف نشر قوات عسكرية مشتركة لمحاربة التنظيم[1].

وتشكل هذه الدول محورا على النقيض في سياساته من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التحالف الإقليمي الدولي الجديد ضد الإرهاب جاء على خلفية تعثر التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في تحقيق الهدف الذي قام على أساسه هذا التحالف واشتراك دول عربية وأوروبية ودول أخرى داعمة للتحالف الدولي في مواجهة تنظيم داعش الذي استطاع السيطرة على مساحات رئيسية من أراضي العراق وسوريا، الغنية بثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية. [2]

ويأتي توجه موسكو هذا إدراكًا منها بأن العراق وسوريا تمثلا مناطق نفوذ تقليدية لها، وبما يؤدي إلى السماح بمرور الطائرات الروسية التي تحمل أسلحة إلى سوريا عبر الأجواء العراقية. وقد قام وفد روسي بزيارة العراق، في فبراير 2016، وهو الأكبر منذ سنوات طويلة، حيث تعهد بتقديم المزيد من الأسلحة والمساعدات لحكومة بغداد بما يساعدها في تحرير الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش، وإن أحدث هذا القرار انقساما عراقيا[3].

التزام الحياد في اليمن: يبدو واضحًا أن موقف روسيا قائم على عدم التدخل في الأزمة اليمنية، سواء بدعم القوات المعبرة عن الشرعية التي يمثلها الرئيس منصور هادي أو ميلشيا الحوثيين المتحالفة مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، لأن موسكو الانزلاق لمواجهة عسكرية داخل اليمن، خاصة أنها ليست اللاعب الأساسي فيه. وهنا تدعو

---

[1] حمزة مصطفى، "بعد سوريا.. بوادر تمدد روسي في العراق"، **الشرق الأوسط**، 28 سبتمبر 2015. "ملامح انفراج في الأزمة الليبية مع زيارة السراج لموسكو"، ميدل إيست أونلاين، 27 فبراير 2017. على الرابط التالي:
http://middle-east-online.com/?id=243146

[2] أيسر قيس، "الدور الروسي الجديد في العراق"، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 29 سبتمبر 2015. على الرابط التالي:
http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=10133

[3] أميمة يونس، "إنقسام بالعراق حول تدخل روسي ضد تنظيم الدولة"، **الجزيرة نت**، 6 أكتوبر 2015. على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/6/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84

موسكو إلى دعم الانتقال السلمي للسلطة داخل اليمن منذ بدء عاصفة الحزم في 26 مارس 2015، وهو ما يستلزم الحوار مع مختلف الأطراف[1].

فقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أهمية الوقف الفوري للقتال في اليمن، وضرورة تفعيل الأدوار الإقليمية والدولية، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لبلورة حلول سلمية للصراع اليمني، وإطلاق حوار واسع بمشاركة جميع القوى السياسية والدينية في البلاد. وتزامن هذا مع تأكيد الخارجية الروسية على دعم موسكو لسيادة اليمن ووحدة أراضيه. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على أن "السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية هو المفاوضات، وشدد على أن اللعب على التناقضات بين الشيعة والسنة أمر بالغ الخطورة".[2]

إن روسيا ليس لديها مصلحة إستراتيجية في اليمن كما هو الحال في سوريا، وتفضل عدم الانخراط في صراعات إضافية في الشرق الأوسط. فتدخل روسيا في الصراع السوري كان بطلب الحكومة الشرعية (نظام الأسد) بمقاييس المنظمات الدولية، في حين أن الأمر يختلف في الحالة اليمنية، إذ أن تحالف الحوثي وصالح لم يحظ باعتراف دولي بل إنه مثل تمردًا على الشرعية الدستورية. وتتخوف روسيا من أن تؤدي الأزمة اليمنية إلى تباعدها عن دول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات. ومن ثم تتحفظ روسيا ولا تعلن دعما صريحا لأي من الطرفين، الأمر الذي يمكنها من الانفتاح على مختلف الأطراف، ويرفع عنها الحرج ويحفظ لها التحالف مع إيران، دون مزيد من الإضرار بعلاقاتها مع دول الخليج.

كما تبدي موسكو قلقا من إمكانية تورط قوى إقليمية، وفي مقدمتها طهران التي تدعم ميلشيا الحوثيين، في الصراع اليمني وتحوله إلى حرب إقليمية واسعة النطاق على مقربة منها، لاسيما في البدايات الأولى لعملية عاصفة الحزم، والتي كان من المقرر مشاركة باكستان فيها حيث يغلب على علاقات الأخيرة بإيران التنافس الإقليمي. أضف إلى ذلك، تتخوف روسيا من أن تؤدي عاصفة الحزم إلى إثارة التطرف وتمدد الإرهاب، وخاصة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بل أن اهتمامها بملف اليمن قد يكون منحصرا في هذا الهدف. [3]

ورأت موسكو أن هذا سيؤدي إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، مما سيحمل تأثيرات على الداخل الروسي الذي يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي. ورغم استخدام موسكو القوة بشدة للقضاء على الإرهاب في

---

[1] عادل الأحمدي، "روسيا تبحث عن أدوار سياسية في اليمن"، **العربي الجديد**، 2 نوفمبر 2015. على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk

[2] د.نورهان الشيخ، "محددات الموقف الروسي من عاصفة الحزم"، **الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، 30 مارس 2015.

[3] مشاري الزايدي، "الروس عن اليمن: حاربوا "القاعدة" فقط"، **الشرق الأوسط**، 26 ابريل 2017.

تلك المنطقة، ومكافحته في أراضيها الجنوبية في القوقاز بمختلف الوسائل الأمنية والتنموية، لازال خطر الإرهاب يهدد روسيا والقوقاز.

وقد اكتفت موسكو بالامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي تم تبنيه في 14 إبريل 2015، استنادا إلى مشروع عربي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين، ويؤكد دعم مجلس الأمن للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي، على نحو يعكس التزامها بالحياد وحرصها على الدخول كطرف في خط الصراع واكتسابه أبعاد دولية[1].

<u>ثانيا</u>: محددات الانخراط الروسي في الصراعات المسلحة بالمنطقة

ترتكز رؤية موسكو على إبداء أهمية إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي تمثل منصة ارتكاز لدور محتمل لقوى دولية سواء أمريكية أو أوروبية أو آسيوية، لا سيما أن إمكانياتها – على الأقل العسكرية- تؤهلها للمشاركة في صياغة ملامح خريطة الشرق الأوسط الجديد، لدرجة أن هناك من يعتبر موسكو عاصمة للشرق الأوسط[2].

وهنا، توازن موسكو بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتسعى لتوظيف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار تلاشي البعد الأيديولوجي الذي كان محددا حاكما لعلاقات الاتحاد السوفيتي الخارجية على مدى عقود في النصف الثاني من القرن الماضي[3].

وتشير مجموعة من العوامل إلى تزايد دور موسكو في صراعات الإقليم، ويتمثل أبرزها في:

1- عوامل تخص الأوضاع في المنطقة العربية، إذ تضافرت مجموعة من العوامل التي تدعم صعود الدور الروسي في تلك المنطقة، ومنها طبيعة الصراعات التي تمر بها دول المنطقة، وهي:

أ- ضعف مركزية الدولة الوطنية العربية: تعتبر المنطقة العربية إحدى المناطق التي شهدت هزات زلزالية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ذات أبعاد طائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد. واللافت للنظر أن تلك القضايا تجازت

---

[1] "لماذا امتنعت روسيا عن التصويت لخطة الخليج لليمن"، **دوت مصر**، 14 ابريل 2015. على الرابط التالي:
http://www.dotmsr.com/details/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

[2] آلان جريش، "موسكو..عاصمة الشرق الأوسط"، **مدى مصر**، 17 مارس 2017. على الرابط التالي:
http://www.madamasr.com/ar/2017/03/17/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

[3] Mark N.katz, "Conflicting aims, limited means: Russia in the Middle East", **Policy Brief**, European think tank for global action (fried), No 201, May 2015, pp 1-7.

نطاقها الداخلي لتأخذ بعدا إقليميا ودوليا. ولا يمكن تجاهل تلك امتدادات تأثير تلك القضايا على الأمن القومي الروسي وموازين القوى الدولية بين روسيا والغرب وتحديدا بين روسيا والولايات المتحدة[1].

فالشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا، وتسخر إمكاناتها لمنع أي تهديد لتلك المناطق، لاسيما في ظل اختراق وتمدد قوى إقليمية للمنطقة ومنها تركيا وإيران، على نحو يسهم في توجيه رسائل مزعجة غير مباشرة للولايات المتحدة، أو لحلفاءها في المنطقة، بأن ثمة صعود لدور روسي جديد وليس استعادة دور قديم. [2]

ب– صعود التيارات الدينية إلى السلطة: إن أحد التخوفات الرئيسية للنخبة الروسية الحاكمة تتمثل في موجة صعود تيارات الإسلام السياسي إلى السلطة في بعض دول المنطقة، على نحو ما حدث في مصر وتونس وليبيا واليمن، بأوزان نسبية مختلفة، لاسيما أنها تدرج جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الجماعات الإسلامية والتيارات الدينية في قائمة "المنظمات الإرهابية"، بل أن هذا هو الخطر الداهم على الأمن القومي الروسي من التأثيرات الانتشارية لتفاعلات الحراك الثوري العربي. [3]

ج– الأهمية الجيو إستراتيجية للشرق الأوسط، إذ فرض الوضع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط تركيز السياسة الروسية على الاستثمار في بؤر الأزمات بها على نحو يمكن من أداء أدوار مؤثرة واتخاذ سياسات فعالة، سواء سياسية أو أمنية أو اقتصادية، إذ تنظر روسيا للتفاعلات في المنطقة كمشهد متكامل يؤثر بشكل انسيابي في بعضه البعض. وبالتالي، تحاول موسكو توظيف تلك التفاعلات بما يخدم مصالحها في المنطقة، سواء تعلقت بإقامة قواعد عسكرية أو توقيع صفقات تسليحية أو تدفقات لاستثمارات خارجية.

2– عوامل تتصل بالمصالح الروسية في المنطقة، والتي تخص أبعاد اقتصادية وعسكرية وأمنية تتمثل فيما يلي:

تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية. أصبح لروسيا مصالح جوهرية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في أعقاب الحراك الثوري، ومن أبرزها الاستثمارات الاقتصادية أو ما يطلق عليه

[1] Alexander Shumilin, "Russia's diplomacy in the Middle East: back to geopolitics", **Russie.Nei.Visions**, (93), May 2016, pp 2-6.

[2] Irin Zvyagelskaya, "Russia, the new protagonist in the Middle East" in "**putins Russia: really back?**", Aldo Ferrari (ed.), July 2016, p.73.

[3] Irina Zvyagelskaya, "Russia in a changing Middle East", (RIAC) Russia International Affairs Council, December 2015, pp 1-2.

"صراع الأنابيب"، وخاصة في حالة الصراع السوري، الذي يرى البعض أنه نشأ بسبب الصراع الدولي على الغاز الطبيعي لاسيما بعد التدخل العسكري الروسي في 30 سبتمبر 2015.[1]

على الرغم من أن بدء تصاعد حدة الصراع الداخلي السوري يعود إلى عرض الدوحة في عام 2009 على دمشق مد خط أنابيب يحمل الغاز القطري والسعودي ويمر عبر سوريا متجها إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. وبينما كانت المفاوضات جارية فوجئت الحكومة القطرية بتوقيع دمشق الاتفاق مع العراق وإيران على مد خط أنابيب لتزويد أوروبا بالغاز الإيراني، الأمر الذي فسرته بعض الكتابات بمنطلقات ذهبية، بما يعني أن روسيا فضلت الغاز "الشيعي" على الغاز "السني".

إقامة القواعد العسكرية ذات الأهمية الإستراتيجية. إن أحد المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا ترسيخ قواعد عسكرية مستدامة. فقد استثمرت روسيا في توسيع قاعدة حميم وتحديثها في محافظة اللاذقية، كي تؤمن استقلال القاعدة وحرية التصرف لها في سوريا، وذلك طبقا للعقد الذي تم إبرامه في 26 أغسطس 2015 بحيث تكون مركز للقرار الروسي في سوريا.[2]

فقد أصدرت روسيا مثلا أوامر بخصوص إعادة تشكيل القوات وتوزيع المساعدات وتنسيق المصالح، وحتى إعادة تشكيل وفود معارضة الداخل. وتستخدم روسيا قاعدة حميميم كمركز إعلامي روسي سوري أحيانا. فقد اتخذ رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الوطني السوري العماد عبدالله أيوب في 8 أكتوبر 2015 من القاعدة الروسية منبرا لإعلان تشكيل الفيلق الرابع الجديد التابع للجيش السوري.

وبعدها بعام تم إعلان تشكيل الفيلق الخامس، الذي يعد أحد الأدوات لإعادة بناء الجيش السوري، وزيادة القدرة الروسية على اتخاذ القرار العسكرية على الأرض السورية. كما أن القاعدة تقوم على إصدار نشرات يومية على موقع هيئة الدفاع الروسية، ولديها صفحة خاصة على موقع الفيسبوك تقوم بنشر الدعاية الروسية في أوساط قطاعات المجتمع الداعمة لبقاء الأسد في السلطة.

وإذا انتقلنا من الحالة السورية إلى الحالة الليبية. ووفقا لما تشير إليه تقارير عدة، تهتم روسيا بتأسيس قاعدة بحرية روسية في ليبيا عبر التعاون مع قوات الجيش الوطني برئاسة المشير خليفة حفتر، ومنع تبلور نظام موال للغرب من

[1] جميل مطر، حروب أنابيب الغاز في سوريا والمشرق، **الشروق**، 14 يونيو 2014.

[2] يوسف صداقي، "روسيا لن تتخلى عن بشار الأسد"، **مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط**، 14 ابريل 2017. على الرابط التالي:

http://www.achariricenter.org/russia-wont-forsake-assad-ar/

السيطرة على كل ليبيا أو التعاون مع حلف الناتو، فضلا عن خدمة القاهرة بالتنسيق فيما يخص درء التهديدات القادمة من الحدود الغربية[1].

مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود: إن دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط يتمثل وفق الإستراتيجية الروسية في محاربة التنظيمات والجماعات المتطرفة، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الشيشانيين الذين انضموا للجماعات المتطرفة في سوريا والعراق لم يأتوا من روسيا، بل جاءوا بصورة أساسية من دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وجورجيا وأذربيجان، هربا من حربي الشيشان الأولى (1996-1994) والثانية (2001-1999) [2].

فهناك العديد من الأسباب التي دفعت المقاتلين الناطقين بالروسية إلى الانضمام للجماعات المتطرفة في سوريا والعراق، ومنها الحرمان النسبي إذ يحاول المقاتلون الانضمام إلى جماعات التطرف للهروب من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بل والشخصية التي تلاحقهم في دولهم. وهنا يبرز الدافع المالي حيث يتلقى المنضمون إلى تلك الجماعات أموالا نظير اشتراكهم في بؤر الصراعات.

عوامل تتعلق بعلاقات روسيا الدولية، والتي تتمثل في الأتي:

الانسحاب الأمريكي من الإقليم: بدا من التوجهات الإستراتيجية والتحركات الميدانية للسياسة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما أن واشنطن تفضل تجنب الانخراط في بؤر الأزمات في مناطق مختلفة من العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، لاعتبارات تتعلق بالخبرات السلبية التدخلية في عهد جورج دبليو بوش في العراق وأفغانستان، لا سيما مع التكلفة البشرية والمادية الناجمة، فضلا عن التأثيرات العكسية المرتبطة بتزايد قوة التنظيمات الإرهابية وضرباتها المغذية لعدم الاستقرار الإقليمي[3].

لذا ساد اعتقاد لدى النخب الحاكمة في الشرق الأوسط بأن واشنطن لم تعد قادرة على حماية حلفائها أو ممارسة تأثير في أزمات الإقليم. ويشكل هذا الوضع فراغًا استراتيجيًا في الإقليم، وهو ما يفرض على قوة دولية مثل موسكو ملء هذا الفراغ أو استعادة المواقف السوفيتية في فترة الحرب الباردة عندما كانت موسكو تقف في مواجهة واشنطن. ومن

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: مارك كاتز، "السياسة الروسية تجاه ليبيا: العامل المصري"، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 23 مارس 2017. على الرابط التالي:

http://www.achariricenter.org/russian-policy-toward-libya-the-egyptian-factor-ar

فلاديمير فرولوف، "مصير ليبيا في يد روسيا"، **الحياة**، 11 مارس 2017.

[2] نيكولاي كازانوف، "الخطر القادم: السياسات الاستباقية الروسية في مواجهة المقاتلين الأجانب"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 18، يوليو-أكتوبر 2016، ص ص 73-74.

[3] "عقيدة أوباما: لماذا تنسحب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط؟"، **حالة الإقليم**، العدد 25، مارس-ابريل 2016، ص 26-27.

هنا، وبينما ينحسر النفوذ الأمريكي تدريجيًا، تحرص موسكو على تأسيس علاقات متعددة الأطراف مثل مراكز الثقل الرئيسية في الإقليم[1].

استعادة موسكو دورها كفاعل في الأزمات الإقليمية والدولية: تهدف موسكو من انخراطها في بؤر صراعات المنطقة العربية إلى تعزيز الصعود الروسي على الصعيد العالمي، كإحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة في المجريات العالمية، وعدم استسلامها للنهج الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية، فضلا عن تعميق تحالفاتها مع القوى الدولية المناوئة للسياسة الأمريكية مثل الصين، بما قد يحدث تحولات في النظام العالمي، على نحو ما ظهرت ملامحه في مجريات الأزمة الأوكرانية، وتطورات الأزمتين السورية والليبية. [2]

وفي هذا السياق، اتخذت موسكو مواقف أكثر تحديا للسياسات الأمريكية، التي لا تتفق والمصالح والمكانة الروسية خاصة مع بلورة تقدير موقف روسي أن مهادنة الولايات المتحدة لموسكو يهدف إستراتيجيا إلى احتوائها كتابع لواشنطن، وليس إدماج الفاعل الروسي في المنظومة العالمية. وكان صمود روسيا في مواجهة الضغوط الغربية، وإجراء الاستفتاء على مستقبل شبه جزيرة القرم ضمن تفاعلات الأزمة الأوكرانية دلالة واضحة على استعادة روسيا مكانتها كقوة كبرى وفاعل دولي قادر على فرض إرادته وحماية مصالحه وأمنه القومي.

<u>ثالثا</u>: تحديات انخراط موسكو في بؤر الصراعات العربية المسلحة

تبرز تحديات عدة للدور الروسي في بؤر الصراعات العربية، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دوليا وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره مهدد لسياستها ومعرقل لمصالحها. لذا، يفرض انخراط روسيا في بؤر الصراعات العربية المسلحة تكلفة لا تبدو هينة بالنسبة لها، سواء أمنيا أو حتى سياسيا أو اقتصاديا، على نحو ما توضحه النقاط التالية:

تحديات داخلية: تواجه روسيا حزمة من التحديات على المستوى المحلي في سبيل تمدد دورها على الصعيد الخارجي، على نحو ما توضحه النقاط التالية:

---

[1] تمارا كوفمان ويتس، "بين التراخي والتدخل: عواقب سياسة أوباما في الشرق الأوسط"، مركز بروكنجز الدوحة، 15 مارس 2016. على الرابط التالي: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/03/15/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8-/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85

[2] "نسر برأسين: اختلال التوازن في السياسة الروسية لصالح التوجه شرقا"، في د.عمرو هاشم ربيع (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص 51.

تزايد الأعباء المالية من التمددات الخارجية إذ أن تعزيز النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، وبصفة مركزية في بؤر الصراعات المسلحة العربية، يحتاج إلى مخصصات مالية متزايدة، فيما يعرف بالأثر العكسي للدور Cost of role، لاسيما في ضوء استمرار الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الروسي[1]، وهو ما يفرض أوضاع ضاغطة على الداخل الروسي لاسيما في أعقاب العقوبات الغربية بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، إذ تشير أحد التقديرات إلى أن تكاليف التدخل الروسي في سوريا تناهز ثلاثة ملايين دولار يوميا[2].

الاستهداف المتعمد من التنظيمات الإرهابية: صارت موسكو هدفا للإرهاب العابر للحدود، خلال السنوات الست الماضية، مع الأخذ في الاعتبار تعرضها لضربات من الجماعات الانفصالية في شمال القوقاز كالتي شهدتها في 24 يناير 2011، واستهدف مطار دوموديفو في موسكو، مما أسفر عن سقوط 35 قتيلا وثمانين جريحا[3]. وفي 28 ديسمبر 2013، تعرضت مدينة فولجوجراد في جنوب روسيا تفجيرا انتحاريا في مدخل محطة قطارات أسفر عن مقتل 15 شخصا وإصابة 40 آخرين، ثم أعقبه في اليوم التالي هجوما على محطة للنقل العام أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص[4].

وفيما بعد تعرضت روسيا لعمليات إرهابية متصاعدة، وهو ما بدا جليًا في اغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف، في 19 ديسمبر 2016، الذي حدث بعد انتهاء معركة حلب وقبل يوم من انعقاد اجتماع رئيسي حول الأزمة السورية في موسكو بين روسيا وإيران وتركيا، وهو ما يشير إلى استهداف المصالح الروسية في الخارج كلما لاحت الفرصة للتنظيمات الإرهابية للقيام بذلك[5].

---

1 Johan Norberg, "How some of Moscow's Middle East interests could create problems for Russia", **RUFS briefing**, No.17, January 2013.

2 سامي عمارة، "بوتين.. خمس سنوات من المواجهة في الداخل والخارج"، **الأهرام**، 7 مارس 2017. فابريس بالونش، "ماذا سيحمل العام الثاني لتدخل روسيا في سوريا؟"، **المرصد السياسي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 14 سبتمبر 2016. أنظر على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-will-year-two-of-russias-syria-intervention-bring

3 "انتحارية نفذت تفجير مطار موسكو وحصيلة القتلى ترتفع إلى 35"، **العربية نت**، 24 يناير 2011. على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/24/134861.html

4 "انتحارية تقتحم محطة قطارات روسية وتقتل 15 شخصا"، **العربية نت**، 29 ديسمبر 2013. على الرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/12/29/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-10-%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7.html

5 "اغتيال السفير الروسي لدى تركيا في هجوم مسلح"، **بي بي سي عربي**، 19 ديسمبر 2016. على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38369682

وفي مطلع مارس 2017 أعلنت اللجنة القومية الروسية لمكافحة الإرهاب عن إلقاء القبض على خلية إرهابية تابعة لتنظيم داعش في جمهورية داغستان الروسية[1]. وفي 24 مارس 2017 تبنى تنظيم داعش الهجوم على قاعدة عسكرية للحرس الوطني الروسي في الشيشان، والذي خلف ستة قتلى في صفوف قوات الأمن الروسية، بالإضافة لمقتل المهاجمين[2].

كما تعرضت روسيا لعملية إرهابية باستهداف مترو الأنفاق بمدينة سان بطرسبيرج في 3 ابريل 2017، وأسفر عن مقتل 14 فرد وإصابة العشرات، والذي قام به تنظيم داعش لاسيما أنه اتبع نفس تكتيكاته في الدول الغربية[3]. ويأتي الهجوم عقب مرحلة ممتدة من تهديدات التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق والقوقاز باستهداف المدن الروسية، ردا على التدخل العسكري الروسي في سوريا والتحالف الروسي مع إيران وحزب الله ونظام الأسد، بالإضافة إلى تداعيات تغير خريطة نشاط التنظيمات الإرهابية واتجاهها للتمدد في مناطق تمركز الجاليات الإسلامية في آسيا الوسطى وروسيا والصين. [4]

تحديات إقليمية: تواجه موسكو تحديات من داخل الإقليم لزيادة دورها في بؤر الصراعات، على النحو التالي:

دفع ثمن التقارب مع بعض القوى الإقليمية حيث أن تعزيز التواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط لا يتطلب تكلفة مادية وبشرية فحسب بل تبرز تكلفة سياسية نظرا لتبلور ما يمكن تسميته المصالح الناقصة حيث يؤدي تكثيف التقارب مع قوى إقليمية بعينها للحصول على دعمها بشأن أحد ملفات الإقليم للانتقاص من الحضور الروسي في ملفات أخرى على نحو ما قائم بالنسبة لتمسك موسكو بالأسد قد يخسرها بعض دول الخليج وتحديدا السعودية التي ترى أنه لا مستقبل للأسد خلال المرحلة الانتقالية في سوريا[5].

تناقض الصفقات التكتيكية للسياسة الروسية، إذ أن المقاربة التي تعتمدها موسكو في علاقاتها مع دول أخرى ذات مصالح تتماس مع التطورات في بؤر الصراعات العربية والقائمة على الصفقات الآنية، تحد من قدرتها على إقامة

---

[1] محمد عبدالله يونس، **مرجع سابق**.

[2] "داعش يتبنى هجوما على قاعدة روسية في الشيشان"، **قناة سكاي نيوز عربية**، 24 مارس 2017. على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/932078/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%86

[3] بسنت نصر، "من السوق إلى المترو: حوادث إرهابية هزت روسيا في 10 أعوام"، **الوطن**، 6 ابريل 2017.

[4] محمد عبدالله يونس، "تفجيرات سان بطرسبرج: لماذا أصبحت روسيا في صدارة أهداف التنظيمات الإرهابية؟"، الموقع الإلكتروني لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 ابريل 2017. على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2645/%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D8%AC-

[5] هدى الحسيني، "تمسك روسيا بالأسد يبعدها عن دول الخليج!"، **الشرق الأوسط**، 19 يناير 2017.

شراكات دائمة وممارسة نفوذ مستمر. لذا، يفسر انفتاح بوتين على الدخول في علاقات تكتيكية محدودة مع مجموعة واسعة من الشركاء المتناقضين ظاهريا[1]. وينطبق ذلك على اختلاف المشروعين الإيراني والتركي في سوريا. [2]

وكيف أن روسيا قادرة على التشاور مع إسرائيل بشأن عملياتها في سوريا فيما تنسق في الوقت ذاته مع إيران وحزب الله[3]. وكيف تتمكن موسكو من رسم خطوط وحدود بين الجيوش والميليشيات المتصارعة على رقع صغيرة من الأرض، دون هيمنة من طرف على أخر. كذلك تفتقر روسيا إلى القدرة على الوصول لحلفاء والتمتع بالنفوذ الكفيل بانتزاع موقع قوي لها في العراق. وينافسها إيطاليا في القيام بأدوار صاعدة فيما يخص الأزمة الليبية[4].

تحديات دولية: يعترض السلوك الروسي في التدخل في بؤر الصراعات العربية ما يلي:

مقاومة واشنطن لأدوار روسيا الإقليمية. مع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم في بداية عام 2017، أثير التساؤل حول طبيعة علاقتها بموسكو ورؤيتها للدور الروسي في المنطقة وخاصة تدخلاتها في بؤر الصراعات العربية مع الأخذ في الاعتبار إعلان ترامب خلال حملته الانتخابية عن رغبته في إنهاء سنوات القطيعة في العلاقات الأمريكية الروسية، والتعاون بين البلدين في العديد من الصراعات العربية والحد من التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب.

غير أن هناك مخاوف من قيام الولايات المتحدة بصياغة خطة محكمة جديدة خلال إدارة ترامب تتمثل أهدافها في مواجهة النفوذ الروسي في سوريا[5]، لاسيما في ظل دفاع موسكو عن بقاء نظام الأسد خلال ترتيبات المرحلة الانتقالية حيث تخشى روسيا مخاطر الفوضى في المرحلة التي تلي انهيار أو تفكك نظام الأسد، ومن ثم تؤثر على مصالحها الإستراتيجية الهامة مع أهم حليف استراتيجي لها في المنطقة[6].

[1] عريب الرنتاوي، "موسم الهجرة إلى موسكو"، **الدستور الأردنية**، 12 مارس 2017.

[2] جورج سمعان، "المواجهة بين تركيا وإيران"، **الحياة**، 6 مارس 2017. نزار عبدالقادر، "المشروع الروسي أمام تنافس المحورين السني والشيعي"، **الحياة**، 10 يناير 2017.

[3] ديميتري ماريسيس، "الرؤية الاستراتيجية الروسية لإسرائيل"، **المونيتور**، 13 فبراير 2017. على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/02/russia-strategic-vision-israel-iran-syria.html

[4] كريم ميزران وإليسا ميلر، "تصريحات ترامب حول ليبيا: ماذا على إيطاليا أن تفعل؟"، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 23 ابريل 2017. على الرابط التالي:
www.//achariricenter.org/trump-on-libya-ar/

[5] راغدة درغام، "استراتيجية أمريكية جديدة للشرق الأوسط"، **الحياة**، 10 فبراير 2017.

[6] باتريك شميث، "سياسة بوتين الشرق أوسطية: الأسباب والنتائج"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، 23 مارس 2016. على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putins-middle-east-policy-causes-and-consequences

وما يعزز هذه الرؤية مقاومة أركان الدولة العميقة خلال الإدارة الأمريكية الحالية لتوثيق العلاقات مع موسكو حيث أجبر مايكل فلين المستشار السابق للأمن القومي لأنه التقى السفير الروسي مرتين إبان الحملة الانتخابية، تناول في أحدهما احتمالات رفع العقوبات الأمريكية على روسيا بعد تولي ترامب مهام منصبه رسميا. [1]

فضلا عن ذلك برزت اتهامات لوزير العدل جيف سيشنز بالكذب تحت القسم لأنه لم يذكر لقاءين له مع السفير الروسي أمام لجنة الكونجرس الخاصة بتمرير ترشيحات إدارة ترامب. وهناك لجنة شكلها الكونجرس من أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي، من أجل التحقق من مزاعم التدخل الروسي إليكترونيا في الانتخابات الرئاسية أثرت على فرص المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون.

وتشكل هذه الضغوط الداخلية الأمريكية إعلاميا واستخباراتيا تحديا لترامب بما يحول دون اتخاذ أي خطوة ذات طابع إيجابي تجاه روسيا، بما قد يبدد الآمال الروسية بأن يكون عهد الرئيس ترامب مختلفا عن عهد سابقه أوباما، وهو ما ينسحب تدريجيا على الفجوات في مواجهة بؤر الصراعات العربية.

الاعتراض الأوروبي على الدور الروسي في الإقليم: إذ قد تجد موسكو بمفردها في دفاعها عن نظام الأسد في حال استمرار الضغوط عليها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية وخاصة الرئيسية منها مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهو ما يأتي ردا على الردع الاستراتيجي الذي طبقته موسكو في أزمة أوكرانيا حيث عمدت موسكو إلى حشد جميع أدواتها بما فيها التدخل العسكري لمنع وقوع أوكرانيا في فلك الناتو والذي فشل في ردع موسكو عن ضم شبه جزيرة القرم. [2]

ويمكن اعتبار التدخل الروسي في الصراع السوري نموذجا للردع الاستراتيجي، نجحت من خلاله موسكو في تغيير مسار الصراع عبر شراكتها مع إيران ونظام الأسد والميلشيات الشيعية المسلحة وعلى رأسها حزب الله. وعلى الرغم من تكلفة التدخل العسكري في سوريا، فإن روسيا تمكنت من تحييد ردة الفعل الأمريكي، ليس لأن الولايات المتحدة غير قادرة على التحرك، بل لأن واشنطن تخوفت من انتقال الصراع إلى مواجهة مباشرة، وهو ما قد يستغله الغرب ممثلا في أوروبا للضغط على روسيا.

---

[1] حسن أبوطالب، "روسيا هي العدو"، **الأهرام**، 6 مارس 2017.

[2] مصطفى شفيق علام، "الردع الاستراتيجي في العقيدة العسكرية الروسية"، **مفاهيم المستقبل ملحق دورية اتجاهات الأحداث**، العدد 19، يناير- فبراير 2017.

رابعا: المسارات المحتملة لدور روسيا في بؤر الصراعات العربية

ثمة ثلاث سيناريوهات رئيسية، مطروحة في الكتابات بشأن السيناريوهات المحتملة لدور موسكو في بؤر الصراعات العربية، على النحو التالي:

1– سيناريو الانكماش التدريجي. وفقا لهذا السيناريو تتكفئ موسكو على مكاسبها السابقة في منطقة الشرق الأوسط[1]، وخاصة في بؤرتي سوريا وليبيا، وتجنب الانخراط في أزمة اليمن، حيث تبدي إدارة ترامب اهتماما منفردا بها مع بعض القوى الإقليمية الحليفة مثل السعودية، قد يفوق اهتمامها بالأزمة السورية.

ويفترض هذا السيناريو أنه لا تعطى النخبة الحاكمة الروسية رؤية منفردة فيما يخص مواجهة داعش في العراق، بل الحرص على التعاون مع واشنطن في هذا الملف دون أدنى فرصة لتعظيم مصالحها الخاصة ودعم حلفاءها الإقليميين (إيران)، فتحاول تجميد ما تم اكتسابه والعمل على عدم تقلصه أو انكماشه حتى إشعار أخر.

كما يرجح هذا السيناريو إمكانية تراجع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رؤيته بشأن دور روسيا الإيجابي في ملفات الشرق الأوسط ومنها الصراعات المسلحة العربية، بل والقيام بتوتير العلاقات معها، والعمل على تقليص الوجود الروسي المتمدد في المنطقة، وهو ما برز بعد استهداف مطار الشعيرات في دمشق في ابريل 2017.

وهنا ربما لا تفرق إدارة ترامب بين تطرف سني وآخر شيعي، على عكس إدارة أوباما التي غضت الطرف عن تصاعد التطرف الشيعي المدعوم من إيران إقليميا، حيث تضع الإدارة الأمريكية الجديدة الجميع في سلة "الإرهاب الإسلامي"، الأمر الذي يعني ترجيح صدام محتمل مع حلفاء موسكو في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة كل من إيران ووكلاءها الشيعة في الإقليم[2].

وفي هذا السياق، يبدو أن إدارة ترامب سوف تتجه إلى تشديد السياسة المعلنة تجاه إيران، والإيحاء باستخدام القوة المسلحة ضدها، وليس مجرد إعادة النظر في العقوبات الغربية، وبدء العمل مع دول الخليج وإسرائيل حول خطط

---

[1] مصطفى شفيق علام، "سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ترامب"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 يناير 2017. على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2419/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8

[2] مصطفى شفيق علام، "**سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ترامب**"، مرجع سابق.

طوارئ لإيجاد خيارات محددة لمواجهة استخدام إيران المتزايد للميلشيات الشيعية لتقويض استقرار الحكومات في الإقليم، بل والضغط على موسكو فيما يخص تغيير شخص الأسد كرئيس لسوريا خلال المرحلة الانتقالية[1].

ووفقا لهذا السيناريو، فإن الروايات عن صعود روسيا في الشرق الأوسط مبالغ فيه، وأن المناورات السياسية والعسكرية في بؤر الصراعات العربية لا تؤشر إلى بداية حقبة جديدة من الهيمنة الروسية، لاسيما مع محدودية التأثير الروسي خارج سوريا. كما أن موسكو لا تريد أن تتبنى مشكلات المنطقة أو تقطع تعهدات أمنية جديدة أو تطرح أدوار بديلة لواشنطن في المنطقة. في الهرمية الروسية للأولويات الإقليمية، يأتي الشرق الأوسط بعد "الخارج القريب" في الغرب والجنوب، ومنطقة آسيا-المحيط الهادئ.

2- سيناريو التنافس الإزاحي. بموجب هذا السيناريو تنجح موسكو في الوصول إلى تعاون كامل مع إدارة ترامب وتصفية القضايا العالقة والخلافات القائمة بينهما، والتأكيد على نقاط التماس المشتركة بين البلدين، وهو ما يعني نفوذا روسيا غير محدود النطاق، ويتمدد من بؤرة صراعية لأخرى[2].

وقد يقود في النهاية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جديدة تضمن لروسيا مكانة تليق بطموحات موسكو كوريث للقطب السوفيتي السابق وعلى أسس جديدة. وهذا السيناريو لا يتحقق بغير انحياز كامل من إدارة ترامب للتطابق مع مجمل السياسات الروسية، إقليميا ودوليا، وهو أمر قد يبدو بعيد المنال لاسيما مع الضعف الاقتصادي الروسي بعد انخفاض أسعار النفط[3]. كما أن إدارة ترامب لا تنوي إفساح المجال لانفراد روسيا بأزمات الشرق الأوسط.

---

[1] سميرة المسالمة، "النفوذ الإيراني في سوريا في ظل إدارة ترامب"، **الحياة**، 28 ابريل 2017.

[2] جميل مطر، "الروس راجعون"، **الشروق**، 27 مارس 2017.

[3] دينيس روس، "لماذا يتحدث قادة الشرق الأوسط إلى بوتين، وليس أوباما"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 8 مايو 2016. على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-middle-eastern-leaders-are-talking-to-putin-not-obama

ومن المتوقع أن يستمر التوتر ويزداد حدة بين واشنطن وموسكو، حيث تصر روسيا على استكمال صعودها في حين تواصل واشنطن محاولاتها للتحكم في الفاعل الروسي على الصعيد العالمي إذ سيظل التناقض الإستراتيجي هما السمتين الغالبتين للعلاقات بين الجانبين في المستقبل المنظور[1].

ومن المحتمل وفقا لهذا السيناريو تزايد النفوذ الروسي في صراعات الشرق الأوسط، بما يعزز صورة روسيا كدولة عظمى حيث تمكنت موسكو عبر تحالفاتها الإقليمية والدولية من خلخلة الانفراد الأمريكي– الغربي بقوس الصراعات في الإقليم، بما يدعم إستراتيجيتها ومصالحها الحيوية وخاصة في سوريا[2].

3– سيناريو التوازن شبه المتكافئ. يتوقع هذا السيناريو تنافس محدود بين القوتين المركزيتين في النظام الدولي الولايات المتحدة وروسيا، ويفترض استمرار الإستراتيجية الروسية على وضعها الفاعل الذي اكتسبته في المنطقة خلال السنوات الماضية من ولاية أوباما، وتنسيق المواقف مع الإدارة الأمريكية لترامب حال أي مكتسبات أخرى تهدف إلى إنجازها، وهو سيناريو انعكاسي لانفتاح أمريكي محدود على روسيا، تتبادل فيه الدولتان تقديم تنازلات محدودة لتخفيف حدة التوتر[3].

ووفقا لهذا السيناريو يتم الوصول إلى صيغة من التعاون المثمر بينهما[4]، بما يعظم من نفوذ روسيا دوليا وإقليميا لكنه لا يرقى لطموحاتها كقوة كبرى عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب تناطح الولايات المتحدة. ويرى أنصار هذا السيناريو أن إدارة ترامب الجديدة تمثل فرصة مثمرة لروسيا قد تجعلها موضع قدم في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال انخراط القوتين الروسية والأمريكية في فعاليات صراعات وأزمات دول المنطقة بما يخفف من تداعياتها[5].

وهنا قد ترى الإدارة الأمريكية دور روسيا في بعض بؤر الصراعات العربية جزء من المشكلة، وجزء من الحل أيضا كلاعب إقليمي، شريطة إدراك بوتين أنه لم يعد قادرا على التفرد بالحل عسكريا أو سياسيا كما فعل منذ بدء التدخل العسكري في سبتمبر 2015، وفي ظل محاولات مختلفة لإعادة ترسيم توازنات الإقليم بين واشنطن وموسكو وأنقرة وطهران[6].

---

[1] سليم نصار، "بوتين ينهي شهر العسل مع ترامب"، **الحياة**، 4 مارس 2017.

[2] نورهان الشيخ، "الشرق الأوسط الجديد تقوده روسيا"، **الأهرام**، 8 يناير 2017.

[3] نزار عبدالقادر، "تصحيح موازين القوى بتوافق أميركي– روسي"، **الحياة**، 11 مارس 2017.

[4] رائد جبر، "ترامب يبحث عن شراكة فعلية مع بوتين في سوريا"، **الحياة**، 13 ابريل 2017.

[5] جورج سمعان، "ترامب وبوتين قادران على الأسد وسليماني و..أردوغان"، **الحياة**، 27 فبراير 2017.

[6] إيمان زهران، "المناطق الآمنة: إعادة التشكيل الروسي الأمريكي لخريطة تفاعلات الشرق الأوسط"، ورقة مقدمة إلى **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 12 مارس 2017.

وثمة مؤشرات جنينية على ذلك، وهو ما انعكس جليا في مؤتمر فالداي في مارس 2017 –الذي يعد واحد من أهم المنتديات الدولية على الصعيدين السياسي والإستراتيجي– والذي يعبر عن القناعة الروسية بأن نزاعات المنطقة لا يمكن حسمها بالقوة المسلحة، وأن طاولة المفاوضات هي المخرج الوحيد الممكن من الدائرة المفرغة التي يدور فيها الجميع منذ سنوات. [1]

فالدبلوماسيون والعسكريون الروس لديهم تاريخ طويل من العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، ولذا فإنه في حال اندلاع أزمات جديدة في سوريا أو في أماكن أخرى، فمن المستبعد أن تؤدي هذه الأزمات إلى اندلاع مواجهات عسكرية بين البلدين. وطالما أن المصالح الحيوية الروسية لن يتم المساس بها، فإن الخلافات بين البلدين سيتم ترجمتها في شكل استفزازات متبادلة. [2]

وفي هذا السياق، فإن التعاون بين القطبين الدوليين الكبيرين يمثل مفتاحا لحل تلك الصراعات، ويتم التعامل معها (أي تلك الصراعات العربية) بالجملة وليس بالتجزئة، لاسيما أن الإدارة الأمريكية لا تعطي اهتماما بالأزمة الليبية مثل موسكو باستثناء ما يتعلق بمحاربة داعش. وكذلك الحال بالنسبة لروسيا التي لا تسعي لبناء نفوذ في العراق باستثناء مواجهة داعش، وهكذا على نحو يعطي مساحات للتقاطع[3].

وخلاصة القول، إن التقييم العام لتكلفة وعائد الدور الروسي في بؤر الصراعات العربية يشير إلى أن النفوذ الروسي سوف يظل قائما، خلال المرحلة المقبلة، في أزمات الشرق الأوسط، وخاصة في بؤر الصراعات العربية المسلحة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وسيحدده مدى دورها وإستراتيجيتها طويلة المدى في الأزمة السورية، فضلا عن توجهات الإدارة الأمريكية لترامب، وقدرتها على التأقلم في ظل أوضاع داخلية ضاغطة وعقوبات غربية خانقة.

وفي حال نجاحها في التغلب على ما سبق سيعزز دور روسيا كدولة عظمى، استنادًا لمؤشرات محددة ودوافع حاكمة، وذلك عن طريق توظيف تدفقات الأسلحة وبناء القواعد الإستراتيجية وتكثيف التعاون ألاستخباراتي لمحاربة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود أولا ثم التجارة ودبلوماسية أنابيب الطاقة في مرتبة تالية، وهو ما يرجح السيناريو الثالث "التوازن المتكافئ" القائم على التنافس المحدود بين القطبين الدوليين الأمريكي والروسي، بحيث تؤكد موسكو مكانتها كقوة عالمية وإبراز محوريتها في قضايا شرق أوسطية في آن واحد، دون أن يؤدي لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة

[1] نورهان الشيخ، "فالداي ومستقبل الشرق الأوسط"، **الأهرام**، 10 مارس 2017.

[2] أليكسي دولنسكي، "حتمية الصراع: دورة الأزمات في العلاقات الروسية– الأمريكية"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 19، يناير– فبراير 2017، ص 77.

[3] راغدة درغام، "فرصة لتفاهم أميركي –روسي لحل الأزمة الليبية"، **الحياة**، 28 ابريل 2017.

خاتمة

تمثل تعاظم الدور الروسي في مجموعة من المؤشرات هي الانخراط المسلح في الأزمة السورية، واستعادة النفوذ في التفاعلات الداخلية الليبية، وبوادر للتواجد على الساحة العراقية، والتزام الحياد في الصراع الداخلي اليمني، وتوثيق علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية الرئيسية مثل مصر وإيران وتركيا إذ ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في أعقاب الاضطرابات التي تشهدها بعد الحراك الثوري العربي على نحو فرض على موسكو تزايد انخراطها، سواء العسكري أو السلمي، في المنطقة. علاوة على تصاعد أصوات تطالب بدور روسي فاعل لاستئناف مساعي السلام فلسطينيا– إسرائيليا.

وفي الحقيقة ثمة ثلاث سيناريوهات رئيسية، مطروحة بشأن السيناريوهات المحتملة لدور موسكو في بؤر الصراعات العربية، أولها سيناريو الانكماش التدريجي، ومفاده أن تتكفئ موسكو على مكاسبها السابقة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في بؤرتي سوريا وليبيا، وتجنب الانخراط في أزمة اليمن، حيث تبدي إدارة ترامب اهتماما منفردا بها مع بعض القوى الإقليمية الحليفة مثل السعودية، قد يفوق اهتمامها بالأزمة السورية. والسيناريو الأخر هو التنافس الإزاحي بحيث تنجح موسكو في الوصول إلى تعاون كامل مع إدارة ترامب وتصفية القضايا العالقة والخلافات القائمة بينهما، والتأكيد على نقاط التماس المشتركة بين البلدين، وهو ما يعني نفوذا روسيا غير محدود النطاق، ويتمدد من بؤرة صراعية لأخرى.

في حين أن السيناريو الثالث هو التوازن شبه المتكافئ، والذي يستند إلى توقع تنافس محدود بين القوتين المركزيتين في النظام الدولي الولايات المتحدة وروسيا، ويفترض استمرار الاستراتيجية الروسية على وضعها الفاعل الذي اكتسبته في المنطقة خلال السنوات الماضية من ولاية أوباما، وتنسيق المواقف مع الإدارة الأمريكية لترامب حال أي مكتسبات أخرى تهدف إلى إنجازها، وهو سيناريو انعكاسي لانفتاح أمريكي محدود على روسيا، تتبادل فيه الدولتان تقديم تنازلات محدودة لتخفيف حدة التوتر.

وترجح الدراسة السيناريو الأخير "التوازن المتكافئ" القائم على التنافس المحدود بين القطبين الدوليين الأمريكي والروسي، بحيث تؤكد موسكو مكانتها كقوة عالمية وإبراز محوريتها في قضايا شرق أوسطية في آن واحد، دون أن يؤدي لمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أميمة يونس، "إنقسام بالعراق حول تدخل روسي ضد تنظيم الدولة"، **الجزيرة نت**، 6 أكتوبر 2015. على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/6/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-4

أليكسي دولنسكي، "حتمية الصراع: دورة الأزمات في العلاقات الروسية- الأمريكية"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 19، يناير- فبراير 2017.

أيسر قيس، "الدور الروسي الجديد في العراق"، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 29 سبتمبر 2015. على الرابط التالي: http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=10133

"الحقبة البوتينية: الصعود السياسي للدور الروسي في صراعات الإقليم"، **مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة**، 26 ديسمبر 2016، على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Tag/Index/2968الحقبة-البوتينية

آلان جريش، "موسكو..عاصمة الشرق الأوسط"، **مدى مصر**، 17 مارس 2017. على الرابط التالي:

http://www.madamasr.com/ar/2017/03/17/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-

إيمان زهران، "المناطق الآمنة: إعادة التشكيل الروسي الأمريكي لخريطة تفاعلات الشرق الأوسط"، ورقة مقدمة إلى **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 12 مارس 2017.

الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015.

"انتحارية نفذت تفجير مطار موسكو وحصيلة القتلى ترتفع إلى 35"، **العربية نت**، 24 يناير 2011. على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/24/134861.html

"انتحارية تقتحم محطة قطارات روسية وتقتل 15 شخصا"، **العربية نت**، 29 ديسمبر 2013. على الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/12/29/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-10-.html

"اعتيال السفير الروسي لدى تركيا في هجوم مسلح"، **بي بي سي عربي**، 19 ديسمبر 2016. على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38369682

بسنت نصر، "من السوق إلى المترو: حوادث إرهابية هزت روسيا في 10 أعوام"، **الوطن**، 6 ابريل 2017.

باتريك شميث، "سياسة بوتين الشرق أوسطية: الأسباب والنتائج"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، 23 مارس 2016. على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putins-middle-east-policy-causes-and-consequences

بعد وصول حفتر لروسيا. نائب حكومة الوفاق بالطريق لموسكو"، **العربية نت**، 29 يونيو 2016. على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/06/29/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1-

بعد زيارة حفتر الثانية لموسكو هل ستدخل روسيا في ليبيا"، **التقرير**، 2 ديسمبر 2016. على الرابط التالي: http://altagreer.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9

جهاد عودة، "ما هو نمط النفوذ الروسي في ليبيا؟"، **الأهرام**، 11 فبراير 2017.

جميل مطر، حروب أنابيب الغاز في سوريا والمشرق، **الشروق**، 14 يونيو 2014.

جميل مطر، "الروس راجعون"، **الشروق**، 27 مارس 2017.

جورج سمعان، "المواجهة بين تركيا وايران"، **الحياة**، 6 مارس 2017. نزار عبدالقادر، "المشروع الروسي أمام تنافس المحورين السني والشيعي"، **الحياة**، 10 يناير 2017.

جورج سمعان، "ترامب وبوتين قادران على الأسد وسليماني و..أردوغان"، **الحياة**، 27 فبراير 2017.

حمزة مصطفى، "بعد سوريا.. بوادر تمدد روسي في العراق"، **الشرق الأوسط**، 28 سبتمبر 2015. "ملامح انفراج في الأزمة الليبية مع زيارة السراج لموسكو"، ميدل إيست أونلاين، 27 فبراير 2017. على الرابط التالي: http://middle-east-online.com/?id=243146

حسن أبوطالب، "روسيا هي العدو"، **الأهرام**، 6 مارس 2017.

"خليفة حفتر في موسكو"، **وكالة الأنباء الروسية**، 27 نوفمبر 2016. على الرابط التالي:
D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%
/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-

"داعش يتبنى هجوما على قاعدة روسية في الشيشان"، **قناة سكاي نيوز عربية**، 24 مارس 2017. على الرابط: http://www.skynewsarabia.com/web/article/932078/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-

دميتري ماريسيس، "الرؤية الاستراتيجية الروسية لإسرائيل"، **المونيتور**، 13 فبراير 2017. على الرابط: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/02/russia-strategic-vision-israel-iran-syria.html

دميتري ترينين وجهاد الزين ويزيد صايغ وبول سالم، "التحالف الخيالي: سياسة روسيا إزاء سوريا"، ندوة **لمركز كارنيجي للسلام الدولي**، بيروت، 20 مارس 2013. على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/03/20/ar-event-4008

دميتري ترنين، "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا"، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني **لمركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 14 أبريل 2013، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/04/15/ar-pub-51496

دميتري ترنين، "المصالح الروسية في سوريا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني **لمركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 11 يونيو 2014، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899

"دور روسيا في الشرق الأوسط"، ندوة نظمها مركز بروكنجز الدوحة، 9 ديسمبر 2013، على الرابط التالي: https://www.brookings.edu/ar/events/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d8%a7-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7

دينيس روس، "لماذا يتحدث قادة الشرق الأوسط إلى بوتين، وليس أوباما"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 8 مايو 2016. على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-middle-eastern-leaders-are-talking-to-putin-not-obama

ذي هيل، "بعد سوريا: هل ستكون ليبيا خطوة بوتين التالية؟"، **المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات**، 27 فبراير 2017. على الرابط التالي: http://www.center-lcrc.com/index.php?s=13&id=19645

روسيا تجس نبض الغرب في ليبيا بدعم رمزي لحفتر"، **ميدل إيست أونلاين**، 17 يناير 2017. على الرابط التالي:___ http://www.middle-east-online.com/?id=240405

رائد جبر، "عقيلة صالح: روسيا تتفهم خطتنا"، **الحياة**، 17 ديسمبر 2016.

رائد جبر، "معلومات عن إهداء حفتر قاعدة للروس في ليبيا"، **الحياة**، 29 نوفمبر 2016.

رائد جبر، "ترامب يبحث عن شراكة فعلية مع بوتين في سوريا"، **الحياة**، 13 ابريل 2017.

راغدة درغام، "فرصة لتفاهم أميركي –روسي لحل الأزمة الليبية"، **الحياة**، 28 ابريل 2017.

راغدة درغام، "استراتيجية أمريكية جديدة للشرق الأوسط"، **الحياة**، 10 فبراير 2017.

"روسيا تعزز حضورها في ليبيا بالتزامن مع اشتداد معركة النفط"، **ميدل إيست أونلاين**، 14 مارس 2017. على الرابط التالي: http://middle-east-online.com/?id=244186

سامي عمارة، "بوتين.. خمس سنوات من المواجهة في الداخل والخارج"، **الأهرام**، 7 مارس 2017. فابريس بالونش، "ماذا سيحمل العام الثاني لتدخل روسيا في سوريا؟"، **المرصد السياسي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 14 سبتمبر 2016. أنظر على الرابط التالي http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-will-year-two-of-russias-syria-intervention-bring

سليم نصار، "بوتين ينهي شهر العسل مع ترامب"، **الحياة**، 4 مارس 2017.

سميرة المسالمة، "النفوذ الإيراني في سوريا في ظل إدارة ترامب"، **الحياة**، 28 ابريل 2017.

طارق المجريسي وماتيا توالدو، "روسيا في ليبيا: عامل تصعيد"، **صدى كارنيجي لدراسات السلام الدولي**، 8 ديسمبر 2016. على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/sada/66392

عقيدة أوباما: لماذا تنسحب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط؟"، **حالة الإقليم**، العدد 25، مارس-ابريل 2016

عدنان بدر حلو، "المشروع الروسي الكبير في الشرق الأوسط"، **الأخبار اللبنانية**، 18 أكتوبر 2016.

عامر عبدالفتاح أحمد عبدالغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014، رسالة ماجستير، جامعة نجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2015. دميتري ترينين وجهاد الزين ويزيد صايغ وبول سالم، "التحالف الخيالي: سياسة روسيا إزاء سوريا"، ندورة لمركز كارنيجي للسلام الدولي، بيروت، 20 مارس 2013. على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/03/20/ar-event-4008

عادل الأحمدي، "روسيا تبحث عن أدوار سياسية في اليمن"، **العربي الجديد**، 2 نوفمبر 2015. على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk

عدنان بدر حلو، "المشروع الروسي الكبير في الشرق الأوسط"، **الأخبار اللبنانية**، 18 أكتوبر 2016.

Russian realpolitik at work in the Middle East, **Stratfor**, March 10, 2007.

https://www.stratfor.com/geopolitical-diary/russian-realpolitik-work-middle-east

عريب الرنتاوي، "موسم الهجرة إلى موسكو"، **الدستور الأردنية**، 12 مارس 2017.

فلاديمير فرولوف، "مصير ليبيا في يد روسيا"، **الحياة**، 11 مارس 2017.

ليونيد بيرشدسكي (مؤلف)، فاطمة زيدان (ترجمة)، "دستور بوتين المقترح لسوريا يكرر لعبته في أوكرانيا"، **المصري اليوم**، 1 فبراير 2017.

كريم ميزران وإليسا ميلر، "تصريحات ترامب حول ليبيا: ماذا على إيطاليا أن تفعل؟"، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 23 ابريل 2017. على الرابط التالي: www.//achariricenter.org/trump-on-libya-ar

"لماذا امتنعت روسيا عن التصويت لخطة الخليج لليمن"، **دوت مصر**، 14 ابريل 2015. على الرابط التالي:

http://www.dotmsr.com/details/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

"موسكو تنفي علمها بوجود مرتزقة روس في شرق ليبيا"، ميدل إيست أونلاين، 13 مارس 2017. على الرابط التالي: http://middle-east-online.com/?id=244158

مشاري الزايدي، "الروس عن اليمن: حاربوا "القاعدة" فقط"، **الشرق الأوسط**، 26 ابريل 2017.

مارك كاتز، "السياسة الروسية تجاه ليبيا: العامل المصري"، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، 23 مارس 2017. على الرابط التالي: http://www.achariricenter.org/russian-policy-toward-libya-the-egyptian-factor-ar

محمد عبدالله يونس، "تفجيرات سان بطرسبرج: لماذا أصبحت روسيا في صدارة أهداف التنظيمات الإرهابية؟"، الموقع الإلكتروني لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 ابريل 2017. على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2645/%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D8%AC-

مصطفى شفيق علام، "الردع الاستراتيجي في العقيدة العسكرية الروسية"، **مفاهيم المستقبل ملحق دورية اتجاهات الأحداث**، العدد 19، يناير – فبراير 2017.

مصطفى شفيق علام، "سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ترامب"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 يناير 2017. على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2419/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82

مصطفى شفيق علام، "**سيناريوهات محتملة: حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ترامب**"، مرجع سابق.

نورهان الشيخ، "محددات الموقف الروسي من عاصفة الحزم"، **الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، 30 مارس 2015.

نورهان الشيخ، "الشرق الأوسط الجديد تقوده روسيا"، **الأهرام**، 8 يناير 2017.

نورهان الشيخ، "فالداي ومستقبل الشرق الأوسط"، **الأهرام**، 10 مارس 2017.

"نسر برأسين: اختلال التوازن في السياسة الروسية لصالح التوجه شرقا"، في د.عمرو هاشم ربيع (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014**، مركز

نيكولاي كازانوف، "الخطر القادم: السياسات الاستباقية الروسية في مواجهة المقاتلين الأجانب"، **اتجاهات الأحداث**، العدد 18، يوليو- أكتوبر 2016.

نزار عبدالقادر، "تصحيح موازين القوى بتوافق أميركي- روسي"، **الحياة**، 11 مارس 2017.

هدى الحسيني، "تمسك روسيا بالأسد يبعدها عن دول الخليج!"، **الشرق الأوسط**، 19 يناير 2017.

يوسف صداقي، "روسيا لن تتخلى عن بشار الأسد"، **مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط**، 14 ابريل 2017. على الرابط التالي: http://www.achariricenter.org/russia-wont-forsake-assad-ar /

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

Alexander Shumilin, "Russia's diplomacy in the Middle east: back to geopolitics (Paris: the French Institute of International Relations, May 2016).

Alexey Khlebnikov, "The Middle East riddle and Russia's role in it", Analysis, 14 December 2016.

Dimitri Trenin, "Russia in the Middle East : Moscow's objectives, priorities, and policy drivers", Carnegie Moscow Center, April 5, 2016.

http://www.carnegie-ru/2014/04/05.

Dafna Linzer, Michael Grabella, and jeff Larson, "Flight records say Russia sent Syria tons of cash", Propublica, 26 November , 2012. http://www.pro-publica.org/article/flight-records-list-russia-sending-tons-of-cash-to-sryia.

Irin Zvyagelskaya, "Russia, the new protagonist in the Middle East" in "putins Russia: really back?", Aldo Ferrari (ed.), July 2016.

13. Irina Zvyagelskaya, "Russia in a changing Middle East", (RIAC) Russia International Affairs Council, December 2015.

Jiri Valenta and Leni Friedman, "Why Putin wants Syria?", Middle East Quarterly, Spring 2016.

Kamran Bakhari, "Russia's illusion of influence in the Middle East", Geopolitical Futures, August 23, 2016. http:// geopoliticalfutures. Com.

kathrin Hille and (others), " Russia's Middle East- ambitions grow with Syria battle field success", January 19, 2017.http://www.ft.com.

Mark N.katz, "Conflicting aims, limited means: Russia in the Middle East", Policy Brief, European think tank for global action (fried), No 201, May 2015.

Maxim A.Suchkov, "Russia's plan for the Middle East", National Interest, 7 March 2017: http://www.nationalinterest.org.

South front, "Moscow diplomacy and the Geopoliotical balance of power in the Middle East, Global Researcher, March 9, 2017.

أهداف ومصلحة الأطراف المنظرة لإلغاء عقوبة الإعدام – د. أحمد توبة (فلسطين)•

The interests and interests of the parties to the abolition of the death penalty

ملخص:

تشكل عقوبة الإعدام وفقاً لآراء العديد من المنظمات الدولية وأيضاً فقهاء القانون الدولي، عقوبة في منتهى القسوة، واللاإنسانية، والإهانة . وهي عقوبة لا يمكن الرجوع عنها حال تنفيذها، ويمكن أن تُنزل بالأبرياء. ولم يتبين قط أنها تشكل رادعاً ضد الجرائم أكثر فعالية من العقوبات الأخرى.

ويرى البعض أن عقوبة الإعدام هي الاسم الحكومي لكلمة القتل، فالأفراد يقتلون بعضهم البعض، ولكن الحكومات والدول تعاقب الأفراد بعقوبة الإعدام، وينبع مطلب إلغاء الإعدام ومنع القتل كلاهما من السبب نفسه؛ أي معارضة القتل المتعمد مع سبق الإصرار والترصد من قبل شخص ما لشخص آخر، وسواء قام بالقتل حكومة معينة أو مرجع ذو صلاحية، فلن يغير ذلك من حقيقة الأمر أبداً، وهي أننا نواجه حالة قتل متعمد. فعقوبة الإعدام هي أبشع أشكال القتل المتعمد وأقذرها، وأشدها سخافة؛ لأن ثمة مؤسسة سياسية تقرر أمام الناس، وتعلن مسبقاً على الزملاء وبأقصى درجات اللامبالاة وبرود الأعصاب والشعور بالحقانية عن قرارها في قتل شخص، وتعلن أيضاً اليوم والساعة التي ستقوم فيها بهذا الأمر.

وفي مقابل الدعوة للإبقاء على عقوبة الإعدام – تقود منظمة العفو الدولية- الدعوة إلى إلغاء تلك العقوبة حيث تكتسب مؤيدين وأنصاراً وأرضاً جديدة في دعوتها، فالمشاهد أن الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من تشريعاتها الجنائية في ازدياد مستمر.

الكلمات المفتاحية : *عقوبة الإعدام ، التعزير ,الجريمة ، الإرهاب*

Abstract

According to the views of many international organizations and scholars of international law, the death penalty is cruel, inhuman and degrading punishment. It's not a reversible case, and I'm going to be riddled with innocents. I'm not a deterrent

In the view of some, the death penalty is the government's name for the word murder. Individuals kill each other, but governments and states punish individuals with the death penalty. The demand for the abolition of death and the prevention of murder stems both from the same reason: the opposition to premeditated murder, Whether he has killed a certain government or a competent authority, that will never change the fact that we are facing a case of deliberate murder. The death penalty is the most heinous and cruelest form of murder, and the most ridiculous. Because there is a political institution that decides before the people, it declares in advance its colleagues, with utmost indifference, coolness and a sense of urgency in its decision to kill a person

In exchange for the call for the retention of the death penalty, Amnesty International is calling for the abolition of the penalty, as supporters, supporters and new territories are gaining their support. The observer states that States that have abolished the death penalty from their criminal legislation are on the rise.

***Key words** :Capital punishment, torture, crime, terrorism*

•د. أحمد توبة- مدرس العلوم السياسية والقانون في جامعة الاستقلال- أريحا(فلسطين).

مقدمة

تعتبر عقوبة الإعدام من أقدم العقوبات التي عرفتها القواعد القانونية الجنائية، وهي أقسى أنواع العقوبات، وهذا ما كان سائداً منذ زمن طويل، حيث لجأ المشرع الجنائي إلى نظام العقوبات البدنية وعلى رأسها عقوبة الإعدام، كنوع من استئصال الجاني من الجماعة على نحو قطعي ونهائي.

وكان السائد في معظم التشريعات عدم تحديد الأفعال التي تعد جريمة، وعدم تحديد عقوبات معلنة سلفاً للكافة كجزاء على الجريمة، فكانت سلطة الحاكم في فرض الجزاء وإيقاع العقاب على من يعد جانياً في نظره مطلقة على مدى تاريخ طويل، حيث كان الحاكم يفوض صلاحياته القضائية إلى قضاة يحددهم لاعتبارات يراها هو تتعلق بالولاء له في غالب الأحيان، وهذا الأمر على عكس الفلسفة الحديثة في السياسة العقابية القائمة على أساس مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

ونظراً لهذا الوضع صدرت بعض الدعوات عن الفلاسفة والمفكرين والمصلحين إلى الإصلاح العقابي، وصدرت بعض الدعوات الهادفة إلى إلغاء العقوبات الأكثر قسوة ألا وهي عقوبة الإعدام .

ومن هنا نجد الاختلاف في موقف المشرع الجنائي بخصوص عقوبة الإعدام من دولة إلى أخرى بين مؤيد لعقوبة الإعدام وبين معارض لها وبين من يدعو إلى تجميدها، وكل فريق له حججه ومبرراته وأهدافه .وقد اهتمت التشريعات القديمة والحديثة وأعرافها بجرائم القتل ونظرت إليها نظرة خطيرة حيث اعتبرتها جريمة فيها مساس بالحقوق الإلهية على البشر ورتبت لها اشد الإجراءات وأحاطتها بنقمة الإله والبشر على أساس أنها تمس أهم الحقوق التي حرصت التشريعات على حمايتها [1].

ولما كان قانون العقوبات يحمي حق الإنسان في الحياة منذ ولادته إلى وقت وفاته وامتدت هذه الحماية أكثر من ذلك لتشمل الجنين في بطن أمه[2]، فمن باب أولى أن يحميها من اخطر الجرائم التي تقع على النفس وهو (القتل العمد، ويرجع خطره في أن واحد إلى القصد الجنائي وهو نية القتل عند الجاني والى الضرر الذي ينجم عنه وهو القضاء على حياة المجني عليه[3]، وخطره يكمن في كونه يقترن بظرف سبق الإصرار والترصد حيث يعاقب عليه بالإعدام .

وتشكل عقوبة الإعدام- وفقاً لآراء العديد من المنظمات الدولية وأيضاً فقهاء القانون الدولي، عقوبة في منتهى القسوة، واللا انسانية، والإهانة. وهي عقوبة لا يمكن الرجوع عنها حال تنفيذها، ويمكن أن تُنزل بالأبرياء. ولم يتبين قط أنها تشكل رادعاً ضد الجرائم أكثر فعالية من العقوبات الأخرى.

ويرى البعض أن عقوبة الإعدام هي الاسم الحكومي لكلمة القتل، فالأفراد يقتلون بعضهم البعض، ولكن الحكومات والدول تعاقب الأفراد بعقوبة الإعدام، وينبع مطلب إلغاء الإعدام ومنع القتل كلاهما من السبب نفسه؛ أي معارضة القتل

---

[1] د .محمد نجم، د . عبد الرحمن توفيق ، الجرائم الواقعة على الاشخاص والاموال، جامعة فلادليفيا ، عمان ، الاردن ،1987، ص7

[2] المرجع السابق نفسة ، ص9 .

[3] د.جندي عبدالملك " الموسوعه الجنائية "، ج5 ، دار المؤلفات القانونية ، بيروت ،1942، ص678.

المتعمد مع سبق الإصرار والترصد من قبل شخص ما لشخص آخر، وسواء قام بالقتل حكومة معينة أو مرجع ذو صلاحية، فلن يغير ذلك من حقيقة الأمر أبداً، وهي أننا نواجه حالة قتل متعمد. فعقوبة الإعدام هي أبشع أشكال القتل المتعمد وأقذرها، وأشدها سخافة؛ لأن ثمة مؤسسة سياسية تقرر أمام الناس، وتعلن مسبقاً على الزملاء وبأقصى درجات اللامبالاة وبرود الأعصاب والشعور بالحقانية عن قرارها في قتل شخص، وتعلن أيضاً اليوم والساعة التي ستقوم فيها بهذا الأمر.[1]

وفي مقابل الدعوة للإبقاء على عقوبة الإعدام – تقود منظمة العفو الدولية– الدعوة إلى إلغاء تلك العقوبة حيث تكتسب مؤيدين وأنصاراً وأرضاً جديدة في دعوتها، فالمشاهد أن الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من تشريعاتها الجنائية في ازدياد مستمر

ومنذ فترة ليست بالقصيرة اختلف الفقهاء والمشرعون حول الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغائها، وقد انعكس ذلك على مختلف دول العالم، فبينما احتفظت العديد من الدول بهذه العقوبة، نجد دولاً أخرى قد قامت حالياً بإلغائها ولجميع الجرائم، في حين أن دولاً أخرى ألغتها لجميع الجرائم ما عدا الجرائم الاستثنائية كجرائم الحرب

مشكلة الدراسة:

مازالت عقوبات الإعدام هي العقوبات الأكثر شيوعاً واستعمالاً في غالبية دول العالم، ويتم تنفيذ هذه العقوبات في مراكز الإصلاح والتأهيل بهدف معاقبة مرتكب الجريمة نظير ما اقترفه من ذنب بحق المجتمع لتحقيق الردع العام.

وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر السلبي لإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام على المجتمع خاصة وان العديد من الدول العربية والإسلامية ما زالت تصدر أحكام بالإعدام ولا يتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية ولأحكام الدستور الذي ينص على ان دين الدولة هو الإسلام .

أهداف الدراسة:

1- التعرف على المقصود بعقوبة الإعدام؟

2- حجج كل مؤيدي ومعارضي عقوبة الإعدام.

3- توضيح أثر إيقاف عقوبة الإعدام على المجتمع.

4- أهداف ومصالح المنظرين لإلغاء عقوبة الإعدام.

[1] اللواء غازي جرار، شرح قانون العقوبات العسكري، مديرية الأمن العام، 2000 ,ص23

المبحث الأول

ماهية عقوبة الإعدام

يدور الحديث في الوقت الراهن حول أهمية موضوع عقوبة الإعدام كعقوبة رادعة وشديدة ضد الجرائم الأكثر خطورة في المجتمع. وينقسم الفقهاء حول هذا الموضوع إلى من هو مؤيد ومن هو ضد الإعدام.. إلا أن مصلحة الوطن والمواطن وقناعة الجماهير ورجال القانون تفرض نفسها بأسلوب واقعي ومنطقي مؤداها مساندة الرأي القائل بفرض عقوبة الإعدام كجزاء ضد مرتكبي الجرائم الخطرة منها على سبيل المثال (الخيانة، التجسس، القتل المتعمد...).

المطلب الأول :عقوبة الإعدام

لا يقضى بأية عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجريمة [1] إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون ، وقد نصت المادة 14 من قانون العقوبات على ان الإعدام هو احد العقوبات الجنائية .

ومن هنا نرى أن القانون الأردني نص في مواده وعقوباته على عقوبة الإعدام وجعلها عقوبة لجريمة القتل العمد [2]، وذلك لخطورتها على المجتمع ولجسامة أضرارها سواء على أهل المجني عليه وعلى أمن المجتمع وذلك لما تنطوي عليه من إرادة الجاني إتيان الفعل بترو وهدوء وتفكير بعواقب الأمور التي تنتج عن فعلته. والإعدام هو شنق الجاني حتى الموت ، ولم يذكر القانون الأردني طريقة معينة يتم فيها الإعدام . وإنما وضع لها إجراءات تكفل حسن تنفيذها .

إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام :

1. "عند صدور حكم الإعدام يرفع رئيس النيابة العامة إلى وزير العدل أوراق الدعوى مرفقة بتقرير يضمنه موجزا عن وقائع القضية والأدلة المستند إليها في صدور الحكم وفي الأسباب الموجبة لإنفاذ عقوبة الإعدام أو لإبدالها بغيرها .
2. يرفع وزير العدل الأوراق المذكورة مع التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء لإحالتها على المجلس .
3. ينظر مجلس الوزراء في الأوراق المذكورة وتقرير رئيس النيابة ويبدي رأيه في وجوب إنفاذ عقوبة الإعدام أو إبدالها بغيرها ويرفع التوصية التي يتخذها في هذا الشأن مشفوعاً ببيان رأيه إلى جلالة الملك) [3].

إذا وافق جلالة الملك على إنفاذ حكم الإعدام يشنق المحكوم عليه داخل بناية السجن أو في محل آخر إذا عين مثل هذا المحل في الإرادة الملكية ولا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام هذه في المحكوم عليه بها في يوم من أيام الأعياد الخاصة بديانته أو أيام الأعياد الأهلية و الرسمية ولا يجوز تنفيذ حكم الإعدام بالإمرأة الحامل إلا بعد وضعها بثلاثة أشهر [4].

---

[1] المادة 3 من قانون العقوبات الأردني .

[2] المادة 328 من قانون العقوبات الأردني .

[3]. المادة 357 من قانون أصول المحاكمات الجزائية

[4]. المادة 358 من قانون أصول المحاكمات الجزائية

أما عن كيفية تنفيذ عقوبة الإعدام ، فهي تجرى بمعرفة وزارة الداخلية بناء على طلب خطي من النائب العام مبينا فيه استيفاء الإجراءات التالية المنصوص عليها سابقا وبحضور كل من :

1. النائب العام أو أحد مساعديه .
2. كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم .
3. طبيب السجن أو طبيب المركز .
4. أحد رجال الدين من الطائفة التي ينتمي إليها المحكوم عليه .
5. مدير السجن أو نائبه .
6. قائد الشرطة في العاصمة , أو قائد المنطقة .

ويسأل النائب العام أو أحد مساعديه المحكوم عليه إذا كان لديه ما يريد بيانه ويدون أقواله الكاتب في محضر خاص يوقعه النائب العام أو أحد مساعديه والكاتب والحاضرون ,وبعدها ينظم كاتب المحكمة محضرا بإنفاذ الإعدام ويوقعه مع النائب العام أو مساعده والحاضرون ويحفظ في ملفه الخاص عند المدعي العام . على أن تدفن الحكومة جثة من نفذ فيه حكم الإعدام عند عدم وجود ورثة يقومون بدفنها ويجب أن يكون الدفن بدون احتفال .[1]

بقي أن نشير إلى أن هنالك آراء جاءت لتعترض على عقوبة الإعدام بسبب قسوتها ولأن الله هو الذي منح الحياة وهو وحده الذي يسلبها بالموت .

المطلب الثاني : العقوبة في الإسلام

ان تعريف الجريمة في الشرع الإسلامي هو أنها مخالفة أوامر الله ونواهيه بحيث تستوجب العقوبة . وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها محظور شرعي زجر الله عنه بحد أو تعزير . ويمكن تصنيف الجرائم حسب الشريعة الإسلامية حسب العقوبات التي تفرض عليها إلى ما يلي :

أولاً : القصاص : ومعناه تساوي العقوبة مع الجرم أي حسب قاعدة العين بالعين والسن بالسن حيث منعت الشريعة القتل واعتبرت ان من قتل أحدا من الناس فكأنه قتل الناس جميعاً ، ولذلك وحفاظاً على سلامة المجتمع وردع الجاني يكون عقاب القاتل القتل وتعرف في جرائم القتل العمد والإيذاء العمد ففي القتل العمد هي القتل أيضاً ما لم يعفو ذوي المجني عليه عن القاتل ويستبدلون الدية بالإعدام . ولذلك لم يعتبره الفقهاء من جرائم الحدود لأن العقوبة موقوفة على عفو ذوي المجني أو عدمه

[1] . د. كامل السعيد: شرح الإحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، المركز العربي للخدمات الطلابية،1998ص56

ثانياً :- **جرائم الحدود** :- هي الجرائم المنصوص عليها في القرآن الكريم كما ان عقوبتها محددة فيه . وقد الحق بها الفقهاء جريمة شرب الخمر إذ نهى عنها القرآن الكريم ولم يحدد عقوبة لها لكن النبي قرر ان هذا الحد هو الجلد ويمكن تلخيص جرائم الحدود بما يلي :-

أ- السرقة : والحد فيها قطع اليد (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ويرى البعض ان القطع لا يجوز في القليل كما انه لا يطبق إلا عند تكرار السرقة .

ب- الزنا : ان الزنا يعرف بأنه علاقة جنسية غير شرعية وطبعاً تم تشديد وسائل إثبات هذه الجريمة حرصاً على كيان العائلة . العقوبة لغير المتزوجين الجلد مائة جلده . أما المتزوجون فالعقوبة هي الرجم حتى الموت .

جـ- القذف: وعرفها الفقهاء وهي ان يرمي القاذف المقذوف بالزنا أو يطعنه في نسبة وقد اختلف الفقهاء في شروط إيقاع الحد فقال بعضهم انه لا يجوز إيقاع الحد إلا بناء على شكوى المقذوف ، فإذا ثبت عليه الجرم فعقوبته ان يجلد ثمانين جلده، بالإضافة لذلك لا تقبل شهادته لأنه أصبح مفترياً، وإذا كان القذف بين الزوجين فتكون بينهم الملاعنة .

د- شرب الخمر : وهي جريمة وردت في القرآن لكن لم يحدد عقوبتها فيه ولكن النبي حدد عقوبتها بالجلد ثمانين جلده .

هـ- الحرابه (قطع الطريق) : وهي قطع الطريق وقد سماها البعض بالسرقة الكبرى . وقد عرفها البعض بأنها إشهار السلاح وقطع السبيل على الناس .

وقد عرفها ابن تيميه ومن يرتكبونها بأنهم (قطاع الطرق الذين يعترضون الناس في الطرقات ونحوها ليغصبوهم المال مجاهرة اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث ولوحكما. أما عقوبة الحرابة فتختلف باختلاف نوع التعدي كما في الحالات التالية:-

إذا قتل وأخذ المال فانه يقتل ويصلب وقتله محتم لا يجوز العفو عنه .

إذا قتل ولم يأخذ المال فانه يقتل ولا يصلب .

إذا أخذ المال ولم يقتل فقطع يده اليمنى وقدمه ليسرى .

إذا أخاف المارة ولم يقتل ولم يأخذ مالاً فانه ينفى ويشرد .

و- جريمة الردة : وهي جريمة تغير المسلم دينه إلى دين أخر وعقوبتها القتل عملاً بقول الرسول (من غير دينه فاقتلوه) .

ثالثاً :- **جرائم التعزيز** : بعد ان بينت جرائم القصاص وجرائم الحدود فمن المهم بحث جرائم التعزيز والجريمة التي يعاقب عليها بالتعزيز هي الجريمة غير الخاضعة لجرائم القصاص أو جرائم الحدود . ونظراً لقلة الجرائم المشار إليها يبقى حجم جرائم التعزيز هو الأكبر . وقد رأى المشرع ان الشرع نزل لكل زمان ومكان وان مصالح الناس وأحكامهم التي يسيرون عليها تتبدل وتتغير بتبدل الأزمان وبتغيرها إذ ان القاعدة انه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ولذلك ترك هذه الجرائم

بدون تحديد فعقوبتها تكون للقاضي الصلاحية في تقدير العقوبة حسب جسامة الجريمة وحسب ما تلحقه من ضرر بالمصالح العامة . وجرائم التعزيز تتعدد حيث منها جرائم متعلقة بحقوق الله وجرائم متعلقة بحقوق العباد، ويراعي ان تكون العقوبة أشد في الجرائم الأولى . وقد عدد ابن تيميه جرائم التعزيز نذكر بعضاً منها (أما المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفاره كالذي يقتل الصبي والمرأة الأجنبية أو يأكل ما لا يحل أكله أو يقذف الناس بغير الزنا أو يخون الأمانة وكذلك جريمة البغي (أي القوة المسلحة). فهؤلاء يعاقبون تعزيراً وتأديباً. ويقرر القاضي عقوبة التعزيز حسب جسامة الجرم أو تكراره ، ولكن صلاحية القاضي ليست مطلقة برأيه الشخصي بل لابد ان يكون مصدر اجتهاده القرآن والسنة وتحري مبادئ العدل والمساواة بين الناس في نفس الجرائم .

مما سبق يتبين ان الجرائم التي تعاقب عليها الشريعة الإسلامية بالإعدام محدودة وهي :-

1) القصاص في حالة القتل العمد وقد تركت الشريعة لذوي المجني عليه صلاحية قبول الدية والتعويض واستبدال العقاب بها

2) جريمة الحرابة أي قطع الطريق وعقوبتها القتل والصلب كما ورد عند بحث هذه الجريمة .

3) جريمة الردة أي ارتداد المسلم عن الدين الإسلامي ليعتنق ديناً أخر .

المطلب الثالث

مفهوم الجريمة والعقوبة في القانون الوضعي

تعد الجريمة من الظواهر القديمة قدم الإنسانية وتتنوع تبعاً لاختلاف الزمان والمكان والدوافع والعوامل والظروف المؤدية إليها، فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق العمد وجرائم ضد النظام العام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولة. وهناك أيضاً جرائم متمثلة بإخلال العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق[1].

وإزاء ذلك ليس للجريمة تعريف عام، إذ يختلف تعريف الجريمة تبعاً لاختلاف الأزمنة والأمكنة، ولا نكاد نجد اتفاقاً حول تعريف جامع ومانع للجريمة. لذلك لم يورد قانون العقوبات تعريفاً للجريمة .

وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي .

وعرفها آخرون بأنها كل عمل أو امتناع عن عمل يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير ويمكن تعريفها حسب أراء فقهاء أخرين (بأنها فعل غير مشروع إيجابي أو سلبي صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكب هذا الفعل عقوبة أو تدبيرً احترازياً) . ومثل هذا التعريف يشمل القاعدة العامة انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وهذا يعرف بمبدأ الشرعية .

---

[1] المرجع السابق نفسة

وتقسم الجرائم حسب جسامتها وبموجب أحكام المادة (55) من قانون العقوبات إلى جنايات وجنح ومخالفات وهذا التقسيم يتبع نوع العقوبة المفروضة للجرم والتي نصت المادة (2/55) عليها . وقد صنفها قانون العقوبات كما يلي :-

أ- العقوبة الجنائية :- مادة (14) عقوبات 1) الإعدام . 2) الإشغال الشاقة المؤبدة . 3) الاعتقال المؤبد . 4) الإشغال الشاقة المؤبدة . 5) الاعتقال المؤقت .

ب- العقوبات الجناحية :- حسب نص المادة (15) عقوبات هي 1) الحبس3 سنوات بحد الاعلى أسبوع بالحد الادنى (مادة 21 عقوبات).

2) الغرامة بحد أدنى مقداره خمسة دنانير وبحد أقصى مائتي دينار (مادة 22 عقوبات) . 3) الربط بكفالة .

ج- المخالفات :- العقوبات التكدير (المادة 16 عقوبات) وهي :-

الحبس وهو بحد أدنى 24 ساعة وبحد أقصى أسبوع (مادة 23) .

الغرامة وتتراوح بين دينارين وعشرة دنانير .

وحتى يدان المجرم بأي من هذه الجرائم لابد تتوفر في الجرم ما يلي :-

أولاً :- الركن الشرعي : أي الشرعية إذ ان القانون يحدد انه لا جريمة ولا عقوبة بدون نص.

ثانياً :- الركن المعنوي : وهو إرادة ارتكاب الجرم حسب وصفه في القانون .

ثالثاً :- الركن المادي : وهو تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحه .

ولابد هنا من الإشارة إلى أسباب التبرير التي تنفي الصفة الجرمية عن ذلك الفعل الجرمي أصلاً وهي كما يلي :-

1- ممارسة الحق : حيث نصت المادة (59) على ان الفعل المرتكب في ممارسة الحق دون إساءة استعمال لا يعد جريمة . ويشترط في ذلك ان يكون الحق موجوداً ومحمياً بالقانون ومعترف به وإلا يتجاوز الفعل حدود ممارسة هذا الحق .

2- الدفاع الشرعي : بالرجوع إلى المادة (341) هناك شروط يجب توفرها حتى يصبح الفعل دفاعاً مشروعاً . وهي ان يقع الدفاع حال وقوع الفعل وانه اعتداء الغير وغير مثار من المعتدى عليه وإلا يكون باستطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر وسواء أكان الدفاع عن نفس الفاعل أو عرضه أو عن ماله أو مال غيره الذي هو في حفظه بشرط ان يتناسب درة فعل المجني عليه مع فعل الجاني وليس أكثر .

3- إجازة القانون : تنص المادة (62) عقوبات على انه لا يعد الفعل الذي يجيزه القانون جريمة وقد حددت المادة نفسها بان القانون يجيز ضروب التأديب التي يلحقها الإباء بالأبناء وكذلك أعمال العنف أثناء الألعاب الرياضية . وكذلك العمليات الجراحية التي تجري على الأصول الفنية بشرط رضي المريض أو من يحل محله .

أداء الواجب : نصت المادة (61) عقوبات على انه لا يعتبر الإنسان مسؤولاً جزائياً عن أي فعل إذا أتاه في أي من الأحوال التالية :–

أ– تنفيذ القانون . ب– إطاعة أمر صدر إليه من مرجع ذي اختصاص يوجب عليه القانون إطاعته إلا إذا كان الأمر غير مشروع .

4– رضي المجني عليه : ومثل هذا الرضى لا قيمة له في الاعتداءات على النفس لا قتلاً ولا إيذاء وإنما تنحصر بالحقوق المتعلقة بالملكية فقط .

5– حالة الضرورة : ومفهومها يماثل حالة ممارسة الحق المنصوص عليها في المادة (60) حيث تنص المادة (89) عقوبات على انه لا يعاقب الفاعل على فعل الجاته إليه الضرورة ان يدفع به في الحال عن نفسه أو غيره أو عن ملكه وملك غيره خطراً جسيماً محدقاً لم يثبت هو فيه قصداً شرط ان يكون الفعل متناسباً والخطر .

أما بالنسبة للعذر القانوني فان المادة (340) وردت بعنوان " العذر في القتل " حيث جاء في الفقرة (1) منها انه يستفيد من العذر المخفف من فؤجىء بزوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته حال تلبسها بجريمة الزنا وفي فراش غير مشروع فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معاً أو اعتدى عليها أو عليهما بالضرب اعتداء أفضى إلى موت أو جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة .

أما الفقرة (2) منها فنصت على ان الزوجة أيضاً تستفيد من العذر المخفف حيث ان الزوجة التي فجئت بزوجها حال تلبسه بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع في سكن الزوجية يحق لها ما ورد في الفقرة الأولى من المادة (340) وهذا تعديل جديد على قانون العقوبات . ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي بحق من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق عليه أحكام الظروف ألمشدده .

المطلب الرابع

قانون مكافحة الإرهاب

عرفت المادة (147) من قانون العقوبات الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه أيا كانت بواعثه وأغراضه ، يقع تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شان ذلك إيقاع الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور والقوانين .

وقد شهد العصر الحديث ما يعرف بإرهاب الدولة المتمثل في إسرائيل في الاغتيالات الفردية من ناحية وفي ترويع المواطنين العزل باستعمال الأسلحة الثقيلة إلى غير ذلك من وسائل الرعب التي تستخدمها قوى الاحتلال ، يضاف لذلك ما تجريه في العراق قوات التحالف من بطش وتعريض حياة المدنين العزل للرعب واجتياح مناطقهم بجيوش منظمة .

لذلك فان علماء مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورته السابعة عشر في عمان من 24 – 28 حزيران 2006 اتفقوا على تعريف للإرهاب هو " العدوان أو التخويف أو التهديد مادياً أو معنوياً الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه أو نفسه أو عرضه أو عقله أو ماله بغير حق بشتى صنوف العدوان وصور الإفساد في الأرض"[[1]]حيث اتفق العلماء على تحريم جميع أنواع الإرهاب واعتبروها أعمالا إجرامية تدخل ضمن جريمة الحرابة أينما وقعت وأياً كان مرتكبوها.

كما تضمن هذا البيان وجوب التفريق والتمييز بين جرائم الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال بالوسائل المقبولة شرعاً لأنه لإزالة الظلم واسترداد الحقوق المسلوبه ، وهو حق معترف به شرعاً وعقلاً وأقرته المواثيق الدولية .

هذا وقد وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وذلك بموجب القانون رقم 11 لسنة 1998 وقد ورد تعريف الإرهاب في المادة الثانية منه بأنه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق أو الأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر) اتسعت دائرة العنف في الآونة الأخيرة وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعاً عالمياً مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلام البشرية. [1]ولم يسلم الأردن من الأعمال الإرهابية شأنه شأن بقية الدول العربية كمصر والسعودية والمغرب ولبنان وسوريا والجزائر واليمن والسودان والبحرين.

وفي الفترة الأخيرة خاصة في هذا العقد روع العالم بحوادث إرهابية مجنونة بكل المقاييس والمعايير، هدفها القتل لمجرد القتل فلا قضية يدافعون عنها، ولا مطالب عادلة يلتمسون لها العون والتأييد، إنما هي مجرد عمليات إرهابية لتحقيق خسائر بشرية ومادية ضخمة ، ترتكب في برود تام بل أحياناً في نشوة وسرور وتفاخر .

وتشير ورقة العمل التي قدمها القاضي الأردني محمد الحوامدة النائب العام في عمان إلى أن القضايا الإرهابية التي وقعت في الأردن حسب سجلات محكمة أمن الدولة في الفترة من عام 1994 إلى عام 1998م بلغت سبعة قضايا، وقد بلغ عدد المتهمين في القضايا السبع 56 شخصاً، وأشارت الورقة إلى أن غالبية المتهمين من صغار السن وأن بعضهم عاطل عن العمل والبعض الآخر يمارس أعمالاً بسيطة. والواقع أن الجماعات الإرهابية المتشددة في الأردن كانت في حالة سكون،

[1] البيان الختامي للمجمع المنشور في جريدة الغد رقم 693 تاريخ 2006/06/29

وعادة ما كانت تتجنب المواجهة مع السلطات وظل الأمر كذلك حتى تاريخ 2005/8/20م حيث قامت فئة إرهابية بإطلاق ثلاث صواريخ كاتيوشا من العقبة، أحد الصواريخ سقط على معسكر لتدريب قوات الجيش أدى إلى استشهاد جندي وإصابة آخر، فيما أطلق الإرهابيون صاروخاً آخر على بارجة أمريكية كانت في ميناء العقبة لكنه لم يصبها. أما الصاروخ الثالث فقد سقط في إيلات ولم تقع خسائر. وقد تم القبض على الجناة وأحيلوا للقضاء لأخذ جزاءهم[1].(12)

وبتاريخ 2005/11/9 مساء يوم الثلاثاء شن "انتحاريون" هجمات على ثلاث فنادق في العاصمة الأردنية عمان وفجروا أنفسهم في حادثة راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الأبرياء الرجال والنساء والأطفال، فكان هذا العمل الإرهابي الجبان هو آخر عمل وقع في الأردن، وكان الهدف من ورائه إثارة الرعب والإخلال بالأمن .

هذه وقفة سريعة على الأفعال الإرهابية التي وقعت في الأردن منذ عام 1998 حتى عام 2005م وما زال مرتكبيها قيد المحاكمة .

ونشير إلى موقف قانون العقوبات الأردني من الأعمال وتجريمها: فقط تناول المشرع الجزائي الأردني الإرهاب ووسائله والجمعيات الإرهابية في المواد 147 و 148 و 149. فأورد تعريفاً للإرهاب في المادة 147 وعقوبته في المادة 148 وإنشاء الجمعيات الإرهابية في المادة 149. كما ورد في مطلع هذا البحث بحيث تشمل الحالات التي يعاقب عليها بالإعدام .

أما المادة (148) عقوبات فقد نصت الفقرة (4) منها على ما يلي :-

1- ويقضي بعقوبة الإعدام في أي من الحالات التالية:

أ- إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان.

ب- إذا أفضى الفعل إلى هدم بناء بصورة كلية أو جزئية وكان فيه شخص أو أكثر.

إذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيميائية أو الإشعاعية أو ما شابهها.

علماً بان المادة (208) عقوبات عرفت المؤامرة بأنها (كل اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة بوسائل معينة).

[1] ندوة مكافحة الإرهاب، الرياض 1999/6/2 أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

وجاء نص المادة 149 من قانون العقوبات الأردني كما يلي:

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أقدم على أي عمل من شأنه تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة أو التحريض على مناهضته وكل من أقدم على أي عمل فردي أو جماعي بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية.

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة كل من احتجز شخصاً أو احتفظ به رهينة بقصد ابتزاز أي جهة رسمية أو خاصة بأي صورة كانت أو إجبارها على القيام بأي عمل معين أو الامتناع عنه، وتكون العقوبة الأشغال المؤبدة إذا أدى هذا العمل إلى إيذاء أحد وبالإعدام إذا أدى إلى موت أحد.

المبحث الثاني

إيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام وأثرها السلبي على المجتمع

لقد انعقد في العالم الكثير من المؤتمرات والندوات الحكومية وغير الحكومية ومنها مؤتمرات دولية لمؤيدي ومعارضي عقوبة الإعدام في العالم. ولقد لاحظت ان الإعلام العربي ممثلا في الفضائيات وغيرها لم يعط هذه المؤتمرات المهمة حقها لا من حيث التغطية الإعلامية ولا من حيث مناقشة الأفكار والأطروحات ووجهات النظر المقدمة فيها . وتأتي أهمية هذا المؤتمرات من أهمية معرفتنا بالأفكار التي يتبناها معارضو ومؤيدو عقوبة الإعدام في العالم.

أن مسألة عقوبة الإعدام في العالم هي من أهم موضوعات العولمة الثقافية المطروحة للنقاش حيث ينقسم العالم حولها فكرا وثقافة وسياسة وفلسفة وإعلاما وتطبيقا بين مؤيد لعقوبة الإعدام ومعارض لها. ويسعى معارضو عقوبة الإعدام في العالم بقيادة أوروبا إلى وقف تنفيذ هذه العقوبة في جميع دول العالم.

وما دامت المجتمعات العربية والإسلامية مهتمة بالحوار مع الثقافات الأخرى فينبغي عليها المشاركة في الحوار العالمي حول هذه العقوبة وتقديم ما لديها من الأسس الشرعية الخاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام. وعندما نتحدث عن حوار العولمة أو حوار تعايش الحضارات فإن المقصود هو حوارنا مع الآخرين وليس حوارنا مع أنفسنا. ومن المهم لنا في هذا الحوار ان نستمع للآخرين وان نصغي إليهم حتى يستمعوا ألينا ويصغوا لنا.

<u>**عقوبة الإعدام ..**</u>

وردت في الشرائع وخاصة في الدين الإسلامي .. على قول " ولكم في القصاص حياة " وتطور تنفيذ الإعدام بتعاقب الزمن و الأجيال، وتنوعت أساليبه بين الشنق بالحبل والرمي بالرصاص الإعدام بالمقصلة، كما اشتهرت في هذا الثورة الفرنسية وساحة العقوبات أمام سجن الباستيل، ولابد ان ينته صراع الفكرتين، بين إبقاء الإعدام أو إلغائه، إلى نتائج مهمة منها، ان دولة عربية واحدة هي البحرين، ألغت هذه العقوبة، وان ثلاثة عشر دولة متمسكة بنظرية إبقاء الإعدام .. ولطالبي إلغاء عقوبة الإعدام، وخاصة التي تعتمد على الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريع .. تفسر ان في الإسلام

مجالا في ذلك إذ أعطى الحق لذوي المجني عليه إعفاء الجاني من الإعدام أو العقوبة، إذا دفع الديّة المفروضة دينا .. وفي ذلك الكثير مما سطر فيه من نظريات وفقه، كما ان الدول الأوربية ورغم عدم وجود السماح الديني الإسلامي، بالتحول من الإعدام إلى الديّة .. إلا أنهم ينظرون بواقعية عن فائدة الإعدام وتواجده في المجتمعات، وهل ان تطبيقه يؤدي إلى تخفيض نسبة الإجرام ..؟ وهل ان الإعدام بذاته سبب للردع وخوف الآخرين من أعمال ضد القانون .. توصلهم إلى المحاكم بعقوبة الإعدام[1].

ان هذه النقطة هي أهم نقاط الموضوع في نظري ومفادها انه يمكن للعرب والمسلمين الملمين بالشريعة الإسلامية ان يثروا بشكل كبير الحوار العالمي الساخن حول موضوع عقوبة الإعدام. فعقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية تقوم على أسس مجتمعية مدنية حضارية متميزة، وتختلف اختلافا جوهريا في منطلقها وفلسفتها عن أسس تنفيذ عقوبة الإعدام في القوانين الوضعية الموجودة في العالم. ولقد أكد معالي الشيخ محمد بن جبير رئيس مجلس الشورى السعودي المتميز بعلمه في الشريعة وبخبرته الطويلة في القضاء، وهو يشرح لغير المسلمين موقف الإسلام من عقوبة الإعدام. ولقد وردت في حديثه بعض النقاط التي تؤكد تميز الإسلام في هذا الموضوع الهام. فالإسلام يحترم النفس الإنسانية ولا يفرق في ذلك بين نفس الطفل الوليد والرجل العتيد. ويهدف الإسلام إلى حماية النفس الإنسانية والى رحمتها. وعندما نتأمل في مسألة جريمة القتل وعقوبة الإعدام في المجتمعات الإنسانية نجد ان الإسلام ارحم في التعامل معها من أي قوانين وضعية في العالم. فالقوانين الوضعية تجعل حق العقوبة دائما للدولة، وأما الشريعة الإسلامية فإنها خارج نطاق التعزيز تجعل حق المطالبة بالعقوبة لورثة القتيل. وعندما يكون حق قتل القاتل للدولة فإنه لا يمكن التنازل عنه إلا بإجراءات معقدة جدا، لكن عندما يكون هذا الحق للورثة فإن مسألة التنازل عنه تكون أسهل بكثير وهذا ارحم بالنفس الإنسانية.

ومما سبق يتضح ان تنفيذ عقوبة القتل بالقاتل في الإسلام إذا لم تخضع لأحكام التعزيز فإنها لا تتم إلا بناء على رغبة أهل القتيل. فإن أصروا مجمعين على إيقاع عقوبة القتل بالقاتل فلا بد للحاكم ان يمتثل لرغبتهم. وفي ذلك تحقيق للعدالة ومحافظة على أسس وروابط حياة الجماعة، ووفاء لحق القتيل الذي اعتدي على حياته. ولكن إذا تنازل الورثة عن حقهم في العقوبة وقرروا التسامح مع القاتل فلا يجوز أو يحق للدولة عندئذ ان تنفذ عقوبة الإعدام به ويمكنها ان تخضعه لعقوبة السجن أو غيرها إذا وجدت في ذلك مصلحة أو ضرورة عامة. وهناك اعتقاد خاطئ في أذهان البعض يتم فيه الربط دائما بين تنازل الورثة عن حقهم في العقوبة وبين أخذهم مبلغا من المال تعويضا لهم عن دم قتيلهم أو قتيلتهم (الدية) والتي يعرفها البعض بمال الدم. ولكن الأصل في الأمر الذي أراده الإسلام هو إقرار مبدأ الرحمة والمسامحة بين الناس، وأما دفع الدية فهو إجراء مكمل يتيح للورثة إذا رغبوا الحصول على مبلغ من المال من القاتل تعويضا عن قتيلهم الذي قد يكون هو مصدر رزقهم الوحيد . والعرب كما يقول فضيلة الشيخ ابن خبير يعيبون في الأصل اخذ الدية ويتحدد موقفهم عادة أما بالمسامحة أو بطلب العقوبة[2]

---

[1] الدكتور كامل السعيد، شرح الإحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، المركز العربي للخدمات الطلابية، 1998

[2] جريدة السفير الحوار المتمدن – العدد: 719 – 2004 / 1 / 20

المطلب الأول : آراء مؤيدي فرض عقوبة الإعدام وحججهم والنصوص الدستورية والقانونية التي يرون فيها ضمانة لعدم إساءة تطبيقها

يقول أنصار الحفاظ على عقوبة الإعدام أنها ضرورية للحفاظ على سلامة الجماعة ويسوقون رأيهم بأن هذه العقوبة ظفرت بتأييد عدد من المفكرين الكبار مثل روسو، الذي فلسفها بنظريته الشهيرة عن العِقد الاجتماعي ، فالفرد الذي قبل مختارا بعقد يبرمه مع المجتمع، أن يتخلى عن الانتقام الفردي، مقابل حماية المجتمع له، يكون قد قبل سلفا بالتخلي عن حياته فيما إذا فصم هذا العِقد، واعتدى على حياة شخص أخر، وعنده أن (كل مجرم يعتدي على الحق الاجتماعي يصبح عاصيا وخائنا للوطن وبالتالي فيجب قتله والخلاص من شره باعتباره عدوا عاماً)، وان قانون الحرب يقتضي قتل المغلوب وأيد مونتسكيو عقوبة الإعدام بالنسبة للقتلة فقط وقبلها لمبروزو وغاوفالو وهما من زعماء المدرسة الوضعية لتخليص المجتمع من رجل وهو المجرم بالفطرة ويأتي على رأس قافلة المؤيدين المعاصرين كبار أساتذة القانون الجنائي الفرنسي مثل غارو وغارسون ودونديودوفاير [1].

ويقول مؤيدو عقوبة الإعدام أن عقوبة الإعدام عقوبة تكفيرية بمعنى أن الذي قتل أخر في ظروف فظيعة وحرمه من حياته بدون وجه حق يجب أن يكفر بدمه عن خطيئته، فهي أذن عقوبة عادلة يتساوى فيها تماما الأذى الذي اوقعة المجرم بحياة قتيله بالأذى الذي تعرضت له حياته وهما حياتان تتساويان أمام القانون وفي مفاهيم الناس الذين يقولون البادئ اظلم.

وعقوبة الإعدام عقوبة مخيفة يهلع من هولها قلب من تسول له نفسه هز دعائم المجتمع الأمن فليس امرأ بسيطا أن يعرف القاتل ما ينتظره من حبل يخنقه ويحرمه من حياته وأحبائه وذويه كما حرم ضحيته من نعمائها وأحبائها، ثم أنها تخيف الآخرين الذين يشهدون تنفيذ الإعدام أو تبلغهم إنباؤه فإذا نفذت أحكام الإعدام على فترات متقاربة بقيت العظة ماثلة في كل نفس .

تشير الإحصائيات انه لم يقم دليل قاطع على أن إلغاءها قد ساعد على انخفاض الخط البياني للإجرام أو حتى على الأقل الحفاظ على مستواه العادي لذلك يقول أنصارها هاتوا إحصاءاتكم فان كانت مقنعه فإننا سننحاز إلى رأيكم فهذا أمر لا يمكن أن يقبله إنسان حصيف.[2]

وعقوبة الإعدام هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على شر خطر، يهدد المجتمع وأهله في أمنهم وحياتهم وكل عقوبة أخرى، لا يمكن أن تكون ناجعة حياله، فهل نحكم عليه بالحبس المؤبد كعقوبة بديلة ولكن لا يحدث إلا نادرا أن يبقى مجرم سجينا طيلة حياته فهو يحلم تارة بالهرب أو بقانون عفو شامل أو مرسوم عفو خاص يقصر مدة سجنه ثم يجد نفسه حرا خارج القضبان يزرع الذعر والهلع في الناس.

[1] السفير الحوار المتمدن - العدد: 719 - 2004 / 1 / 20

[2] الدكتور عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقة الجنائي المقارن، ط2، المطبعة الجديدة، دمشق، ص186

ولو فرضنا جدلا أن المحكوم عليه بقى في زنزانته طيلة حياته فانه سيكون في غاية التعاسة لا ينفعه أن يحسن أو يبذل جهده لإعادة تأهيل نفسه ما دام سيظل قابعا في مكانه حتى الموت أنها حياة عذاب جسدي ونفسي لا يطاق طالما لا يلوح على أفاقها طيف من أطياف الفرج[1]

أن الرأي العام قد ألفها واطمأن إليها والبحث في إلغائها سيثير أعصابه ويجسد له المخاطر فلماذا نقلب قواعد حياتنا القانونية من اجل عدد ضئيل من القتلة والأشرار، وقد طالبت الأنظمة الديمقراطية مع إرادة الشعب والشعوب إذا استفتيت فإنها ستقف إلى جانب إبقاء الإعدام.

ويرد خصوم عقوبة الإعدام بان استفتاءات الرأي العام ظالمة لأنها تطرح في ظروف عاطفة حساسة ثم أن لطريقة عرض الأسئلة على الجمهور تؤثر كثيرا في نتيجة الاستفتاء والواقع أن أخر استفتاء في فرنسا جرى في أعقاب سلسلة جرائم القتل المتعاقبة التي هزت الرأي العام وفي مقدمتها قتل ثلاث موظفات وتقطيعها وقتل زوجة من قبل زوجها الذي استفاد من عفو عام وخرج وقتل مدير المؤسسة التي وضع فيها لإصلاحه.

ويضيفون حجة ذات طابع مالي إلى حججهم فيقولون لماذا نحتجز سفاحا سنين طويلة ويتحمل المجتمع نفقات حراسته وإطعامه دون هدف كهدف إصلاحه أليس من حق دافعي الضرائب أن يطالبوا بتوجيه هذا المبلغ إلى جهة يكون نافعا فيها، والحقيقة أن هذه الحجة غير مقنعة بالمرة لان حياة الإنسان دوما أثمن من المال ولن يعجز الدولة إطعام قليل من الناس دفاعا عن مبادئ عليا ولا سيما و أنها تستطيع أن تشغلهم مقابل طعامهم وكسائهم وتحقق ربحا من ذلك إذا شاءت[2]

وان الشريعة الإسلامية قاطعة في موضوع عقوبة الإعدام فهي قصاص عادل عن جريمة قتل عمد وقد قال الله تعالى في محكم التنزيل :(يا أيها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر) [3].

وقد أورد بعض الباحثين دراسات تدل على ان إلغاء عقوبة الإعدام ستؤدي في النتيجة إلى زيادة في عدد الجرائم التي توجب هذه العقوبة وفي المملكة الأردنية الهاشمية فأنه لا ينفذ حكم الإعدام بالمجرم إلا بعد عرضه على جلالة الملك مشفوعاً

بتوصيات مجلس الوزراء بناءً على المادة (39) من الدستور كما ورد في تنفيذ حكم الإعدام في الأوراق السابقة كما اشترط حضوراً معيناً لبعض الأشخاص لضمان حسن التنفيذ وذلك عملاً بالمواد 357 لغاية 362 من أصول المحاكمات الجزائية.

---

[1] الدكتور جندي عبد الملك الموسوعة الجنائية ج5، دار المؤلفات القانونية ، بيروت، 1942، ص188

[2] لمرجع السابق نفسة ، ص 39

[3] الإسراء الاية 33

المطلب الثاني:

أراء معارضي إبقاء عقوبة الإعدام المطالبين بإلغائها والحجج التي يسوقونها لتعزيز أرائهم

تحققت بعض الخطوات الإيجابية المهمة عام 2001 على طريق الاتجاه العام في العالم بأسره نحو إلغاء عقوبة الإعدام. ففي أبريل/نيسان، قضت محكمة الاستئناف لشرقي الكاريبي بأن عقوبة الإعدام الإلزامية مخالفة للدستور. وبكلمات القاضي جيه سوندرز، فإن: "عقوبة الإعدام الإلزامية تنتزع من الأشخاص الذين تصدر بحقهم كل فرصة، مهما كانت ضئيلة، لأن تأخذ المحكمة في اعتبارها الظروف المخفِّفة، حتى عندما تكون العقوبة التي تصدر بحقهم عقوبة لا رجوع فيها. إن كرامة الحياة البشرية تتعرض للحط من شأنها عندما يُلزِم قانون ما محكمة ما بأن تفرض عقوبة الإعدام شنقاً على جميع من يدانون بجرم القتل، دون أن تمنح واحداً منهم فرصة لأن تأخذ المحكمة التي تصدر الحكم في قضيته بعين الاعتبار الظروف التي تحيط بهذه القضية". وفي مايو أيار، ألغت تشيلي عقوبة الإعدام بالنسبة للقضايا العادية، واستبدلتها بعقوبة السجن المؤبد).

وفي يونيو، حزيران، صوت الناخبون الأيرلنديون لصالح إزالة جميع العبارات التي تشير إلى عقوبة الإعدام في دستور البلاد. وفي يونيو، حزيران أيضاً، عُقد أول مؤتمر عالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في ستراسبورغ، بفرنسا. وحضر المؤتمر، الذي نظمته المنظمة غير الحكومية ضد عقوبة الإعدام واستضافه مجلس أوروبا، محكومون سابقون بالإعدام من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك أعضاء في البرلمان الأوروبي والجمعية الوطنية الفرنسية والعديد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمة العفو الدولية. وخلال المؤتمر، وقع 15 من رؤساء الحكومات على نداء لفرض حظر على نطاق العالم بأسره على عقوبة الإعدام، بهدف الإلغاء التام لها.

ويقول أنصار إلغائها انه يجب إلغاء عقوبة الإعدام فوراً:

إن الإعدام ليس بعقوبة، إنها جريمة. جريمة بحق البشرية جمعاء وليس بحق من يطاله حكم الإعدام فقط، إنه جريمة بحقنا نحن الأحياء قبل أن تكون بحق من طالته الجريمة. إنها دلالة ومقياس على انعدام احترام النفس والذات الإنسانية، دلالة وشاهد على مدى تدني مكانة واحترام وقدسية "الإنسانية" و "الإنسان". إن الطبقات الحاكمة، ولكي تضفي طابعاً من "القانونية" و "العدل القضائي وغير القضائي" على جريمة قتل النفس هذه لجأت لتسميتها عقوبة الإعدام وتشيعه في أذهان البشر كأنه شيء طبيعي وعادي. إن سعي الطبقات والهيئات الحاكمة لتلطيف هذه الجريمة عبر تسميتها بعقوبة لهو عمل مخادع. إن أمرء يقتل آخر، وأن الحكومة أو الدولة تعاقب أحد ما بالإعدام!! رغم هذا، إنهما (أي القتل والإعدام) لا يقفان على قدم المساواة ولا يمكن النظر لهما كأمر واحد. إن عقوبة الإعدام لهي أبشع بمئات المرات من القتل. إنه قتل مع سبق الإصرار والترصد، قتل وضعت الدولة له ساعة محددة في اليوم الفلاني وفي الساعة الفلانية وبالطريقة الفلانية. تقوم بذلك رغم ما تعلمه، وبإدراك تام، لما سيخلق من أسى وحزن لأطفاله، لأحبائه وللآخرين، بإدراك تام لهول مشاعر وأحاسيس الضحية العصية على الوصف.

إنها تقتل إنساناً عاجزاً تماماً عن عمل أي شيء إذ بوسع القتيل أن يقاوم يدافع عن نفسه يهرب، يستنجد بأحد ما، يصرخ، يلحق نوع من الضرر الجسدي بالمعتدي، بيد أن من يعاقب بالإعدام عاجز عن القيام بأي من هذه الأمور الأولية والبسيطة لإنقاذ حياته. على الأقل أن القتيل، ولحين موته، لديه أمل ما أن شخصاً ما أو يداً سواء بالصدفة أم بغيرها قد تنقذه وتنهي هذا الكابوس المؤرق بيد أن المحكوم بالإعدام لا يساوره حتى هذا الأمل البسيط إن المحكوم بالإعدام حتى عاجز على الأقل بأن تراود الدولة مشاعر تأنيب الضمير والندم ، وفي بعض الأحيان ، الخبل والتعاسة التي ترافق القاتلين بعد لحظات من انقضاء أنفاس صريعهم ، وهو الأمر المألوف عادة ، فأية بشاعة وأي حزن .

أن الإنسان مسؤول عن أفعاله ويجب أن يتحمل تبعات أعماله علماً أن القصد من كلمة تبعات هو يختلف تماماً عن المعنى غير الإنساني والظالم والمدمر الشائع. بيد أن طرح المسألة بهذا الشكل لا يتعدى سوى خداع البشر. إن جلنا بأبصارنا في هذا العالم، نرى تلك الحقيقة الجلية أن نسبة ضئيلة جداً من الذين يطالهم الإعدام هم من القتلة في بلدان كثيرة من العالم، أن 99% من الذين تطالهم هذه الجريمة هم الشيوعيون، التحرريون، قادة النقابات، المدافعون عن الحقوق والحريات السياسية والمدنية على امتداد تاريخ البشرية، كان التحرريون هم أول ضحايا عمليات القتل، كان المنادون بتحسين ظروف العمال والزنوج والنساء الكتاب والمثقفون والمفكرون هم أول ضحايا الإعدام إن ذلك لا يشمل بلدان مثل العراق وإيران والسعودية وحسب بل وحتى الأمس القريب، كان هذا شائعاً في نفس أوروبا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم المتقدم. يعاقب الناس بالإعدام جراء تركهم جبهات القتال بيع النساء لأجسادها، إقامة العلاقات الجنسية خارج الزواج، الانتماء للمنظمة الفلانية وممارسة العمل السياسي، شتم رئيس الدولة الإلحاد تعاطي المشروبات الروحية، المخدرات والعلاقات المثلية وغيرها تحت يافطات صيانة الوطن ، احترام المقدسات، احترام مشاعر الآخرين والإخلال بالأمن الاجتماعي وغيرها إن عقوبة الإعدام لا تتعلق قط بمجازاة البشر على أعمالهم إنها تتعلق بسعي الهيئات الحاكمة لإخضاع الناس ، وأخافتهم وبث الرعب في أفئدتهم كي تخضعهم.

الآثار السلبية لإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية لإيقاف عقوبة الإعدام

1-لقد شرع الله سبحانه وتعالى القصاص وشرع الإعدام للقاتل المتعمد. فماذا تكون الحال لو تركنا هذا المجرم دون قصاص؟ ألا يكرر جريمته المزهقة الأرواح؟ إن العدالة تقتضي من جهة، ومصلحة الجماعة من جهة أخرى، أن نتمسك بشريعة القصاص وعقوبة الإعدام.

2-ان إلغاء عقوبة الإعدام تعمل على الإبقاء على خطر الجاني وتأصل روح الشر فيه ويلغي الدفاع عن .حق المجتمع في البقاء وذلك ببتر كل عضو يهدد كيانه ونظمه.

3- ان العضو الفاسد في المجتمع ولا يمكن أن يكون عضوًا منتجًا في المجتمع لأن أكثر السجون قد يتخرج منها محترفو الإجرام فلا بد من استئصال العضو الفاسد لكي ينصلح الفرد والمجتمع

4-أثبتت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ان إلغاء عقوبة الإعدام زاد من نسبة الجريمة بشكل ملحوظ.

الخاتمـــة

لقد استعرضت في هذا البحث تعريف الجريمة والعقوبة وتطورهما عبر التاريخ الإنساني بحيث أصبحت العقوبة وسيلة للإصلاح بعد ان كانت وسيلة للانتقام .

كما استعرضت عقوبة الإعدام بشكل عام وأوضحت أراء مناصريها ومعارضيها كما بينت أيضاً الجرائم التي تعاقب عليها القوانين الأردنية بالإعدام وقد أحاطتها بنود من التقييد من خلال المادة (39) من الدستور بحيث لا ينفذ حكم الإعدام إلا بالمصادقة عليه من جلالة الملك ، كما ان جلالة الملك يأمر بالتنفيذ أو تخفيف العقوبة وذلك بعد الإطلاع على توصية رئيس النيابات ثم وزير العدل ثم يدرس مجلس الوزراء هذا الموضوع وينسب لجلالة الملك الموافقة على التنفيذ أو تخفيف العقوبة .

ومثل هذا الإجراء يتيح للمحكوم بالإعدام عدم تنفيذ العقوبة بحقه بشكل عشوائي بل بعد دراسة وافية وقضائية تتناسب بين الجرم الذي ارتكبه والعقوبة الواجب تطبيقها.

ان التوجه الحديث في العالم هو إلغاء هذه العقوبة حيث ألغتها كثير من الدول، وهنالك دول أخرى أبقتها ولكنها علقت تطبيقها دون إلغائها، حيث ان الرأي السائد في العالم في ضوء صدور وتطبيق المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان تعتبر هذه العقوبة قاسية وغير جائزة قانوناً لأن من الحقوق الملازمة لشخص الإنسان هو حق الحياة وحق الدفاع عن هذه الحياة التي منحها الله له ولا يجوز ان تسلبه إياها الدولة من خلال عقوبة الإعدام وهي عقوبة قاسية ولا إنسانية أما في المملكة الأردنية الهاشمية فان عقوبة الإعدام تطبق في الجرائم التي تم ذكرها سابقاً.

ان ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة وخاصة في الدول المجاورة وانعكاساتها على الأردن وتأثيرها على الأردنيين فان المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام كلياً تبدو غير مقبولة منطقيا.

التوصيات

1- توصي الدراسة الإبقاء على عقوبة الإعدام نظرا لمشروعيتها وشرعيتها والجدوى العائدة من تطبيقها لأن الفائدة من وجودها ضمن القوانين والتشريعات التي تساهم في الحفاظ على الأمن والسلام لكافة أفراد المجتمع.

2- على الرغم من الحجج التي تقول بان هذه العقوبة قاسية وفظة، إلا ان الإبقاء عليها يعد ضرورة من أجل حماية المجتمع من المجرمين

3- تقضي مصلحة المجتمع مكافحة الإجرام من خلال الإبقاء على هذه العقوبة، فهذه العقوبة تحقق الردع العام، فهي تنذر الناس بسوء عاقبة ارتكاب الجرائم المعاقب عليها بهذه العقوبة.

4- لان الإبقاء على عقوبة الإعدام بحاجة الى تقنين ، مع المحافظة على أسلوب معين في تنفيذها ومكان التنفيذ وزمانه، ووضع المحكوم عليه، وذلك للحفاظ على التوازن بين وجوب إيقاع العقوبة المناسبة بحق مرتكب الجريمة، وبين الحفاظ على كرامة النفس البشرية .

المراجع

1_أحمد بن حجر الهيثمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار المعرفة، بيروت، 1980 .

2_احمد فتحي بهنسي ، القصاص في الفقه الإسلامي .

3_درر الحكام في شرح غرر الأحكام لمنلا خسرو، طبعة محمد رجائي ، 1268هـ .

4_د. أحمد سمهور، الوسيط في العقوبات العام، القسم الخاص، دار الثقافة، 1999.

5_د. جندي عبد الملك الموسوعة الجنائية، ج5، دار المؤلفات القانونية، بيروت، 1942.

6_د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1986.

7_د. عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، دار الثقافة العربية القاهرة، 1985م .

8_د. عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقة الجنائي المقارن، المطبعة الجديدة، دمشق، ط2، 1987.

9_د. عبد الوهاب حومد، علم الاجرام وتنفيذ العقابي، المطبعة الجديدة، دمشق، 2000.

10_د. علي محمد جعفر، داء الجريمة سياسة الوقاية والعلاج، مؤسسة المجد للدراسات والنشر، 2003.

11_د. كامل السعيد، شرح الإحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، المركز العربي للخدمات الطلابية، 1998.

12_د. محمد ابو حسان ، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية / دراسة مقارنه / الطبعة الأولى سنة 1987 .

13_د. محمد زكي أبو عامر، شرح قانون العقوبات، دار النهضة، 1992.

14_د. محمد صبحي نجم، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، القسم العام، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1991.

15_د. محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الأردني، القسم العام، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1991.

16_د. محمد نجم، د. عبد الرحمن توفيق، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال.

17_د. يوسف مراد، مبادئ علم النفس ، دار المعارف، القاهرة، 1966.

18_د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1986.

19_اللواء غازي جرار، شرح قانون العقوبات العسكري، مديرية الأمن العام، 2000

الأزمة الاقتصادية العالمية : قراءة في الأسباب الاقتصادية والتداعيات السياسية– د. طويل نسيمة (الجزائر)•

The global Economic Crisis A reading of Economic Reasons and Political Implications

. Touil Nassima (Algeria)

الملخص:

إن الأزمة المالية العالمية تداعياتها ما زالت مستمرة وستستمر لفترة لاحقة ، حيث أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو مزيد من الركود والكساد. يتضح حجم هذه التداعيات من خلال المؤشرات الاقتصادية للعديد من الأقطاب الاقتصادية الكبرى على المستوى العالمي .

تعددت أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية وتعددت نتائجها وانعكاساتها ، ولعل أبرز هذه الانعكاسات طويلة الأجل التي ظهرت على مستوى خارطة القوى الدولية حيث سمحت هذه الأزمة بظهور دولا كبرى نتجت عن تكافؤ القوى بعد تراجع الاقتصاد الأمريكي والأوروبي .

الكلمات المفتاحية : *أزمة الركود العالمي = تراجع الاقتصاد العالمي = توزيع جديد لخارطة القوى الدولية.*

Abstract:

The global financial crisis is still going on and will continue for a while, as the global economy is heading towards further recession and recession. The magnitude of these implications is illustrated by the economic indicators of many major economic poles at the world wide level.

There are many reasons for the global economic crisis and the results and their repercussions. Perhaps the most prominent of these long-term implications that it have emerged at the level of the map of international forces where this crisis allowed the emergence of major countries resulted from the parity of forces after the decline of the US and European economy.

Keywords: *Global Recession Crisis = Decline in the Global Economy = New Distribution of the International Power Plan*

• أستاذ محاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة . الجزائر

مقدمة :

تأكد دور المتغير الاقتصادي في تغيير مسارات ومستقبل العلاقات الدولية، ويبرز أهمية هذا المتغير من خلال الدور الكبير الذي لعبته الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة ثم انتشرت لتمس كل دول العالم ، في تغيير خارطة توزيع القوى على المستوى العالمي .

حيث كانت هذه الأزمة بمثابة نقطة مفصلية في تراجع أو صعود اقتصاديات الدول العظمى وبالتالي تزايد المكانة أو تراجعها لدى العديد من هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال استقراء ومقارنة التداعيات الاقتصادية للأزمة العالمية على مستوى المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول وتأثير ذلك على حركة صعود أو نزول مستويات النمو لاقتصاديات الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية الأولى ، الصين باعتبارها القوة الاقتصادية الثانية على مستوى العالم ، ثم الإتحاد الأوروبي باعتباره مرشحا قويا للخلافة الأمريكية وهيمنتها على العالم.

تنطلق هذه الدراسة من الربط بين المتغيرين التاليين : المتغير الاقتصادي المتمثل في انعكاسات الأزمة الاقتصادية على مستوى المؤشرات الاقتصادية وتأثيره على المتغير التابع وهو تأثير الأزمة الاقتصادية على النواحي السياسية للدول الكبرى المذكورة أنفا ، لذلك ستطرح الإشكالية التالية كإشكالية محورية للدراسة وهي :

" **ما هي الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الاقتصادية العالمية وكيف أثرت على خارطة توزيع القوى الدولية**

تبرز أهمية الدراسة في هذا الموضوع من خلال المعطيات التالية :

– التأكيد على المتغير الاقتصادي كأهم متغير محرك وفاعل في تغير نمطية العلاقات بين الدول وكذلك من خلال التأثير على آليات الحركة في النظام الدولي .

– دراسة التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية المتواصلة لحد الآن ، والتي لم تقتصر تداعياتها على النواحي الاقتصادية .

– إعطاء لمحة عن المشهد الدولي المعاصر وما يحدث فيه من إعادة ترتيب للقوى على المستوى العالمي .

– التأكيد على قرب أفول الهيمنة الأمريكية على العالم ، وبالتالي نهاية كل المعطيات والمصطلحات والمسلمات في العلاقات الدولية والتي صاحبت هذه الفترة من الزعامة الأمريكية للعالم .

1– أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية :

إن الكثير من المحللين و مراكز الدراسات ممن تنبأ بالأزمة المالية العالمية ومند بروز مؤشراتها الأولى منذ عدة سنوات حيث تعود ملامح ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية إلى فترة طويلة سابقة ، بدأت مؤشراتها الأولى مع حلول سنة 2000 أين بدأت أسعار المنازل تزداد بارتفاع فاق الحجم الطبيعي عن منحنى ازدياد مؤشر أسعار المستهلك و بشكل لم يحدث

في سوق العقار الأمريكي خلال سنوات طويلة ماضية ، هذه الفقاعة المالية كما يطلق عليها الاقتصاديون شملت كل الولايات المتحدة الأمريكية.

– أسباب تراجع سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المشكل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية لم يبدأ بالارتفاع في أسعار العقارات بل نشأ بسبب التهاوي الخطير في الأسعار بعد هذا الارتفاع ، من الطبيعي إن يرتفع و يهبط إي سوق في الاقتصاد تبعا لدورة الاقتصاد ، لكن السؤال المطروح في هذه الحالة لماذا هبط سوق العقارات بعد الارتفاع الكبير الذي عرفه ؟

– حصل في التسعينات ارتفاع شديد جدا في أسهم شركات التكنولوجيا واستمر لبداية عام 2000، الطلب الكبير على أسهم هذه الشركات خلق الفقاعة المالية التي عرفت باسم فقاعة "الدوت كوم" ، وفي سنة 2000 انفجرت فقاعة "الدوت كوم" مع وجود عرض أكثر من الطلب في السوق وحصل انهيار في أسهم شركات التكنولوجيا و انكماش مالي في سوق الأسهم بشكل عام. مما دفع بالاقتصاد الأمريكي للدخول في دوامة مالية تسببت في :

– لدعم الاقتصاد قام الاحتياط الفيدرالي بخفض معدل الفائدة وضخ السيولة النقدية في الأسواق.[1]

– مع إحداث 11 سبتمبر 2011 ، واضطرارا بقي معدل الفائدة منخفضا لنفادي التداعيات الاقتصادية.

–بسبب الانخفاض المتواصل لأسعار الفائدة حدث تضخم في السيولة الاقتصادية ، و وجد الكثير من المستثمرين في سوق العقارات ملجأ لتدوير أموالهم و تعويض الخسائر.

– الإقبال الكبير للمستثمرين جعل أسعار العقار ترتفع ارتفاعا كبيرا.

–مما شكل فقاعة مالية جديدة في سوق الاستثمار الأمريكي عرفت باسم الفقاعة العقارية

= صاحب ذلك ارتفاعا في الاقتراض نتج عن ثقافة الاستهلاك والرفاهية المصاحبة لطريقة التفكير والعيش الأمريكية . وفي نفس الوقت عجز الكثيرون عن سداد هذه القروض بسبب ارتفاع سعر الفائدة

–قامت البنوك (تبعا لشروط عقود الإقراض) بالاستحواذ على البيوت التي عجز أصحابها عن دفع أقساط القرض والفوائد لتبيعه في السوق[2].

– انخفضت واردات البنوك من السيولة .

– بدأت البنوك بدفع الضرائب القانونية على البيوت مما أدى لزيادة المصاريف.

– لم تخطط البنوك لهذه المرحلة وبدأت أسعار البيوت بالهبوط أكثر لزيادة العرض مقارنة مع الطلب.

– بدأت البنوك تعلن إفلاسها، مما أنذر بأزمة مالية حادة .

[1] – إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2009)، ص. 19.

2– المرجع السابق ، ص.22.

انتشرت الأزمة المالية بعد ذلك انتشارا سريعا نحو دول العالم وكلما ازداد الارتباط المالي بالولايات المتحدة الأمريكية كلما ازدادت أثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول ، حيث كانت بريطانيا من أشد الدول تضررا رغم أن أثار الأزمة شملت كل الدول الأوروبية وبنسب متفاوتة حيث تعتبر ألمانيا أقل الدول تضررا.[1]

– أثر الأزمة على الاقتصاد المالي العالمي :

لم يتوقف تطور الأزمة عند إفلاس عدد من البنوك الأمريكية، بل تأثرت كل القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي والصناعي والنقل الخ بسبب إفلاس البنوك وازدادت نسبة البطالة، وانكمش الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الكلي، و بالتالي انخفضت الدخول الفردية، وانخفضت حصيلة الضرائب ، مما زاد العجز في الميزانية الفيدرالية والذي تجاوز آل 500 مليار. كذلك تأثر قطاع الأعمال لدى جميع الدول المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي لانهيار القطاع المالي الأمريكي تحت وطأت الديون العقارية ، وعدم القدرة على استردادها .

هذه الأزمة وبحجمها الكبير وحجم امتدادها كان لها تأثيرات جد سلبية على العديد من النواحي الاقتصادية العالمية منها[2]:

1. نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، و قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد أو إيقاف منح القروض إلى الأفراد خوفاً من نقص السيولة وصعوبة استردادها . وهذا أدى إلى حالة انكماش اقتصادي حاد لم يعرفه الاقتصاد العالمي منذ سنة 1929.
2. انخفاض القروض البينية إلى حد كبير مما زاد من مشكلة السيولة داخل النظام المالي والمصرفي كله.
3. تردي قدرات معظم البنوك ومؤسسات الإقراض على الإقراض مما حرم الكثير من المشاريع الإنتاجية والخدماتية، أي الاقتصاد الحقيقي في كثير من الدول وخاصة النامية، من الاستفادة من خدمات تلك المؤسسات وبما ينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي
4. انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، مما أثر على قيمة الأسهم والأوراق المالية المختلفة.
5. إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية، والعقارية، وشركات التأمين، بسبب نقص السيولة وزيادة.
6. إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على التمويل بنظام القروض أو توقف بعض فروعها الإنتاجية.
7. انخفاضا حادا في حجم المبيعات خاصة في قطاع العقارات والسيارات وغيرها.
8. ارتفاع حجم الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، وارتفاع وحجم الديون على الشركات إلى18.4 تريليون دولار.

2– أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الأقطاب الاقتصادية الكبرى :

تعد المصاعب الاقتصادية لدي العديد من الدول المتقدمة عاملا رئيسيا في تباطؤ النمو علي المستوى الدولي. حيث تعاني أغلب الاقتصاديات المتقدمة من مشاكل تعد من بقايا الأزمة الاقتصادية العالمية . تباطأ في هذا السياق النمو

[1] – محمد إبراهيم السقا، جذور الأزمة المالية العالمية ، مجلة المصارف الكويتية ، فيفري 2009. في الموقع : http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_06.html

[2] – المرجع السابق .

لدي الولايات المتحدة بصورة ملحوظة خلال السنوات اللاحقة للأزمة ، حيث تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي خلال عام2011 و 2012 ،كما تباطأ النمو بشدة في منطقة اليورو منذ بداية عام 2011 ، كما ظهرت أزمات جزئية أثرت على اقتصاديات الدول من أهمها أزمة انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014. الناتجة أساسا من أزمة الركود التي تعصف بالاقتصاديات المتقدمة .

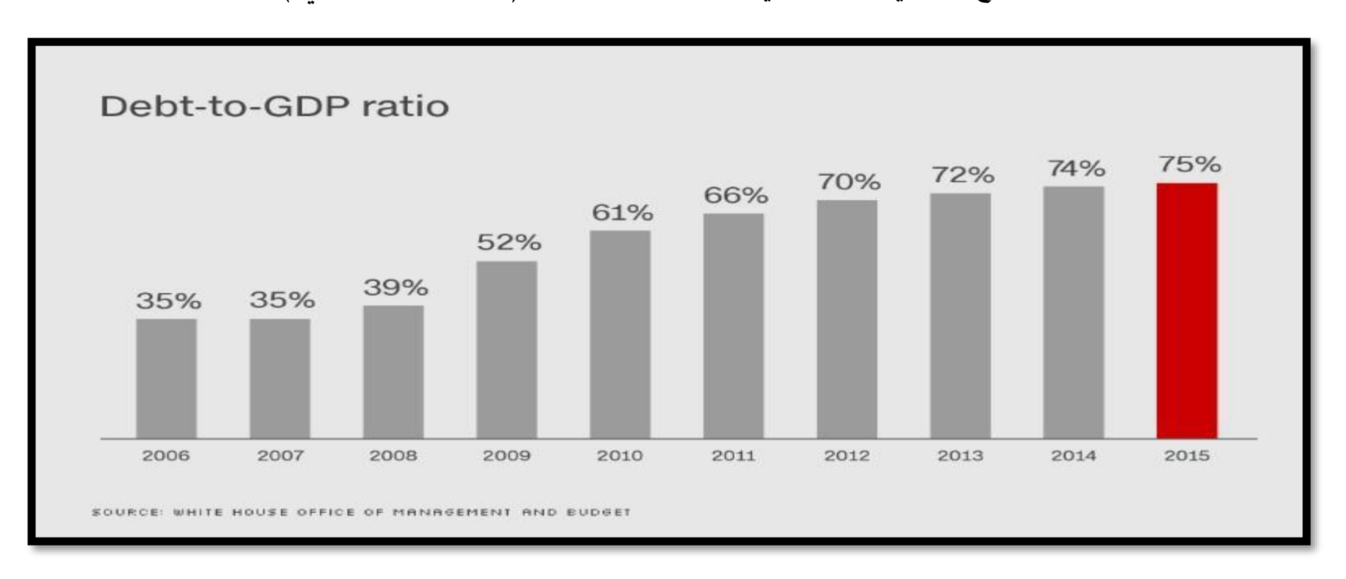
– أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأمريكي :

تسببت الأزمة المالية العالمية في تدهور الاقتصاد الأمريكي حيث بلغت نسبة الانكماش مابين 0.2% إلى 1.1% بتراجع يتراوح بين 2% و2.8% من جهتها أعلنت وزارة التجارة الأميركية انكماش الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 0.3% في الربع الثالث سنة 2009 مسجلا أقوى انخفاض في سبع سنوات. كما كشف تقرير الناتج المحلي الإجمالي انخفاض الدخل الشخصي المتوفر للإنفاق بمعدل 8.7% في نفس السنة مسجلا أشد هبوط منذ بدء إطلاق البيانات الفصلية لهذا البند عام 1947.

تواصل تراجع الاقتصاد الأمريكي ليعرف سنوات متواصلة من الإخفاقات الاقتصادية تجلت أهم مظاهرها في[1]:

= **تراجع قيمة الدولار:** حذر فريق التحليل الإستراتيجي لبنك jpMorgan من التراجع المستمر في قيمة العملة الأمريكية رغم تسجيلها لارتفاع نوعي لأربع سنوات متتالية ، إلا أن التوقعات الاقتصادية تؤكد على أن سنة 2017 ستكون الأسوأ للاقتصاد الأمريكي .

– **تزايد قيمة الدين العام** : عرف الدين العام الأمريكي تزايدا مطردا منذ الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعرف أعلى نسبة له سنة2016 حيث بلغ 19 تريليون دولار أي بنسبة 78,9 بالمائة . (أنظر المنحنى التالي):



رسم بياني يوضح ارتفاع قيمة الدين العام للحكومة الأمريكية[2]

[1] –Peter Jarrett, Balance courante américaine : s'attaquer au déficit, Département des Affaires économiques, OCDE, L'Observateur de l'OCDE, n°255, mai 2006, http://www.observateurocde.org/

[2] http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/432011

ويؤكد المنحنى البياني السابق الذي يمثل الارتفاع المستمر لقيمة الدين الحكومي الأمريكي منذ سنة 2008إلى سنة 2016 حيث تزايدت النسبة بصفة متواصلة من 35% إلى 75%

–**ازدياد قيمة التضخم** : تزايدت نسبة التضخم لتصل إلى 1,5 بداية سنة2017 .

– **ازدياد نسبة البطالة** : تزايدت نسبة البطالة لتصل إلى 4.7 سنة 2017 .

–**تدني مستويات المعيشة** : حيث بلغ حجم الطبقة التي تخطت مستور المعيشة الجيدة 86مليون نسمة من 324مليون نسمة .

إن المؤشرات السابقة تؤكد أن الاقتصاد الأمريكي يعرف تراجعا مستمرا جعل الكثير من الاقتصاديين ينذرون بمرحلة الخطر وبمستقبل القوة الأمريكية برمتها .

- **أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الصيني :**

إن قاعدة بيانات البنك الدولي تؤكد أن الناتج الصيني بدأ في الهبوط منذ الأزمة المالية العالمية، فبعدما بلغ 14.2% عام 2007 رغم ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة وكافة المواد الخام، تراجع في عامي 2008 و2009 على التوالي ليصل إلى 9.6% و9.2% بسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية في العام 2008.

وكان عام 2010 استثناء بالنسبة لمعدل نمو الناتج الصيني حيث عاد ليرتفع فيه إلى 10.6%، وهو الأمر الذي أكد على قدرة الاقتصاد الصيني على قيادة الاقتصاد العالمي من خلال عودة تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة، رغم أن اقتصاديات الدول المتقدمة وأميركا في ذلك الوقت ظلت تسجل اقتصادا متراجعا[1].

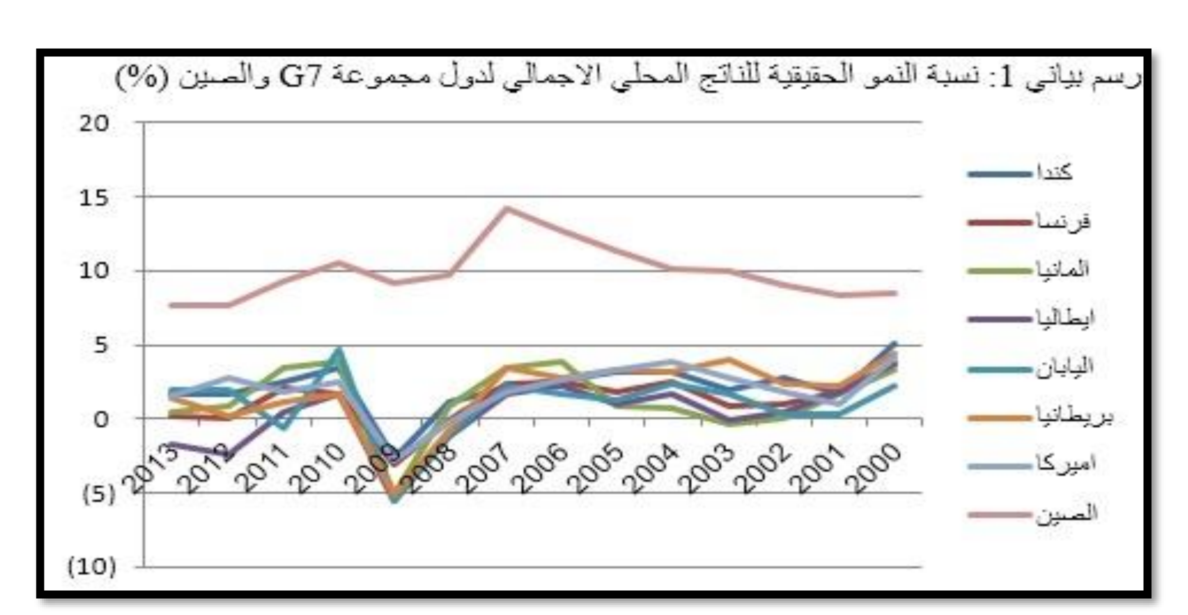
غير أن الفترة من 2011 وحتى نهاية 2015 كانت عكس هذا التوقع، حيث انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي للصين لتنحدر إلى ما دون 7% نهاية العام 2015. رغم الإخفاقات السابقة يعتبر الاقتصاد الصيني أقل تضررا من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمي ويدل على ذلك مؤشراتها الاقتصادية المسجلة . حيث تعتبر الصين خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات التجارية. إضافة إلى ذلك، فإن الصين ثاني أكبر مزود للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة، حيث شهدت عام 2014 خروج 116 مليار دولار بنمو 15% عن العام الذي سبق، مقابل نمو بـ3 %للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الولايات المتحدة.

كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 129 مليار دولار عام 2014، ليس ذلك فحسب وإنما لدى الصين أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية بالغة 3.2 تريليون دولار.

[1] – كيف أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم ، في الموقع : https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/317a6b66-1288-45cd-a08d-1f055a793cc4

وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعفا من 155 دولاراً للفرد عام 1978 إلى نحو 6400 دولاراً عام 2015، لكن مع ذلك يبقى ذلك أقل من المتوسط العالمي في إشارة إلى التطور الإضافي اللازم. (أنظر المنحنى التالي)

رسم بياني يوضح تفوق الصين في نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعة G7[1]



يؤكد المنحنى السابق التفوق الواضح وطيلة ثلاثة عشر سنة في نسبة نمو الناتج المحلي للصين مقارنة بنظيره المسجل لدى مجموعة G7، واستمرارية التفوق الصيني حتى في حالات تسجيل تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يبينه المنحنى منذ عام 2011.

وكما قامت الصين بتخفيض مستويات الفقر والارتقاء باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم، متخصصة بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا وتصدير السلع الرخيصة لجميع الدول.

وقد لعب القطاع الخاص دوراً هاما في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف، حيث ساهمت شركات القطاع الخاص بنحو 75% من إجمالي الناتج المحلي الصيني بين 2010 و2012 ويساهم بتسعين في المائة من الصادرات.

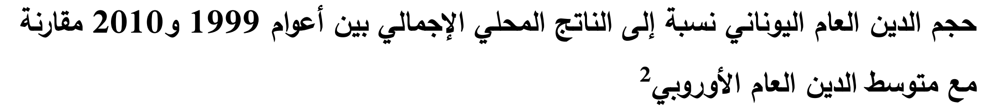
لكن الاقتصاد الصيني يواجه تحديات حيث سجل أبطأ نسبة نمو منذ عام 1990 العام الماضي. ونما 6,7 في المائة مقارنة مع مستويات النمو التي فاقت 10% سابقا. يأتي ذلك بسبب الحاجة مرة أخرى للتحول من اقتصاد يعتمد على

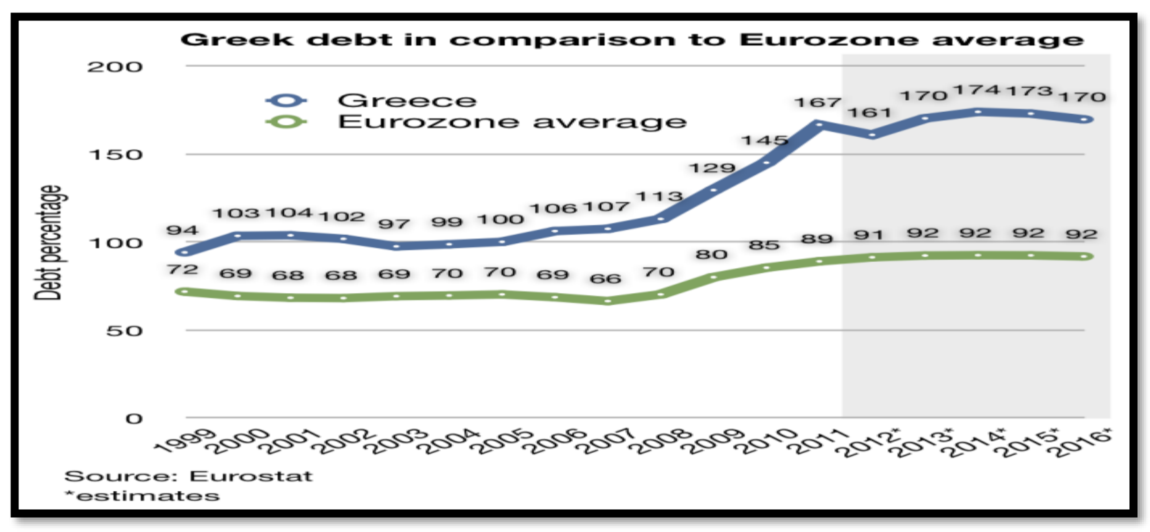
[1] http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160415781606157516011587160815751604/7691/0

الصادرات إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك. بحلول العام 2030 يتوقع الاقتصاديون أن تكون الصين أكبر اقتصاد عالمي متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية ومستردة المكانة التي فقدتها منذ 130 عاما[1].

– **أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي** : على إثر الأزمة المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2008 دخل الإتحاد الأوروبي في أزمة ركود اقتصاديّ. ورغم كل الجهود الأوروبية لمواجهة هذه الأزمة إلا أنها تسربت لكل الدول الأوروبية وأثرت على العديد من الدول الأوروبية ، خاصة عندما برزت أزمة الديون في كل من اليونان، وإسبانيا، والبرتغال، بعدما خفض السيولة في هذه الدول، فأدّى ذلك إلى رفع فائدة الاقتراض فيها. وكانت التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمات كما يلي :

- **أزمة الديون اليونانية** : الأزمة الاقتصادية التي عرفتها اليونان، كانت نتيجة الخوف الذي اعترى الدائنين من عدم استطاعة اليونان تسديد التزاماتها ودفع فوائد الدين. وما نتج عن ذلك من تضخم بالموازنة العامة مقداره 13% من الناتج القومي، إضافة إلى بعض العوامل الخاصة باليونان، منها استدانة كبيرة بلغت 120% من الناتج القومي. وزاد في عمق الأزمة نقص في الشفافيّة من قِبل الحكومة اليونانيّة في إظهار الدين، والعجز، والتضخّم.(أنظر المنحنى التالي)


حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أعوام 1999 و2010 مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي[2]



يوضح المنحنى السابق الارتفاع الكبير في حجم الدين العام اليوناني مقارنة مع المتوسط الدين العام الأوروبي حيث وصل الفارق بين القيمتين 78 مليار أورو سنة 2016 .

---

[1] – محمد أيمن عزت الحمداني ، الأزمة المالية العالمية :أسبابها وتداعياتها ، في الموقع : http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/midani.pdf

[2] http://www.noonpost.org/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%

التزم الأوروبيّون بدعم اليونان حيث زار فريق من الاتّحاد الأوروبيّ، والبنك الأوروبي اليونان لدراسة الأزمة ، وضمّ هذا الفريق خبيرًا من صندوق النقد الدوليّ للتدقيق في حسابات الدولة اليونانيّة. وعلى ذلك اتّخذ الأوروبيّون آنذاك قرارًا يمكّن دول منطقة اليورو من دعم أيّة دولة تعاني من صعوبات ماليّة بعد أن تكون قد طلبت مساعدة صندوق النقد الدولي.

- **الأزمة المصرفية في أيرلندا** : سميت أيرلندا «النمر السلتي» بسبب النمو والتطور الاقتصادي الكبير الذي عرفته وعلى الرغم من ذلك، تأثّرت أيرلندا أكثر من غيرها، بأزمة الرهن العقاري الأميركيّة، وواجهت أزمة مصرفية ضخمة، هي الأكبر في تاريخها، إذ وصلت بنوك كبرى عدّة إلى حدود الإفلاس. فقامت الحكومة آنذاك بضخ مبالغ من الأموال العامّة في المصارف لإنقاذها من الإغراق، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع العجز العام بنسبة 32% من الناتج القومي, مساعدة صندوق النقد الأوروبي للاستقرار المالي. فقرّر الصندوق وضع 90 مليار يورو في تصرّف الحكومة التي قامت بطبع 50 مليار يورو، حسب الاتفاقيات الأوروبية التي تسمح لها بذلك وما صاحب ذلك من موجة تضخمية كبيرة أنهكت اقتصادها.
- **الأزمة في البرتغال:** أواخر 2010م بلغ العجز العام لم يتعدَّ الـ10% ،أما الدين العام لم يتعدَّ 77% من الناتج القوميّ. مما دفع الحكومة البرتغاليّة إلى طلب مساعدة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وأدت المفاوضات بين الفريقين إلى إعطاء البرتغال ما يقارب الـ80 مليار يورو في خطوة أولى نحو الإنقاذ في صيف 2011م.
- **الأزمة في إسبانيا** : في إسبانيا وصل العجز العام وصل إلى 11% من الناتج القوميّ، إلاّ أنّ الحكومة الاشتراكيّة التزمت بتقليصه إلى النسبة المقبولة في الاتحاد الأوروبي أي 3%، إلاّ أنّها لم تنجح في ذلك.
- الأزمة في إيطاليا: فقد بدأت بوادر أزمة الديون السياديّة بالظهور خلال عام 2011م، وزاد الضغط على الوضع المالي لزيادة الأزمات الداخلية السياسية، وعدت الحكومة بالقيام بإجراءات جدية للخروج من الأزمة، وإعادة التوازن إلى الموازنة. وضعت إيطاليا تحت وصاية الاتّحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي من أجل القيام بإجراءات جدّيّة للخروج من الأزمة .

إن أثار الأزمة في أوروبا كانت قوية وشاملة ومازالت انعكاساتها ممتدة إلى الآن حيث تعتبر سياسات التقشف التي تتبعها الدول الأوروبية امتداد التأثيرات الأزمة على اقتصاديات هذه الدول ، حيث تعتبر سياسة التقشف التي تتبعها أوروبا محاولة للخروج من أزمة الديون التي ضربتها قبل عدة سنوات. ومن المؤشرات الدالة على ذلك، أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي في اليونان قبل اشتعال أزمة اليورو عام 2011م، كانت 113%. والآن، بعد برنامج الإنقاذ الاقتصادي وكل الإعفاءات التي منحت لليونان، يبلغ حجم ديونها كنسبة من إجمالي حجم الاقتصاد، 174% وهذا بالتأكيد مؤشر خطير يدل على أن اليونان لم تخرج بعد من نفق الإفلاس المظلم. وفي إسبانيا كانت الديون قبل أزمة اليورو 40% من الناتج المحلي، والآن تبلغ 97% وفي إيطاليا، تفوق نسبة الديون إلى الناتج المحلي الـ100%، وكذلك حال الديون الفرنسية التي تتجه لتفوق نسبة الـ100% في العام المقبل، وهذه النسبة المرتفعة من الديون تعني أن كل إجراءات التقشف التي نفذتها دول منطقة اليورو خلال الأعوام الماضية، ومنذ العام 2012م، لم تفلح في خفض مستويات الديون، رغم أنها ضاعفت من المعاناة المعيشية لمواطني دول اليورو[1].

[1] – المرجع السابق .

كما أنها فشلت في خفض معدلات البطالة، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن بعض دول منطقة اليورو، وهي اليونان وإسبانيا والبرتغال وقبرص، تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وتواجه احتمالات الاضطرابات والفوضى السياسية تحت وطأة الضغوط المعيشية وانحسار دولة الرفاه والمعاناة واليأس، فالبطالة في إسبانيا بلغت 24%، وفي البرتغال 13.4%، وفي ايطاليا 13.2%، واليونان 25.9%. ولكن يلاحظ أن البطالة وسط الشباب تحت الـ25 عاماً، في هذه الدول أعلى بكثير من هذه النسب، وتقدّر في المتوسط بنحو 23.2%، وحسب تقديرات المحلل الاقتصادي "لاري إيدلسون"، فإن هنالك نحو 28 مليون عاطل من العمل في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة. وتعد دول منطقة اليورو، البالغ عددها 18 دولة، الأسوأ من حيث معدل البطالة[1].

وقد عانت أوروبا من انخفاض معدلات التضخم فيما يسمى بهاجس التضخم عند الأوروبيين، وهو ما يعني أن الطلب على شراء السلع منخفض جداً وأن معدل النمو الاقتصادي يقترب من التوقف، حيث إن معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي يقل عن 0.4% وهو ما يؤجج المشاكل الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي عامّة ودول منطقة اليورو خاصّة.

يطهر جليا من خلال ما سبق حجم التداعيات السياسية على الإتحاد الأوروبي مما ينبأ بمستقبل مظلم ينتظره خاصة على مستوى استمراريته المرهونة بفعالية أدائه الاقتصادي .

3– التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية العالمية :

– التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية العالمية على الإتحاد الأوروبي :

ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإتحاد الأوروبي نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في إعطاء مصداقية لخطاب الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة، وأصبحت أوروبا بصدد تحول سياسي هو الخطير من نوع خاصة ومع تزايد الاحتجاجات في الداخل الأوروبي رفضًا لسياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي وعدم فاعليتها، وانتقاد استمرار تحكم المؤسسات الأوروبية في مجريات الدول الأعضاء والاقتناع التام بفقد السيادة لقيادات الدولة على مجريات الأمور في الداخل وكذلك انتقاد النخبة السياسية القائمة وتأكيد فشلها في سنوات ما قبل الأزمة المالية وتأكيد إفلاسها عمومًا والتأكيد على فساد النخبة القائمة والحاجة لبديل فعال يتسم بالنزاهة ولم يكن أمام الرأي العام سوى اليمين المتطرف، وكانت أهم ملامح الصعود اليمين المتطرف بأوروبا ما يلي[2] :

حققت الأحزاب والقوى اليمينية في السنوات القليلة الماضية تزايد واضح في شعبيتها، ما جعلها تحرز مكاسب انتخابية غير مسبوقة سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي، ومن أبرز الأمثلة على التفوق الانتخابي لليمين الأوروبي ما حققه حزب الجبهة الوطنية في فرنسا في الانتخابات المحلية التي أجريت العام الماضي ليحكم سيطرته على 11 مجلس محلي، ويشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي، كما أحرز 25% من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو الماضي،

---

1 – المرجع السابق .

2 – "اليمين المتطرف يهدد دولة الرفاه في أوروبا "، في الموقع : https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=tWgIWbf6BILzaLHVhpg

متفوقًا على باقي الأحزاب الفرنسية. ورغم الهجوم الشديد الذي تعرض له من اليمين واليسار الفرنسي في أعقاب أحداث باريس، فقد نجح في تحقيق المركز الثاني في الانتخابات المحلية التي عقدت في شهر مارس 2015م، حيث حصل على حوالي 25% من الأصوات، مخيبًا توقعات استطلاعات الرأي بحصوله على 30% من الأصوات.

ورغم محاولات تضيق الخناق على اليمين المتطرف إلا أن الفشل الاقتصادي للحكومات المتعاقبة يوجه الرأي العام لليمين المتطرف ففي أكتوبر 2010م مثلت زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا مارين لوبان أمام محكمة مدينة ليون بتهمة الكراهية العنصرية، لتشبيهها صلاة المسلمين في الشوارع بالاحتلال النازي إلا أن النيابة دعت إلى تبرأتها بدعوى حرية التعبير وقد نبه الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، الفرنسيين إلى عدم المخاطرة بدعم اليمين المتطرف، عندما بدأ حزب لوبان يستقطب المزيد من الأنصار، وقال في حديث للإذاعة الفرنسية: «لا تلجأوا إلى هذه الطريقة الانتخابية، لتبليغ رسائلكم، لمجرد أنكم غير راضين أو غاضبون، فهناك تبعات لهذا الفعل على الاستثمار، وعلى التجارة الخارجية، وعلى فرص العمل والنمو.«

وفي بريطانيا، حقق حزب الاستقلال المعارض لاستمرار بلاده في عضوية الاتحاد الأوروبي، انتصارات مشابهة بتفوقه محليًا في الانتخابات المحلية الأخيرة ودخوله مجلس العموم لأول مرة، وتقدمه في القائمة البريطانية بانتخابات البرلمان الأوروبي. حتى وصل الأمر إلى وصول نسبة المؤيدين للخروج من الاتحاد الأوروبي إلى 50% وهو مؤشر خطير على الوحدة الأوروبية.

وقد حقق الحزب الديمقراطي في السويد بأجندته المعادية للهجرة، تفوقًا في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر 2014 بإحرازه 13% من الأصوات، ما أعطاه وجودًا مؤثرًا في البرلمان وقدرة على عرقلة أعمال الحكومة، فيما يتعلق بتمرير الميزانية مثلًا.

كما تقدم حزب الشعب في الدنمارك قائمة الأحزاب السياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي مايو الماضي.

أستطاع اليمين المتطرف الفرنسي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة من تجاوز الدور الأول .

كما يعتبر خروج بريطانيا أحد الانعكاسات غير المباشرة لنتائج الأزمة الاقتصادية على الإتحاد الأوروبي ، حيث تعتبر أقوى ضربة تلقاها الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أحنك الظروف التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، من أزمة اللاجئين إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان مروراً بالأزمة الأوكرانية، كل هذه المشاكل تطلب المزيد من التعاون والتنسيق، ولهذا فخروج بريطانيا من الاتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا.

من البديهي أن الاتحاد الأوروبي لن ينهار بين ليلة وضحاها بسبب خروج البريطانيين إلا أنه بات مهدداً بالانهيار، وقد قال رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك لصحيفة "بليد" الألمانية "أخشى أن يكون خروج بريطانيا مؤشرا ليس فقط على بداية انهيار الاتحاد الأوروبي و إنما الحضارة الغربية"، وما يهدد الاتحاد الأوروبي هو تحسن أوضاع بريطانيا ونموها بعد

الانفصال بشكل أكبر وأسرع من قبل فهذا سيكون بمثابة شهادة دامغة على فشل الاتحاد الأوروبي ما يشجع حركات انفصالية جديدة.

ومن جهة ثانية فإن خروج بريطانيا يعد ضربة قوية لثقل الاتحاد الأوروبي السياسي، فلم تعد العقوبات الجماعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ضد الدول والحكومات الأخرى بنفس فاعليتها السابقة، وخاصة إذا ما اضطر الاتحاد الأوروبي إلى جعل سياسته الداخلية أكثر مرونة منعا لتصدعات جديدة.

– التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية العالمية على الولايات المتحدة ومستقبل الزعامة العالمية :

قبل عشر سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي تنبّأ المفكر الأوروبي إيمانويل تود Emmanuel Todd بذلك. وعام 2003، أصدر كتاباً تحت عنوان "ما بعد الإمبراطورية" After the Empire تحدث فيه عن سقوط القوة الأمريكية وفقدانها خاصية كونها أهم المتحكمين بالسياسات الدولية[1].

يؤكد تود في خاتمة كتابه على أنه ليس من الضروري أن يعني انهيار أمريكا اختفاءها من على خريطة العالم أو تفككها جغرافياً أو حتى تحوّلها إلى دولة فقيرة، بل يعني أن تنفلت خيوط اللعبة السياسية الدولية من بين أيديها، أو بمعنى آخر أن تتحول من المهيمن الأول إلى مجرد طرف فاعل مثلها مثل دول أخرى.

ويشير تود إلى أن أمريكا كانت تتوقع أن تتحول إلى قوة عظمى وحيدة تسيطر على الكوكب وتتحكم في شؤونه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن ما حدث هو أن قوى أخرى صعدت خاصةً بعد تكوّن الاتحاد الأوروبي والتطور الصناعي الكبير الذي أحرزته اليابان، وهذا حال دون ظهور عالم أحادي القطبية.

ورأى أن الصعود المستمر لهذه القوى واحتمالات تحالفها مع قوى أخرى مناهضة للولايات المتحدة كروسيا والصين يجعل من الصعب استمرار الحال على ما هو عليه. فإذا أخذت أوروبا على سبيل المثال في اعتبارها تعزيز القيمة العالمية لليورو أكثر، فربما تصبح عملتها في يوم ما نداً قوياً لسيطرة الدولار على الأسواق الدولية.

ويعتبر تود أن الولايات المتحدة تلجأ إلى بعض التكتيكات الذكية للإبقاء على نفسها قوةً رئيسية، من خلال ممارسة بعض الأدوار المزيّفة ومن ثم إقناع العالم بضرورة الإبقاء عليها في موضع الصدارة من أجل ممارسة هذه الأدوار.

ويقول إنها تظهر أحياناً في مظهر الراعي الأول للديمقراطية في العالم، فتشنّ الحروب على ديكتاتوريات ضعيفة للتأكيد على هذه الصورة، وتهدد بالحرب دولاً قليلة التأثير بوصفها محور الشر في العالم. ولكنّها من ناحية ثانية تتحالف مع أنظمة سلطوية. وأخيراً عدّت نفسها الراعي الأول لمحاربة الإرهاب[2].

---

[1] – يونان سعد ، إنهيار أمريكا القريب هل هو واقع أم خيال ؟ ، في الموقع : http://raseef22.com/politics/2016/01/30/

[2] – المرجع السابق .

وبرأي تود، إن "لجوء أمريكا إلى مثل هذه الأساليب لا يثبت سوى عجزها عن تقديم ما كانت تقدمه في السابق للعالم"، فأمريكا "لم يعد لديها بالفعل ما تقدمه سوى إثارة الحروب والقلاقل".

تراجع القوة الأمريكية عقب التراجع المستمر في أداء الاقتصاد الأمريكي على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية لم يصبح مجرد تنبوءات بل أصبح أمرا واقعا تؤكده مجموعة من الحقائق أهمها :

عدم قدرة الولايات المتحدة بمفردها على تحمل تكلفة دور القيادة العالمية، فمع أنها مازالت القوة العسكرية الأولى في العالم دون منازع، فإن إمكاناتها الاقتصادية تتقلص بشكل نسبي مما دفعها ابتداءً من حرب تحرير الكويت في 1991م، إلى طلب مشاركة حلفائها في أوروبا والخليج في "تحمل الأعباء"، وأصبح ذلك نمطاً متكرراً في السياسة الأمريكية[1].

كتبت "يو إس إيه توداي" أن الإحصائيات تشير الى أن 75% من 21 إلف شخص شاركوا في استطلاع رأي أعلنوا أنهم لم يعودوا يحترمون القيادة الأمريكية على الصعيد العالمي بعد الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في عام 2016. و وفقا للتقرير، فإن مكانة أمريكا تراجعت عما كانت عليه في الأعوام السابقة وفي مجالات مختلفة مثل العمل، المواطنة، السياحية، التعليم و غيرها، إلا أنها ما تزال أقوى بلد في العالم وتليها كل من روسيا والصين، حسب الصحيفة [2].

الدولة المهيمنة هي: "تلك الدولة التي تحوز من القوة ما يجعلها تتحكم في الدول الأخرى كافة بحيث لا تمتلك إي منها القدرة العسكرية على شن حرب عليها"[3]. وبتعبير أخر هي القوة العظمى الوحيدة في نظام دولي لا توجد فيه قوى عظمى أخرى ولا يتطلب بالضرورة إن تمتلك القوة العظمى القدرة على هزيمة كل منافسيها مجتمعين بل يكفي إن تكون هناك فجوة كبيرة وواضحة بينها وبين القوى الكبرى التي تليها . وفق التعريف السابق للهيمنة يمكن استنتاج أن تراجع القوة الأمريكية سيحرمها من أفضلية التحكم في الدول الأخرى خاصة على المستوى الاقتصادي. في مسار المستقبل تؤكد أن دور هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية البارز وعلى ضوء المتغيرات الدولية التي تتفاعل بين الدول الكبرى والتطورات داخل الدول الكبرى قد بدأ يأخذ إشكالا أخرى تعبر عن الواقع ألتعددي الذي يسود العلاقات فيما بين الدول المشاركة في توجيه النظام الدولي ولعقود قادمة.[4]

إن فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركز الرياده العالمية حتمية تاريخية تفرضها عوامل نشوء الإمبراطوريات وأسباب سقوطها وأسس الدورة الحضارية وقوانين التاريخ التي عبر عنها علماء الاجتماع، فكل إمبراطورية لديها صيرورة تاريخية

1 – لشرق الأوسط." بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي"، في الموقع :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3612:2015-12-28-07-51-14&Itemid=172&option=com_content، يوم 2 ماي 2017 على الساعة 11.46

[2] – "تراجع مكانة الولايات المتحدة ثلاث مراتب بعد إنتصار ترامب "، في الموقع : http://alwaght.com/ar/News/90398/%D8%AA% يوم 2 ماي 2017 على الساعة 12.30

[3] – نصار الربيعي ،" تراجع المكانة الأمريكية ، في الموقع
http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARACAE9B26HF20131016?pageNumber=2&virtualBrandChannel

[4] – المرجع السابق .

معينة تبدأ بنقطة الميلاد التي يتم من خلالها الظهور ونقطة النهاية التي تنتهي عندها في الأفول، ومثل كل نظام فإن للإمبراطورية دورة حياة عضوية: تلقيح وحمل و ميلاد وطفولة ومراهقة وبلوغ الشيخوخة.[1]

كانت صحيفة واشنطن بوست قد نشرت مقالاً يعرض 11 كتاباً لمفكرين غربيين، منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى الآن، يتحدثون فيه عن الانحسار المتزايد للطبقة الوسطى في أمريكا. حتى أنه صدر كتاب بعنوان "أمريكا كدولة من العالم الثالث" لأريانا هافنجتون Arianna Huffington وفكرته المحورية هي أن أكثر ما يميّز دول العالم الثالث – العالم النامي – هو تضاؤل حجم الطبقة الوسطى أو اختفاؤها، وهذا ما بدأت الولايات المتحدة تنحدر نحوه منذ عهد الرئيس الأسبق رونالد ريجان.

الكثير من الكتاب السابقين يؤكدون عن انحدار المكانة الأمريكية والتنبؤ بالعضوية القريبة للولايات المتحدة بين دول العالم النامي خاصة مع أزمة الشرعية التي صاحبت الانتخابات الأمريكية الأخيرة .

– التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية العالمية على الصين واحتمالية نظام دولي متعدد الأقطاب :

يقدّم نافارو مجموعة من الحقائق التي تؤكد القوة الصينية مقابل التراجع الأمريكي ، كارتفاع مديونية الولايات المتحدة للصين (هي حالياً نحو 1.3 تريليون دولار من أصل نحو 19 تريليون دولار). ويعتبر أن هذه الأرقام هي نتيجة الغزو المُمنهج للبضائع الصينية غير القانونية والمدعومة حكومياً للسوق الأمريكية منذ عام 2001.

بيتر نافارو ليس الوحيد الذي تحدث عن مؤشرات تدل على أضرار جسيمة لحقت بالاقتصاد الأمريكي وتهدد ازدهاره، بسبب الصعود السريع والمستمر لجمهورية الصين الشعبية.

هنالك أيضاً ويليام كريستول William Kristol، الكاتب المعروف بتوجهاته الفكرية التي تنتمي إلى معسكر "المحافظين الجدد". فقد سبق له أن وصف، في جريدة "ويكلي ستاندارد" Weekly Standard، الصين الشعبية بالبربرية المنظمة التي يجب أن يتخذ السياسيون في أمريكا مواقف أكثر شدّة تجاه مخاطرها على بلادهم.

التخوفات السابقة الذكر لها ما يبررها خاصة أن الاقتصاد الصيني مازال ينمو في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ، لكن المتتبع للحركية الدبلوماسية الصينية يستوضح تحركا لدولة كبرى جديدة تستعد لاحتواء العالم لكن بأسلوب لين وهادئ يمكن تأكيده من خلال :

– تسعى الصين لبناء علاقات اقتصادية وبنية أساسية قوية مع البلدان في مختلف أنحاء العالم. وهذا من شأنه أن يمكن العديد من البلدان الأخرى من تعزيز نموها، وفي الوقت نفسه ترسيخ زعامة الصين الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

[1] – مهنة أمين ، "الزعامة الأمريكية للعالم نحو التراجع والإنهيار" ، في الموقع : http://elhiwardz.com/?p=78542

– إن عدد المبادرات الصينية لتحسين صورتها الدولية وجذب الشركاء كبيرة ، حيث أطلقت الصين أربعة مشاريع كبرى تَعِد بإعطائها دورا كبيرا ممتدا في التجارة العالمية والتمويل العالمي. وقد انضمت الصين إلى روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي سيتخذ من شنغهاي مقرا له. وسوف يساعد بنك الاستثمار في البنية الأساسية الآسيوي الجديد، ومقره بكين، في تمويل مشاريع البنية الأساسية (الطرق والطاقة والسكك الحديدية بين مشاريع أخرى).

– يسعى حزام طريق الحرير البري الجديد إلى ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا من خلال شبكات ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة، وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية، وغير ذلك من الشبكات. ويهدف طريق الحرير البحري الجديد في القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي[1].

– تواجه الصين تحديات داخلية كبيرة، بما في ذلك اتساع فجوة التفاوت في الدخول، ومعدلات تلوث الهواء والمياه الشديدة الارتفاع، وضرورة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، فضلا عن نفس مخاطر عدم استقرار الأسواق المالية التي تربك الولايات المتحدة وأوروبا . لكن النمو المطرد لاقتصادها كفيل بإنهاء كل هذه التحديات[2].

– في حين تسجل الصين صعودا ملموسا على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي، يبدو أن الولايات المتحدة تفعل كل ما هو ممكن لإهدار المزايا الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية التي تتمتع بها وذلك بتدخلاتها العسكرية في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من العالم

[1] – الصين زعيمة العالم الجديدة، في الموقع : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/2

[2] – المرجع السابق .

الخاتمة :

أكد الطرح السابق على أن النظام الدولي يعرف ترتيبا جديدا للقوى الكبرى بزعامة صينية أهلتها لاحتلال هذه الرتبة العالمية حجم اقتصادها وتحقيقه لنسب نمو في ظل أزمة ركود عالمية خانقة يعرفها النظام الاقتصادي العالمي رغم ذلك وللموضوعية العلمية لا تزال كتابات كثيرة تتحدث عن استمرار أمريكا في لعب دور القوة الأبرز في العالم، مقابل الكتابات الكثيرة التي تتحدّث عن أفول القوة الأمريكية.

حيث يلخّص أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة جهاد عودة هذه الكتابات بتأكيده أن أمريكا بالفعل لن تبقى القوة الوحيدة المتحكمة بالسياسات الدولية، ولكنها ستحتفظ في المدى المنظور بمقام الصدارة.

ويرى أن طبيعة القوة الأمريكية معقدة ولها عدّة أبعاد. فهي مزيج من القوى الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بالإضافة إلى سلطة جهاز إعلامي مؤثر جداً وشبكة مصالح مع الدول الصناعية الكبرى.

ويعتبر أن تلاحم هذه القوى يجعل أمر قرب انهيار أمريكا المزعوم صعباً. ففي حالة تراجع مؤشرات أحد هذه الأبعاد وهو أمر يحدث بالفعل من حين إلى آخر، خصوصاً على المستوى الاقتصادي، فإن الأبعاد الأخرى لمنظومة القوة تعمل على تعويض ذلك.

ويرى أستاذ العلوم السياسية العراقي كمال عبد المجيد أنه لا يمكن الحديث عن أفول أمريكا من منطلق النظريات التي تتحدث عن انهيار الإمبراطوريات القديمة. فالإمبراطورية الرومانية انهارت حينما انقضّ عليها نظام أكثر تطوراً منها على المستوى الاقتصادي وهو الدولة العثمانية. و كذلك انهارت الأخيرة إثر هجوم إمبراطوريات أكثر حداثة حلت بثورتها الصناعية محل النظام القديم القائم على الإقطاع الزراعي. أما في حالة الولايات المتحدة، فلم يظهر إلى الوجود نظام اقتصادي أقوى من هذا الذي تنتهجه.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ،2009).

لشـــرق الأوســـط.. بـــين التراجـــع الأمريكـــي وصـــعود قـــوى التغييـــر فـــي النظـــام الـــدولي، فـــي الموقـــع : http://araa.sa/index.php?view=article&id=3612:2015-12-28-07-51-14&Itemid=172&option=com_content، يـوم 2 ماي 2017 على الساعة 11.46

محمـــد إبـــراهيم الســـقا، جـــذور الأزمـــة الماليـــة العالميـــة ، مجلـــة المصـــارف الكويتيـــة ، فيفـــري 2009. فـــي الموقـــع : http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/02/1_06.htm

الصين زعيمة العالم الجديدة، في الموقع : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/12/2

اليمين المتطرف يهدد دولة الرفاه في أوروبا ، في الموقع : https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=tWgIWbf6BILzaLHVhpg

تراجع مكانة الولايات المتحدة ثلاث مراتب بعد إنتصار ترامب ، في الموقع : http://alwaght.com/ar/News/90398/%D8%AA% يوم 2 ماي 2017 على الساعة 12.30

كيف أصبحت الصين أكبر إقتصاد في العالم ، في الموقع : https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/317a6b66-1288-45cd-a08d-1f055a793cc4

محمـــــد أيمـــــن عـــــزت الحمـــــداني ، الأزمـــــة الماليـــــة العالميـــــة :أســـــبابها وتـــــداعياتها ، فـــــي الموقـــــع : http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/midani.pdf

مهنة أمين ، الزعامة الأمريكية للعالم نحو التراجع والإنهيار ، في الموقع : http://elhiwardz.com/?p=78542

نصـــــــــار الربيعـــــــــي ، تراجـــــــــع المكانـــــــــة الأمريكيـــــــــة ، فـــــــــي الموقـــــــــع http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARACAE9B26HF20131016?pageNumber=2&virtualBrandChanne

يونان سعد ، إنهيار أمريكا القريب هل هو واقع أم خيال ؟ ، في الموقع : http://raseef22.com/politics/2016/01/30

المراجع باللغة الإنجليزية

Peter Jarrett, Balance courante américaine : s'attaquer au déficit, Département des Affaires économiques, OCDE –

, L'Observateur de l'OCDE, n°255, mai 2006, http://www.observateurocde.org

إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين ومشروع " شرق الأوسط"

Strategic United States at the beginning of the Twenty-one century and a " Middle East project"

السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف- أ. صادق حجال (الجزائر) •. و أ. هشام الغنجة.(الجزائر)•

The Algerian Foreign Policy in the context of Geopolitical changes in the Arab region: between the Consistency on principles and necessity of adaptation

ملخص:

هذه الدراسة تسعى أساسا للبحث عن مدى قدرة السياسية الخارجية الجزائرية في الاستجابة لتلك التحولات الجيوسياسية التي خلفها الحراك الشعبي العربي منذ نهاية عام 2010، فتلك التحولات الجيوسياسية ولّدت مجموعة من التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية وأيضا الإنسانية التي كانت الجزائر مطالبة بمواجهتها، فعلى المستوى الاقتصادي التنافس الإقليمي والدولي بالمنطقة أدى إلا انخفاض حاد في أسعار النفط الذي يعتبر الدخل الأساسي بالنسبة للجزائر؛ وأمنيا في ظل تضافر الاستبداد الداخلي والتدخلات العسكرية الأجنبية أصبحت الجزائر أمام تحدي مواجهة الإرهاب العابر للحدود؛ أما سياسيا وإنسانيا تزايدت الضغوط الداخلية والخارجية على الجزائر باتخاذ مواقف إيجابية اتجاه حالات العنف التي شهدتها الشعوب العربية في أكثر من دولة.

انطلاقا مما سبق نحاول في دراستنا البحث عن مدى نجاعة السياسية الخارجية الجزائرية في الاستجابة لتلك التحديات من خلال الاعتماد على ثلاث محاور أساسية المحور الأول: نتطرق فيه إلى تلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المواثيق الرسمية، المحور الثاني: نعود باختصار فيه إلى المحطات التاريخية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية، أما المحور الثالث فنختبر من خلاله مواقف السياسة الخارجية تجاه المنطقة وذلك باختيار ثلاث حالات نعتبرها كفيلة بإبراز التحول الجيوسياسي الحاصل في المنطقة وأيضا كفيلة باختبار مواقف الجزائر، ومن ثم تحليل تلك المواقف.

الكلمات المفتاحية: *السياسة الخارجية الجزائرية، الحراك العربي،الصراع الإقليمي،التحولات الجيوسياسية، انهيار أسعار النفط.*

• باحث دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3.
• باحث دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. الجزائر.

Abstract:

This paper essentially seeks to study to what extent Algeria's foreign policy can respond to the geopolitical changes caused by the Arab movement since the end of 2010, these changes generated a range of economic, security, political and also humanitarian challenges that Algeria had to focus on. At the economic level for instance; regional and international competition has caused a sharp drop in oil prices, which is the main income for Algeria. In the security aspect, the combination of internal tyranny and foreign military interventions made Algeria alone in front of the challenge of cross-borders terrorism. Politically and humanly, these changes increased a range of internal and external pressures on Algeria to take positive attitudes towards cases of violence against Arab people in more than one Arab country.

Proceeding from the above points, we try through our study to analyze the extent of efficient of Algerian foreign policy in responding to these challenges by relying on three axes, first: reviewing the principles of the Algerian foreign policy through different national charters. The second axis: go back briefly to different historical stations in Algeria's foreign policy towards the Arab issues. and the third one: Try to analyze Algeria's foreign policy positions towards the Arab region by choosing three cases we consider capable of highlighting the geopolitical changes happening in the region, and which are also capable to test the positions of Algeria, and then analyze those positions.

***Key words**: Algeria's foreign policy, Arab uprising, regional conflict, geopolitical changes, the collapse of oil prices.*

مقدمة:

إن التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية ترتبط أساسا بالحراك العربي الأخير الذي انطلق نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والذي جاء ليعبر عن مدى الرفض الشعبي لأنظمتها السياسية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي باتت تعيشها المجتمعات العربية، وبالتالي ما كان مرجوًّا من الحراك العربي هو أن يستجيب لتوقعات الشعوب المشروعة والمتمثلة في بناء دولة القانون قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛تكون كفيلةً بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنّ ما حدث ومازال يحدث هو عكس ذلك،فباستثناء الحالة التونسية شهدنا كيف تحوّل المشهد العربي من مطالب اجتماعية كانت تبدو سلمية إلى نزاعات داخلية مسلحة مرتبطة بصراعات إقليمية ودولية تذكرنا بمشاهد الحرب الباردة، نتج عن هذه الوضعية انهيار كامل أو جزئي للسلطة في العديد من الدول العربية كسوريا، ليبيا، اليمن، وهو ما أدى إلى تداعيات سلبية ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة بل أصبحت كل دول المنطقة معنية بتلك التداعيات والارتدادات، على رأس تلك التداعيات نجد تنامي دور الإرهاب وانتشاره في كافة المنطقة العربية (داعش، جبهة النصرة، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، انتشار الأسلحة وتهريبها، تزايد عدد اللاجئين،وغيرها من التداعيات الأمنية، هذا دون أن ننسى البعد الإنساني في هذه الأزمات المتمثل في العدد الكبير من الضحايا المدنيين.

هذا الوضع المتدهور أمنيا وإنسانيا الذي باتت تعيشه العديد من دول المنطقة أصبح يفرض على دول العالم بصفة عامة ودول المنطقة بصفة خاصة البحث عن حلول وإيجاد مقاربات على مستوى سياساتها الخارجية من أجل التعامل مع تلك الأزمات، سواء من أجل إيجاد حلول لها بحكم أن تداعياتها أصبحت تنعكس على أمنها ككل، أو من خلال الاستثمار في تلك المصالح بحثا عن موقع جديد في منطقة تعرف تحولا جيوسياسيا لم تستقر معالمه بعد، وعلى هذا الأساس تمثل الحالة العربية الراهنة امتحانًا حقيقيا لمدى نجاعة أسلوب ومقاربات الدول في سياساتها الخارجية في التعامل مع هذا النوع من النزاعات الداخلية ذات البعد الإقليمي والدولي من حيث فواعلها وتداعياتها.

في ظل السياق العام للقضايا العربية الراهنة، تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة العربية، باعتبار أنّ مسارات الحراك العربي وتداعياته متعددة الجوانب والمتشابكة في آنٍ، أتت لتمتحن مدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة العربية على التوفيق من جهة، بين المبادئ التي تحتكم إليها الجزائر في سياستها الخارجية ومتطلبات الأمن الوطني الجزائري، باعتبار أنّ الحراك العربي فرض مجموعةً من التحديات الأمنية والاقتصادية، ومن جهةٍ أخرى، التوفيق بين متطلبات الأمن الوطني الجزائري ومبدأ التضامن مع الشعوب العربية كون الحراك العربي قد أدى إلى انتهاكاتٍ إنسانية تجري داخل بعض الدول العربية، وما يزيد أهمية لموضوع السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه المنطقة العربية، هو أن الجزائر دومًا ما كانت علاقاتها التاريخية بباقي الدول العربية مميزةً بشكلٍ ترك بصمةً لدى الشعوب العربية؛ بأنّ الجزائر دولة ذات رصيد ثوري يدفعها نحو مساندة الشعوب الراغبة في التحرر من كافة أشكال الاضطهاد الداخلي والخارجي، بما فيها انتفاضات بعض الشعوب العربية ضد أنظمتها منذ أواخر 2010م؛ كما يحاجج البعض.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الدراسة التطرق إلى المقاربة "الجزائرية" التي اعتمدتها السياسة الخارجية الجزائرية، والتي كثيرًا ما أثارت جدلاً واسعًا سواءً على المستوى المحلي أو المستويين الإقليمي والدولي،للتعرف على مدى نجاعة السياسة الخارجية الجزائرية في التعامل مع تلك القضايا العربية المطروحة، فهناك من رأى بأنّ الجزائر لم تحد عن مبادئها الثابتة في مواقفها المتخذة والتي كانت إيجابية وصحيحة من حيث قدرتها على التوفيق بين تحصين أمنها الوطني وبين مبدأ التضامن مع الشعوب العربية بالشكل الذي يساهم في تخفيف حدة النزاعات المطروحة على مستوى المنطقة؛ وهناك من يرى بأنّ الجزائر هي في تراجع على مستوى فعالية سياستها الخارجية، وبالتالي هي مطالبة بالتجديد في بعض المبادئ التي لم تعد تصلح في ظل الوضع الإقليمي الراهن عربيا وإفريقيا؛أمّا الفريق الثالث فيرى بأنّ الجزائر بمواقفها تلك لا تعبر عن حيادها في سياستها الخارجية كما تدعي وبأنها تتعامل بازدواجية إزاء هذه القضايا.

انطلاقا مما سبق، نحاول في هذا البحث ولوج الجدل والنقاش الدائر حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية الراهنة، وذلك بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية مقاربة السياسة الخارجية الجزائرية في التعاطي مع مختلف التداعيات التي أنتجها الحراك القائم في المنطقة العربية منذ 2010؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة البحثية**، المتمثلة في:

- ✓ ما مدى احتكام السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة العربية للمبادئ التي تتبناها؟
- ✓ هل تُعبّر السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية الراهنة عن حيادٍ إيجابي أم انحيازٍ لأطراف دون أخرى؟
- ✓ هل الجزائر مطالبةٌ بتغيير بعض مبادئ سياستها الخارجية استجابةً للتحديات الراهنة التي طرحها الحراك العربي القائم؟

نحاول معالجة هذه الأسئلة البحثية من خلال التطرق إلى مجموع المواقف التي اتخذتها الجزائر في هذا السياق، بناءً على ثلاثة افتراضات تنطلق منهم الدراسة، الافتراض الأول يتمثل في أنّ السياسة الخارجية اتجاه المنطقة العربية ترتكز على مجموعة من المبادئ إلا أنه تبقى هناك اعتبارات اقتصادية وسياسية موجودة على المستوى الداخلي والخارجي تساهم في تحديد السلوك الخارجي للجزائر، الافتراض الثاني هو أنّ طبيعة القضايا العربية المطروحة تجعل من الجزائر عن قصد أو عن غير قصد في موقف الانحياز وليس الحياد حتى وإن كانت تلك المواقف منسجمة مع مبادئ سياستها الخارجية القائمة على مبدأ الحياد، الافتراض الثالث يتمثل في أنّ التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية بعد ستة سنوات من الحراك العربي تثبت مدى صواب المواقف التي تبنتها الجزائر على مستوى سياستها الخارجية، إلا أنّ السياسة الخارجية الجزائرية تبقى في المقابل غير فعالة في فرض مقاربتها ومواقفها على المستوى الإقليمي.

انطلاقا من هذه الفرضيات قمنا بالاعتماد في الدراسة على ثلاثة محاور مترابطة: المحور الأول: نتطرق فيه إلى تلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المواثيق الرسمية، المحور الثاني: نعود باختصار فيه إلى المحطات التاريخية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية، أما المحور الثالث فنختبر من خلاله مواقف السياسة الخارجية تجاه المنطقة وذلك باختيار ثلاث حالات نعتبرها كفيلة بإبراز التحول الجيوسياسي الحاصل في المنطقة وأيضا كفيلة باختبار مواقف الجزائر، ومن ثم تحليل تلك المواقف.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المواثيق الوطنية.

تمثل المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة للجزائر في سياستها الخارجية، ولكنّ تلك المبادئ تقدم لنا أيضا صورة واضحة عن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر، فمن خلال المواثيق الوطنية نجدها حريصة على ضرورة تحقيق وحدة مغاربية وأيضا العمل على تحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر لا نجدها في المواثيق الرسمية فقط بل هي مجسدة أيضا على المستوى العملي بحيث الجزائر تعتبر عضو في جامعة الدول العربية منذ استقلالها عام 1962، كما تعتبر الجزائر عضوًا مؤسّسًا في اتحاد المغرب العربي(UMA) الذي تأسس عام 1989، و كلا المنظمتين تهدفان إلى تعزيز التعاون والتكامل العربي.[1]

أمّا عن المواثيق الوطنية المعبرة عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية فيمكن تتبع جذورها بدءًا بمواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام، وميثاق طرابلس)، وصولا إلى مواثيق الدولة الجزائرية، المتمثلة في ميثاق الجزائر، ودساتير: 1963، 1976، 1989، و1996، بالنسبة لبيان أول نوفمبر (بيان الثورة الجزائرية) فإنه أكد على ضرورة الاستئناس بمساعدة الدول العربية والإسلامية من أجل تحقيق الاستقلال، فقد جاء في البيان:

"...أما في الأوضاع الخارجية فإنّ الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين"،[2]

كما أكد نفس البيان على البعد المغاربي للثورة، وعلى ضرورة تحقيق الوحدة بين الدول المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس، والمغرب، إذ جاء في البيان:

[1]– للمزيد من التفصيل، أنظر ميثاق جامعة الدول العربية في:
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx (09/11/2016)
ومعاهدة مراكش المنشأة للاتحاد المغربي العربي في:
http://www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm (09/11/2016).
[2]– بيان أول نوفمبر، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm (12/11/2015)

"إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة."[1]

كذلك نجد بيان مؤتمر الصّومام 20 أوت 1956 بدوره يحرص على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية كذلك، إذ جاء في البيان:

"شمال إفريقيا هي الكل: الجغرافيا، التاريخ، اللغة، الحضارة، والمصير. هذا التضامن ينبغي أن يترجم طبيعيا إلى وحدة فدرالية بين الدول المغاربية الثلاث...".[2]

رغم أهمية بعض المبادئ المذكورة أعلاه في بيان نوفمبر ومؤتمر الصومام، إلا أنّ مبادئ السياسة الخارجية للدولة الجزائرية لم تبدأ بالتبلور بشكل دقيق إلا في ميثاق طرابلس 27 جوان 1962 الذي حدد أربعة مبادئ أساسية ستقوم عليها السياسة الخارجية للبلاد بعد استقلالها، هي كالآتي:

1. **محاربة الاستعمار والامبريالية في العالم:** حيث أشار الميثاق إلى أنّ العالم مقسم إلى قوى امبريالية استعمارية كفرنسا وحلفائها، ودول اشتراكية قام بعضها بمساعدة ودعم الثورة الجزائرية، إضافة إلى تيار محايد ينبغي على الجزائر أن تصطف فيه، ويضم هذا التيار خصوصًا الدول المستقلة عن الاستعمار، التي عانت ما عانته الجزائر في سبيل الحصول على استقلالها.
2. **دعم الحركات الساعية من أجل الوحدة:** حيث لم يكتف الميثاق بالتأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة المغاربية فحسب، ولكن على ضرورة الالتفات والتركيز على المحورين العربي والإفريقي: "المهمة الأساسية لحزبنا تتمثل في دعم الحركات المغاربية، الإفريقية، والعربية الساعية من أجل الوحدة...".
3. **دعم حركات التحرر:**أكد الميثاق بشدّة على ضرورة دعم الجزائر لكافة الحركات الساعية من أجل التحرر من براثن الاستعمار، في إفريقيا وفي كافة مناطق العالم.
4. **دعم التعاون الدولي:** حيث تم التأكيد كذلك على ضرورة سعي الجزائر من أجل إحلال علاقات دولية سلمية، وعلى ضرورة الكفاح ضد السباق نحو التسلح والصراع النووي الذي كان قائمًا آنذاك، والذي يهدد السلام الدولي القائم.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] – بيان مؤتمر الصومام، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية (مترجم من اللغة الفرنسية). في:-http://www.el (mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm). (12/11/2015) .

[3] – بيان مؤتمر طرابلس، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (13/11/2015)

أشار بعد ذلك ميثاق الجزائر في أبريل 1964 إلى **العلاقات الاقتصادية اللا متكافئة بين الشمال والجنوب**، وأنّ ذلك يمثل عائقا كبيرا لتحقيق السلام العالمي، خاصة مع ظهور عديد الدول الجديدة التي تتمثل أولوياتها في تحقيق الأمن والتنمية، كما نصّ المؤتمر أنّ ظهور ونجاح عدة حركات مناهضة للاستعمار يشكل دافعًا قويا لتكثيف الجهود الدولية لمناهضة هيمنة القوى الكبرى على العالم، وأكد مجددا على ضرورة تحقيق الوحدة ليس على المستوى المغاربي فقط وإنما أيضا على المستويين العربي والإفريقي كذلك.[1]

ولعلّ أكثر المواثيق الوطنية التي فصّلت وحدّدت بدقّة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بل وأجملت كافة المبادئ المكتوبة وغير المكتوبة التي قامت عليها السياسة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال؛ دستور 1976، الذي يعتبر الدستور الوحيد الذي خصّص فصلاً كاملاً لمبادئ السياسة الخارجية للبلاد، وهو الفصل السابع المعنون بـ"مبادئ السياسة الخارجية"، تلك المواد تمثلت في:

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

"تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية".

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

---

[1]– ميثاق الجزائر، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http ://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (16/11/2015).

المادة93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.[1]

يتضح جليا من خلال المواد السابقة، دسترة مبادئ جديدة تعتبر غير جديدة من حيث الممارسة، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وامتناع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بسيادة الدول الأخرى، مما يبيّن وجود نوع من "التقديس والإكبار" لمبدأ السيادة الوطنية للدول، باعتبار أنّ الجزائر قد بذلت ثمنًا باهظًا من أجل استعادة السيادة على أرضها، لذلك فهي تعارض كذلك مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، باعتبار أنّ ذلك يمسّ مباشرة بمفهوم السيادة. إضافةً إلى تأكيد الميثاق على سعي الجزائر لإحلال السلم في العلاقات بين الدول، وعلى أهمية البعد المغاربي، الإفريقي، والعربي في السياسة الخارجية للبلاد.

وقد اختصر دستورا 1989 و1996 هذه المبادئ في ثلاثة نقاط كبرى تقوم عليها السياسة الخارجية للبلاد، فقد جاء في الفصل الثالث من دستور 1989 ما يلي:

المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

المادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.[2]

ثانيا: المواقف التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضايا العربية.

حتى نتتبع مدى نجاعة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وثبوتها تجاه المنطقة العربية علينا الوقوف أولا على الدور التاريخي الذي لعبته السياسة الخارجية الجزائرية في العديد من القضايا العربية المهمة وهو الدور والموقف الذي لطالما كان انعكاسًا لمبادئها الثابتة، نحن هنا في صدد التكلم على محطة تاريخية مهمة تعرف بالعصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية،ويمكن أن نحدد تلك الفترة ما بين بداية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، وذلك بفضل الدور الفعال والنشط التي

[1]– دستور 1976، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (17/11/2016).
[2]– دستور 1989، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (17/11/2016).

قامت به الجزائر تجاه العديد من القضايا المحورية على المستوى العربي– الإفريقي وأيضا على المستوى العالمي، ونقتصر في حديثنا هنا على بعض القضايا العربية المهمة التي كان للجزائر دور محوري فيها، والتي من أهمها:

1. مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها(القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية).

لطالما تشبثت الجزائر بمبدأ مساندة الحركات التحررية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبارها قضية عادلة لا يجب إنكارها ولا التغاضي عنها، وهنا نتكلم على الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر للقضية الفلسطينية ماديا ودبلوماسيا متخذة بذلك مقولة رئيسها آنذاك هواري بومدين "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" كمبدأ أساسي. يتجلى هذا الدعم من خلال المحافل الدولية التي قادتها الجزائر وأكدت فيها على عدالة القضية الفلسطينية على غرار مؤتمر القمة العربية 1973 أو منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز بالإضافة أيضا إلى الدور الجزائري على مستوى الأمم المتحدة[1]، بنفس الدعم وانطلاقا من نفس المبادئ نجد الجزائر تدعم قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار، وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مساندة الحركات التحررية في العالم لا يتناقض مع المبدأ الأساسي للجزائر المتمثل في عدم التدخل كونه يجري تطبيقه فقط في حالة الشعوب الواقعة تحت الاستعمار.

ولعل من أبرز الأدوار الإيجابية التي لعبتها الدبلوماسية الجزائرية؛ تسوية النزاع والتقاتل بين الفصائل الفلسطينية الذي نشب في مارس 1983 داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مباشرة عقب انتخاب قيادة فلسطينية في الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالجزائر بين 14–1983/02/12، فقد أكدت الجزائر على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية،[2]بعد أن احتدم الصراع بين الفصائل الفلسطينية عام 1985 ليمتد إلى الدول المجاورة في ما سُمّي **بحرب المخيمات الفلسطينية في لبنان**، التي جرت إبان الحرب الأهلية اللبنانية؛[3] لتتدخل الجزائر بقوة عن طريق مساعٍ حميدة من أجل بث الثقة بين مختلف الفصائل بعد ذلك، وتوجت هذه المساعي بانعقاد الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر العاصمة 25/20 أبريل 1987 (دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات ونضال الأرض المحتلة) التي أكّدت في بيانها الختامي على دعم وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية

---

[1]– بن بابا علي توفيق،**إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية.** رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2000 ، ص ص 184–186.

[2]– مصطفى بوطورة، الجزائر وحركات التحرر العالمية، نموذج العلاقة مع قضية فلسطين، **جريدة صوت الأحرار الجزائرية**، نقلا عن محاضرة ألقيت من طرف الدكتور مصطفى بوطورة سفير مستشار بوزارة الخارجية في الملتقى الوطني السادس هواري بومدين المنظم من طرفجمعية الوئام ببلدية حساينية بولاية قالمه يومي 27/28ديسمبر 2014. في:

http://www.sawtalahrar.net/ara/permalink/22512.html (11/01/2016).

[3]– علي بدوان، **ذكرى حرب المخيمات المجنونة**. في:

http://www.safsaf.org/word/2012/juni/21.htm(07/06/2016).

هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان على العلاقات الوطيدة بين الشعب الفلسطيني وبقية الدول العربية، خاصة لبنان، الأردن، والعراق.[1]

ولم تكتف الجزائر بحل هذا النزاع، بل واصلت مساعيها لصالح فلسطين، والتي توجت بانعقاد الدورة 19 غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر 15/12 نوفمبر 1988 التي تم فيها **إعلان قيام الدولة الفلسطينية** وعاصمتها القدس يوم 1988/11/15، وكذلك بالتأكيد على الدعم الشعبي والرسمي للجزائر للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت عام 1987، والتي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي وحيد للشعب الفلسطيني.[2]

2. الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع العراقي- الإيراني1975.

أحد أبرز أمثلة عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية تمثل في تلك الوساطة التي قادتها بين العراق وإيران عام 1975، حيث استطاعت أن تقرب وجهات النظر بين شاه إيران آنذاك محمد رضا بهلوي والرئيس العراقي صدام حسين حول مسألة الحدود (مسألة شط العرب) أسفر ذلك عن توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين في 16 مارس 1975 والمعروفة باتفاقية الجزائر، رغم أنّ هذا الاتفاق لم يدم سوى خمس سنوات أين انتهاكه من قبل الطرفين اللذين دخلا في حرب من 1980 إلى غاية 1988.[3]

في الحقيقة الوساطة الجزائرية في حل النزاعات بالطرق السلمية تبقى هي السمة البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، فبالإضافة إلى الوساطة بين إيران والعراق نجد أيضا دور الوساطة الجزائرية في حل أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين من قبل إيران بين عامي 1979 و1981، هذا دون أن ننسى دور الوساطة الجزائرية في إفريقيا على غرار الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي- الإيريتري وأيضا الوساطة الجزائرية في النزاع المالي.[4]

بالإضافة إلى الدور الجزائري في حل النزاعات بالطرق السلمية وإلى الدعم الذي قدمته للحركات التحررية في العالم نجد أيضا دعواتها المتكررة -إلى يومنا هذا- في المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلاً ويراعي مصالح دول الجنوب، تجسد ذلك في مجموعة من القمم على غرار القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز بالجزائر يومي 5-9 سبتمبر 1973م، والذي أقر بيانه الختامي بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يكون بديلاً للنظام القائم المبني على علاقات غير متكافئة بين الشمال والجنوب.[5] ليلقي الرئيس الجزائري هواري بومدين خطابًا تاريخيا دوّل به مطالب الدول النامية،

1- Mohamed RedhaBougherira, **Algeria's foreign policy 1979-1992**, European studies research institute, UK :University of Salford, June 1999, pp. 173- 176.

2- محسن محمد صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014، ص 305.

3- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**. الجزائر: دار الجيل، 2004، ص 133.

4- مسعودبونقطة، «**الدبلوماسية الجزائرية في إطار جتمعة الدول العربية**. *رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 46-48.*

5- معهد الإنماء العربي،**حوار الشمال والجنوب، أسسه ونتائجه**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1977، ص 55-56.

وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت يوم 10 أبريل 1974،[1] الذي توج فيما بعد بصدور وثيقتين مهمتين عن الجمعية العامة في 1 ماي 1974م، تمثلت في:

أ- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. (القرار 3201).

ب- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. (القرار 3202).

ومن ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3281 لعام 1974م، القاضي بإقرار **"ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول"**،[2]الذي مثّل الإطار القانوني للعلاقات الاقتصادية بين جميع الدول، بعد أنارتكز على مجموعة من الأهداف الداعية لضرورة تخفيف الهوّة بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول النامية؛ وإقامة علاقات اقتصادية عادلة تأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية..الخ.[*]

ما يمكن أن نستنتجه من هذا السياق التاريخي هو أنّ نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في العديد من الملفات وفعاليتها على المستوى الإقليمي والدولي يرجع أساسا إلى المبادئ التي لطالما تمسكت بها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم وبشدة يتمثل في مدى استمرار فعالية تلك المبادئ في ظل التحولات العالمية الجديدة؟

ثالثا: محددات وإشكالات مواقف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأحداث العربية الراهنة.

كما أسلفنا سابقا، فإنّ معظم الدول العربية التي عاشت ذلك الحراك الشعبي منذ أواخر عام 2010، دخلت في نزاعات داخلية مسلحة اختلطت فيها المطالب الديمقراطية بالإرهاب، والتنافس الإقليمي/الدولي بالأبعاد الإنسانية، في هذا السياق المضطرب والغامض في نفس الوقت تبنت الدول الإقليمية في سياستها الخارجية مواقف متباينة تجاه تلك الأزمات، يمكن تقسيم تلك المواقف إلى ثلاث فئات، فهناك دول إقليمية تبني مواقفها في سياستها الخارجية وفي تعاملها مع تلك الأزمات انطلاقا من كون أنّ ما حدث و مازال مستمرا إلى يومنا هذا (وهنا نتكلم أساسا على سوريا) يتمثل في مطالب شعبية مشروعة يتم قمعها بقوة السلاح من قبل الأنظمة السياسية الدكتاتورية وهو ما لا يجب السكوت عنه حتى ولو اقتضى الأمر بتبني القوة المسلحة، وهناك من يرى في المقابل بأنّ ما يحدث في المنطقة هي أعمال إرهابية وجب مقاومتها والتعامل معها بحزم، وهي بذلك وبغض النظر إن كانت رؤية صحيحة أم لا تتبنى موقف الأنظمة السياسية القمعية، أما دول أخرى فترى

---

[1]– طالع عيسى،"من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين.. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد""،**مجلة الحوار الإلكترونية**، نشر في 02- 02 – 2010، الموقع الالكتروني:www. Elhiwar.dz

[2] –جهاد عودة، **علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية**. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص ص 50-52.

[*]– للمزيد حول مضمون ميثاق "الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول"، أنظر في:

هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 3281، 12 ديسمبر 1974، في:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/357/66/IMG/NR035766.pdf?OpenElement (19/05/2017).

بأنّ ما يحدث هو عبارة عن نزاع داخلي مسلح وصراع إقليمي/دولي في نفس الوقت، تسويته وحله يكون فقط من خلال تبنى مقاربة سياسة تتميز بالحياد، لكن يجب أن نشير هنا إلى أنّ بعض الدول مواقفها ليست ثابتة في كل الحالات،وهذا قد يكون ناتجًا عن خصوصية كل حالة، أو قد يكون دليلا على ازدواجية تلك الدول في مواقفها، على العموم في ظل هذا المشهد الغامض والمعقد نحاول اختبار السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأزمات الناتجة عن الحراك العربي على لمستوى إقليم المغرب العربي وأيضا على مستوى باقي المنطقة العربية.

في الحقيقة وكما أكده وزير **وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية الجزائري السيد عبد القادر مساهل فإنّ المقاربة العامة** للسياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأحداث الجارية في المنطقة العربية تنطلق من المبادئ التي تقوم عليها كما أسلفنا في المحور الأول، والتي تتمثل في الحالة العربية في مبدأين أساسيين، **وهما:** مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية،[1] وهو ما كان قد أكده رئيس الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطاباته: "إنّ الجزائر تتابع، بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية"[2].

على هذا الأساس سوف نحاول اختبار مدى تطبيق هذه المبادئ التي توجه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة العربية وأيضا مدى نجاعتها في تحقيق المصالح الوطنية بما يتناسب مع السلم والأمن في المنطقة العربية، وذلك من خلال التطرق إلى ثلاث حالات أساسية كفيلة باختبار أداء السياسة الخارجية الجزائرية في سياق أزمات ما بعد الحراك العربي.

1. موقف الجزائر من الأزمة الليبية عام 2011: المحدد الأمني أولا.

لاحظنا في الأزمة الليبية كيف كانت الجزائر منذ بداية انتفاضة الشعب الليبي تدعوا إلى نبذ كل الأعمال العدوانية داخل ليبيا وضرورة إجراء حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة، وفي نفس رفضت كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر –بالإضافة إلى سوريا– على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12 الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا[3]، إذ أنّ أهم ما جاء في القرار تمثل في دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا.

---

[1]– **الإذاعة الجزائرية**، "عبد القادر مساهل: مواقف الجزائر من تسوية النزاعات ثابتة وسيادية ولن تحيد عن مبدأ الحل السياسي". في: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160502/76253.html (2016/05/02).

[2]– "نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة"، يوم 15 أفريل 2011، في: http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm (04/11/2016)

[3]– زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، ع.196، أبريل 2011، ص45.

محددات الموقف الجزائري وتجاه الأزمة الليبية يمكن حصرها في ثلاثة: محدد سياسي، أمني، ومحدد سياسي وهو أنه في حال قبول الجزائر التدخل العسكري في ليبيا فسوف لن يكون هناك ما يمنع من تكرار تجربة التدخل العسكري في الجزائر نفسها (أي أن تلقى الجزائر نفس المصير) إذا ما امتدت الانتفاضة الشعبية إلى الجزائر التي كان من الممكن حدوثها في أي يوم، أما المحدد الأمني فيتمثل في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار المليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين، المحدد القيمي وهو مرتبط بتلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول،[1] ولكن يلاحظ بأنّ المحدد الأمني هو الذي يظل مهيمنًا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة.

إنّ التخوف الجزائري من التدخل العسكري وتأكيدها على الحلول السلمية في حل الأزمة الليبية أثبت صحته، فالتدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي عام 2011 ساهم بطريقة مباشرة في إسقاط نظام القذافي، ولكن أيضا ساهم في انهيار الدولة الليبية التي دخلت في حرب أهلية مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما كان له تداعيات سلبية على أمن دول المنطقة بفعل حركة اللاجئين، انتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة على غرار الاعتداء التي شهدته الجزائر على المركب الغازي فيتيغنتورين مطلع عام 2013،[2] وهجوم بن قردان بتونس عام 2015.

والمشكل يتمثل في أنه رغم ثبوت فشل مقاربة التدخل العسكري في ليبيا، إلا أنبعض الدول الغربية مازالت تروج للتدخل العسكري مرة ثانية في ليبيا، ولكن هذه المرة تحت حجة دحر الجماعات الإرهابية (داعش)، وهنا الجزائر مازالت ترفض هذا التدخل وتعمل على إجهاضه وتدعو لضرورة إيجاد حل سياسي بين الفرقاء الليبيين وبناء مؤسسات تكون كفيلة بمواجهة الإرهاب عكس التدخلات العسكرية الأجنبية التي أثبتت تداعياتها مدى فشلها منذ غزو العراق عام 2003.والجزائر مقابل رفضها للحلول العسكرية في ليبيا تبنت مقاربة دبلوماسية لفترة ما بعد نظام معمر القذافي قائمة على ثلاثة مضامين أساسية: الأول يتمثل في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف مهما كان نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراعات المسلحة الداخلية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة إستراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية(داعش) الذي أصبح يهدد كل دول الجوار، المضمون الثاني وهو أمني مرتبط بضرورة جمع تلك الأسلحة المنتشرة بطريقة شرعية في ليبيا، أما الثالث فيتمثل في أنه بعد نجاح الخطوات السابقة يتم الانتقال إلى إيجاد الأسس والآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة.[3]

–[1] عبد النور بن عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا". تقارير مركز الجزيرة للدراسات، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html (04/11/2016).

–[2] عبد النور بن عنتر، الجزائر وامتحان الأزمة الليبية. في: www.alaraby.co.uk/opinion/2014/9/20/الجزائر-وامتحان-الأزمة-الليبية.(05/10/2016)

–[3] عمر فرحاتيويسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 231-231.

صحيح أنّ الجزائر اتخذت موقفا إيجابيا برفضها لكل التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وبدعوتها إلى الحلول السلمية، ولكن ما يعاب عنها هو أنها لم تستطع عام 2011 فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، وذلك رغم أنها تعتبر قوة إقليمية مقارنة بجيرانها ولها دور فعال في المنطقة خاصة في المجال الأمني، وبالتالي ما هو مطلوب من الجزائر هو أن تعمل على فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، فعدم قدرتها على فرض مواقفها ومقاربتها حتى على مستوى إقليمها هو الذي يعزز من الموقف الذي يرى بأنّ السياسة الخارجية الجزائرية في حالة تراجع مستمر وبأنها غير فعالة.

2. موقف الجزائر من النزاع السوري: صراع محاور أم ثبات على المبادئ.

الحراك الشعبي الذي انطلق في سوريا سرعان ما تحول إلى أعقد نزاع داخلي "دموي" نشهده في القرن الواحد العشرين، وذلك راجع لتعدد الفاعلين في النزاع، إذ تحول من نزاع داخلي بين نظام سياسي ومعارضة شعبية مطالبة بالديمقراطية إلى نزاع داخلي ولكن تحركه فواعل إقليمية ودولية متضاربة المصالح تذكرنا بأيام الحرب الباردة التي يبدوا أنها لم تنته مع سقوط جدار برلين عام 1989، حيث مازالت آلياتها مستمرة إلى يومنا هذا. في الحقيقة الحالة السورية في سياق الانتفاضات العربية شكلت الاستثناء من حيث التضارب الكبير في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية[1] الذي أدى إلى صدام بين محورين أساسيين في المنطقة كانا قد تشكلا منذ مدة، فبغض النظر عن الأهداف الحقيقية والخلفيات التاريخية لكل محور ولكل طرف داخل المحور الواحد نجد ما يلي: محور أمريكي، سعودي تركي يعمل على إسقاط النظام السوري مهما كلف الأمر، يقابله محور يقف إلى جانب النظام السوري والمتمثل أساسا في روسيا، إيران وحزب الله اللبناني.

في هذا السياق نجد الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية واضحًا منذ البداية،فهو كما وضحه سفير الجزائر في سوريا "صالح بوشامة" لوكالة أنباء "سانا" السورية يتمثل في رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب[2]، وتبني الجزائر مواقفها من الأزمة السورية وتعمل على تبريره انطلاقا من نقطتين، الأولى هو أنّ ما يحدث في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا خاصة يدخل ضمن إستراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا،[3]وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها، وفي هذا الصدد نجد خطاب رئيس الجمهورية الجزائري في 2012/04/14 يؤكد بأنّ الديمقراطية لا يمكن أن تفرض من الخارج ، حيث يقول:

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول طبيعة وأبعاد التدخلات الخارجية في الأزمة السورية، أنظر:

مروان قبلان، "الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية." **مجلة سياسات عربية**، ع.18، جانفي 2016.

[2]– الوكالة العربية السورية للأنباء، لقاء مع سفير الجزائر"صالح بوشامة"، 2016/10/31، في:

http://sana.sy/?p=452201 (05/11/2016).

[3]– على سبيل المثال نجد سفير الجزائر الأسبق بسوريا يؤكد بأن ما يحدث كان متوقعا فهو مخطط لتقسيم سوريا إلى أربع أقاليم، في:

http://www.elkhabar.com//index.php?op=print&news=326644 (05/11/2016).

" إن الشعب الجزائري، على غرار كافة الشعوب المضطهدة، يعلم أن التنمية والديمقراطية لا تأتيه من أية جهة خارجية كانت، بلغت ما بلغت من درجات التطور والديمقراطية. وما يحدث اليوم تحت ذريعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يبقى موضوعا فيه ما يقال. فالديمقراطية مثلها مثل التنمية لا تمنح هبة ولا تستورد مصنعا جاهزا[1]".

أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتتمثل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب، بعد ما عاناه الشعب الجزائري إبان العشرية السوداء. انطلاقا من هذه التبريرات أو الرؤية الجزائري للوضع السوري يمكن تحديد مضمونين للمقاربة الجزائرية ، المضمون الأول هو الدعوة للحوار الشامل بين مختلف الفواعل السورية وتجنب عسكرة النزاع، المضمون الثاني يتعلق بمكافحة الإرهاب ولكن ينطلق أولا من اعتبار أنّ النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، تجلى ذلك على مستوى الخطابات الرسمية ولكن أيضا على المستوى العملي عندما زار وزير خارجية سوريا "وليد المعلم" الجزائر في 28 مارس 2016 ليقوم بدوره السيد "عبد القادر مساهل" وزير الجزائر للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية" بزيارة سوريا يوم 04 أبريل 2016. من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين بات واضحا أنّ الجزائر تعترف بالنظام السوري كممثل وحيد للشعب السوري، وعليه تؤكد على ضرورة التعاون مع النظام لمكافحة القضية الجوهرية بالنسبة لها والمتمثلة في مكافحة الإرهاب في سوريا الذي أصبح يتقوى يوم بعد يوم بفعل الانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية، فبعد 5 سنوات من الأزمة السورية يثبت الواقع بأنّ الدول التي انتقدت الجزائر وتبنت مواقف مغايرة لموقفها أخطأت في حساباتها وتقديراتها، فاليوم لا شعب سوري آمن ومندمج موجود ولا نظام ديمقراطي تجسد، فما يحدث هو انتشار الإرهاب في سوريا وامتداده في دول المنطقة، تزايد عدد الضحايا السوريين، التمزق الاجتماعي.... الخ. وفوضى داخلية قد تدخل دول إقليمية ودولية في صدامات مباشرة وهو ما كان ليحدث لولا التدخلات الخارجية وغياب الآليات السياسية.

لكنّ السؤال المهم الذي يطرح في سياق الموقف الجزائري تجاه الأزمة السورية: هل فعلاً مواقف الجزائر تجاه سوريا مبنية على مبادئ وقيم لا يمكن التنازل عنها كما تصرح أم أنه بمواقفها التي اتخذتها تكون قد انحازت إلى "المحور الروسي، الإيراني، السوري"؟، هذا ما سوف نحاول تأكيده لكن بعد التطرق إلى مواقف الجزائر من تلك الملفات الإقليمية المرتبطة بطريقة أو بأخرى بالتنافس الإقليمي السعودي الإيراني في المنطقة العربية.

3. التحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم: المحدد القانوني والقيمي لموقف الجزائر.

بخصوص قضية الإرهاب نجد الجزائر دائما تؤكد على ضرورة محاربة هذه الظاهرة في أي منطقة من العالم فهي لطالما اكتسبت شهرة في هذا المجال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أثبتت صحة الموقف الجزائري وهو أدى إلى

[1]– رسالة ريس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" بمناسبة يوم العلم، يوم 14 أفريل 2012، في:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm (08/1/2016).

تقارب أمريكي– جزائري حول مسألة محاربة الإرهاب الدولي، بحيث حرصت الجزائر على المشاركة في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب على غرار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي انطلقت عام 2004 ومشاركة الجزائر في مبادرات الحوار المتوسطي للناتو المتعلقة بالإرهاب، بالإضافة إلى مختلف النشاطات المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعتمدة عام 2006.[1] (على الرغم من التقارب الجزائري–الأمريكي حول ضرورة محاربة الإرهاب إلا أنه هناك وجهات نظر متباينة بين الطرفين حول مفهوم الإرهاب)، لكن على الرغم من محورية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وهو فكرة طرحتها السعودية في 15 ديسمبر 2015 وتم ترجمتها على أرض الواقع بانضمام 34 دولة إسلامية إليها.وأهداف هذا التحالف كما أعلن عنها تتمثل في مواجهة خطر الإرهاب بالمنطقة.[2]

أما قرار رفض الجزائر الانضمام للتحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب فكان متوقعا، ويمكن تفسيره من خلال مقاربتين: قانونية وسياسية، فمن الناحية القانونية وهي الحجة التي استند عليها الموقف الرسمي الجزائري تتمثل في أنّ الدستور الجزائري (المادة 26) لا يسمح بمشاركة الجيش الجزائري في مهمات خارج حدوده، أما سياسيا يمكن تفسير سبب الرفض الجزائري من كون أنّ هذا التحالف الذي تقوده السعودية يأتي في ظل بيئة إقليمية تمتاز بالغموض في ظل اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحورين السعودي والإيراني، إذ قد يتم في هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب كما لاحظنا مع قرار تصنيف حزب الله بمنظمة إرهابية من قبل جامعة الدول العربية في مارس عام 2016 وهذا القرار تم رفضه من قبل الجزائر، حيث أكدت هذه الأخيرة بأن حزب الله يعتبر مكونا أساسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية، وبالتالي لا يمكن للجزائر أن تتدخل في الشأن الداخلي لدولة لبنان.[3]

كما رفضت الجزائر قبل ذلك المشاركة في العملية العسكرية التي انطلقت في 26 مارس 2015 الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن، والمعروفة بـ "عاصمة الحزم"، وتأتي هذه العملية على خلفية فشل عملية الانتقال السياسي في اليمن لفترة ما بعد الثورة اليمنية عام 2011،[*] وهو ما أدى إلى صراع إقليمي في اليمن تحول إلى حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، وفي الحقيقة الصراع الإقليمي بين الطرفين كان قد اشتد في المنطقة منذ انهيار العراق بعد الغزو الأمريكي عام

---

[1]–MhandBerkouk, "US– Algerian Security cooperation and the war on terror". Carnegie for International Peace, 17 Jun 2009, in: http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror-pub-23276(01/10/2016)

[2]– ظافر محمد العجمي، **التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية**. مركز الجزيرة للدراسات، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/2015122784657868886.html(06/10/2016).

[3]– جريدة الخبر الجزائرية، "مواجهة ساخنة بين الجزائر والجامعة العربية". يوم 05 مارس 2016، في: http://www.elkhabar.com (08/11/2016).

[*]– هذا الفشل كان عندما تم رفض المبادرة الخليجية عام 2011 ومخرجات الحوار الوطني من قبل النظام السابق بقيادة على عبد الله صالح ومتحالفا مع جامعة الحوثيين، للمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر في:
المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسيات، "تقرير ندوة: اليمن بعد العاصفة"، سلسلة تقارير الدوحة، 25أفريل 2015.

2003 فهي التي كانت تحدث توازنا استراتيجيا في المنطقة باعتبارها دولة حاجزة (Buffer State) بين الدولة السعودية وإيران، إلا أنّ سقوط العراق وهيمنة إيران على الإقليم كان من شأنه أن يزيد من حدة الصراع السعودي–الإيراني في المنطقة، لتأتي الأزمة اليمنية وتحول هذا الصراع المشتد إلى حرب بالوكالة وذلك على خلفية الدعم الإيراني للحوثيين الذين تمكنوا من السيطرة على عاصمة اليمن صنعاء[1]، وفي هذا السياق تأتي عملية عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 وهي عبارة عن تحالف عسكري بقيادة السعودية يتكون من قطر، البحرين، الكويت، الإمارات، مصر، الأردن، السودان، المغرب، وباكستان، في ظل اعتبار السعودية وباقي دول الخليج(باستثناء عمان) بأنّ التوسع الإيراني في اليمن من خلال جماعة الحوثيين يشكل تهديدا مباشرا على أمنهم القومي، وهو ما استدعى تشكيل حلف عسكري لردع جماعة الحوثيين وأتباعهم ولإعادة الشرعية في اليمن[2]، هذا التحالف على الرغم من أنه كان مدعوما بأسس قانونية أهمها هو أنه كان بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي السيد "عبد ربه منصور هادي" إلا أنّ الجزائر رفضت المشاركة في التحالف انطلاقا من أن الجزائر تحكمها أسس قانونية ومبادئ سياسية تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدولة، ولكن أيضا انطلاقا من اعتبار بأنّ جماعة الحوثيين هم جزء أساسي من العملية السياسية وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية.

وما يمكن ملاحظته هو أنّ الأزمة السورية والتحالف الإسلامي ضد الإرهاب وعملية عاصفة الحزم، هي في الحقيقة حالات مرتبطة أساسا بالصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، لذا فالجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم الحياد والنأي بنفسها عن سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية والدولية ، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الحوار وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بهذه المقاربة لا تخدم فقط مصلحتها الوطنية من خلال عدم التورط في النزاعات الإقليمية وإنما أيضا تخدم مصالح كل دول وشعوب المنطقة.

لكن هناك وجهة نظر أخرى ترى بأنّ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية لا تتسم بالحياد إذ هناك بعض المؤشرات التي تظهر بأن الجزائر محسوبة على المحور الروسي، السوري، الإيراني وذلك على حساب المحور السعودي الذي بات يشمل المغرب(الرباط) أيضا، وبالتالي تقارب وجهات النظر بين الجزائر والمحور الروسي، السوري، الإيراني حول القضايا العربية الراهنة لم يكن على نحو الصدفة أو مرتبطا بمبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، بل كان يعبر عن صراع محاور بات يشمل حتى المغرب والجزائر، **المؤشر الأول** الدال على ذلك هو تبادل الزيارات السورية الجزائرية كما أسردنا والذي قابله في فترة وجيزة تأكيد الدعم الخليجي للمغرب حول قضية الصحراء الغربية ففي البيان الختامي لأول قمة خليجية مغربية التي جرت في 2016/04/20 تم التأكيد على الالتزام الخليجي بدعم الموقف المغربي

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 02–03.

[2]– المرجع نفسه، ص ص8– 9 .

حول قضية الصحراء الغربية القاضي بتقديم حكم ذاتي للصحراء الغربية وهو ما يتنافى تماما مع الموقف الجزائري التي تعتبر بأنّ قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار وبالتالي يجب تفعيل مبدأ حق تقرير المصير[1] كما أكد بيان القمة بأنّ أي عدوان لأحدى الطرفين يمثل تهديدا لكل الدول الأخرى[2]، مسألة الدعم الخليجي للمغرب لا ينظر له في الجزائر بأنه مرتبط فقط بقضية الصحراء الغربية بل قد يكون هذا الدعم موجها مباشرة ضد مصالح الجزائر، خاصة وأنه يأتي في سياق تنافس إقليمي حاد بين الجزائر والمغرب،ومن مؤشرات ذلك التنافس هو سباق التسلح بين البلدين،فحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) فإن واردات الجزائر والمغرب من الأسلحة هي الأكبر في القارة الإفريقية خلال فترة 2011–2015 بحيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 30% من مجموع الأسلحة المستورة في القارة الإفريقية تليها المغرب بنسبة 26%[3]، **المؤشر الثاني** الذي يدل على أنّ الجزائر طرف في صراع المحاور بالمنطقة هو تلك العلاقات المتينة بين روسيا والجزائر ولعل أبرز مؤشر على ذلك هو أنّروسيا هي الشريك الأساسي والممون الرئيسي للجزائر في مجال التسليح[4] ، أما **المؤشر الثالث** فيتمثل في ذلك التقارب في وجهات النظر الجزائرية، الروسية و الإيرانية حول سبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط إذ ترى تعتبر بأنّ السعودية بتنسيق كلي مع الولايات المتحدة الأمريكية تتعمد خفض أسعار النفط وذلك بزيادة حصة إنتاجها من النفط في الأسواق العالمية وذلك لأسباب إستراتيجية تتمثل في العمل على إضعاف اقتصاديا الدول المتنافسة معها في المنطقة وهنا نتكلم أساسا على روسيا وإيران[5]، ولكن هذا الانخفاض في الأسعار أدى إلى ضرر مباشر على الجزائر التيتعاني من خلل هيكلي يتمثل في تبعية شبه كاملة للمحروقات كمصدر لتحصيل العملة الصعبة عن طريق الصادرات، إذ تتجاوز حصة صادرات المحروقات نسبة 95% من إجمالي صادرات الجزائر، بشكل أدى إلى حدوث عجز غير مسبوق في الميزان التجاري الجزائري منذ سنة 2015، حيث بلغ هذا العجز

---

[1]– للمزيد من التفاصيل حول موضوع الصحراء الغربية، أنظر:

AnouarBoukhars, "Western Sahara: Beyond Complacency". Carnegie for International Peace, 04 October 2013, in : http://carnegieendowment.org/2013/10/04/western-sahara-beyond-complacency-pub-53214 (07/11/2016).

[2]– قناة فرانس24، "دول الخليج تؤكد دعمها للمغرب في قضية الصحراء الغربية"، في:

http://www.france24.com/ar/20160421-المغرب-الصحراء-الغربية-مجلس-التعاون-الخليجي-الملك-محمد-السادس-سلمان-البوليساريو (07/11/2016).

[3] –Stockholm international peace research institute,Armaments, Disarmaments And International Security. Year book, Oxford University Press, 2016.

[4]– حول العلاقات الجزائرية الروسية في مجال التسلح أنظر، في:

African Defense, Algeria and Russia's Long and Continuing Military Cooperation. 19 July 2016 ; In : http://www.african-defense.com/defense-news/algeria-and-russias-long-and-continuing-military-cooperation/ (10/11/016).

[5]– حول الأسباب السياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط بدءا من 2011 وتداعياتها العالمية، أنظر:

ممدوح سلامة، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

13.71 مليار دولار عام 2015، وذلك بسبب انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات من 60 مليار دولار عام 2014 إلى 35 مليار دولار من نفس العام،[1]كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى إلحاق ضرر بالتوازن المالي للجزائر كذلك، حيث تسجل ميزانية الحكومة عجزًا كبيرًا منذ سنة 2013[2]، وقد أدى ذلك إلى تآكل حاد في احتياطات الجزائر الأجنبية من الذهب والعملة الصعبة، التي انتقلت من 201 مليار دولار عام 2013 إلى 150 مليار دولار عام 2015.[3]

هذه الوضعية الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر منذ انخفاض أسعار النفط هي التي دفعت بالأمين العام السابق للحزب الحاكم بالجزائر "حزب جبهة التحرير الوطني" السيد "عمار سعيداني"يعلن صراحة بأنّ انخفاض أسعار النفط هي "مؤامرة من الغرب تنفذها السعودية بهدف تركيع 5 دول، هي الجزائر وإيران وروسيا ونيجيريا وفنزويلا" وهو اتهام صريح ومباشر للسعودية[4].

رغم هذه المؤشرات التي تدل على أنه هناك نوع من التقارب الجزائري مع المحور الروسي، السوري، الإيراني، إلا أنّ ذلك لا يعني بأنّ الجزائر تعمل ضد المحور السعودي في المنطقة، فلحد الآن لا يوجد مؤشر واحد أو حتى خطاب رسمي من قبل السعودية وحلفائها يشير مباشرة بأنّ الجزائر تعمل ضد مصالحها، وبالتالي فالجزائر لا يمكن اعتبارها جزءا من صراع المحاور في المنطقة خاصة بين إيران والسعودية، فهيبمواقفها تلك تحاول إيجاد حلول سياسية بين دولتين لهما وزنهما في المنطقة كون أنّ استمرار الصراع بينهما لا يزيد إلا في تدهور الأوضاع في المنطقة إنسانيا، أمنيا، و اقتصاديا ، وينبغي الإشارة إلى نقطة أساسية في هذا الإطار هو ذلك البعد الاقتصادي من التنافس بين الطرفين إذ أدى حسب الكثير من المختصين إلى تدهور أسعار النفط منذ عام 2014 بفعل الخلاف السعودي/ الإيراني داخل منظمة الأوبك حول مسألة الحصص وتخفيض الإنتاج وهو ما انعكس سلبا وبطريقة مباشرة على اقتصاديات الدول النفطية منها الجزائر لذا عملت هذه الأخيرة على تقليل حدة الخلافات بين الطرفين وهو ما تجسد مبدئيا في الاجتماع غير الرسمي لدول منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في 28 سبتمبر 2016.[5]

---

[1]- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique(10/11/2016)

[2]- حول العجز في ميزانية الحكومة الجزائرية منذ 2013 لغاية 2015، أنظر إحصائيات صندوق النقد الدولي في:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1

[3]- World Bank:
http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ

[4]- جريدة الخبر الجزائرية، "سعداني يهاجم معارضة في تجمع للأفلان ويصرح: انخفاض أسعار النفط مؤامرة سعودية غربية لتركيع الجزائر". يوم 13 ديسمبر 2014، في:
http://www.elkhabar.com/archive/?page=6&date_archive=2014-12-13&page=7 (10/11/2016).

[5]- Algeria Energy and Business, In:
http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/3368-opec-extraordinary-meeting-in-algiers-agrees-on-reducing-output(10/11/2016)

خاتمة:

ما يمكن التوصل إليه مما سبق هو أنّ الواقع العربي الراهن بعد خمس سنوات من انطلاق الحراك الشعبي يثبت مدى صحة المواقف التي اتخذتها الجزائر تجاه ما يجري في المنطقة منذ عام 2011،ولكن تلك المواقف نفسها أدت إلى توتر العلاقات الجزائرية مع بعض دول المنطقة والتي تتمثل أساسا في السعودية، هذا التوتر في الحقيقة مرتبط بطبيعة الأحداث الجارية في المنطقة التي أصبحت تفرض مقولة "إما أنت معنا أو ضدنا"، وبالتالي السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من مبادئها ولكن أيضا من اعتبارات اقتصادية مرتبطة بالنفط وبمساعي التكامل أيضا تحاول التغلب على هذه المقولة من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء سواء بين الدول الإقليمية أو بين الفواعل المتنازعة داخل الدولة الواحدة، كون أنّ بقاء الأمور على حالها لا يساهم إلا في تعزيز إثارة التناقضات بين الدول الإقليمية وهو ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة العربية ككل، لذا فالجزائر في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية غير مطالبة بتغيير المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية أو بتغيير مواقفها تجاه الأحداث العربية الراهنة، غير أنّ ما يعاب على السياسة الخارجية الجزائرية في الوقت الحالي هو أنّها غير قادرة على فرض مقاربتها ومواقفها على الدول الإقليمية والدولية حتى عندما يتعلق الأمر بجوارها القريب كالحالة الليبية، وهنا يُطرح مشكل غياب وسائل القوة الناعمة التي يمكن أن تعمل على إضفاء نوع من المشروعية والقبول العربيين لمواقف الجزائر تجاه أزمات المنطقة، بعيدًا على المنطق التبريري الذي ما فتئت الجزائر تمارسه فور اتخاذها أي موقفٍ مثيرٍ للجدل.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

جهاد عودة، علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014.

عمر فرحاتيويسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016.

محسن محمد صالح،منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014،.

محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي. الجزائر: دار الجيل، 2004.

معهد الإنماء العربي،حوار الشمال والجنوب، أسسه ونتائجه، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1977.

ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

الكتب باللغة الأجنبية:

Mohamed RedhaBougherira, Algeria's foreign policy 1979-1992, European studies research institute, UK :University of Salford, June 1999.

Stockholm international peace research institute,Armaments, Disarmaments And International Security. Year book, Oxford University Press, 2016.

الدوريات:

زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي"، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع.196، أبريل 2011.

مروان قبلان، "الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية." مجلة سياسات عربية، ع.18، جانفي 2016.

التقارير:

المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسيات، "تقرير ندوة: اليمن بعد العاصفة"، سلسلة تقارير الدوحة، 25أفريل 2015.

رسائل الماجستير:

بن بابا علي توفيق،إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية.*رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2000.*

مسعود بونقطة، «الدبلوماسية الجزائرية في إطار جتمعة الدول العربية. *رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010.*

مواقع الأنترنت باللغة العربية:

إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique(10/11/2016)

إحصائيات صندوق النقد الدوليفي:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1

الإذاعة الجزائرية، "عبد القادر مساهل: مواقف الجزائر من تسوية النزاعات ثابتة وسيادية ولن تحيد عن مبدأ الحل السياسي". في: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160502/76253.html (2016/05/02).

بيان أول نوفمبر، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm (12/11/2015).
بيان مؤتمر الصومام، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية (مترجم من اللغة الفرنسية). في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm.(12/11/2015) .
بيان مؤتمر طرابلس، الموقع الرسمي لرئاسة الجهورية الجزائرية. في:
http://www.elmouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (13/11/2015).
جريدة الخبر الجزائرية، "مواجهة ساخنة بين الجزائر والجامعة العربية". يوم 05 مارس 2016، في:
http://www.elkhabar.com (08/11/2016).
دستور 1976، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (17/11/2016).
دستور 1989، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (17/11/2016).
رسالة ريس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" بمناسبة يوم العلم، يوم 14 أفريل 2012، في:
http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm (08/1/2016).
طالح عيسى،"من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين.. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد""،مجلة الحوار الإلكترونية، نشر في 02- 02 – 2010، الموقع الالكتروني:.(10/11/2016) www. Elhiwar.dz
ظافر محمد العجمي، التحالف العسكري الإسلامي في زمن الهياكل العسكرية. مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/2015122784657868886.html(06/10/2016).
عبد النور بن عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا". تقارير مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html (04/11/2016).
عبد النور بن عنتر، الجزائر وامتحان الأزمة الليبية. في:
www.alaraby.co.uk/opinion/2014/9/20/الجزائر-وامتحان-الأزمة-الليبية.(05/10/2016)
علي بدوان، ذكرى حرب المخيمات المجنونة. في:
http://www.safsaf.org/word/2012/juni/21.htm(07/06/2016).
قناة فرانس24، "دول الخليج تؤكد دعمها للمغرب في قضية الصحراء الغربية"، في
http://www.france24.com/ar/20160421-المغرب-الصحراء-الغربية-مجلس-التعاون-الخليجي-الملك-محمد-السادس-سلمان-البوليساريو.(07/11/2016)
مصطفى بوطورة، الجزائر وحركات التحرر العالمية، نموذج العلاقة مع قضية فلسطين، جريدة صوت الأحرار الجزائرية، نقلا عن محاضرة ألقيت من طرف الدكتور مصطفى بوطورة سفير مستشار بوزارة الخارجية في الملتقى الوطني السادس هواري بومدين المنظم من طرف جمعية الوئام ببلدية حساينية بولاية قالمه يومي 27/28ديسمبر 2014. في:
http://www.sawtalahrar.net/ara/permalink/22512.html (11/01/2016).
معاهدة مراكش المنشأة للاتحاد المغربي العربي في:

http://www.maghrebarabe.org/ar/declaration.cfm (09/11/2016).

ميثاق الجزائر، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية. في:

http ://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (16/11/2015).

ميثاق جامعة الدول العربية في:

http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx (09/11/2016).

نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزير بوتفليقة إلى الأمة، يوم 15 أفريل 2011، في:

http://www.elmouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm (04/11/2016)

الوكالة العربية السورية للأنباء، لقاء مع سفير الجزائر"صالح بوشامة"، 2016/10/31، في:

http://sana.sy/?p=452201 (05/11/2016).

هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 3281، 12 ديسمبر 1974، في:

https://documents-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/357/66/IMG/NR035766.pdf?OpenElement (19/05/2017).

مواقع الإنترنت باللغة الأجنبية:

African Defense, Algeria and Russia's Long and Continuing Military Cooperation. 19 July 2016 ; In :http://www.african-defense.com/defense-news/algeria-and-russias-long-and-continuing-military-cooperation/ (10/11/016).

Algeria Energy and Business, In:
http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/3368-opec-extraordinary-meeting-in-algiers-agrees-on-reducing-output(10/11/2016)

AnouarBoukhars, "Western Sahara: Beyond Complacency". Carnegie for International Peace, 04 October 2013, in :
http://carnegieendowment.org/2013/10/04/western-sahara-beyond-complacency-pub-53214 (07/11/2016).

MhandBerkouk, "US- Algerian Security cooperation and the war on terror". Carnegie for International Peace, 17 Jun 2009, in:
http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror-pub-23276(01/10/2016)

World Bank,in:
http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ(01/01/2017)

دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية : الديمقراطية الالكترونية –

نوال مغزيلي(الجزائر)•

The role of information and communication technology in establishing a new practice for democracy:

Electronic democracy

ملخص:

تعد الديمقراطية من المفاهيم المثيرة للجدل منذ العصور القديمة، ولقد أخذت حيزا كبيرا من الدراسة والتفصيل في عصرنا الحالي الذي يسمى عصر عولمة القيم الديمقراطية وتزايد الحديث عن الديمقراطية التي أخذت العديد من الأشكال والصيغ والمفاهيم من بينها الديمقراطية الالكترونية، والتي ارتبطت بشكل وثيق الصلة بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتطور اللامتناهي لهذه التكنولوجيا.

فالديمقراطية الرقمية ليست نوعا جديدا من الديمقراطيات وإنما هي ممارسة جديدة بأدوات واليات تكنولوجية فهي وليدة عملية التزاوج بين الديمقراطية كمفهوم سياسي والتكنولوجيا كآلية لتعزيزها،وقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في لعب دور حيوي في دعم الديمقراطية – لاسيما في البلدان التي تتمتع بالديمقراطية- وذلك عبر ما أتاحته من أدوات تعبير عن الآراء بكل حرية وفسح المجال أمام مشاركة المواطنين في صنع القرارات.

وتدور إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة لديمقراطية؟

الكلمات المفتاحية: *الديمقراطية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، الديمقراطية الالكترونية، حرية الرأي والتعبير، المشاركة السياسية الالكترونية، التصويت الالكتروني.*

Abstract :

Democracy has been a controversial concept since ancient times and has taken a great deal of study and detail in our present era called the era of globalization of democratic values The growing talk about democracy has taken many forms, formulas and concepts from Including electronic democracy, which have been closely linked to the evolution of information and communication technologies and the incalculable development of such technology. Digital democracy is not a new type of democracy but a new practice Technological tools and mechanisms are the result of the process of mating democracy as a political concept and technology as a mechanism to strengthen it Information and communication technology has played a vital role in supporting democracy especially in democratic countries - by providing free expression tools and allowing citizens to participate in decision-making.

The study focuses problematic About the extent The contribution of information and communication technology to the establishment of a modern democratic practice?

Key words : Democracy, Information and communication technology, E-Democracy, Freedom of speech, e-participation, E-Voting.

• باحثة دكتوراه – تخصص السلطة السياسية والحوكمة المحلية. جامعة قسنطينة -3- الجزائر

مقدمة:

عرفت الديمقراطية منذ القدم مع الحضارة اليونانية والتي تسمى بالديمقراطية أثينا المباشرة ومع زيادة عدد السكان وتزايد حاجياتهم أصبحت هناك الحاجة إلى من يمثلهم في البرلمان لتتسع بذلك الفكرة وتصبح ديمقراطية تمثيلية، ومع انتشار العولمة وشيوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحدثت نقلة نوعية في ممارسة الديمقراطية وأصبحت تستخدم كوسيلة فعالة لتنشيط جوهر الديمقراطية فأتاحت للأفراد الاتصال مع السلطات الحكومية بحرية اكبر والتصويت على الانترنت والمشاركة بفعالية أكبر في كل مراحل عملية صنع القرار والتعبير عن الرأي بكل حرية ، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم ينظر إليها على أنها تخلق ممارسة جديدة لديمقراطية بأدوات واليات تكنولوجية .

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية؟** أو بالأحرى كيف تؤثر الثورة الرقمية بأدواتها المختلفة على الممارسة الديمقراطية؟

وتنحصر التساؤلات الفرعية للدراسة في:

ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفيما تتمثل أهم خصائصها ؟

ما المقصود بالديمقراطية الالكترونية وما هي الدوافع التي أدت إلى تبني هذا النوع من الممارسة الديمقراطية ؟ هل تعد الديمقراطية الالكترونية في عصرنا الحالي بديلا جديدا للعمل الديمقراطي؟

ولتحليل الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

يؤذي الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى التطور في آلية ممارسة الديمقراطية؟

كلما كانت هناك تكنولوجيا الإعلام والاتصال كلما كانت هناك مشاركة سياسية أكثر للمواطنين وحرية أوسع لتعبير عن الرأي.

تعد الديمقراطية الالكترونية ممارسة جديدة للحكم الالكتروني؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز ارتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالممارسة الديمقراطية وكذا

الوقوف على دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء جوهر الديمقراطية والمتمثل في المشاركة السياسية والتصويت وحرية الرأي والتعبير،إلى جانب ذلك تهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يمثل اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في مختلف الميادين.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يشكل إحدى موضوعات اللحظة الراهنة في خضم التغيرات والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم، كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في أنها تشكل نقطة التقاء هامة بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما تكنولوجيا الإعلام والاتصال والديمقراطية.

الدراسات السابقة:

هناك جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة والتي تشكل منطلقا رئيسيا لهذه الدراسة ومن بينها:

دراسة منال قدواح والمعنونة ب" الإعلام الجديد: خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية وآليات ممارستها رقميا "، مجلة: العلوم الإنسانية،العدد43، جوان 2015، عدد الصفحات: 13 صفحة. والتي أبرزت من خلالها دور الإعلام الإلكتروني المتعدد القنوات في ممارسة الديمقراطية عن طريق تعزيز مفاهيم المشاركة السياسية، والحق في المعارضة الشرعية، من حيث تقديم الخدمات آليا للجمهور ومشاركتهم في صنع القرار، وصولا إلى تجسيد أبعاد العملية الديمقراطية الإلكترونية والمتمثلة في أنظمة الاقتراع الإلكترونية، تشجيع النشاطات السياسية عبر الإنترنت، المشاركة الديمقراطية باستطلاعات رأي الشعب الكترونيا ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها وتوسيع منتديات النقاش الإلكترونية.

ولعل ثاني دراسة تشكل المنطلق الأساسي لهذا البحث هي تلك الدراسة التي قام بها **رمضان بن شعبان حول " الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الاستوني وإسقاطه على الجزائر "،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتوري قسنطينة،2009–2010، عدد الصفحات 181 صفحة)** : والذي أوضح الباحث من خلالها إلى الإمكانية التي تقوم بها الديمقراطية الالكترونية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف مراحل صنع القرار وابرز أهم أدوات الديمقراطية الالكترونية التي تساعد على المشاركة والمتمثلة في التصويت الالكتروني، كما أوضح الباحث التجربة الرائدة لإستونيا في الديمقراطية الالكترونية وإبراز أهم التحديات التي تجابه التطبيق الفعلي لها في الجزائر.

كما توجد أيضا دراسة أخرى تم الاعتماد عليها وتتمثل في دراسة **عبد المجيد رمضان والموسومة ب" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 16 جانفي 2017 ، عدد الصفحات 14 صفحة**، والذي بين أن الديمقراطية الالكترونية تعد آلية لتطوير الديمقراطية التشاركية وأوضح أن دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي أفرز أدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة العملية الديمقراطية التشاركية.

هيكل الدراسة:

الدراسة مقسمة إلى مجموعة من المحاور تتمثل في:

المحور الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم، الخصائص

المحور الثاني: الديمقراطية الالكترونية: نحو ممارسة جديدة.

المحور الثالث: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية.

المحور الرابع : معيقات الديمقراطية الالكترونية.

المحور الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

أولا: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال" أنها خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية، والبطاقية، أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات والمنتجات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة والمتاحة.[1]

كما يعني بها أيضا " مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي – الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الوسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والآلات التي يشملها هذا التطور".

---

[1] عبد الوهاب بن بريكة ، زينب بن التركي ، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، **مجلة الباحث** عدد7، 2009–2010، ص.246.

كما تعرف على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها.[1]

وتشير تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحواسيب الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات .[2]

ثانيا: خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

1 – التفاعلية : حيث يؤثر المشاركون في العملية الاتصالية على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وقد ساهمت هذه الخاصية في ظهور نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد، مما يجعل المتلقي متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا إيجابيا.

2 – اللاتزامنية : وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة أو من خلال تسخير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو لتسجيل البرامج وتخزينها ثم مشاهدتها في الأوقات المناسبة.

3 – القابلية الحركية: تعني أن هناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال، من أي مكان إلى آخر أثناء الحركة مثل الهاتف النقال والتليفون المدمج في ساعة اليد وحاسب آلي نقال مزود بطابعة، كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.

4 – قابلية التحويل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس، كما هو الحال في أنظمة التليتكست، التي تقدم خدمات ورسائل مطبوعة على شاشات التليفزيون تلبية لرغبات زبائنها التي أضحت تتميز بالتعدد والتنوع.[3]

5– التوصيل : تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

6 – الشيوع والانتشار: ويقصد بها الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال عبر العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

---

[1] محمد الفاتح حمدي، ***استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي***، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لحضر باتنة : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،2009/2008)،ص.22.

[2] مبروك قدور جبار ،" تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية ، 2012–2013)،ص.4.

[3] محمد الفاتح حمدي، استخدامات تكنولوجيا الاتصال والاعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دعوة واعلام (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، 2008–2009)، ص ص .57، 58.

7 – **اللاجماهيرية:** يقصد بها أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها.[1]

المحور الثاني: الديمقراطية الالكترونية: نحو ممارسة جديدة

مما لاشك فيه أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أفرزته من أدوات متعددة كان لها تأثير على مختلف المستويات سواء السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، وتعد الديمقراطية إحدى الجوانب التي عرفت تأثرا بفعل هذه الثورة الالكترونية فانتقلت من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية يصطلح عليها ب" **الديمقراطية الإلكترونية**"

أول: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية :

لقد تعددت تسميات الديمقراطية الالكترونية فهناك من يصطلح عليها بالديمقراطية السيبرانية ، وهناك من يسميها الديمقراطية الرقمية وأيضا ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أن كل هذه المفاهيم تحمل دلالات ومعاني ، فنجد كارتيه CARTIER عرف الديمقراطية الالكترونية في معناها الواسع بأنها " وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركتية من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة ، فالديمقراطية الالكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركتية من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة"،أما ANN MACINTOSH فحسبه فإن الديمقراطية الالكترونية هي" استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات وتقوية الديمقراطية التمثيلية ". [2]

فالديمقراطية الرقمية يعني بها " توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشار ها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها". فهي ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية. ونلاحظ أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً مهماً في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وتستحدث أشكالاً لم تكن موجودة[3] ، فهذا النوع من الديمقراطية إذن يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً كي يتم تحويلها إلى رقمية أي قيام المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية [4].

وتعرف أيضا أنها" المشاركة في الاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من الوسائط والأدوات الرقمية والالكترونية ما ييسر للمواطنين المشاركة في التصويت عبر الانترنيت، مما يعزز حقوقهم السياسية.[5]

كما يعني بها كذلك "استخدام كافة الوسائل التكنولوجية في إدارة مجموعة الأنشطة التي تعزز وتزيد حجم مشاركة المواطنين في جميع القضايا والمسائل السياسية ، حيث تشمل عموما الاجتماعات الافتراضية على شبكة الانترنت والحملات

---

[1] علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية(عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص.57.

[2] رمضان بن شعبان، الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ،2009–2010) ، ص.49.

[3] جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية ، القاهرة : دار نهضة مصر ، 2006، ص.3. نقلا عن الموقع :
https://www.fichier-pdf.fr/2015/01/24/128/128.pdf

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، " تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص.2.

[5] رمضان عبد المجيد، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 16 جانفي(2017)،ص.80.

الانتخابية وتسجيل أصوات الناخبين ونتائج الانتخابات "، كما تشمل أيضا استطلاع آراء المواطنين وإتاحة الاطلاع على مختلف محاضر الفرز أو التصويت وغيرها".

فهذا النوع من الديمقراطية يسعى إلى تحقيق أهداف هامة وهو تقديم المعلومات عن العمليات السياسية والخدمات التي توفرها للمواطن عن طريق التكنولوجيا الرقمية والاتصالية والتواصلية فتتحول بناء عليه إلى ديمقراطية افتراضية ، كما تهدف هذه الديمقراطية أيضا إلى تشجيع المشاركة النشطة للمواطن من خلال إعلامه وتمثيله واستشارته وتشجيعه على المشاركة السياسية والتعاون في خدمة البلاد والصالح العام[1] ، أما المركز الدولي التليديمقراطي الاسكتلندي "the international Teledemocracy center" والمتخصص في الديمقراطية الالكترونية يركز في تعريفه للديمقراطية الالكترونية بأنها" هدف يقوي الديمقراطية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة في تحسين عملية اتخاذ القرارات الديمقراطية، وذلك باشتراك المواطن المتزايد بشكل محدد خلال الاستشارات الالكترونية، والمطالبة بالالتماس، أو العرائض الالكترونية ويعتبر ذلك بناء على خلفية تعويض السلطة التشريعية[2]. فالديمقراطية الالكترونية هي محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.[3]

فمن ابرز انعكاسات الثورة التكنولوجية على الفكر والعملية الديمقراطية هو العودة بمفهوم الديمقراطية إلى طابعه المباشر لتصبح الديمقراطية الالكترونية صورة حقيقية للديمقراطية المباشرة، حيث يتمكن المواطن أن يمارسها بدون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، كما برزت الحكومات الإلكترونية والتي تركز على تعامل مباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار. [4]

ثانيا: عوامل ودوافع تطبيق الديمقراطية الالكترونية: أدت ثلاث عوامل بارزة إلى تطبيق الديمقراطية الالكترونية وتتمثل في :

1 – توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير خلال العقد الماضي في كافة أرجاء العالم إلى الحد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الاكثر اهمية وهو التصويت في الانتخابات الوطنية وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل على 65% بحلول 2020 في اوروبا الغربية لوحدها.

2 – كثير من القضايا اصبحت عالمية على نحو متزايد تتطلب حلول عالمية أي انه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية .

3– عامل الاتصال وهو العامل الاكثر أهمية إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة ، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور وهذه هي مهمة الديمقراطية الالكترونية.

---

[1] جيدور حاج بشير ، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة : من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس 15 ، جوان 2016 : ص.728.

[2] محمد الشايب ،" الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق ،2008–2009)، ص.102.

[3] عادل عبد الصادق،" **الديمقراطية الرقمية** "،مفاهيم إستراتيجية ، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني ،سبتمبر 2010، ص.16.

[4] منال قدواح ، الإعلام الجديد :خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقميا، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ب ، العدد43، جوان 2015، ص.220.

ثالثا " مجالات الديمقراطية الالكترونية: تمارس الديمقراطية الالكترونية في عدة مجالات تتمثل في:

1 – البرلمان الالكتروني:

توفر تكنولوجيا المعلومات الاتصال المستمر بالمواطنين وإعلامهم واستشارتهم في كل القضايا التي تطرح داخل غرفة البرلمان كما تشكل أداة لمتابعة نشاط البرلمانيين وإمكانية التدخل وتعد من أهم الشروط الملموسة في قيام برلمان شفاف يعزز الثقة لدى المواطنين ويعتبر المجلس الوطني لكيبك Québec مثالا واقعيا على ذلك حيث اخترع مشروعين أساسيين يتعلق الأول بالاستشارة وذلك على الموقع : WWW.PARL.gc.ca/disability وأخر يتعلق بإصلاح المؤسسات الديمقراطية.

2 – الحكومة الالكترونية(الشفافية الالكترونية) : تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الانترنيت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام.[1]

3 – المجتمع المدني: نجد العديد من المنظمات المجتمع المدني أسست لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية، فنجد من بينها النقابات والجمعيات الأهلية التي استغلت الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها،[2] والترويج للأفكار والسياسات التي تتبناها، وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها[3].

4 – الأحزاب السياسية: تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للأحزاب أداة لإشراك أعضائها في وضع السياسات وذلك من خلال إنشاء مواقع لها تضع بها أفكار واتجاهاتها ،[4] حيث تستطيع الإنترنت أن تساعد الأحزاب السياسية من خلال استخدام الحاسوبات وقواعد البيانات الانتخابية في الحملات الانتخابية، وحشد أصوات الناخبين .ويستخدم البريد الإلكتروني تحديدًا في دعم شبكات العمل الجماعية داخل المنظومات الحزبية علاوة على ربط المواطنين بالأحزاب ، وتشير بعض الدراسات إلى استخدام الأحزاب السياسية للإنترنت في دول معينة مثل الدنمارك وبريطانيا وهولندا وكذا الولايات المتحدة.[5]

5– الحملات الانتخابية الالكترونية: يتم فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم العملية الانتخابية للمرشح من خلال أتمتة مختلف الوحدات الوظيفية للهيكل التنظيمي للحملة الانتخابية.[6] وقد تبلور استخدام هذه التكنولوجيا وخاصة الشبكات الاجتماعية (الفايسبوك، التويتر..الخ) بوضوح في الحملة الانتخابية لرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2008 (الذي يعتبر من الأوائل الذين اعتمدوا على الشبكات الاجتماعية في حملته)[7] ،كما عرفت الانتخابات

---

[1] رمضان عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص.81.

[2] مبارك زودة ،" دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الحاج لخضر باتنة:قسم العلوم الإنسانية ، 2011 – 2012)، ص.158.

[3] رمضان عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص.82.

[4] رمضان بن شعبان ، مرجع سابق الذكر، ص ص.48– 52.

[5] طه عبد العاطي نجم، أنور بن محمد الرواس،" العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية "دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت" مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الرابع ، جانفي (2011)، ص.49.

[6] جلال سلمان، بين الحملة الانتخابية الالكترونية e-campaign والملصق الالكتروني متوفر على الرابط : http://www.alwasatnews.com/news/748282.html تم تصفحه يوم 17–11–2016

[7] حسين محمود هتيمي ، *العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي* (عمان: دار أسامة للنشر،2014)،ص .98.

الرئاسية الأمريكية سنة 2016 الاعتماد على مواقع الإعلام الاجتماعي وظهر هذا جليا في الحملة الانتخابية لدونالد ترامب أين اعتمد على هذه المواقع ولاسيما التويتر لترويج لبرنامجه وأفكاره.[1] لتشكل هذه الأدوات جسر للتواصل بين الرأي العام الأمريكي والمرشح للانتخابات.[2]

الاحتجاج الالكتروني: أتاح هذا التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إمكانية الاحتجاج الرقمي(كدعامة للاحتجاج التقليدي)حيث يمكن لمجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة أن يقوموا بتقديم شكاوى واحتجاجات ضد أحد القرارات الصادرة عن إحدى مؤسسات الدولة على الموقع الالكتروني الخاص بتلك المؤسسة أو صفحة الفايسبوك التابعة لها ويمكن أن يتوسع ذلك الاحتجاج ليشمل فئات أخرى تتعاطف مع مطالب المحتجين أو إرسال رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة تحمل نفس محتوى الاحتجاج.[3]

رابعا: مراحل الديمقراطية الالكترونية :

لم تتبلور الديمقراطية الالكترونية دفعت واحدة وإنما تطورت وتجسدت عبر مراحل متتالية وضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتقنية وهو ما حددها تيري فيدال في ثلاث مراحل أساسية مبرزا مميزات وإشكالات كل مرحلة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفترة[4]	السياق الاجتماعي السياسي	السياق التقني	المواضيع ذات الاهتمام، الإطارات والفاعلون ذو الامتياز (المفضلة)
1960-1950 **الآلة الحاكمة**	- الحرب الباردة - التسيير المركزي للدولة - إرهاصات التسيير العمومي	- الحاسوب منظور إلية أولا كآلة متطورة للحساب ومعالجة المعطيات . - أنظمة معلوماتية ممركزة وثابتة .	- تدبير فعال للإدارة. - عقلنة علاقة الدولة بالمجتمع. - قيادة علمية للسياسات العمومية والقرار السياسي.
1980-1970 **الديمقراطية عن بعد**	- أثر الأزمات السياسية الاجتماعية والحركات الاحتجاجية نهاية الستينيات. - الطعن في شرعية المؤسسات الديمقراطية. - بداية الصعود إلى المحلي كمجال لتجديد الممارسة السياسية	- شبكات تلفزية بالكابل، شبكات محلية نسبية مستقلة وتفاعلية.	تحديث الديمقراطية التمثيلية. - تحسين العلاقة بين المواطنين والمنتخبين. - الجماعة المحلية كمختبر لديمقراطية متجددة.
2000-1990 **الديمقراطية الالكترونية**	المطالبة بتقليص دور الدولة . - العولمة والتساؤل حول نهاية الدولة . - تعزيز الفردانية والقيم الليبرالية الجديدة والحرية المطلقة.	ينظر إلى شبكة الانترنت كشبة كونية مفتوحة ولا ممركزة توفر الاتصال الأفقي والتفاعلية دون ضبط أو مراقبة	- إعادة تأسيس العلاقة الاجتماعية داخل الفضاء الافتراضي. - المواطن ذات كاملة استقلالية داخل فضاء عمومي كوني. - الفضاء السيبرياني كمجال وأدوات للتنظيم الذاتي .

---

[1] نادية الصليبي،" البوت ، الانترنت والإعلام الاجتماعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016 متوفر على الرابط : http://www.mc-doualiya.com/articles/20161108 تم تصفحه يوم 23-2-2017

[2] حسين محمود هتيمي، مرجع سابق الذكر ، ص.98.

[3] محمد نور علي السيد البصراتي ، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)" ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد12، نوفمبر 2014: ص.406.

[4] عبد النبي رجواني، الانترنت والديمقراطية إنعاش وتجديد أم تقويض وتأزيم ، سلسة شرفات الزمن ، منشورات الزمن ،2011، ص.49.

المحور الثالث: مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة لديمقراطية:

تؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى بروز مفهوم الديمقراطية الالكترونية والتي تشكل إحدى دعائم الحكم الجيد ، وتساهم هذه التكنولوجيا في لعب دور حيوي في إرساء جوهر الديمقراطية وهذا الدور نحدده من خلال الجوانب التالية:

1 – 1 : الديمقراطية الالكترونية كآلية لتعزيز المشاركة السياسية: الانتقال إلى المشاركة السياسية الالكترونية

أسهمت الديمقراطية الرقمية في دعم وتحفيز المشاركة السياسية من خلال" توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي عبر الوسائط الاليكترونية، فقد دفعت الديمقراطية الرقمية بحق المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ولاشك في أن وسائل وأدوات وتقنيات الإعلام الجديد قد أعادت صياغة معنى المشاركة الفاعلة ومدت في نطاقها فالمشاركة السياسية والاجتماعية في ظل العصر الرقمي لم تعد مشاركة موسمية تنحصر في مشاركة المواطن في العملية الانتخابية والاكتفاء بالإدلاء بصوته الانتخابي بل أنها أصبحت مشاركة يومية يمارسها المواطن على منصات ومواقع الإعلام الاليكتروني ، وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية فتحت مجالات جديدة للمشاركة وخلقت فرصا واسعة لمقاربات جديدة ومبتكرة للتعليم والتعلم عن المشاركة السياسية في إطار منصات وتكنولوجيات الإعلام الجديد ،حيث يفتح إطار الإعلام المنتشر اليوم فرصا جديدة للمشاركة المدنية الفاعلة والفعالة على نطاق أوسع يعيد تطور الحركات الاجتماعية عبر الشبكة التي يتمحور تنظيمها حول الأدوات الرقمية ومنصات الإعلام الاجتماعي.[1]

1 – 2 التصويت الالكتروني كتطبيق للديمقراطية الالكترونية ودعامة للمشاركة السياسية :

يعد التصويت الالكتروني أداة لتنشيط الديمقراطية ومجالا من مجالات الديمقراطية الالكترونية من جهة ومن جهة أخرى يتيح للمواطنين التصويت بطرق أكثر سهولة، فهو عبارة عن كل الوسائل الالكترونية التي يمكن أن تستخدم لصب التصويت وتبويب الأصوات ويدخل ضمن ذلك كل الوسائل والنظم الالكترونية التي توظّف لانجاز العملية الانتخابية" [2] فبهذا المعنى فإن التصويت الالكتروني يعنى اللجوء على استخدام الأدوات الالكترونية كالبرمجيات والحواسيب وغيرها للقيام بالعملية الانتخابية عوض عن الإجراءات التقليدية.

ويمكن **للتصويت الالكتروني أن يأخذ طرقا** مختلفة:

1 – التصويت الالكتروني داخل المركز الانتخابي ويكون عن طريق ماكينة آلية بها مفاتيح وشاشة حساسة وبرنامج يحتوي على مجموعة من الخطوات التي يتبعها الناخب وبإتمامها يتم انتهاء التصويت وقد استعمل نظام تسجيل الأصوات باستخدام نظام حاسوبي تعمل شاشته باللمس حيث يتم الناخب بإدخال رقم سري مكون من عشرة أرقام يتبعها مباشرة عرض للمرشحين وصورهم وبياناتهم وانتمائهم الحزبية وشعاراتهم ثم يقوم الناخب بلمس الشاشة لتسجيل اختياره.

2– التصويت خارج المركز الانتخابي حيث يصوت الناخب باستعمال آلة موضوعة في مكان معين وهنا يصبح التصويت محتمل في محطة أو مركز تسوق أو مكتب بريد.

3– التصويت عن بعد بدون الذهاب إلى مركز الانتخاب، فالتصويت هنا يمكن أن يكون في أي مكان مطلق من البيت أو موقع العمل أو أي نقطة أخرى لكن التقنيات المستعملة تكون مختلفة حيث يكون عبر :

– التصويت عبر الانترنت من الحاسوب.

---

[1] منال قدواح ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص .235، 236.

[2] صدام فيصل كوكز المحمدي، "التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية"، 2012، ص.4.

– التصويت عن طريق رسالة قصيرة على هاتف نقال .

– التصويت بواسطة التلفزيون التفاعلي.

فالتصويت الالكتروني وبغية تسهيل وتنمية المشاركة الالكترونية يتوقع أن يحقق ثلاث أهداف أساسية تتمثل في:

– تسهيل التصويت لصالح المجموعات الذين يصادفون صعوبات في التنقل إلى المركز الانتخابي بسبب السن أو الإعاقة، هذه المجموعات التي تصادف العديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بممارسة حق التصويت.

– سيكون تسهيل التصويت في أماكن ماعدا المركز الانتخابي أمرا أكثر توافقا من اتجاهات العمل الجديدة (نمو القدرة على التنقل مهنيا) وأسلوب الحياة بشكل خاص.

– يمكن من تشجيع الناخبين الشباب من المشاركة كمستعملين منتظمين لتقنيات المعلومات حيث سيجدون في هذا الطريق الجديد للتصويت أداة اشتراك أكثر حداثة. [1]

أما إذا تحدثنا عن التطبيق الفعلي في مجال الانتخابات العامة بالتصويت الالكتروني فما زال في مرحلة التجارب المحدودة أو الممارسة العينية النموذجية وفي بعض الدول المتقدمة فقط ففي النرويج مثلا أجريت أول انتخابات عامة تجريبية عام 1993 بواسطة بطاقات انتخابية الكترونية وإدارة حاسوبية تظهر النتائج بعد ثلاث ساعات من غلق الدوائر الانتخابية لكن البرلمان النرويجي رفض إقرار مبدأ العمل بهذا التطور التكنولوجي ، ووجدت اللجنة الانتخابية ل2003 في المملكة المتحدة في دراسة نموذجية أن التصويت عن طريق البريد رفع نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بحوالي50 % ولذلك أوصت اللجنة بضرورة أن يكون التصويت في جميع انتخابات الحكومات المحلية المستقبلية عن طريق البريد فقط ورأت أن التصويت الإلكتروني مهم في إتاحته فرصا أكثر في طرق التصويت للناخبين متوقعة أنه بحلول الانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة مابين عامي 2002 و 2011 ستمنح الفرصة للتصويت الكترونيا للراغبين فيه وهو ما لم يتم حتى الآن...كما أجري اختبار لعملية التصويت عن طريق الإنترنت قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2000 في ولاية أريزونا، لتحديد مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة، وبعد ذلك بقليل تم اعتماد نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات الرئاسية نفسها في ولاية فلوريدا، وفي بعض الجامعات الأوربية (ألمانيا منذ عام 2000 وفرنسا منذ عام 2010) تم استخدام التصويت الإلكتروني في الانتخابات النقابية.[2] كما استخدمته استونيا في الانتخابات العامة عام 2005، فتجارب التصويت الالكتروني التي أجريت في الولايات المتحدة تميل إلى ارتفاع في المشاركة وقد تضاعفت نسبة المشاركة بسبعة أضعاف في الفئة العمرية من 18 إلى 55 سنة، كما عرفت سويسرا زيادة في نسبة المشاركة وصلت إلى 9 % في الانتخابات عام 2001 اثر إدخال هذا النوع من التصويت .[3]

وللتصويت الالكتروني **ايجابيات** تتمثل في :

– توفير النفقات الخاصة بالعملية الانتخابية.

– يحد من التدخلات البشرية (المقصودة والغير مقصودة) وبالتالي يقلل من الأخطاء المصاحبة للعملية الانتخابية .

– يتيح للمرشحين والمراقبين فرصة للاطلاع المباشر على إجراءات التصويت حتى لحظة إعلان النتائج دون الاعتماد على وكلاء المرشحون والمشاكل التي تصاحب ذلك.

– يعتبر ذا فائدة من ناحية التحليل الإحصائي لبعض البيانات الخاصة بالعملية الانتخابية مثل حجم مشاركة النساء، الشباب، المهنة الأكثر مشاركة ويمكن الاستفادة من نتائجها في دعم متخذ القرار وتطوير العملية الانتخابية.

---

[1] رمضان بن شعبان ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.80.

[2] فضيل دليو ، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، **مجلة المستقبل العربي**، عدد397 مارس 2012 ، ص.35 .

[3] رمضان بن شعبان ، **مرجع سابق الذكر** ، ص.81.

– يقضي على إشكاليات ترتبط بالمشاركة في الانتخابات العادية مثل تصويت الوافدين في المحافظات المختلفة والذين لا يتبعون الموطن الانتخابي.

– توفير الوقت اللازم للإدلاء بالصوت الانتخابي في الحالة العادية.

هذا التصويت وبالرغم من أنه يشتمل على ايجابيات إلا انه لا يخلوا كذلك من **سلبيات** ونقائص والتي تتمثل في :

– إمكانية اختراق الشبكات المستخدمة في التصويت إذ كان ذلك النظام غير مؤمن بشكل قوي وهو ما أثبتته الدراسات الدولية.

– يوسع الرشوة الانتخابية بصورة أكبر من المشاركة السياسية العادية وبالتالي يزيد من نفوذ المال السياسي في التأثير على الحياة السياسية. [1]

فالتصويت الالكتروني هو خدمة جديدة للناس وتشجيعهم على المشاركة من خلال تسهيل التصويت للجميع بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون خارج البلاد والجنود وكذا المسافرين والمسنون وذوي الاحتياجات الخاصة وأولئك الذين لا يستطيعون الحضور إلى مكاتب التصويت بسبب ضيق الوقت.[2]

3-1 : الديمقراطية الالكترونية فضاء لحرية التعبير

فسحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال المجال أمام المواطنين الفرصة لتعبير عن أرائهم بكل ديمقراطية وذلك عبر الاعتماد على مجموعة من الوسائل ومن بينها نجد:

1- نظام لوحات النشرات الإلكترونية: وهذا النظام عبارة عن برنامج معين للاتصالات بين الحاسبات عبر خطوط التليفون...يمكن إنشاء نقطة التقاء لدى جهة ما لتتيح لمجموع المستخدمين لهذا البرنامج التواصل معا بشكل جماعي و الدخول في حوار أو نقاش حول قضية ما معا وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه النظم شكلت وفي أوج انتشارها ظاهرة ذات أهمية ملحوظة، حيث كانت تستخدم لاجتماع الناس و إجراء مناقشات في شتى القضايا والموضوعات ونشر المقالات بشكل ديمقراطي رقمي حر.

2 – مجموعات الأخبار والمناقشة، والقوائم البريدية والمواقع المجانية:

أ – **مجموعات الأخبار** :عبارة عن نظام لتبادل الرسائل عبر الإنترنت تشترك فيه مجموعات غير محددة العدد أو الهوية من مستخدمي الشبكة بلا قيود تقريبا، حيث يقوم كل مشترك راغب في الانضمام إلى المجموعة بإرسال الرسائل والأخبار والتعليقات الكترونيا إلى موقع أو حاسب خادم كبير على الشبكة يستضيف المجموعة ويعمل هذا الحاسب كمستودع ضخم يتلقى الرسائل من مختلف المستخدمين ويعيد عرضها بشكل منظم على الشبكة ليطالعها كل من المشتركين الآخرين ويعلقون عليها برسائل وآراء جديدة، وبمرور الوقت تتكون كمية ضخمة من المعلومات والأخبار والبيانات والآراء حول القضية المطروحة للنقاش ولا تزال مجموعات الأخبار تشكل ركيزة من ركائز تبادل الرأي والحوار الديمقراطي على نطاق واسع.

ب – القوائم البريدية :وهي عبارة عن شكل خاص من أشكال استخدام البريد الإلكتروني هدفه إتاحة الفرصة لمستخدم البريد الإلكتروني لكي يرسل رسائل بما لديه من معلومات أو آراء في أي قضية محل المناقشة إلى عدد يقدر بعشرات أو مئات الآلاف من الأشخاص حول العالم بمجرد ضغطة زر واحدة ويتحقق ذلك من خلال بناء نظام على حاسب خادم واسع الانتشار على الإنترنت تنشأ بداخله قائمة بأسماء وعناوين البريد الإلكتروني لمجموعة من المستخدمين للشبكة من مختلف أنحاء العالم ممن يرغبون في المشاركة في هذه القائمة وبالتالي يمكن لأي شخص مشترك بالقائمة أن يرسل للباقين

---

[1] محمد نور علي السيد البصراتي ، **مرجع سابق الذكر**، ص .405.

[2] رمضان بن شعبان، **مرجع سابق الذكر**، ص.81.

ويتلقى منهم رسائل بريد الكتروني حول القضية محل النقاش، وقد عرفت القوائم البريدية انتشار في التسعينيات من القرن العشرين وشكلت حلقة جديدة من حلقات تطور الوجه الرقمي لآلية الحوار والتعبير عن الرأي.

ج – المواقع المجانية :هناك الكثيرون ممن يرغبون في التعبير عن الرأي بآليات تحمل بصماتهم الخاصة ولا يكتفون بمجرد المشاركة برأي سريع أو معلومة أو تعليق موجز على رأي مخالف فهم يفضلون توصيل أفكارهم كاملة معمقة تجعل من أفكارهم قضية في حد ذاتها...ومن الناحية العلمية ينتمي هؤلاء في العادة إلى الفئة التي تمثل صفوة العقول السياسية و العلمية و الأكاديمية...وتنشط هذه

الظاهرة على وجه الخصوص في البلدان التي يشتد فيها الكبت والقهر والديكتاتورية.

3 – المنتديات :وهي عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنت فتسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء وتعليقات وحوارات من قبل أي شخص يسجل نفسه بالمنتدى وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فورا والرد عليها ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي الحر بكل شفافية و بلا قيود بين المشاركين

4 – غرف الدردشة والتراسل الفوري :تشكل غرف الدردشة وأدوات التراسل الفوري أداة أخرى واضحة النضج متاحة بكل سهولة ويسر لمن يريد ممارسة حقه الديمقراطي في التعبير عن الرأي والمشاركة في المناقشات والحوارات الجارية حول القضايا المختلفة، فعبر هذه الأداة يمكن لأي شخص أن يختار شخصا أو مجموعة أشخاص حسب رغبته و في التوقيت الذي يتم التوافق عليه بين الجميع لينخرطوا في حوارات ودردشة حول أي قضية أو موضوع...ولعل أبرز تأثير ديمقراطي للدردشة ظهر فيما يعرف حاليا بالاستشارات الإلكترونية الحكومية عبر الإنترنت، وهو مصطلح يشير إلى ما يحدث من تبادل فوري للمعلومات وآراء بين مسئولين حكوميين ومواطنين ...حيث تقوم هيئة باستشارة مجموعة من الناس للاسترشاد بآرائهم حول موضوع ما عندما يكون هناك مشروع أو سياسة يتم تطويرها أو تنفيذها.[1]

5 – التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التليفوني :حيث يتم الاتصال التليفوني للمشاركة بالرأي والتعبير أيضا عبر الهاتف للمشاركة في أحد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين والتي تعد جزءِ من عملية قياس الرأي العام.

6 – استطلاعات الرأي الإلكترونية :حيث أصبحت مادة دسمة في الكثير من المواقع على شبكة الإنترنت والتي تهدف إما إلى استطلاع رأي زوار الموقع تجاه موقف معين أو محاولة بناء رأي تجاه قضية ما وأصبح هناك استمارات رأي إلكترونية إلى جانب استطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية، وتتميز تلك الاستطلاعات بسهولة دخول المستطلع رأيه .[2].

1 – 4 :الديمقراطية الالكترونية والمواطنة الرقمية:

أسهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التأسيس لمفهوم " المواطنة الافتراضية " كركن مهم في ترسيخ الديمقراطية الرقمية ،هذه المواطنة الرقمية تعني مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن ... فهي توجيه نحو منافع التقنيات الحديثة وحماية من أخطارها. كما يمكن أن تتشكل المواطنة في شكلها الرقمي أيضا من مجموعة قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا المتعددة، كالتبادل الإلكتروني للمعلومات والمشاركة الإلكترونية للأفكار التي ترتقي

[1] **نفس المرجع**، ص ص.233 ، 234.

[2] عادل عبد الصادق، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الإنترنت كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث على التكافل المجتمعي أو غيرها.[1]

كما صار الحديث متداولا أيضا عن " المواطن الاليكتروني " الذي ينشط عبر الفضاء الافتراضي ويتفاعل معه ، حيث فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت وتحولت هذه الشبكات إلى مجال لتعزيز وتبادل قيم ومفاهيم وقناعات مشتركة ، بل لعبت أدوارا في دائرة الفعل والتغيير عبر ممارسة المواطنة الشبكية.[2]

فتكنولوجيا الإعلام والاتصال ساهمت في أداء دور حيوي في دعم الديمقراطية حول العالم بما أتاحته من أدوات تعبير واستراتيجيات عمل في المجال السياسي العام وبشكل أثر على أداء المؤسسات التقليدية وبما أتاحته من مجال عام مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية[3]

المحور الرابع : تحديات ورهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية

يصطدم تطبيق مبادئ الديمقراطية الرقمية بتحديات كثيرة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية حيث لا تؤمن بعض النظم السياسية في هذه الدول بحقوق الاتصال وحرية التعبير والتعددية في مجال الإعلام والمشاركة الجماهيرية الفاعلة في رسائل الاتصال والاتجاهات المتعددة لعملية الاتصال.

وأمام هذه التحديات تثور العديد من القضايا الجدلية المرتبطة بتطبيق مفهوم ديمقراطية الإعلام على أرض الواقع، كدعم القضايا السياسية على اختلاف توجهاتها.

وبمقدار القدرة على توليد وإنشاء المعلومات على نطاق واسع، تتولد أساليب جديدة ودقيقة للسيطرة عليها .وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية مجرد وهم فالحرية التي تخضع للمراقبة هي في الحقيقة ليست حرية كما أن الكمية الهائلة من المعلومات غير القابلة للتحديد لا يمكن أن يستوعبها لضخامتها وبالتالي يجري غربلتها بناء على خبرة مهندسين مختصين بحيث يتم بث مجموعة من المعلومات ذات أهمية حيوية ضمن كم هائل من المعلومات السطحية يصعب انتقاء ما هو مفيد منها، ويجعل المتتبعين للمعرفة في حالة ضياع .

الفجوة الرقمية : لكن التحدي الذي يبقى قائما في الدول النامية ومن بينها الدول العربية هو الفجوة الرقمية التي تعد البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الالكترونية، باعتبار أن نسبة المواطنين الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا في هذه الدول متواضعة جدا، ما يستدعي من الحكومات التنبه من خطر احتكار المعلومة من طرف فئة قليلة من المجتمع التي تمتلك القدرة على الولوج إلى المواقع الالكترونية الحكومية على حساب الغالبية من المواطنين[4].

خلاصة:

وعليه ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن اندماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية وبرز مفهوم جديد للديمقراطية يصطلح عليه بالديمقراطية الالكترونية هذه التكنولوجيا وبأدواتها المتعددة ساهمت في إبراز ممارسات جديدة لديمقراطية لم تكن موجودة في الديمقراطيات القديمة أهمها حرية الرأي والتعبير وإرساء مشاركة سياسية ذا طبيعة رقمية تجعل من المواطنين مشاركين في الحياة السياسية إلى جانب تدعيم الوصول إلى المعلومات العامة وجذب الأفراد الذين استثنوا من المشاركة وذلك عبر إرساء نظام التصويت الالكتروني، فإرساء هذه الجواهر في العملية الديمقراطية الالكترونية تعد آلية لتحقيق الحكم الراشد.

---

[1] جيدور حاج بشير، **مرجع سابق الذكر**، ص.726.

[2] منال قدواح ،**مرجع سابق الذكر**، ص.236.

[3] عادل عبد الصادق، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[4] عبد المجيد رمضان ، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص 80، 81.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

كنعان علي عبد الفتاح ، الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية.عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

ثانيا: مجلات

البصراتي محمد نور علي السيد ، "دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)" ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد12، نوفمبر 2014.

بن بريكة، عبد الوهاب ، زينب بن التركي ،" أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، **مجلة الباحث** عدد7، 2009-2010.

جيدور حاج بشير ، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة : من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس 15 ، جوان 2016 .

دليو فضيل ، الديمقراطية الإلكترونية بين التشاؤم و التفاؤل، مجلة المستقبل العربي، عدد397 مارس 2012 .

عبد المجيد رمضان ، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)" ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد16 جانفي2017.

قدواح منال ، لإعلام الجديد :خطوات واعدة نحو بروز مفهوم جديد للديمقراطية، وآليات ممارستها رقميا، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد ب ، العدد43، جوان 2015.

نجم طه عبد العاطي ، أنور بن محمد الرواس،" العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية "دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت" مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الرابع ، جانفي 2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية

بن شعبان رمضان، الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق ،2009-2010).

جبار مبروك قدور،" تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية ، 2012-2013).

حمدي محمد الفاتح ، ***استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي***، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لحضر باتنة : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،2008/2009).

زودة مبارك،" دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجا"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الحاج لخضر باتنة:قسم العلوم الإنسانية ، 2011 – 2012 .

الشايب محمد ،" الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات ،جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق ،2008-2009).

رابعا: مقالات من مواقع إلكترونية

الأسرج حسين عبد المطلب ،" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير" ،مركز المشروعات الدولية الخاصة.

صدام فيصل كوكز المحمدي، "التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية"، 2012.

غيطاس، جمال محمد الديمقراطية الرقمية ، القاهرة : دار نهضة مصر،2006، نقلا عن الموقع : https://www.fichier-pdf.fr/2015/01/24/128/128.pdf

مدى مساهمة الجهوية السياسية في الحفاظ على وحدة الدولة– أ.محمد اليوسفي(المغرب)[•]

ملخص:

تسعى هذه الدراسة البحثية إلى مناقشة وتحليل إشكالية مركزية تتمثل في مدى مساهمة الجهوية السياسية في الحفاظ على وحدة الدولة الحديثة وتدعيم تماسكها واستقرارها. وقد ركز البحث للإجابة عن الإشكالية المحورية على تجربة الحكم الذاتي الإيطالي و النموذج الجهوي الإسباني، نظرا للنتائج الطيبة المحققة في ترسيخ وحدة الدولة وتدعيمها في البلدين ، بالرغم من المشاكل والتوترات أحيانا في بعض الجهات ذات الخصوصيات التاريخية والثقافية، ولأن المغرب قد استلهم روح مبادرته لمنح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية من النماذج السالفة الذكر للاستفادة منها ، فمن شأن ذلك حل مشكل الصحراء في حال توافر شروط تطبيق الحكم الذاتي، مما سيسهم في الحفاظ على الوحدة الترابية للبلد.

Abstract:

The political regionalism is presented as a basic mechanism to preserve the unity of the modern state by recognizing some areas and entities where political, social or ethnic minorities exist in a kind of freedom and independence in the field of national cooperation. Its effectiveness in strengthening its national unity by containing and absorbing separatist tendencies .Therefore, the problem of the article centered on the extent of the contribution of regional political in support of national unity and address the national issue.

In the context of the issue of the problem can be demonstrated the importance of political regionalism in strengthening the unity of the state and address the issue of separatism through the regional model Spanish and Italian, the Spanish experience, Separatist conflicts and thus maintaining the unity of the state.

Morocco has been inspired by the spirit of its initiative to grant autonomy to the Shara regions of the above models to benefit from them, in order to solve the problem of the desert and preserve the territorial integrity of the country.

. **Keywords:** Regionalism – self– government – the unity– State – Model Spanish and Italian

[•] باحث دكتوراه في العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، ومؤسس مركز الدراسات القانونية والاجتماعية. المغرب.

مقدمة

استطاعت الدولة الديمقراطية الحديثة بفضل إقرار الجهوية السياسية تدعيم وحدتها واستقرارها النسبي، وذلك عبر الاعتراف لبعض المناطق والجهات التي تتواجد بها أقليات سياسية، اجتماعية أو اثنيه بنوع من الحرية والاستقلال في تدبير مجالها وذلك في إطار من التعاون الوطني، حيث أظهرت العديد من تجارب الجهوية الموسعة والحكم الذاتي خصوصا المرتبطة بسياقات الانتقال الديمقراطي عن فعاليتها النسبية في تدعيم وحدتها الوطنية من خلال احتواء وامتصاص التوجهات الانفصالية فيها وتحقيق الاستقرار النسبي (إسبانيا وإيطاليا على سبيل المثال) .

وقد شكل الحكم الذاتي أبرز تجليات الجهوية السياسية بتكريس مجموعة من المؤسسات السياسية على المستوى الجهوي والمتمثلة في نظام الحكومة و البرلمان و القضاء المحلي، مما ساعد على احتواء النزاعات الانفصالية وإدماجها رغم بعض المشاكل والتوترات التي تثيرها بعض الجهات ذات الطبيعة التاريخية والهوياتية.

وإذا كان المغرب قد استلهم مشروع الحكم الذاتي لتخويل المناطق الصحراوية حكما ذاتيا موسعا من دول الجوار المتوسط الأوروبي، فإن الدراسة تقترح الاستفادة من النموذج الإسباني لحل مشكل الصحراء من خلال اعتماد جهوية سياسية ذات جوهر ديمقراطي، وتمتيع جهة الصحراء بحكم ذاتي لإنهاء هذا النزاع الذي عمر طويلا.

الإشكالية:

وتأسيسا على ما سبق، فإلى أي حد ساهمت الجهوية السياسية في الحفاظ على وحدة الدولة؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية يستلزم ضرورة تفكيكها إلى الأسئلة التالية:

ما هو مدلول الجهوية السياسية والحكم الذاتي ؟

ما هي التجارب الناجحة التي أسهم فيها إقرار الجهوية السياسية في الحفاظ على وحدة الدولة؟

ما هو النموذج الأقرب للمغرب الذي يمكن الاستفادة منه لحل مشكل الصحراء والحفاظ على وحدته الترابية؟

فرضيات الدراسة :

ولتحليل هذه الأسئلة الفرعية يمكن أن نختبر فرضية كون الجهوية السياسية بنظام الحكم الذاتي تعتبر وسيلة أساسية للحفاظ على وحدة الدولة من جهة والاعتراف بالاستقلال الذاتي للجهات، م جهة أخرى وفي مقابل هذا الافتراض يمكن طرح فرضية عدم فعالية الجهوية السياسية في ترسيخ وحدة الدولة .

مناهج الدراسة :

وقد اعتمد البحث لفك مختلف التساؤلات على عدة مناهج، وهكذا استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال دراسة نموذجين رائدين على مستوى الدولة الموحدة في المتوسط الأوروبي ويتعلق الأمر بالنموذج الإسباني والإيطالي.

كم تم الاستناد إلى المنهج القانوني المؤسسي[1]، والمنهج التحليلي الوصفي ، والمنهج التاريخي كمناهج مساعدة لتفكيك وتحليل طبيعة الموضوع بشكل عميق.

1 نصر محمد عارف ، ابستملوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية المنهج ، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة 2002، ص 32.

التقسيم المنهجي :

ولتفكيك عناصر الدراسة، تم اعتماد التقسيم الثنائي لما يمتاز به من فعالية في الحفاظ على وحدة الموضوع وتماسكه[1]، حيث يخصص المبحث الأول لتحديد وتعريف مفهوم الجهوية السياسية والحكم الذاتي، من أجل التأسيس للمبحث الثاني الذي تم تخصيصه لإبراز أهمية الجهوية السياسية ودورها في الحفاظ على وحدة الدولة من خلال النموذجين الإسباني والإيطالي ومدى إمكانية الاستفادة منهما من طرف المغرب.

المبحث الأول : التحديد المفاهيمي: الجهوية السياسية والحكم الذاتي.

يعتبر دراسة المفاهيم في نشأتها و تطورها أهم مرتكزات التأصيل العلمي النظري الرصين، وعليه، فالحكم الذاتي كأبرز تجليات وتمظهرات الجهوية السياسية له طبيعة خاصة حيث لا نجد تعريفا جامعا مانعا ، فهو يتسم بالمرونة وعدم الاستقرار حيث لا يأخذ شكلا ثابتا للتطبيق في جميع الدول نظرا لاختلاف ظروفها وأوضاعها، ومن أجل رفع بعض اللبس والغموض، يتعين تحديد مفهوم الجهوية السياسية أولا ثم الانتقال إلى مفهوم الحكم الذاتي ثانيا.

أولا : ماهية الجهوية السياسية ومبرراتها.

1-ماهية الجهوية السياسية

البحث في موضوع الجهوية السياسية يقتضي منا طرح السؤال عن المقصود بالجهوية السياسية و مبرراتها، فالجهوية السياسية تعد أعلى مستوى من مستويات اللامركزية الترابية دون الوصول إلى مستوى الدولة الفيدرالية، التي تتوفر فيها الجهة على سيادتها التامة. وبالتالي فهي وسيلة لتحديث الدولة دون تجزئة سيادتها، مما دفع الفقه الدستوري إلى تسمية الدول التي تتبنى خيار الجهوية السياسية "بالدولة الجهوية" "L'Etat Régional" أو ب"دولة المجموعات المستقلة"، حيث تتمتع فيها مؤسسة الجهة بسلطات سياسية مهمة، غير أن هناك اختلاف في درجة هذه الجهوية، إذ نجد في إيطاليا مفهوم دولة الجهات، في حين تصنف إسبانيا في إطار دولة المجموعات المستقلة "L'Etat des autonomies" او ما تسمى ب "Communautés autonomes" باعتبار أن المنطقة أو الجهة، هي وحدة سياسية ترتكز عليها مجالس منتخبة تناط بها مسؤولية رعاية الشؤون الداخلية وممارسة صلاحياتها الدستورية[2].

فالجهة وفق هذا المنظور جماعة ديمقراطية مسيرة من طرف أجهزة سياسية منتخبة (برلمان وحكومة على المستوى الجهوي) بطريقة مباشرة، حيث لا تتوفر على اختصاصات إدارية فقط إنما أيضا إختصاصات وسلطات تشريعية وتنفيذية

---

1 عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت، الرباط، الطبعة الأولى، 1995 ، ص 71-73.

2 حكيم التوزاني، تداعيات مقترح الحكم الذاتي المغربي في ضوء التجارب المقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، سلا - 2015 – 2016، ص 174.

أصلية محددة دستوريا[1] . هذه الضمانة الدستورية أعطى للجهة مكانة متميزة داخل التنظيم الإداري والسياسي، و وكذا الصلابة والجمود لقواعدها التنظيمية، مما يصعب تعديلها إلا بتعديل دستوري خاص[2].

2– مبررات الجهوية السياسية

أما مبرراتها، فتعتبر الجهوية السياسية أداة لتحقيق هدفين رئيسين أولهما تعميق التعددية السياسية والثقافية من جهة، والحرص على الاندماج الاجتماعي والتضامن المجتمعي من جهة أخرى. وعليه، فإن الهدف الأساسي من الأخذ بالجهوية السياسية بنظام الحكم الذاتي هو حماية قومية أو حماية جماعة عرقية معينة، تقطن في إقليم (مميز تاريخيا وجغرافيا) ضمن أقاليم الدولة التي تمتاز مجتمعاتها بالتعدد العرقي والجغرافي، وبالتالي يرتبط مفهوم الحكم الذاتي بمبدأ القوميات ارتباطاً هاماً ووثيقاً. كما أن تطبيقات الحكم الذاتي الداخلي لا تأخذ شكلاً واحداً، بل إن تطبيقاته تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف التاريخية والسياسية والقانونية.

وعموما فالجهوية السياسية تمثل إحدى الآليات والوسائل الحديثة للممارسة الديمقراطية، إذ تسمح بالاعتراف بكل المقومات والكيانات الاجتماعية – التي تتميز عن باقي المكونات من حيث الثقافة والهوية السياسية–بحقوقها السياسية والاجتماعية كحقها في تسيير شؤونها بنفسها[3] في إطار ما يطلق عليه بالحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي، هذا الأخير ونظرا لتاريخه الطويل في الفكر الإنساني الفلسفي والقانوني اكتسب شيئا من الغموض والتعقيد بفعل المضامين والأدوار التاريخية التي مر بها وللازدواج في مدلوله بين الجانب السياسي والجانب القانوني[4].

ثانيا: مدلول الحكم الذاتي

أمام تعدد تطبيقات الحكم الذاتي يصعب وضع تعريف موحد ووحيد له باعتباره مفهوما متسعا ويتضمن قدرا كبيرا من المرونة، إذ يقترب في حالات كثيرة من الإدارة والقانون، وفي حالات أخرى يتم في إطار اللامركزية السياسية[5].

والحكم الذاتي هو ترجمة للفظة الاغريقية "Avcorvouia" التي تقابل بالانجليزية ""Self–law أي القانون الذاتي أو "Self gouvernent" بمعنى الاستقلال الذاتي أو القدرة على الحكم الذاتي، وتذهب موسوعة تركانيا "Treccani" الإيطالية[6] إلى أن مصطلح "Autonomia" يدل على "الإقليم الذي له حكم ذاتي سياسي"، أي أن هذه الموسوعة تحدد الحكم الذاتي على أساس الإقليم باعتباره المجال الذي تمارس فيه هيئات الحكم الذاتي سلطاتها داخل حدوده.

---

[1] عبد الكبير يحيا، تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب: نحو اعتماد جهوية سياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع 84، الطبعة الأولى 2010،ص 333 .

[2] عبد الحق المرجاني، الجهوية في بعض الدول المتقدمة واقعها و آفاقها في المغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، عدد مزدوج 6–7 , أبريل – شتنبر 1994، ص 78.

[3] عبد الحق المرجاني ، الجهوية في بعض الدول المتقدمة واقعها و آفاقها في المغرب، المرجع السابق، ص 78.

[4] محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990، ص6.

[5] – عبد الجبار عراش، الأفاق المستقبلية للجهوية السياسية بالمغرب بين مقومات الدولة الموحدة ومتطلبات لهيكلة الفيدرالية، مجلة الدراسات الإدارية، العدد الأول، يونيو، 1998، ص 54.

[6] محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، مرجع سابق، ص11و 12.

يشير الفقيه الإيطالي كارلو لافانيا Carlo lavagna إلى أن الحكم الذاتي نظام خاص بالجماعة البشرية –القومية أو العرقية– التي تقطن عادة في إقليم معين[1]. وهذا يعني أنه يحدد الجماعة التي لها حق الحكم الذاتي بالنسبة للأرض التي تعيش عليها.

أما الدكتور مصطفى أبو زيد فعند شرحه لنظام الحكم الذاتي في كل من إسبانيا وإيطاليا يقول: "وقد سمي هذا النظام (بنظام المناطق Régionalisme) لأن نطاقه الإقليمي عبارة عن منطقة Région كبيرة تتشابه ظروفها من حيث اللهجة والحالة الاقتصادية والبيئة تشابها يعطيها طابعا تنفرد به بين مناطق الدولة كلها[2].

مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام

يعبر مصطلح الحكم الذاتي Autonomie/self- governement في القانون الدولي العام عن " صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها"[3].

وقد يطلق عليه أيضاً الحكم الذاتي الدولي International autonomie وهو ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم.

غير أن التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم وتبنيها لنظام حماية الأقليات ونظام الانتداب Mandat جعلت مفهوم الحكم الذاتي يعرف تطوراً أساسياً، فقد تمكنت الدول الاستعمارية من إيجاد صيغة قانونية لاستمرار هيمنتها الاستعمارية وذلك عن طريق تطبيقها لنظام الحكم الذاتي في مستعمراتها. وقد أدى هذا التطور الذي شهده مفهوم الحكم الذاتي إلى خروجه من نطاقه الضيق كعلاقة داخلية إلى المجال الدولي واكتسابه بعد ذلك بعدا قانونياً دولياً. ففي الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادتين 73 و76 أشير إلى مفهوم الحكم الذاتي، والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الأقاليم، وشمل هذا الالتزام جانبين: أولهما، كفالة تقدم هذه الشعوب، و ثانيهما إنماء الحكم الذاتي.

2- مدلول الحكم الذاتي في القانون العام الداخلي

قام مشرعو القانون العام الداخلي في الدول التي أسهمت ظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية في وجود قوميات أو جماعات متباينة، بمحاولات للتخفيف من الطابع الاستعماري للحكم الذاتي، وذلك بتصويره فكرة مستمدة من مبدأ تقرير المصير القومي، وقاموا بتنظيمها في إطار قانوني ليكون أساس لحل المسألة القومية ومشكلة التكامل ومن خلال ذلك ظهرت تطبيقات. كما أن أكثر الحركات القومية والتنظيمات السياسية في الدول متعددة القوميات، اقتنعت بأن الحكم الذاتي يمثل أحد أشكال التعبير السياسي القومي التي يمكن بواسطتها تنمية التراث الحضاري والثقافي، وقيام الجماعات القومية

---

[1] Carlo lavagna: Instituzioni di diritto Publica, Torino, 1976, p. 354.

[2] د.مصطفى أبو زيد فهمي، تقييم الإدارة المحلية في القانون المقارن، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية، السنة الثالثة، العدد الأول، يونيو 1961، ص 254.

[3] محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية مرجع سابق، ص92.

بإدارة شؤونها الداخلية في إقليمها القومي، وانطلاقًا من هذا التصور للحكم الذاتي اتجهت هذه الحركات إلى تبني هذا النظام، دون رفع شعار المطالبة بالانفصال والاستقلال التام، حفاظا على وحدة الوطن وصيانة الوحدة الوطنية.

وعموما فإن المقصود بالحكم الذاتي الداخلي "Autonomie Interne" هو نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري، وبتعبير آخر هو نظام لا مركزي، مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قومياً أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. ولهذا فهو في نطاق القانون الداخلي أسلوب للحكم والإدارة في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة.

كما أشارت بعض المواثيق الجهوية إلى مفهوم الحكم الذاتي، فقد عرف الميثاق الأوروبي الحكم الذاتي المحلي (Autonomie locale)، في مادته الثالثة بأنه "قدرة الوحدات المحلية، والإقليمية الفعلية وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها، ولصالح سكانها في إطار القانون" وأن هذا الحق "يمارس عن طريق مجالس، أو جمعيات، مشكلة من أعضاء منتخبين في اقتراع حر وسري، ويتميز بالمساواة، سواء أكان مباشرا أو عاما، ولهذه الجمعيات والمجالس أن تمتلك أجهزة تنفيذية مسؤولة تجاهه."

وعموما، يمكن القول، إن مفهوم الحكم الذاتي يختلف مفهومه باختلاف التطبيقات الدولية والعوامل المرتبطة بالتجارب التاريخية التي أخذت به كليا أو جزئيا، كما هو الشأن في تجربتي إيطاليا وإسبانيا، حيث تم الأخذ به لصد النزعة الانفصالية والحفاظ على وحدة الدولة.

المبحث الثاني: الجهوية السياسية ومساهمتها في الحفاظ على وحدة الدولة.

لتوضيح أهمية ومساهمة الجهوية السياسية في ترسيخ وتدعيم وحدة الدولة، يتطلب الأمر رصد دور دولة الجهات الإيطالية أولا، ثم الانتقال إلى دور دولة المجموعات المستقلة الإسبانية وإمكانية الاستفادة منها من طرف المغرب لحل نزاع الصحراء والحفاظ على وحدته الترابية ثانيا.

أولا: دور دولة الجهات الإيطالية في تكريس وحدة الدولة

التنظيم الجهوي في ايطاليا ليس بحدث معاصر بل هو أمر كان محل دراسة عميقة وأخذ ورد بين معارضين ومؤيدين منذ سنة 1960 ويعتبر دولونفرسان[1] أن الأحداث التي حصلت في صقلية هي السبب الرئيسي والمباشر في إحداث نظام المناطق في إيطاليا ،إلا أن بلازولي يعزو ظهور هذا النظام الى أسباب أكثر عمقا وأشد تعقيدا ويردها الى عدة أسباب:[2]

– أسباب طارئة ومتغيرة : وتتعلق بالأحداث التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية التي أملت اتخاذ خطوات جذرية في إعادة تنظيم الدولة وأهم هذه الأحداث مطالبة صقلية بالانفصال بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية.

–أسباب ثابتة وعميقة الجذور: وبعض هذه الأسباب تاريخي وجغرافي منها ما يعود إلى أن إيطاليا قد نشأت أصلا على أساس مدن منفصلة وقد تأصل هذا الانفصال بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، و والجغرافي منها يرجع إلى طبيعة إيطاليا التي تمتد من جبال الألب إلى الشاطئ الإفريقي مع ما يترتب على ذلك من متغيرات وتناقضات اجتماعية واثنية واختلافات

[1] Pouvoirs, Regions, n°19, Revue française d'études constitutionnelles et politiques,1981,Presse universitaire de France, p 68.

[2] J.Lanversin, Le régionalisme Italien,IH,Paris,1955, p51.

في المناخ والعادات واللغة والأحوال المعيشية[1]. بالإضافة إلى أسباب أكثر حداثة وتجذرا (اقتصادية) وتظهر من خلال الهوة العميقة في ظروف المعيشة والحالة الاقتصادية التي تفصل ما بين مناطق الشمال الغنية والمزدهرة، و مناطق الجنوب التي تغرق في البؤس والفقر والتخلف. ومن الطبيعي أن يكون قيام النظام المركزي بنظر الإيطاليين سيكون من شأنه تعزيز المناطق الشمالية الصناعية على حساب المناطق الجنوبية الزراعية. وبالتالي فقد اتخذت مطالبتهم بالإصلاح الاقتصادي شكل المطالبة بالحكم الذاتي فكانت المناطق الإيطالية نوعا من الحل السياسي و الاقتصادي لإعادة التوازن المفقود بين الشمال والجنوب[2].

ويضيف palazzoli إلى هذه الأسباب سببا رئيسيا غير ملموس لهذا الاتجاه نحو نظام المناطق ويتجلى في الفكر السياسي الحديث في إيطاليا والذي يعتبر أن الحكم الذاتي هو وسيلة لتحقيق الديموقراطية والحرية. ومنشأ هذا التفكير يعود إلى التاريخ الإيطالي القديم الذي يتميز بتقليد حي يقوم على الاستقلال الذاتي في الحكم بعكس التقاليد الفرنسية في الحكم التي تقوم عل الوحدة والمركزية، والتي زرعها الفرنسيون في إيطاليا بعد غزوهم لها وأثمرت في الوحدة الإيطالية[3] .

وقد لعبت هذه الأسباب وغيرها في حصر عدد الجهات في عشرين، لكنها لا تتمتع بنظام موحد وإنما هناك فئتين والمشرع الدستوري الإيطالي بهذا التمييز أخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والبيئية للبلاد عامل الزمن من حيث الأسبقية في التأسيس حيث كانت الأولوية للخمس جهات الأوائل في الوجود وبرزت كنتيجة لمواجهة المشاكل التي بدأت تطفو على الساحة السياسية والاقتصادية للبلاد مما يفسر خضوعها لنظام خاص[4].

وعليه تم الأخذ بنوعين من المناطق أو الجهات: جهات ذات نظام خاص[5]، والتي نصت عليها المادة 116 من الدستور، وتتمتع هذه الجهات بأجهزة خاصة[6] تتمثل في المجلس التشريعي بمثابة برلمان جهوي وينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات، وجهاز تنفيذي يضم لجنة تنفيذية ورئيس منتخب من طرف المجلس[7] وأنظمة (قوانين أساسية) خاصة يصادق عليها البرلمان الإيطالي بغرفتيه بالأغلبية المطلقة كما هو منصوص عليه في الدستور إلا أنه بموجب قانون 1999-1

---

[1] Palazzoli Claude, les régions italiennes Contribution à l'étude de la Décentralisation politique,Paris, 1966.p 23

[4] خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، تقديم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، منشورات البحر المتوسط، عويدات، بيروت – باريس، الطبعة الأولى، 1981 ، ص 167.

[3] Palazzoli Claude, les régions italiennes Contribution à l'étude de la Décentralisation politique op.cit. p 23 et ss.

[4] إدريس الأزهري، الجهوية والتنمية الإدارية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، 1999-2000، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، ص 33-34.

[5] وقد نصت عليها المادة 116 من الدستور الإيطالي وهي خمس:

Sicile- Sardaigne- Trentin haut adige - Vallée d'Aoste- Frioul Vénétie julienne

[6] منصوص عليها في المادة 121 من دستور إيطاليا لسنة 1947.

[7] عبد الحق المرجاني، الجهوية في بعض الدول المتقدمة، المجلة المغربية للإدارة والتنمية عدد مزدوج 7-8 أبريل شتنبر مطبعة دار المعاريف الجديدة، الرباط، 1994، ص 79.

ستصبح المصادقة عليها من طرف الجهات وتعديله يستوجب إجراءات ومساطر موازية لتلك المستعملة لتعديل الدستور[1].

وتتمتع الجهات الخاصة بحكم الخصائص التي تتميز بها بصلاحيات واستقلال ذاتي أوسع من المناطق العادية.

وقد أحدث هذا النوع من الجهات (الخاصة) بسرعة فائقة لتفادي الاصطدامات بين الشمال والجنوب الإيطاليين بسبب بروز النزاعات الانفصالية[2]، فتأسيس هذه الجهات من طرف الجمعية التأسيسية في 1947 ومنحها نظام خاص، إنما يرجع لقوة مطالب الحكم الذاتي في سردينيا والانفصالية في صقلية ولأجل حماية الأقلية الفرانكفونية بجهة Valle de Aosta وحماية الساكنة ذات الأصول الجرمانية بجهة Trentino – Alto Adige وفق ما تم تحديده في اتفاق باريس [3]. فهذا ما أكده الأستاذ أدامز وباريلي من أن منح الحكم الذاتي للأقاليم المميزة في إيطاليا يرجع إلى أسباب أهمها : خوف الجمعية التأسيسية من أن تفقد إيطاليا بعض أقاليمها، ويريان أنه كان لهذا الخوف ما يبرره :" فقد كانت إيطاليا تحارب في معارك دبلوماسية من أجل أن تحتفظ بمديرية أوستا حتى لا تضم لفرنسا ومن أن تحتفظ بمديرية بولزانو Bolzano حتى لا تضم إلى النمسا، ومن أجل أن ترسم أفضل حد ممكن لها على الطرف اليوغسلافي"[4]، هذا فضلا عن بروز الاتجاهات الانفصالية في جزيرة صقلية Sicile.

وتستفيد هذه الجهات من استقلال ذاتي موسع وتحويل اختصاصات هامة. لا سيما الاستقلال المالي[5] . هذا الاستقلال الذي تتمتع به المناطق ذات الطابع السياسي هي التي تميزها من حيث الجوهر عن الوحدات اللامركزية في الدولة الموحدة، وتجعلها قريبة في وضعها القانوني من الدولة الاتحادية[6]. فوظيفة الاستقلال إذن ليست واحدة في هذه المناطق فمنطقة صقلية هي من بين هذه المناطق الأكثر استقلالا وتمييزا لدرجة أنها تقترب من الوضع القانوني للدولة العضو في النظام الفيدرالي، بينما لا تتعدى صلاحيات المناطق الباقية صلاحيات المناطق (الجهات) ذات النظام العادي

أو صلاحيات المقاطعات القديمة[7].

[1] إدريس الأزهري الجهوية والتنمية الإدارية بالمغرب، مرجع سابق، ص 39.

[2] صالح المستف، الجهوية في النظام السياسي–الإداري المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء– 1992 ، ص 29.

[3] يسمى أيضا اتفاق ديك اسبري– كروبر De Gasperi – Gruber والذي تم في 5 شتنبر 1946 بباريس وبموجبه استمرت Trento et Tirol del sur كاجزاء من التراب الايطالي مع ضمان منحها الحكم الذاتي.

[4] أدامز وباريلي، نظام الحكم في إيطاليا، ترجمة أحمد نجيب هاشم، مطبعة مصر، القاهرة، سنة 1964، ص 193.

[5] مثلا جهة Trentino – Alto Adige بساكنة 900.000 نسمة لها ميزانيتها تعادل ميزانية جهة Vento والتي يبلغ عدد سكانها أربع ملايين ونصف المليون نسمة، اضافة الى ما يجتمع لديها من صلاحيات تشريعية وادارية مهمة في ميادين التربية والصحة، وهو ما يفسر مطالبة الكثير من البلديات و الجماعات المتاخمة لتكل الجهات الغنية بالانضمام اليها طبعا بمراعاة المقتضيات الدستورية.

[6] د. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان...المرجع السابق، ص 183.

[7] Palazzoli Claude, op.cit. p.27-28.

أما الجهات ذات النظام العادي[1] فعددها خمسة عشرة، تستقل مجالسها بوضع أنظمتها الخاصة على أن يصدق عليها فيما بعد بقانون عادي[2]. غير أن المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية أو الحكم الذاتي الإيطالي لم تدخل حيز التطبيق إلا بعد انتخاب المجالس الجهوية في سنة 1970، وهو ما أحدث تحولا جوهريا في تنظيمها الإداري من نظام مركزي إلى تنظيم جهوي لا مركزي حقيقي، غير أن المسار الجهوي سيعرف الكثير من التعثرات لا سيما نهاية الستينات، مما فرض تدخل المشرع حيث صدر قانون 382 سنة 1975 ومراسيمه التطبيقية سنة 1977 التي منحت للجهة مكانا أوليا بين المؤسسات المكونة للدولة الايطالية .[3]

وبالرغم من أن الدولة الإيطالية انتهجت طريق الجهوية السياسية إلا أنها حافظت على وحدة مقوماته إذا أكدت المادة الخامسة من الدستور الإيطالي على وحدة الجمهورية غير القابلة للتجزئة مع اعترافها وتشجيعها للاستقلال الذاتي المحلي، مع تحقيق أوسع مدى من اللامركزية الإدارية للمصالح التابعة للدولة مع تكييف مبادئ ومناهج حاجيات الاستقلال الذاتي واللامركزي[4].

وإذا كان الفصل الخامس من الدستور الإيطالي اعترف للجهات أو المناطق بسلطة التنظيم الذاتي الإ أن ذلك يجب أن يتم في ظل المبادئ التي يجب أن تكون منسجمة مع المقتضيات الدستورية وقوانين الجمهورية، فالوحدة هي المبدأ الذي تقوم عليه الجهوية في إيطاليا وللحفاظ على هذا المبدأ تم تكريس مجموعة من المبادئ الدستورية المدعمة لوحدة الدولة كمبدأ عدم التجزيء والتضامن، ووحدة الجنسية والسياسة الخارجية ومنع إنشاء الفيدراليات، وتكريس المحكمة الدستورية كضامنة للوحدة والتوازن بين متطلبات الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي للمناطق والجهات.

ثانيا: دولة المجموعات المستقلة الإسبانية كوسيلة لاحتواء النزاعات الانفصالية

تعتبر التجربة الاسبانية نتاج شروط موضوعية أملتها الضرورة التاريخية للانتقال الديمقراطي في الحكم بعد وفاة فرانكو، إذ يصف الفقه الإسباني الدولة الإسبانية بأنها دولة المجموعات المستقلة، فإسبانيا من الدول الديمقراطية التي تعرف نمطا فريدا في ميدان التنظيم الجهوي، وسبب ذلك طغيان النزعة الانفصالية على بعض الجهات[5].

---

[1] يسري عليها النظام العادي وعددها 15.

[2] Bassanni Franko, l'expérience de la régionalisation en Italie, in R.I.S.A N 1, 1957.p 51.

[3] صالح المستف، الجهوية في النظام السياسي–الإداري المغربي، مرجع السابق ص 28.

[4] المادة الخامسة من الدستور الإيطالي "الجمهورية واحدة لا تتجزأ، تعترف وتشجع الاستقلال الذاتي المحلي، وتحقق بالنسبة للمصالح التابعة للدولة أوسع مدى من اللامركزية الإدارية وتكيف مبادئ ومناهج تشريعاتها مع ضرورات الاستقلال الذاتي واللامركزي".

[5] محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي، مجلة وجهة نظر، عدد 27 ، مطبعة دار المعاريف الجديدة، الرباط، 2005، ص 62.

إن قيام المجموعات المستقلة بإسبانيا يعتبر حقا دستوريا حيث تم تكريس الحق في الحكم الذاتي في النموذج الإسباني، في المادة الثانية من دستور إسبانيا لعام 1978 الذي نص على ما يلي: "يعترف ويضمن الحق في الحكم الذاتي للقوميات والجهات التي تنطوي للأمة الإسبانية". وقد وصل عدد المجموعات المستقلة اليوم في إسبانيا إلى سبعة عشر ، بعضها لها اختصاصات محددة والبعض الآخر عريضة وواسعة. هذه الأخيرة ، الأقل عددا (كتالونيا، بلاد الباسك غالسيا) لها خصوصية قوية تاريخية. وفي واقع الأمر، منذ 1992، تم توحيد الأنظمة.

فبقراءة المادة الثانية من دستور اسبانيا[1] نجد المشرع الدستوري يعترف ويضمن الحق في الاستقلال الذاتي بالنسبة للقوميات والجهات التي تتكون منها الدولة الإسبانية مع السهر على رعاية التضامن والتساند فيما بينها، وذلك بعد أن تأكد بصورة واضحة لا تقبل أي لبس على وحدة الأمة الإسبانية التي لا تقبل أية تجزئة في وطن يشترك لكل الإسبان غير قابل لأي تقسيم، وجعل هذا المبدأ الرئيسي من الأسس الدستورية التي يقوم عليها هذا القانون الأساسي لهذه المجموعة المستقلة أو تلك[2].

وقد جاء الاعتراف الدستوري بالحق في الحكم الذاتي للجهات والقوميات استجابة لمطالب التيارات السياسية ومواجهة الأطروحة الانفصالية، و قد ساهم إقرار نظام جهوي متقدم في إسبانيا إلى حد ما في تدعيم وحدة الدولة من خلال احتواء واستيعاب النزعة الانفصالية من جهة ، و توفير ضمانات دستورية لحماية الحكم الذاتي الذي يسمح للكيانات الجهوية بالاعتراف بهوياتها المتميزة من جهة ثانية .

وقد أطلق على الجهة في النص الدستوري الاسباني في جزئه الثامن مفهوم المجموعة المستقلة[3]، حيث جاء في الفصل 137 بأن : "الدولة تتشكل ترابيا من البلديات، الأقاليم والمجموعات المستقلة التي سيتم إحداثها". ويتميز المفهوم الجديد كونه قابل أن ينضوي تحت لوائه ليست فقط الجهات أو القوميات وإنما جميع الأقاليم أو المقاطعات ذات الخصائص

---

[1] إن الدستور الإسباني لسنة 1978 م كان أول دستور ساهم في تحريره ووضعه ممثلون من كل الطوائف السياسية الإسبانية لذلك أصبح ينظم كل الشعوب الإسبانية لا شعب على حساب شعب و لا يحمي مصالح طرف دون أطراف أخرى، فهو دستور التراضي و التعايش استطاع أن يوحد إسبانيا و ينهي دابر الحروب الأهلية المدمرة، و قد أسس هذا الدستور الاستقلال الذاتي كإطار متفرع عن دولة لامركزية يتم فيها توزيع مراكز القرار والسلطة بين الدولة والأقاليم و تمكن من إدماج القوميات التاريخية في الدولة و الأحزاب القومية المحلية في إطار من التناوب على السلطة.

إن البناء المؤسساتي الذي بناه دستور1978 قد ينهار تحت ضربات القوميين الباسك والكاطالانيين في إسبانيا. فخطة إيباريتشي نسبة إلى رئيس الحكومة الباسكية المستقلة تدعو إلى استقلال الباسك عن إسبانيا ويقترح أن يكون هناك اتحاد حر معها. كما أن الحكومة الكاطالانية الثلاثية التي تضم الإشتراكيين والقوميين الكطالان تدفع في اتجاه الانفصال –وإن بشكل محتشم–عن إسبانيا. هذه المواقف الباسكية والكاطالانية الراديكالية دفعت الكاتي كاسيميرو غارسيا أباديو في مقال له بصحيفة (إلموندو) الإسبانية بتاريخ6 /9 /2004 إلى القول:تعتقد كاطالونيا وبلاد الباسك أن الوقت حان من أجل الهندسة السياسية التي تم بناؤها بعد وفاة فرانكو. وأضاف قائلا:هل زاباثيرو واع بالأخطار التي تحدق بإسبانيا .

[3] تم تفضيل هذا المصطلح على "المقاطعة المستقلة" Territorio Autonomo

المتميزة، وفي السياق ذاته وبالاتفاق مع ما هو منصوص عليه في الفصول 143 و 144 من الدستور قد تتشكل المجموعات المستقلة من:

- الأقاليم المتجاورة ذات الخصائص التاريخية، الثقافية والاقتصادية المشتركة.
- أقاليم الجزر أو الأقاليم الجزيرية (Territorios Insulares)
- الأقاليم بهوية جهوية تاريخية أو الجهات المكونة من إقليم وحيد.
- المقاطعات التي مجالها الترابي لا يتجاوز إقليم واحد وتعوزها الهوية الجهوية التاريخية،(حالة المجموعة المستقلة لمدريد).
- المقاطعات الغير المندمجة في التنظيم الإقليمي

وقد أناط الدستور الإسباني المجموعات المستقلة بمجالس محلية تتولى مباشرة الاختصاصات التي تعود إليها ومن أهم هذه الأجهزة نذكرك البرلمان الجهوي ، الحكومة الجهوية، ورئيس الحكومة الجهوية ومجلس أعلى للقضاء[1]، كما يسمح بتكوين أحزاب جهوية، و بفعل إرساء هذا النظام الإقليمي المعقلن حققت إسبانيا منجزات عظيمة في فترة وجيزة سواء في المجال الصناعي أو الاجتماعي و تمكنت من بناء دولة قوية من الناحية السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي[2].

لذلك سيظل النموذج الإسباني نموذجا يحتذى به لكل بلد غارق في بحر التخلف و تتجاذبه المشاكل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و يتعرض لمساومات العولمة و تدخلات الدول الأجنبية و صعود التيارات الثقافية و الإثنية المنادية بالخصوصيات والهوية الثقافية و الاجتماعية التي عادة ما تنادي بها التيارات الانفصالية.

– ما يستفاد من التجارب الدولية بالنسبة للحالة المغربية(مشروع الحكم الذاتي) :

إن المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من المقترحات ذات الصلة بمنظمة الأمم المتحدة، ومن المقتضيات الدستورية المعمول بها في البلدان القريبة منه جغرافيا[3] .

وقد جاء هذا المشروع في سياق البحث عن حل سياسي لقضية الصحراء، و يتأسس على تطبيق نظام خاص بالصحراء تتمتع فيه المنطقة بصلاحيات واختصاصات تشريعية وتنفيذية واسعة تمارسها هيئات الحكم الذاتي[4] (من برلمان وجهاز

---

[1] محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي،مرجع سابق، ص 63 .

[2] أحمد السوداني، التنظيم الجهوي الإسباني، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، السنة الرابعة، يونيو ، 2005، ص 106-107.

[3] الفقرة 11 من نص مذكرة التفاوض حول مشروع الحكم الذاتي بالصحراء الموجهة للأمم المتحدة 2007.

[4] الفقرة 20 من نص مذكرة التفاوض حول مشروع الحكم الذاتي بالصحراء الموجهة للأمم المتحدة 2007.

تنفيذي ومحاكم) واستقلال مالي مهم[1] في ظل السيادة المغربية ودستورها، فمن خلال مبادرة الحكم الذاتي تكفل المملكة المغربية لكافة الصحراويين سواء الموجودين على التراب الوطني أو المتواجدين بالخارج مكانتهم المناسبة واللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء، وذلك طبقا للمبادئ والمساطر الديمقراطية وعن طريق هيئات تشريعية،تنفيذية وقضائية، مع الإشارة على أنه رغم كل اختصاصات الجهة فإن الدولة المغربية ستحتفظ باختصاصاتها في ميادين السيادة.

كما أن المبادرة المغربية الهادفة إلى منح حكم ذاتي موسع لجهة الصحراء هي مبادرة تعبر عن قدر كبير من الانفتاح بحيث إنه تسعى إلى توفير الظروف الملائمة للشروع في مسار للتفاوض والحوار البناء والذي من شانه أن يؤدي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف .[2]

و بناء على النماذج الدولية المقارنة المتقدمة والرائدة في مجال الجهوية السياسية التي تتوخى تقريب سلطة القرار على نحو يضمن الاعتراف بالخصوصيات الإقليمية ووجود بنية مؤسساتية مستقلة تتمثل في حكومة إقليمية وبرلمان وجهاز قضائي ينظم شؤونها الدستورية والإقليمية، فسلطة الحكم الذاتي في مشروع المبادرة المغربية تشكل نموذجا فريدا يضمن توزيعا تقاطعيا للسلطة في مختلف مستوياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية بين المركز وإقليم الصحراء، مراعية في ذلك المبادئ الأساسية التالية:

الوحدة: تشمل وحدة الدولة والوطن والتراب.

التوازن: يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية

التضامن: باعتماد تقسيم ناجع يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافي[3].

وإذا كان النموذج الجهوي المغربي الحالي يقتصر على استلهام التجربة الفرنسية، فلا بد من الانفتاح والاستفادة من كل المرجعيات والتجارب خصوصا التجربة الإسبانية لأن المجتمع المغربي أقرب إلى المجتمع الإسباني منه إلى الفرنسي فيما يتعلق بالتعدد اللغوي والثقافي، كما أن مواجهة تحديات الجهات ينبغي أن يكون خيارا استراتيجيا وليس مجرد اختيار لحل

[1] الفقرة 13 من نص مذكرة التفاوض حول مشروع الحكم الذاتي بالصحراء الموجهة للأمم المتحدة 2007.

[3] يراجع الخطب الملكية : الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 06 نونبر 2008–الخطاب الملكي بمناسبة المسيرة الخضراء 06نونبر 2009 وخطاب تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية في 3يناير 2010.

مسألة الصحراء[1]، كما أنه من المفيد بالنسبة للمغرب ربط مقترح الحكم الذاتي في حالة تطبيقه بالديمقراطية كما حدث في إسبانيا حيث جاء النظام الجهوي في إطار انتقال ديمقراطي سلمي حقيقي، كما يستحسن تعميم الحكم الذاتي على باقي المناطق والجهات وليس الاقتصار على منطقة الصحراء، كما هو الشأن في إسبانيا، لما يحققه من ديمقراطية على المستوى المحلي من خلال السماح للمواطنين والمواطنات بالمشاركة في تدبير شؤونهم بأنفسهم.

غير أن إقامة تقابل بين الحالة المغربية والتجربة الإسبانية، من زاوية الانتقال الديمقراطي تدفع إلى استنتاج وجود مفارقة على صعيد المقارنة بين البلدين، فبقدر ما نجحت إسبانيا في الاندفاع عميقا في دينامية الدمقرطة من خلال نظامها الجهوي وتحديث الاقتصاد والمجتمع والثقافة، بالقدر نفسه غدا عصيا على المغرب إنجاز الاندفاع ذاته، لاعتبارات متعددة قد ترتبط بقصر عمر لتجربة، كما قد تتعلق بدرجة نضج المشروع و انغراسه في وعي الفاعلين السياسيين وثقافتهم. إن المستقبل منظورا إليه من زاوية التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لا يترك للمغرب خيارا بديلا عن خيار الدمقرطة والتحديث[2].

وجدير بالذكر أن مخاطر التفكك أو التفرقة التي يمكن أن تشكل العيب المحتمل للجهوية لا مجال له بالمغرب، ذلك أنه كما قال الملك الراحل الحسن الثاني مادام الارتباط بين الجهة وملك البلاد قائم فلا خشية من أي تهديد للوحدة الوطنية[2]، بل أكثر من ذلك فإن العرش هو الضمانة المقدسة لاستمرارية الوحدة الوطنية مادام المغرب بلدا إسلاميا، والمغاربة متشبتون بالإسلام وتشبتهم بالعرش لن يقل إيمانا، ولقد عودنا التاريخ عبر الأحقاب أن المغرب باختلاف مناطقه وتنوع تقاليده وثقافته وطبيعته، فإنه ظل موحدا يتصدى لأي اعتداء خارجي فالخطوة الجريئة التي سيقدم عليها المغرب من خلال مشروع الحكم الذاتي ، ستمكنه من تعميق اللامركزية وتوسيع دائرة الحكم المحلي ودمقرطة المؤسسات لفسح المجال أكثر للمشاركة وإسهام المجتمع المدني في تحمل المسؤوليات ومواجهات تحديات القرن 21.

2 أمحمد المالكي، المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: الدروس المستفادة، جريدة دفاتر سياسية – العدد 60 يناير 2004، ص 9.

[2] الحسن الثاني، ذاكرة ملك، منشورات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية، 1993، ص 125-126.

خاتمة وتوصيات:

ختاما نخلص إلى تقديم النتائج والتوصيات التالية:

– إن خيار الجهوية السياسية كوسيلة لصد النزعة الانفصالية قد أسهم إلى حد كبير في الحفاظ على وحدة الدولة وتحقيق الاستقرار النسبي ، وكذا الحفاظ على التنوع الإقليمي ومراعاة الخصوصيات المحلية و تحقيق مشاركة فعلية للسكان في إدارة شؤونهم بأنفسهم في إطار لا مركزي في ظل النموذجين الإسباني والإيطالي . فالرهان من خلال إقرار جهوية سياسية بالنسبة لهذه الدول، هو البحث عن اتفاق وتسوية تسمح من جهة بالحفاظ على وحدة الدولة، والاعتراف بالاستقلال الذاتي للجهات وتمكينها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

– إن الجهوية السياسية بنظام الحكم الذاتي كآلية سياسية ديمقراطية من شأنها أن تسهم في حل قضية الصحراء والتوفيق بين مبدأ وحدة الدولة والاستقلال الذاتي لجهة الصحراء.

– نرى ضرورة الانفتاح على النموذج الجهوي الإسباني ليس للنسخ والتقليد الحرفي وإنما للاستفادة منه في بعض جوانبه الديمقراطية.

– نرى ضرورة ربط مشروع الجهوية الموسعة بالمغرب بدمقرطة الدولة ككل وفصل السلطات وتمتع الجهات بسلطات واختصاصات ذات طبيعة تشريعية وتنظيمية محددة دستوريا وتعميم الحكم الذاتي على باقي مناطق المغربية تفعيلا لدولة الحق والقانون والديمقراطية .

– تجاوز الجهوية الإدارية المعمول بها حاليا بالمغرب و الانتقال إلى دولة الجهات بإقامة مؤسسات تتمتع باستقلالية عن المركز، وتعديل الدستور للارتقاء بنظام الجهة إلى مستوى متقدم أي الانتقال إلى جهوية سياسية محددة دستوريا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

الحسن الثاني، ذاكرة ملك، منشورات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية، 1993.

قباني، خالد، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، تقديم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، منشورات البحر المتوسط، عويدات، باريس، الطبعة الأولى، 1981.

محمد عارف ، نصر، ابستملوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية المنهج ، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة 2002.

الناصر، عبد الواحد، مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت، الرباط، الطبعة الأولى، 1995 .

الهماوندي، محمد، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990.

مجلات

أبولاس، حميد، التجربة الجهوية بالمغرب وإمكانية الإصلاح على ضوء مشروع الحكم الذاتي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 87–88 يوليوز– أكتوبر 2009.

بوبوش، محمد، قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي، مجلة وجهة نظر، عدد 27 ، مطبعة دار المعاريف الجديدة، الرباط، 2005.

السوداني،أحمد، التنظيم الجهوي الإسباني، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص، السنة الرابعة، يونيو، 2005.

عراش، عبد الجبار، الأفاق المستقبلية للجهوية السياسية بالمغرب بين مقومات الدولة الموحدة ومتطلبات لهيكلة الفيدرالية، مجلة الدراسات الإدارية، العدد الأول، يونيو، 1998.

المالكي، أمحمد، المغرب وتجربة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا: الدروس المستفادة، جريدة دفاتر سياسية – العدد 60 يناير 2004.

المرجاني، عبد الحق، الجهوية في بعض الدول المتقدمة واقعها و آفاقها في المغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، عدد مزدوج 6–7 , أبريل – شتنبر 1994.

يحيا، عبد الكبير، تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب: نحو اعتماد جهوية سياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع 84، الطبعة الأولى 2010.

رسائل وأطروحات

الأزهري، إدريس، الجهوية والتنمية الإدارية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط،1999–2000.

التوزاني حكيم، تداعيات مقترح الحكم الذاتي المغربي في ضوء التجارب المقارنة أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، سلا – 2016 – 2015.

الساهل، بن إدريس ، تطور وافاق الجهة بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، 1995–1996، جامعة محمد الخامس، الرباط

المستف، صالح، الجهوية في النظام السياسي–الإداري المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء– 1992 .

دساتير

الدستور الإسباني لسنة 1978.

الدستور الايطالي ليوم 27 دجنبر 1947 .

خطابات ومبادرات

الخطاب الملكي بمناسبة المسيرة الخضراء 06 نونبر 2009- خطاب تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية بالمغرب في 3يناير 2009.

الخطب الملكية : الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 06 نونبر 2008

مبادرة الحكم الذاتي المغربي للحكم الذاتي لعام 2007.

المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages

D'Arcy François, Décentralisation en France et en Espagne, Ed. Economica, Paris, 1986.

Moderne Frank, Les autonomes régionales dans la Constitution Espagnole. Ed, Economica, 1981.

Pallazoli Claude, Les régions italiennes, Contribution à l'étude de la Décentralisation politique, Paris, 1966.

J.Lanversin, Le régionalisme Italien, IH, Paris, 1955.

Articles

Pouvoirs, Régions, n°19, Revue française d'études constitutionnelles et politiques, Presse universitaire de France, 1981.

Thèses:

Vahlas Alexis, Les séparations d'Etats, l'Organisation de Nations Unis, La sécession des peuples et l'unité des états, Thèse de doctorat, Université panthéon Assas, Paris II, Paris, Janvier 2000.

تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري – أ. عادل جارش (الجزائر)•

The Impact of The Terrorist Phenomenon in Libya on The National Security of Algeria

ملـــــخص

تستهدف هذه الورقة البحثية الكشف عن أبرز المخاطر والتداعيات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري نتيجة لتعقد الأوضاع الأمنية بليبيا وفق منحنى خطير ساهم في تصاعد نشاطات الكثير من الفواعل والكيانات غير المرغوبة فيها، والمُهددة للأمن الوطني الليبي، وللأمن الوطني الجزائري أيضاً باعتبار أن المعادلة الأمنية في عالم اليوم هي: أن أمن الأنا (الجزائر) يأتي من أمن الجار (ليبيا).

ومن بين هذه الفواعل المُهددة نجد الجماعات الإرهابية الذي يبدو أنها استفادت من عدة عوامل لزيادة مؤشرات الفتك والعنف المادي والمعنوي إلى مستويات قياسية، وهو ما يؤثر بالسلب على الأمن الوطني الجزائري من ناحية، ومن ناحية أخرى يجعل من صانع القرار يُحاول اتخاذ نهج وقائي لحماية الأمن الوطني الجزائري، واحتواء هذا التهديد الذي يبدو أنه أصبحت تحكمه حالة من عدم اليقين نظراً لزيادة تعقيداته في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الوطني، التهديدات، مواجهة، الظاهرة الإرهابية .*

Abstract

This paper aimed at detecting the most prominent security risks and consequences faced by the Algerian national Security as a result of the complexity of the Security situation in Libya has seriously contributed to the increase in a lot of actors function and entities endangered the national security of Libya's activities, And the National Security Algeria because the security equation in the world today are: security comes From Security Neighbor.

Among thèse other actors Endangered find terrorist groups that have benefited from a lot of factors to incérasse the lethality of physical and psychological violence indicators to record levels, as this would negatively impact on the Algerian national security on the one hand, on the other hand makes the decision-maker is trying to take a preventive approach to protect the Algerian national security , and

contain the threat that seems to have become ruled by uncertainty due to increased complexity in Libya.

Key Word: *national Security, threats, confrontation, Terrorist Phenomenon.*

• باحث دكتوراه، تخصص دراسات إستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (GNSPS).

"إن الإرهاب ظاهرة من ظواهر المنطقة الرماديةّ؛ شيء بين الجريمة والحرب، وبين عنف الدولة والعنف التمردي، بين النزاع والعنف، وبين الدعاية والفعل المباشر".

رونالد كريلينستن(Ronald Crelinsten) في كتابه مكافحة الإرهاب، ص49.

مقـــدمــــــة

يبدو للوهلة الأولى أن حالة الانفلات الأمني التي بدأت منذ الانتكاسة العربية في نهاية 2010 وبداية 2011،والتي دارت بين نقيضين "قوى القصر" The Forces of و"قوى الجماهير" The Forces of The Massesلم تحدث مباشرة بل حصلت نتيجة لتفاعل مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة التي تتشابه نوعاً ما في الدول التي مستها الاحتجاجات الشعبية، والبداية كانت في تونس ثم مصر، ومن ثم انتقل نموذج "كرة الثلج"Snow Ballإلى الجماهيرية الليبية التي سماها المفكر عبد الإله بلقزيز بـ: "مملكة الجنون"Kingdom of Madnessنتيجة للتصرفات الغريبة للعقيد الراحل معمر القذافي، وممارسته القوة ضد الشعب الليبي كرد فعل على الاحتجاجات والمطالب الشعبية.

وبالرغم من مرور خمس سنوات على الثورة في ليبيا، فإن الواقع الأمني فيها يُثبت أنها تعيش في فوضى أمنية جد خطيرة سمح باختراقها من طرف العديد من الفواعل غير المرغوب فيها، ومن بينها نجد الإرهاب الذي يُمكن اعتباره الخطر الأمني المركزي هناك في ظل توفر الظروف المناسبة لتطوره، إضافة إلى وجود تباين صارخ في التشكيلات السياسية الذي قد يُساهم في زيادة التأثير الفعلي والواقعي للجماعات الإرهابية والمسلحة.

كما لا يمس الإرهاب ليبيا فقط، بل قد يزحف إلى عدة دول مجاورة، ومن بينها الجزائر التي تأثرت بتداعيات هذه الظاهرة على عدة مستويات، وهو الأمر الذي يجعلها تحاول بناء مقاربة فعالة ومتطورة في مكافحة الإرهاب، يمكن تطبيقها عبر تشكيلة عريضة تمزج فيها بين عناصر القوة الصلبة والناعمة تهدف أولاً إلى أمننة الجزائر من مشكلة الإرهاب كخطر وجودي يتطلب إجراءات ردعية لمواجهته، ومن ثم مساعدة ليبيا للتخلص من مشاكل هذه الظاهرة في عالم أصبحت القاعدة الأساسية التي تحكمه هي: "أن أمن الأنا ينتج من أمن الجار".

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذه الورقة البحثية تُحاول الكشف عن أبرز تأثيرات الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري بالتركيز على الحالة الليبية، ثم محاولة رصد أبرز المجهودات والإجراءات التي قامت بها الجزائر لمواجهة هذا التهديد.

المشـكـلـة البـــحثيــة:

يحاول هذا الموضوع الإجابة عن تساؤل مركزي يتضمن حقيقة مدى تأثير انتشار وزيادة نشاطات الجماعات الإرهابية الإجرامية على الأمن الوطني الجزائري، وذلك في ظل النهج الذي تتبعه الجزائر للوقاية من مخاطره، ولقد تمت صياغته على النحو التالي:

✓ ما مدى تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري في ظل زيادة نشاطاته الإجرامية، وذلك ضمن الإستراتيجية والرؤية الأمنية الجزائرية التي تتبناها بغرض مواجهة هذا التهديد؟

ولتبسيط هذه المشكلة سيتم تفكيكها إلى عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ما المقصود بالإرهاب؟ وفيما تتمثل أبرز الجماعات الإرهابية النشطة في ليبيا بعد مرحلة سقوط العقيد الراحل معمر القذافي؟
- فيما تتمثل أبرز تداعيات الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري؟
- ما هي أبرز معالم الرؤية والمقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد الإرهابي في ليبيا؟

أهـميــــة الــدراســـة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال أنها تحاول رصد أحد أبرز المواضيع المطروحة بكثرة في الساحة السياسية والأكاديمية في الجزائر تزامناً مع الأحداث والتغيرات المتسارعة الحاصلة في ليبيا، ومن ناحية أخرى فإن هذا الموضوع مهم لأنه في الحقيقة يُمثل إضافة بشأن المستجدات التي تتعلق بالظاهرة الإرهابية بليبيا وكيفية تعاطي الجزائر معها.

أهــــداف الــدراســـة:

تتمحور أهداف هذا الموضوع فيما يلي:

- رصد لأبرز تداعيات الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري.
- معرفة النهج والدور السياسي والأمني الذي تقوم به الجزائر لمواجهة هذا التهديد باعتبارها تدرك بأنه من الضروري بناء الأمن في ليبيا عبر القضاء على هذا التهديد المركزي الذي يمثل التحدي الأول لصناع القرار في ليبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى لما يحدثه من تداعيات سلبية على الأمن الوطني الجزائري.

منـهجيــة الـدراســـة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي(Descriptive Analytical Method) الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً عبر جمع الحقائق والبيانات،

كما تجدر الإشارة بأن الدراسة تنطلق من العام إلى الخاص، إذ يحاول العنصر الأول فهم الظاهرة الإرهابية في ليبيا، ويركز العنصر الثاني على أبرز تداعيات الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري وذلك بالتركيز على عدة قطاعات، بينما يستعرض العنصر الأخير الرؤية والمقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد الإرهابي والقضاء عليه.

الـدراســات السابقــة:

في الحقيقة لم تكن هناك دراسات شاملة تتناول حيثيات هذا الموضوع بالتفصيل، وإنما هناك بعض الأبحاث والدراسات التي عالجت بعض جوانب الموضوع، ومن بينها نجد:

– دراسة للباحثة "منى حسين عبيد" المعنونة بـ: "أزمة تغيير النظام السياسي في ليبيا" الصادرة عن مجلة دراسات دولية في العدد الحادي والخمسون، حاولت فيه الباحثة التعرض بالتفصيل إلى طبيعة النظام السياسي الليبي وواقع المجتمع القبلي في ليبيا، إضافة إلى أهم المدخلات التي ساهمت في إحداث حالة الحراك الشعبي ومواقف المجتمع الدولي منها.

– دراسة للباحث "جمال طه" حول: "تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة"، وهي دراسة مفصلة حاولت رصد أبرز الجماعات المسلحة والإرهابية التي تهدد الأمن الليبي منذ سقوط نظام العقيد الراحل "معمر القذافي".

أولاً: فهم الظاهرة الإرهابية في ليبيا

1. تعريف الإرهاب

إن محاولة التأمل ملياً في عالم الإرهاب اليوم يفرض علينا التركيز بصورة دقيقة على المشكلات المفاهيمية التي تساهم في تعقيد فهمنا للإرهاب في بيئة عالمية تزداد فيها شيئاً فشيئاً مخاطر بناء الأمن بعدما كان جل اهتمام المجتمع الدولي ينصب حول الهموم الأمنية التقليدية، فالإرهاب كتهديد عالمي لا تماثلي جديد يمثل أحد أبرز التهديدات التي تتزايد تشابكاً وترابطاً، وتتعد أوجه تأثيره على الجميع، ولفهم هذه الظاهرة لا بُد أولا من تعريفها.

ففي الحقيقة ليس هناك حتى الساعة للإرهاب تعريف متفق عليه عالمياً، بالرغم من محاولات طال بها الأمد من جانب الأمم المتحدة لدفع الدول الأعضاء فيها إلى التوصل إلى إجماع بشأنه، ومن بين النقاط التي ما انفكت عالقة حتى الآن نجد رفض دول ما بعد الاستعمار وغيرها من دول العالم الثالث (دول العالم الجنوبي بعد الحرب الباردة)، بما في ذلك دول عربية عديدة إدانة العمليات التي تُنفذها جماعات تقاوم الاحتلال أو الاضطهاد بالإرهاب، ولعل ما يوجز هذه المعضلة هو القول الشهير "إن ما يراه ذلك إرهابياً، هو نضال من أجل الحرية في نظر ذلك"، وتنطبق هذه الحالة على حركة حماس ففي الوقت الذي تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة إرهاباً تعتبرها بعض الدول العربية مقاومة[1].

ومن بين التعريفات المقدمة حول الإرهاب نجد تعريف"ريمون آرون"Rymond Aron الذي يربأن الإرهاب هو :"كل عمل عنف لا يحدث فقط آثار مادية بل يتعداها إلى آثار نفسية".

"Une action violente est dénommée terroriste lorsque ses effets psychologique sont hors de proportion avec ses résultats purement physiques[2]".

إذ لا يركز هذا التعريف فقط على الآثار المادية بل يتجاوز ذلك مشيراً إلى الآثار والعواقب النفسية التي قد تكون وخيمة على نفسية الفرد والمجتمع، ويعرف "دان فيرتون" Dan Verton الإرهاب بأنه " شكل من أشكال العنف السياسي

[1] رونالد كريلينستن، "**مكافحة الإرهاب**"، ترجمة: أحمد التيجاني،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 10.

[2]Dario Battistella**," Dictionnaire des relations internationales", éd 3,** Édition Dalloz, Paris, p540-541.

الذي يزرع الخوف في قلوب الناس وعقولهم عن طريق استخدام القوى المدمرة وإشاعة الفوضى والدمار والمتاعب النفسية"[1].

أما "دافيد تاكور" David Tucker في مقال له حول: "ماذا عن الإرهاب الجديد وما مدى خطورته؟" What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It? قد حاول إحداث مفارقة نوعية في حديثه عن صيغة جديدة للإرهاب تختلف عن النمط التقليدي السائد في فترة الحرب الباردة، حيث يرى أنه أصبح أشد فتكاً وتأثيراً على الأمن نظراً لاستفادته من ثورة المعلومات ومزايا العولمة[2].

ويبدوا أن غالبية التعريفات انصب اهتمامها بشكل كبير على النشاطات الإرهابية للجماعات وحركات التمرد والعصيان بالرغم من إقرار بعضها بإرهاب الدولة، لذلك فإن الكثير من الأعمال والمؤلفات ذات الصلة تذهب إلى استبعاد إرهاب الدولة من موضوع دراستها كونها تنظر إلى الإرهاب الذي تقوم به الدولة ضد شعبها هو في الكثير من الحالات ممارسة عنف مشروع[3].

ولكن ربما عند التطرق إلى الحالة الليبية فإن من المميز فيها أنها شهدت الإرهاب بنوعيه؛ إرهاب الدولة (Terrorism by State) أي إرهاب النظام السابق ضد الشعب الليبي، ومن ثم إرهاب الجماعات بعد إسقاط النظام السابق وتوفر البيئة المناسبة لزيادة نشاطاتها.

2. توصيف البيئة الأمنية الليبية

في الجيولوجيا يقال: "أن حدوث الزلزال غالباً ما يكون في المناطق الضعيفة من القشرة الأرضية"، ولا شك أن الأزمات الهيكلية التي تعيشها الدول العربية وليبيا هي بمثابة هذا الضعف[4]، لذلك مسها الحراك الشعبي، ففي ليبيا التي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي وأفراد قبيلته لمدة 42 سنة، خرج الشعب مطالباً في بعض المناطق الشرقية بليبيا بإسقاط النظام بعد فشله في التعامل مع المدخلات الشعبية حيث أصبح مقر محكمة شمال بنغازي أشبه بميدان التحرير في القاهرة.

واتسعت فيما بعد حجم المظاهرات وامتدت إلى باقي المناطق الليبية في الوسط والغرب، مما دفع بالسلطات إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين بغرض السيطرة على الوضع، إذ استعانت بعناصر من المرتزقة لضرب المتظاهرين، وعملت السلطات على قطع خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية، وقامت بحملات تشويش الكترونية لمنع استقبال بث مختلف القنوات العربية والأجنبية [5].

---

[1] يوسف محمد الصادق، "**الإرهاب والصراع الدولي**"،دار سردم للطباعة والنشر،العراق، 2013، ص25.

[2] David Tucker, "**What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?** "Terrorism and Political Violence,13(Autumn, 2001), pp. 1–14.

[3] رونالد كريلينستن، **مرجع سابق**، ص11.

[4] خليدة كعسيس، "**الربيع العربي بين الفوضى والثورة**"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 421، مارس 2012، ص220.

[5] منى حسين عبيد، "**أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، جانفي 2012، ص40.

كما اعتقلت العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياغ لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبة بالتغيير والإصلاح، وفي محاولة من الحكومة الليبية لامتصاص غضب الجماهير طرحت الحكومة مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، فضلاً عن إقرار مجموعة من القوانين كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات.

إلا أن هذه المبادرة لم تحظى بالقبول من طرف الشعب الليبي، ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا قدم العديد من الدبلوماسيين الليبيين استقالاتهم، وذلك لرفضهم الطريقة التي كان يتعامل بها القذافي مع المتظاهرين[1]، ومع استمرار استقالة المسؤولين الليبيين* ألقي العقيد الراحل** خطابه الشهير، ووصف الشعب المتظاهر بالجرذان والمعارضين بالكلاب الضالة [2] .

وهنا حدث إرهاب الدولة، حيث قام القذافي بتوجيه السلاح ضد شعبه، وهو فعل يعادل أضعاف ما فعلته الفاشيات العسكرية في أمريكا اللاتينية لأن ما حدث في ليبيا في هذه الفترة لم يكن مثل الحالة المصرية أو التونسية، بل غلبت فيه لغة السلاح والقتل على العمل السياسي والسلمي، وهو الأمر الذي جعل القبائل تتجه إلى استخدام السلاح ضده أيضاً دفاعاً عن النفس، وهنا حدث الصراع بين قوى القصر مدعوماً بالمرتزقة وقوى الجماهير، وامتد إرهاب الدولة إلى غاية مقتل العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 [3].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة مفتوحة تبدوا فيها الوضعية الأمنية جد فوضوية ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد تحدي الأطراف ضد المركز، فلقد شبهت فيها الصحف الأمريكية كصحيفة نيويورك تايمز الوضع الأمني بليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، إذ أن الأطراف (زعماء الكتائب والميليشيات) حاولوا ليبيا إلى إقطاعيات خاصة، يمارسون فيها دور الدولة وتحكموا في تجارة السلاح والمال والسياسة[4].

---

[1]**المرجع نفسه**، ص 40.

*من بين المنشقين الممثل الدائم في هيئة الأمم المتحدة عبد الرحمان شلقم، ووزير الداخلية عبد الفتاح يونس، ومصطفى عبد الجليل وزير العدل السابق، وعلي العيساوي سفير ليبيا في الهند، ومحمد جبريل وزير التخطيط.

وضع علماء النفس والإجرام بعض الملامح المشتركة لشخصية غالبية الإرهابيين والزعماء الذين يمارسون الإبادة، ومن بينها اختلال الشخصية (البارانويا)، حيث يصبح فيه الطرف عديم الإحساس متلبد المشاعر ومفتقد للشفقة، ويكون مستعد لتعريض ضحاياه لأقصى العقوبات، كما يحاول فيها الشخص الوصول إلى العظمة دون أن يتوافق ذلك مع القدرات الممنوحة له، وتنطبق هذه الصفات على الكثير من القادة كأودولف هتلر والعقيد الراحل معمر القذافي، أنظر: محمد مؤنس محب الدين، "تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها**"، دار الحامد للنشر والتوزيع والأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 20–21.

[2] عبد الإله بلقزيز، "**ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**"، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص88.

[3]**المرجع نفسه**، ص 87.

[4] يوسف محمد الصواني، "**التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**"، مجلة المستقبل العربي، العدد416، أكتوبر 2013، ص31.

وعموماً يمكن توصيف الحالة الأمنية في ليبيا كما يلي:

- انتشار فوضى السلاح بكثرة لدى الجماعات الإرهابية والميلشيات المسلحة.
- انتشار الصراع بين عدة مجموعات كثيرة: ومن بينها مثلاً مجموعة الكرامة التي تقود ما يُسمى بعملية الكرامة وتضم عدد هائل من المستقلين والليبراليين والكتائب المسلحة لها مثل القعقاع والعواصف وغيرها، وجماعة فجر ليبيا التي تضم أنصار الشريعة والكتائب المسلحة المعروفة باسم الدروع المنسوبة لتيار الإخوان المسلمين ومستقلين قريبين من الإسلاميين[1].
- وجود هشاشة أمنية ناجمة عن تفكك وضعف في المنظومة الأمنية القائمة[2].
- كثرة التدخلات الخارجية في ليبيا بعد القراران الصادر من مجلس الأمن بالتدخل 1970 و1973 عام 2011[3]، فلقد تدرع الغرب بحجة التدخل في ليبيا للجمع بين عناصر الإرهاب والمصالح الاقتصادية والهجرة، إذ تحدث مثلاً نائب رئيس الوزراء " نيك كليج" Nick Clegg أن الأسباب التي جعلت بريطانيا وفرنسا تنخرطان في رد فعل قوي على العنف في ليبيا:

> "تعد هذه المنطقة حيوية لمصالح المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، إن سأل الناس في المملكة المتحدة لماذا، فسأشير إلى المساعي المبذولة في الأسابيع الماضية لإنقاذ المواطنين البريطانيين الذين علقوا في الأحداث المضطربة، وإلى مستوى الهجرة الإنسانية من شمال إفريقيا إلى أوروبا، وإلى مستوى التجارة والاستثمار بين أوروبا وشمال إفريقيا، وأهميتها لنا من حيث الطاقة والبيئة ومكافحة الإرهاب، لا تبعد شمال إفريقيا سوى 14 ميلاً عن أوروبا في أقرب نقطة، فما يحدث في جيراننا يؤثر فينا بشدة"[4].

- وجود عجز في ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة السيادية مما أوجد حالة انقسام لدى الرأي العام فبالرغم من تأييد الجميع بمبدأ تسليم الشرطة والجيش مهام الأمن، إلا أن هناك اعتقاد بأن هذا الوضع يحتاج وقت طويل نوعاً ما[5].

3- الظاهرة الإرهابية في ليبيا

بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي شاركت العديد من الجماعات المسلحة ذات الفكر الجهادي في الثورة سواء كأفراد أو تنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة، ففي الوقت الذي انضوى بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد، وشاركت في الانتخابات البرلمانية، أنكر البعض العملية الديمقراطية برمتها، وقاطعت الانتخابات وظلت حاملة للسلاح، ومن بين هذه الجماعات وأخطرها نجد:

---

[1] أعلية علاني، "**الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب: أشكاله وتحدياته**"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر 12-13 نوفمبر 2014، ص 12.

[2] **المرجع نفسه**، ص 3.

[3] إدريس لكريني، "**فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/16، انظر الرابط الالكتروني: http://minbaralhurriyya.org//

[4] جيسون دافيدسون، "**فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل**"، دراسات عالمية، العدد134، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2014، ص 26-27.

[5] السنوسي بسيكري، "**ليبيا والتحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات،5 ماي 2013م، ص ص3-4، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط: http:// aljazeera Studies, net

- **كتيبة أنصار الشريعة:**لا يتجاوز عددها 500 عنصر، وتنتشر هذه الجماعات في مدن بنغازي ودرنة والبيضاء بشرق ليبيا، وليس لها تواجد بالمنطقة الغربية، وتحمل هذه الجماعة فكر سلفي جهادي قريب من فكر تنظيم القاعدة.

شاركت هذه الجماعة في الثورة، وكان معظم قادتها سجناء بسجن بوسليم لسنوات طويلة في عهد القذافي، ومن أبرز عناصرها محمد الزهاوي، وهو قائد الكتيبة (سجين سياسي سابق في بوسليم وأطلق سراحه قبل الثورة).

ومن أبرز مواقفها رفض العملية الديمقراطية والانتخابات برمتها في ليبيا، وعدم الاعتراف بالدولة والحكومة الحالية، ويدعون لإقامة "دولة إسلامية" وفق رؤيتهم، ومن بين نشاطاتها الحصول خلال الثورة على كم كبير مما يسمونه "الغنائم" من أسلحة وسيارات وأموال وغيرها تركتها ميليشيات القذافي المندحرة، وبعد سقوط القذافي قاموا بتجنيد عدد من الشباب حديثي السن غير المتعلمين، ومن المواقف التي تُحسب لهم تأمين مستشفى الجلاء ببنغازي في ظل الانفلات الأمني بعد الثورة، ولكن أصابع الاتهام تشير إلى تورطهم في الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازي خلال احتجاجات ضد الفيلم "المسيء"، وهو ما يؤكدون نفيه.

أما على المستوى الشعبي فهم لا يلقون قبولاً شعبياً من شرائح واسعة من المجتمع الليبي، ويتعرضون لكثير من الانتقادات، يتواجدون في معسكرات خاصة بهم، ويترددون فرادى على المساجد للدعوة لأفكارهم واستمالة الناس إليهم، لكنهم لا يسيطرون على مساجد أو جمعيات بعينها[1].

يتعاون التنظيم مع "أنصار الشريعة" في تونس، المتورط في اغتيال المعارضين شكري بلعيد، ومحمد البراهمي، كما ينسق مع جماعات أنصار بيت المقدس وأجناد مصر وأنصار الشريعة في سيناء، وحركة حماس بقطاع غزة، والتنظيم الدولي للإخوان.. صحيفة "فيليت إم سونتاج الألمانية" كشفت أن التنظيم استقبل ممثلي تنظيمات "أنصار الشريعة" بدول الجوار (تونس والمغرب ومصر وممثلين جزائريين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بعد الإطاحة بالإخوان في مصر ديسمبر 2013، لإعادة تقييم قدرات الجماعات الجهادية بالمنطقة، ووضع استراتيجية مشتركة للتجنيد والعمليات، والتصدي لأنظمة الحكم القائمة بمصر وتونس والجزائر.

صنفته الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية في يناير 2014، باعتباره المسئول عن تنفيذ الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي سبتمبر 2012، كما أدرجه مجلس الأمن على لائحة التنظيمات الإرهابية نوفمبر 2014، بسبب انشائه معسكرات تدريب لصالح مجموعات مرتبطة بالقاعدة فى سوريا، وتدريب 28 ممن شاركوا فى الهجوم على منشأة جزائرية للغاز بعين أمناس يناير 2013.

[1] "**الجماعات المسلحة في ليبيا...خريطة معلوماتية**"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/15، انظر الرابط الالكتروني: http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article&artname=---EyeWyR2a .

انشق هذا التنظيم عن القاعدة وبايع داعش، وفى نهاية يناير 2015 أعلن التنظيم تشكيل محكمة وشرطة ومرفق للدفاع المدني والإسعاف تابعين للدولة الإسلامية في أحياء القوارشة والهواري بجنوب غرب بنغازي، قتل قائده محمد الزهاوي"أبى مصعب" في معارك بنينة أكتوبر 2014 وأقيم عزاؤه بمصراتة، ودفن في سرت[1].

- **مليشيات درع ليبيا 1:**في ديسمبر 2014 أعلن عن تحالف تنظيم أنصار الشريعة مع مليشيات "درع ليبيا-1-" التي تعد أكبر المجموعات تسليحاً شرق ليبيا، ولها معاقل في درنة وبنغازي، واستولت على ترسانة ضخمة من مخازن أسلحة الجيش تشتمل على آلاف من قطع أسلحة فردية وثقيلة وعربات مدرعة ومدافع هاون ومضادات الطائرات والدبابات وصواريخ مختلفة الطرز مثل سكود وجراد، فضلا عن سيطرتها على العديد من القواعد والمطارات العسكرية، وقامت ببيع وتهريب 100 ألف قطعة سلاح فردية، و20000 رامية قذائف مختلفة الطرز، للجماعات الإرهابية في الشرق والجنوب الغربي لليبيا، ومنها للتنظيمات الإرهابية بشمال افريقيا ودول الساحل والصحراء..
- **كتائب ميليشيات الزاوية ومصراتة:** تضم تشكيلات بعضها منشق عن الجيش النظامي، والبعض الآخر قبلي ينتمى لمناطق الزاوية ومصراتة، ويغلب عليها التوجه الإسلامي، وتضم قوة "درع ليبيا الوسطى" إلى جانب كتائب أخرى مثل:"كتيبة الحلبوص"، و"كتيبة المرسي" و"كتيبة أبو عبيدة الزاوي" العائد من أفغانستان بمدينة الزاوية، ويبلغ عدد مقاتلي هذه الميليشيات حوالي 25 ألف مقاتل، تمكنت هذه التشكيلات خلال الثورة من السيطرة على كميات ضخمة من الآليات والعتاد العسكري والأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش بمنطقة الجفرة، كما حصلت على دعم تركي وقطري، عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية التي لاتخضع للدولة، تتبعها عدة معسكرات لتدريب المقاتلين الليبيين والأجانب، ويقدر ماتمتلكه بمايزيد عن 3500 سيارة مجهزة بمضادات للطائرات، وراجمات الصواريخ، وأكثر من 200 دبابة، تتمركز معظم كتائبها في معسكرات تابعة للنظام السابق، وتتمركز الباقي في ضواحي المدن، يتم التنسيق على الأرض بين هذه القوات وكتائب مسلحي صبراتة، حيث توجد كتيبة جهادية أسسها مفتاح الداودي قبل أن يلقى مصرعه في تحطم طائرة ليبية بتونس، وهي أقرب إلى القاعدة بحكم تكوين مؤسسها الذي جاهد في أفغانستان، كما تتعاون ايضاً مع "ثوار جبل نفوسة"، ومسلحي غريان، ومقاتلي قبائل أولاد سليمان بالجنوب الليبي، وقبائل "الطوارق[2]."
- **تنظيم داعش في ليبيا:** أعلنت العديد من الجماعات المسلحة والإرهابية ولائها لداعش، ومن بينها نجد

مجلس شورى شباب الإسلام الذي أعلن تأييده لداعش في جويلية 2014، وعُرف عليه أنه قام بعمليات إعدام جماعية في ملعب أوت، يُضاف إلى ذلك كتيبة أبو محجن الطائفي التي أرسلت 50 متطوع للحرب في العراق، وبايع داعش أيضاً حركة شباب التوحيد ومُجاهدي ليبيا.

ومن أبرز أعمال داعش السيطرة على درنة بالكامل في نوفمبر 2014 بمقاتلين تجاوز 800 عنصر، تتبعها 6 معسكرات بأطرافها، تضم جنسيات من دول شمال إفريقيا، وفي ديسمبر 2014 أعلن التنظيم عن تشكيل ما يُسمى بمجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها يجمع بين العديد من الفصائل، ووصف الكاتب والمؤرخ الأمريكي "ويبستر تاربلي" مؤلف

---

[1] جمال طه، "**تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة**"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/16، انظر الرابط الالكتروني: https://gamaltaha.wordpress.com/2015/04/03/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.

[2] **المرجع نفسه.**

كتاب " الحادي عشر من سبتمبر" درنة بـ"عاصمة الإرهاب العالمي"The Capital of Global Terrorism، لأنها من أكثر المناطق التي تصدر المقاتلين للعراق وسوريا، وذكرت صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية بأن الليبي عبد الحكيم بلحاج القيادي بالجماعة الليبية المقاتلة، الذي تولى قيادة المجلس العسكري في طرابلس، ولعب دورا في تفجيرات مدريد 2004، واتهم بقتل اثنين من المعارضين التونسيين، يقود قوات تنظيم داعش في ليبيا.

من أبرز أعمال داعش الإرهابية شنهجومعلى فندق بالعاصمة طرابلس، وعلى حقول النفط، وتنظّيم مسيرات مفتوحة، وإعلانهااعتزام تنفيذ عمليات نوعية للسيطرة على مصراتة، واستتابت أهل النوفلية شرق سرت لإعلان البيعة، حتى لايتعرضوا للقصاص، وفرضت القيود "الشرعية" على نساء "صرمان" و"صبراتة" في الغرب.

وتوسعت داعش في الجنوب الليبي بإقامة قواعد، وتجنيد عناصر جديدة، والارتباط بتنظيمات قائمة؛ خاصة جماعة مختار بلمختار "الأعور" أبرز قيادي"القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي، و"إياد آغ غالي" زعيم جماعة "أنصار الدين"، اللذين كانا يرتبطان بقاعدة الساحل والصحراء، إضافة لمجموعة من طوارق مالي المتحالفين مع القاعدة، ومجموعة "أنصار الحق" التي تضم جنسيات من مصر ومالي والجزائر وغيرها. بعد الغارات المصرية على درنة انسحبت أربع جماعات من مواقعها في الحمادة الحمراء، وعرق مرزوق، خشية استهدافها ، وهي:"التوحيد والجهاد بغرب أفريقيا"، "كتائب الصحراء" في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب، "كتائب يوسف بن تاشفين"، وفرع "أنصار الشريعة" بجنوب ليبيا[1].

ثانياً: أبرز تداعيات الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري

من الناحية الجغرافية تُمثل الجزائر منطقة القلب في منطقة المغرب العربي بمساحة تبلغ حوالي 2381741 كم² إذ تمثل نسبة 39.2% من مساحة المغرب العربي[2]، إذ أن لها حدود مع ليبيا تبلغ 982 كلم مع ليبيا[3].

ونظراً لطول هذه الحدود فإن ذلك يجعل من الحدود الجزائرية مع ليبيا تواجه الكثير من المخاطر، وما يزيد الأمور سوءاً، أن الجزائر تجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، وتخوض قواتها المسلحة معارك على عدة جبهات لأن الدول المجاورة لا تمتلك قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة، فعلى سبيل المثال: ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، ومالي تمتلك جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية المؤسسات الرسمية ضد هجمات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)[4].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] حسام حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**" ، *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية* ، جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011، ص 63.

[3] وهبي زكرياء، "**رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر ، 12-13 نوفمبر 2014، ص ص2-3.

[4] ياسين بودهان، "**دور الجزائر في حل الأزمة الليبية**"، تم تصفح الموقع الالكتروني يوم: 2017/02/17، أنظر الرابط الالكتروني: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis.

فعلى المستوى الأمني ساهم تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في انتشار واستنفار أمني كبير من طرق القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي، وهو ما يزيد أيضاً من التكلفة اللوجستية التي تشمل نفقات النقل وإمداد الطعام وإنشاء مراكز مراقبة حدودية جديدة في الحدود الشرقية، إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح[1].

كما إن تزايد احتمالية وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لاستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية بمنحنى خطير في ليبيا، وتعد أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" أبرز حدث أمني ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار خاصة ليبيا ومالي، فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدودتم فيه احتجاز 132 عاملاً أجنبياً من العاملين في حقول "عين أميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 600 جزائري.

وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنهم بالتوجه الآمن نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترضخ لها وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف، ونتج عن العملية أكثر من 40 ضحية[2].

وعلى المستوى السياسي يبدوا أن الجزائر تواجه عدة مصاعب وتحديات دبلوماسية للتوفيق واستخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة استخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحها.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فلقد أفاد تقرير صادر حديثاً عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وما أفرزه من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما أثر سلباً ميزانية الدولة المالية، ففي الوقت الذي تريد فيه الجزائر حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية يبدوا أن التحديات الأمنية بليبيا ودول الجوار سيجعلها تفكر كثيراً في كيفية استغلال هذه الميزانية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري ومواجهة التهديدات القادمة من ليبيا قبل التوجه إلى قطاعات أخرى، لأن الأمن في الحقيقة هو القاعدة الأساسية التي يمكن من خلال الانطلاق لتحقيق عملية التنمية في الجزائر.

كما أن تأزم الأوضاع بليبيا يجعل الشركات الأجنبية ستفكر ألف مرة قبل استئناف نشاطها أو الاستثمار في الصحراء الشرقية (البطن الرخو) خوفاً من استهدافها من الجماعات الإرهابية، وهو ما يعزز مسلمة أن الرأسمال الغبي هو الذي يستثمر في مناطق غير آمنة، فعلى سبيل المثال بعد الهجوم الإرهابي الذي شنه الإرهابيون على المركب الغازي

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] بوحنية قوي، " **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**"، مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي 2014م، ص9، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط:
//http:// aljazeera Studies,net.

تيقنتورين حتى وإن استبعدت رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية "لورانس باريزو" مغادرة 500 شركة فرنسية الجزائر، لكن هذا لا يعني أن تداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في دول الجوار ليست لها آثار وخيمة.

فمثلا بعد حادثة تيقنتورين بدأت في الساعات الأولى الشركة اليابانية "جي جي سي" والإنجليزية "بيتروفاك" بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع، حيث أن من شأن ترحيل هؤلاء الأجانب دون شك توقف أهم منشأة غازية حيوية تنتج 25 مليون متر مكعب يومياً من الغاز أي ما يقدر بـ 12% من صادرات الجزائر، وقد ينشر الخوف والريبة لدى المستثمر الأجنبي[1].

يُضاف إلى ذلك فإن نشاطات الجماعات الإرهابية قد تُساهم في تدهور القطاع السياحي، إذ تُعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية للأجانب نظراً للخبايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، وهو ما يشكل دخل للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، لكن مع تعقد الأوضاع قد يتخوف السياح من التوجه للصحراء الجزائرية أو حتى الحدود الشرقية تخوفاً من الاختطاف أو الاستهداف[2].

أما **عن مشكل التداعيات الاجتماعية** فيتمثل في تدفق اللاجئين الليبيين، وهم قلة مقارنة ببعض دول الساحل، كما أن التخوف من انتقال الفكر الجهادي إلى الجزائر من ليبيا عبر بعض الجماعات والأفراد المتشددة وارد.

ثالثاً: مقاربة الجزائر لمواجهة الظاهرة الإرهابية في ليبيا.

منذ بداية الحراك الشعبي في ليبيا رافعت الجزائر بضرورة إيجاد حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل وما يتبعه من تدخلات خارجية أجنبية تزيد الوضع تعقيداً فيها، حيث كانت لها نظرة دقيقة حول ما تؤول إليه الأوضاع في ليبيا خاصة بعد عودة الكثير من ذوي السوابق في النشاط الإرهابي إلى الساحة الليبية كمقاتلي الجماعة الإسلامية بليبيا وغيرها، وهو ما قد يحول ليبيا إلى أفغانستان شمال إفريقيا.

وعموماً يمكن اختصار أبرز الآليات التي قامت بها الجزائر للوقاية ومواجهة الظاهرة الإرهابية في ليبيا ما يلي:

على المستوى السياسي تحاول الجزائر لم وجمع الأطراف المتصارعة في مائدة الحوار لوقف الاقتتال، والوصول إلى حل سياسي لتحقيق مجموعة من الأهداف وفق الخطوات التالية:

---

[1] عبير شليغم، "**التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014، ص18.

[2] سعيد بشار، "**قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تردي الأوضاع الأمنية في الساحل**"، جريدة الفجر، تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/22، الرابط: http//www ,alfadjr, com/.

- الخطوة الأولى: تتمثل في محاولة تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار من خلال خارطة طريق تتضمن حلاً لحالة الصراع وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا التي دائماً ما يكون غرضها مصلحي.
- الخطوة الثانية: محاولة إقامة سلطة مركزية، ومنحها الصلاحيات الكاملة للممارسة القوة والنفوذ.
- الخطوة الثالثة: بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار الفكر الإرهابي المتشدد حتى لا يتسرب إلى الجزائر والدول المجاورة، وحتى لا تستطيع هذه الجماعات خلق قنوات اتصال ومنظومة إرهابية عابرة للحدود تهدد أمن الجزائر والدول المجاورة، خاصة وأن متغير الهشاشة موجود بقوة في دول الجوار.

هذه الخطوات السياسية كفيلة بتضييق وحصر نشاطات الجماعات الإرهابية بعد محاولة خلق جو مناسب للحوار، ومن ثم محاولة المؤسسات الليبية مواجهة التنظيمات ذات التوجه المتطرف التي تهدد الأمن الوطني الليبي ودول الجوار، ونجاح هذه العملية يعني التخفيف من الضغط على الجيش الوطني الشعبي الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود، و الذي يعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة، وخاصة المتوترة منها مثل ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره.

ومن ثم الاعتماد على آلية الحسم العسكري لمكافحة الجماعات التي لم تدخل طاولة الحوار، وتشكل تهديد حقيقي للأمن الليبي الوطني والجزائري، وتعتمد الرؤية الجزائرية على مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية بواسطة ليبيا باعتبار أن ليبيا لليبيين وبتعاون وتنسيق أمني بين دول الجوار والاتحاد الإفريقي بعيداً عن التدخلات الغربية التي يغلب عليها الطابع البراغماتي، وهو ما قد يزيد من تعقد الوضع الأمني واستفحال الظاهرة الإرهابية بليبيا[1].

[1] زرواق نصير، "**الجزائر والأزمة الليبية**"، تم تصفح الموقع يوم: 207/02/16، أنظر الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.

الخـاتـمـة

إن تحدي عدم الاستقرار وانتشار فوضى السلاح في ليبيا، وانهيار السلم الاجتماعي، ناهيك عن انتشار الجماعات الإرهابية يزيد من درجة الأخطار المحدقة بالأمن الليبي بالدرجة الأولى، وأمن المنطقة بشكل رهيب، وهو ما يزيد من احتمالية وقوع هجمات قد تستهدف الأمن الوطني الجزائري، وتحديات أخرى قطاعية تؤثر بالسلب على الأمن الوطني الجزائري، لذلك فإن الحل مرهون بعنصرين أساسيين:

- **الأول:** لا بُد من خلق عملية إجماع بشأن التغيير السلمي في ليبيا والنجاح في إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولما لا إرساء المصالحة الوطنية، وتحقيق العدالة الانتقالية وآلياتها، وهذا هو العنصر الأهم في عملية بناء الأمن في ليبيا.
- **الثاني:**التنبه واليقظة لمحاولات اختراق الأمن الوطني الجزائري من خلال القيام بإجراءات ردعية ضد الجماعات الإرهابية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

بلقزيز، عبد الإله. "**ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**"، بيروت: منتدى المعارف، 2012.

الصادق،يوسف محمد."**الإرهاب والصراع الدولي**"،العراق: دار سردم للطباعة والنشر، 2013.

كريلينستن، رونالد."**مكافحة الإرهاب**"، ترجمة: أحمد التيجاني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

محب الدين، محمد مؤنس. "**تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها**"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع والأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

ب/ المقالات

دافيدسون،جيسون."**فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل**"، دراسات عالمية، العدد134، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث، 2014.

عبيد، منى حسين. "**أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، جنفي 2012.

كعسيس، خليدة."**الربيع العربي بين الفوضى والثورة**"، مجلة المستقبل العربي ،العدد 421، مارس 2014.

محمد الصواني، يوسف."**التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013.

ج/ الرسائل الجامعية

حمزة، حسام. "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2011.

د/ المداخلات العلمية

زكرياء، وهبي. "**رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الدفاع الوطني: بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر ، 12-13 نوفمبر 2014.

شليغم، عبير. "**التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر ، 12-13 نوفمبر 2014.

علاني، أعلية. "**الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب: أشكاله وتحدياته**"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، ورقلة، الجزائر 12-13 نوفمبر 2014.

هـ/ المواقع الالكترونية

الجماعات المسلحة في ليبيا...خريطة معلوماتية"، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/15، انظر الرابط الالكتروني:

http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article&artname=---EyeWyR2a.

بسيكري، السنوسي. "**ليبيا والتحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات،5 ماي 2013م، ص ص3-4، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط:

http:// aljazeera Studies, net

بشار ،سعيد. "**قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تردي الأوضاع الأمنية في الساحل**"، جريدة الفجر، تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/22، الرابط:

http//www ,alfadjr, com/.

بودهان، ياسين. "**دور الجزائر في حل الأزمة الليبية**"، تم تصفح الموقع الالكتروني يوم: 2017/20/17، أنظر الرابط الالكتروني:

.http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis

قوي، بوحنية." **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي**"، مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي 2014م، ص9، تم تصفح الموقع يوم: 12 ديسمبر 2014م، الرابط:

.http:// aljazeera Studies,net

طه، جمال. "**تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة**"، انظر الرابط الالكتروني:

https://gamaltaha.wordpress.com/2015/04/03/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8(16/02/2017).

لكريني، إدريس. "**فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا**"، تم تصفح الموقع الالكتروني يوم: 2017/02/16 انظر الرابط الالكتروني:

http://minbaralhurriyya.org//.

نصير ، زرواق."**الجزائر والأزمة الليبية**"، تم تصفح الموقع الالكتروني يوم: 2017/02/16، أنظر الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 (16/02/2017).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A/ Dictionaries

14. Dario Battistella," **Dictionnaire des relations internationales**", **éd 3**, Paris: Édition Dalloz, 2004.

B/ Articles &Journals

15. David Tucker, "**What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?**",Terrorism and Political Violence, N13Autumn, 2001.

"ملاحظات حول المنهجية الجديدة في وظيفة النسق السياسي المغربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي- مقاربة على ضوء نظرية الاختيار العقلاني-أ. "عبد الإله الرمزي (المغرب)•

ملخص

"إن مفهوم المشروعية السياسية يقع أو يتوسط ما هو منتسب للماضي وما هو منفتح على المستقبل، لذلك أحببت أن أخصص هذه السطور المحدودة لمساءلة موارد هذه المشروعية التي تستند عليها ومن خلالها المؤسسة الملكية. لذا فهذه الورقة قد تكتسي صبغة ابستمولوجية ونقدية، تحاول استقراء مفهوم المسألة الاجتماعية من داخل نسق القيم السياسية، كما قد تلتبس طابعاً تجريدياً لا هو بمحايث أو ترسندنتالي. وهذا لا يعني الإغراق في التأمل النظري وإتلافاً للحلول العملية واليومية المباشرة الخاصة بمتطلبات الراهن الاجتماعي وتداعياته على الحقل السياسي المغربي، كما تدعو إليه تيمة الموضوع، وإنما هي محاولة لتفتيق معالم رؤيا نقدية لإشكالية الشرعنة الجديدة للمؤسسة الملكية.

يعدّ إذن سؤال شرعية النسق السياسي سؤالاً ذا خصيصة مرتحلة عبر ثنايا الأزمنة السياسية كما نعلم، وهو لا يستكين فقط إلى الأسس الميثولوجية المشكلة من الدين والعرف، ولا إلى لغة القوة/ السلطة بمفهوم الإكراه والغلبة. بل يحمل سؤال الشرعية السياسية إلى أن يكون فوق الزمن الديني والتقليدي"au de la du temps religieux/traditional" .

وبهذا، يصعب على النسق السياسي المغربي أن يستحضر الماضي التقليدي بشكلٍ مفصولٍ عن الراهن وتحديات المستقبل، خاصة إذا تعلق الأمر بملامسة إشكالية سياسيةproblématique politique ، فهل هناك وعي للفاعل السياسي المركزي/الملك بهذه الحقيقة السياسية؟ بمعنى آخر، هل تؤسس المؤسسة الملكية شرعيتها انطلاقاً من الراهن المجتمعي؟ أم أن "خطاب الشرعية وسؤال التبرير" يظل حبيس القاموس الديني والميثولوجي الذي هو من يعبّئها بمفاعيل النسق التقليدية، كما أفرد مشروعه الفيلسوف ميشال فوكو".

• باحث في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة عبد المالك السعدي، طنجة – المغرب

"ملاحظات حول المنهجية الجديدة في وظيفة النسق السياسي المغربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي- مقاربة على ضوء نظرية الاختيار العقلاني- أ. عبد الإله الرمزي.

مقدمة:

تطمح هذه الورقة لأن تشكل إسهاماً في بلورة البنية السياسية المغربية المستقبلية "لمشروع الدولة المجتمعي الديمقراطي الحداثي".[1] وهي تنطلق وصولاً إلى هذا الهدف من حدين: أهمية الاختيار العقلاني[2] في تقعيد وضمان الوجود السياسي للنسق المغربي كي يلعب دوره الفعال على مسرح الفعل الاجتماعي.

أما الثاني فهو واقع البنية الاجتماعية – النفسية لهذا العقل السياسي المغربي في خصائصه وآلياته وديناميآته وبما يتوفر له من إمكانات وما يعانيه من معوقات وما يشهده من إكراهات.

فهي محاولة فكرية متواضعة في البحث والدراسة الموجزة، وجهد مأمول للفت النظر واستدعاء الاهتمام حول إشكالية تتصل عمودياً وأفقياً بالتساؤل المحوري الذي مفاده: **ما هي دواعي ومصوغات تركيز آليات الشرعنة داخل المجال الاجتماعي من طرف النسق السياسي المغربي وتبني المقاربة العقلانية في تجديد موارد وأنساق مشروعيته وتعزيز متكآته في إطار قيم وأنماط مسرح الفعل الاجتماعي؟**

---

[1] إن الأمر يتعلق بمجهودات تنموية متعددة الأبعاد، تصب كلها في إطار التأهيل الاجتماعي بما يحفظ للمؤسسة الملكية توازنها السوسيو – سياسي، وحضورها الميداني القوي في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[2] العقلانية كمصطلح يستخدم في علم الاجتماع يشير إلى أن العمليات المؤدية إلى زيادة الأفعال الاجتماعية تصبح مرتكزة أكثر على الفعالية الغائية أو الحسابات أكثر من تحركها بسبب الدوافع الأخلاقية والعواطف والتقاليد. وتعتبر جانب رئيسي من الحداثة والتي تتجلى خصوصاً في المجتمع الغربي كسلوكٍ ناتج عن السوق الرأسمالي في الإدارة الرشيدة في الدولة والبيروقراطية والتوسع في العلوم والتكنولوجيا الحديثة.

وعلى هذا الأساس تسترشد نظرية الاختيار العقلاني بالافتراض الذي يقول أن البشر عقلانيون ويبنون أفعالهم علي ما يرون انه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم. في عالم نادر الموارد، فان ذلك يعني الوزن المستمر لخيارات الوسائل في مقابل خيارات الغايات ثم الاختيار من بينها ومن هنا جاء المصطلح "الاختيار العقلاني".

الفكرة الأساسية في نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) هي أن أنماط السلوك في المجتمع تعكس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في سعيهم لزيادة المنفعة والفائدة وتقليص الخسائر والتكلفة. بمعني آخر يتخذ الناس قراراتهم حول أفعالهم بمقارنة تكلفة وفائدة أنواع مختلفة من خيارات الفعل. نتيجة لذلك تنمو أنماط السلوك داخل المجتمع نتيجة لتلك الاختيارات. ويرى "James S. Coleman" أن نظرية الاختيار العقلاني تركز علي الفاعلين الذين ينظر إليهم على أن لهم مقاصد محددة وان أفعالهم تهدف إلي تحقيق أهداف وغايات معينة ضمن خيارات محددة. تهتم هذه النظرية بحقيقة أن الفاعلين يقومون بأفعالهم من أجل تحقيق أهداف تنسجم مع التسلسل الهرمي لخياراتهم. كما أن الفاعلين يسعون إلي تحقيق أكبر قدر من المنافع والفوائد. وعلي الرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني بدأت بالتركيز علي مقاصد الفاعل لكنها تشير إلى نوعين من القيود علي فعل الفاعل: النوع الأول من القيود يتمثل في ندرة الموارد. الذين لهم وفرة في الموارد يستطيعون تحقيق أهدافهم بسهولة. أما الذين لهم موارد أقل أو من هم بدون موارد إطلاقاً يكون تحقيق الأهداف بالنسبة لهم صعباً أن لم يكن مستحيلاً. وعلى علاقة بندرة الموارد مسألة تكلفة الفرصة. ففي السعي من أجل تحقيق هدف معين قد ينظر الفاعلين إلي تكلفة إمكانية تفويت تحقيق الهدف الذي يليه في الترتيب من حيث الجاذبية. النوع الثاني من القيود يتمثل في المؤسسات الاجتماعية. هذا النوع من القيود يستمر طيلة حياة الفرد ويتمثل في مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية. يعمل هذا النوع من القيود علي تضييق الخيارات المتاحة للفاعلين وبالتالي مردودات أفعالهم. إضافة إلي ما تقدم هنالك قضيتان تكتسبان أهمية خاصة في نظرية الاختيار العقلاني. الأولى تتعلق بآلية التجميع حيث أن مجموعة من الأفعال الفردية تتحد لتكون منتج اجتماعي. القضية الثانية هي أهمية المعلومات في مسالة اتخاذ الخيارات العقلانية. فقد أصبح من المسلم به أن كمية ونوعية المعلومات المتاحة على درجةٍ عاليةٍ من التغير وأن هذا التغير يمارس تأثيراً عميقاً على خيارات الفاعلين.

لمزيد من التوضيح والتفصيل انظر،

-Ruth A. Wallace and Alison Wolf:"Contemporary Sociological Theory", Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey, 1995, pp: 279-341.

-Ritzer Gorge: "Contemporary Sociological Theory and its Classical Roots",Mc GrawHill,2003.pp: 167-168.

ضمن هذه الدراسة ستتحدد أهمية المعيارية الاجتماعية حضوراً وغياباً، وحسبها كذلك أن تبقى محاولة لتأكيد علاقة المتغير /الاجتماعي بالثابت /السياسي، فلا يوجد فعل ينتمي إلى مضامين القاموس السوسيولوجي (مخرجات البنية السياسية) غير قاصد، إذ هو مسبوق بفكرٍ ووعيٍ سياسيين، إن الأمر يتعلق بإستراتيجية الفاعل السياسي المركزي (المؤسسة الملكية).

من هنا تتحدد أهمية وأهداف هذه الدراسة في مجموع نقاطٍ رئيسةٍ نعرضها بشكلٍ موجزٍ فيما يلي:

1- كونه يبحث في تفكيك العلاقة التفاعلية الحاصلة ما بين كل من المتغيرين الرئيسيين، محددات الشرعنة الجديدة للمؤسسة الملكية، والتحديات الداخلية والتحولات الإقليمية/الدولية الجديدة -"مرحلة ربيع الديمقراطية العربي"- كمرحلةٍ انتقالية؛

2- فهم وتحليل الأنساق والقيم الجديدة المتبناة من طرف هذه المؤسسة داخل فضاء الفعل الاجتماعي؛

3- التوجه نحو فهم الأدوار الوظيفية الجديدة للمؤسسة الملكية المحتكرة للنشاط الاجتماعي ميدانياً (عن طريق سياسة إحداث اللجان) ، بما يعطي قناعاتٍ في أبعاد ترشيد المقدرات وتحديث البنى وعقلنة السياسة؛

4 - إن الموضوع محاولةٌ جريئةٌ باتجاه بناء سيناريو تأليفي، يعطي توليفاتٍ مرجعيةٍ ومؤسسةٍ حول مستقبل النسق السياسي المغربي، وحول مدى أهمية القيم الناشئة والموارد البديلة للأنساق التقليدية والمرجعيات الكلاسيكية للمؤسسة الملكية التي استثنت في حيثيتها القداسة الآخذة في الانحسار والاندثار في ظل واقعٍ مجتمعيٍ يشهد العديد من المتناقضات والإشكالات؛

5- رصد مدى تأثير المشروعية الدينية للملكية في المغرب في التنمية السياسية، واستشراف موقعها داخل المشهد السياسي في ظل تجربة التحول الديمقراطي، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد؛

6- إن موجة الديمقراطية التي تعيشها البلدان العربية طرحت تحدياتٍ أمام الأنظمة الوارثية التي تستمد جزءاً كبيراً من مصادر مشروعيتها من الدين، ممَا أدى إلى فتح نقاشاتٍ أكثر حدَةً هذه المرة، حول إمكان التحول الديمقراطي في ظلّ المشروعية الدينية لهذه الأنظمة.

لقد حرصت ألا تأتي هذه المحاولة نظرة فلسفية تجريدية، فبحثت عما يمكن أن يبرز ملامحها ويعضد طروحاتها، استقراءً واستدلالاً واستشهاداً بنماذج عملية واقعية، ضمن إطار الزمن السياسي الذي أجريت فيه. ثم أضفت إلى ذلك جهداً علمياً تطبيقياً، يبحث عن دلالات الحضور الميداني للمؤسسة الملكية في مسرح الأنساق المجتمعية وعوالم المعاش وحكامة الحياة اليومية، من خلال دراسة مسحية وصفية تحليلية "لاتجاهات النسق السياسي المغربي" إزاء "الإشكالية والمسألة الاجتماعية" التي صُنعت، فيما أرى، وفقاً لرؤيةٍ سياسيةٍ معينةٍ و "بعدٍ فكريٍ سياسي"، مستمدٍ منها ومرتكزٍ إليها في عملية إعادة الفعالية وتجديد أنماط الشرعنة.

كما اعتمدت طريقةً موضوعاتية اتبعتُ خلالها طرق اشتغال المؤسسة الملكية داخل الفضاء السوسيولوجي، وهو ما يبرهن بالفعل على أنني أسعى- بكل جهدٍ ممكن- لأكون مالكاً لناصية المنهج الذي سأعتمده ضمن هذه الورقة – بالإضافة إلى الاستئناس بمقتربات منهجيةٍ أخرى – والذي ستمكنني من الخروج بخلاصاتٍ ونتائج جد مهمة.

لذلك، ونظراً لعدم استطاعة منهجٍ واحدٍ تفسير الظواهر السوسيو/سياسية التي تتدخل فيها عوامل متعددة تقتضي المزاوجة بين عدة مناهج علميةٍ (أو بالأحرى، الحديث عن مقترباتٍ منهجيةٍ في ظل هيمنة منهجٍ واحدٍ على جل مراحل هذه الدراسة) كان من البديهي، أن تتعدد المناهج المستعملة في هذه الدراسة بشكلٍ منطقيٍ ومتناغمٍ مع ما تتطلبه العُدة المعرفية لتقليب النظر العلمي في الموضوع المدروس، وإشكاليته المحورية طيلة مراحل البحث، دونما أي انزياحٍ معرفيٍ أو انعطافٍ منهجيٍ عن أرضيته التأسيسية ووجهته المنشودة موضوعاً و تحليلاً.

وعليه، فإن المنهج الذي سألتزم به سيكون متعدد الملامح و الجوانب؛ فإذا كان من الجائز أن يقدم الباحث بمقدمةٍ منهجيةٍ عامةٍ يشرح من خلالها و بها مجموعة القواعد التي وجهت بحثه، فإن هذا العمل عديم القيمة إن لم يُوضح طبيعة الصلة بين الحقيقة المُراد تحصيلها و المنهج؛ لأن المنهج يشكل بنية الشرح كما قال"هيجل".[1] فهو بهذا المعنى، ليس شكليةً مجلوبةً من خارج بنية الدراسة، أو معرفةً منصبةً على مادتها من عليها، وإنما هو طريقة اقتضتها طبيعة موضوع الأطروحة ذاتها، لأن النسق الفكري و الشكل المقولاتي، والمنهج المستعمل من دون الموضوع خواءٌ و فراغ.

إن منهج هذه الدراسة هو في الحقيقة، جزءٌ لا يمكن انتزاعه منها، إذ كلما تطورت محاورها، تطور الإجراء معها، لذلك سأعتمد في دراستي هذه، توليفةً منهجيةً خاصةً احتكاماً لطبيعة الموضوع والأدوات التقنية الضرورية في المعالجة والتحليل، وستتشكل من:

– **المنهج النسقي:** وعبره سيعتمد الموضوع وحدةً متكاملة، بحيث سيفيد هذا المنهج في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقر به "ديفيد إيستون"، حول المخرجات والمدخلات ثم الفعل ألاسترجاعي العكسي؛ فالمدخلات تمثلت بالأساس، في مجموع التحولات الجديدة المؤثرة على منظومة القيم المشكلة لمرجعيات وأسس النسق السياسي المغربي.

أما المخرجات، فستتمثل في النتائج العامة المحصل عليها، والتي تُمثل بدورها مجموع الملامح والأنساق الجديدة الداعمة للنظام السياسي، كما تتضمن مجموع البرامج والأجندات والتوجهات المستحدثة على مستوى نطاق مسرح الفعل الاجتماعي، أما الفعل ألاسترجاعي فيتصل بمضامين السيناريوهات المستقبلية حول الموضوع.

المنهج الوصفي: يظهر ذلك من خلال ما سنستعمله من تقنياتٍ مثل المسح، والاعتماد جزئياً على تقنية دراسة الحالة (حالة الإسقاطات)، كل ذلك سيكون حاصلاً ضمن عملية مركبة بين التفسير والتحليل، وهو ما سيساعد أكثر على بناء عمليةٍ تشخيصيةٍ لمجمل انعكاسات التحديات المجتمعية الجديدة على أسس النسق السياسي المغربي، من أجل فهمٍ أكثرٍ لكيفيات فعل آليات وقوى الفواعل المستجدة على الدولة.

---

[1] هيجل: "**علم ظهور العقل**"، ترجمة: مصطفى صفوان، دار الطليعة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، 1981، ص ص: 42 و50.

-**المقترب الدياليكتيكي والمقترب الاستدلالي**، بحيث الأول يعتبر كل الأشياء والظواهر والحقائق الاقتصادية والإنسانية والسياسية دائماً في حالة ترابطٍ وتشابكٍ وتداخلٍ وبصورةٍ مستمرة، كما يعتبر في حالة تناقضٍ وصراعٍ وتفاعلٍ داخليٍ قوي، وهو ما سيظهر حسب أطروحتي هذه، في كل التحليلات الواردة، مع اعتبار المتغيرات والعناصر المصاحبة للتحولات الجارية واقعةً ضمن نسقٍ كلانيٍ هو إكراهات الواقع المجتمعي في ظل "ربيع الديمقراطية العربي"، وفي صورةٍ ترابطيةٍ تشابكية. هذا ما سيساعدنا على إعطاء مقاربة جادةٍ حول الأسس المرجعية الجديدة للنظام السياسي.

فحسبها أن تأتي هذه الورقة مجاهدة فكرية لإثارة هذه "الإشكالية" وطرحها على ساحة الفعل السوسيو-الثقافي المغربي وفتح ملفها المغلق/ أو المغيب، والتفاكر بصوت مسموع حول إمكانية كشف أغوارها ونبش أسرارها. لا أدعي أني قد بلغتُ في ذلك الشأوَ الذي أطمح إليه والمدى الذي أسعى لبلوغ ما أبصره من أبعاده وآفاقه، وإنما حسبها أن تبقى إضاءة ومحاولة استطلاعية استقرائية ما تزال تستدعي كثيراً من التأسيس والتأصيل والنظر والاستقراء والاستنتاج والدليل على أهمية هذا المفهوم "المسألة الاجتماعية" والدور الذي يمكن أن يضطلع به، كأداة أساس وبعد رئيس، إن لم يكن البعد الاجتماعي / المحدد التنموي الإيوالية الوحيدة والنسق الوحيد، في عملية توسيع القاعدة الاجتماعية للملكية وتجديد موارد وأنساق مشروعيتها الشعبية.[1]

هكذا، سيتحرك هذا البحث طوال هذه الورقة ما بين نقاش المقومات الأساسية للنسق السياسي القادرة على التحكم في توجيه مستقبل الفاعل المركزي وصناعته، بدلاً من الاستمرار بالانفعال بتحديات المجال المجتمعي ومحاولة استيعاب صدماته، وبين واقع هذه المقومات، كما تبتدئ في الممارسة الفعلية والمسلكيات العملية بدل الاقتصار على توظيف المضامين الثيولوجية والاعتماد على حقل الدلالات الرمزية فقط.[2]

---

[1] هذا الطرح هو ما لخصه الملك متنبها إلى فكرة التحديث الشامل في خطاب العرش 30 يوليوز 2002 بقوله: "إن ديمقراطيتنا ستظل هشة، ما لم يتم تعزيزها بتنمية اقتصادية وتضامن اجتماعي". وهو ما أكده المفكر الأمريكي "صامويل هانتغتون"، من كون عملية التنمية السياسية المتبعة من قبل الأنظمة السياسية، إذا لم ترافق بسياسات اجتماعية قادرة على استيعاب الاختناقات الاجتماعية، قد يؤدي إلى وجود تعبئة اجتماعية مرتفعة مترافقة مع نمو اقتصادي ضعيف، مما يؤدي إلى كبث اجتماعي، هذا الأخير قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، فالأرضية الاجتماعية مهمة جدا لتحصين عملية التحول الديمقراطي والدفع في اتجاه أخذه لمساراته الحقيقية والسليمة.

راجع في هذا الإطار رسالتنا تحت موضوع: "المؤسسة الملكية في المغرب: من القيم التقليدية نحو العصرنة -دارسة سوسيو/ قانونية - رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق، وحدة علوم سياسية & علاقات دولية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - طنجة، السنة الجامعية: 2007 - 2008، ص: 147 وما بعدها.

[2] بحيث أن السلطة التقليدية تقوم مستمدة شرعيتها في المجتمعات على أساس الاعتقاد في مبلغ القوة وقدسية العادات والأعراف السائدة. ويرتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، في حين عرفته أوروبا في العصور الوسطى (الإقطاع). إن المعتقدات التي سادت منذ زمن طويل وشكلت قواعد أضفت المشروعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم وتميز مكانتهم. يكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة، شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد. ويدين له كل أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء. تقترن المشروعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية. ويعتمد الزعيم أو القائد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وتعبر أوامره هذه على رغبات شخصية للقائد أو الزعيم. تتسم بالطابع التحكمي وإن بقي ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة. ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم للمكانة التقليدية/قبولهم وقناعتهم بمشروعية الذين يمارسون السلطة التقليدية. ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية:

سيتركز تحليلنا إذن على البنى الاجتماعية الراهنة في تأثيرها على بنية العقل السياسي المغربي،[1] وأنماط السلوك والتفاعل والتوجهات الأخرى، بعيداً عن المنهج التاريخي – الذي يستمر تأثيره في الحاضر كماض مغلق –،[2] هذه الأنماط والمسلكيات التي تنتمي إلى مسرح الفعل الاجتماعي تمثل نوعاً من الإيديولوجية الضمنية التي تفعل في الخفاء بشكلٍ واع وداخل نطاق تأثير السياسات الصريحة، مولدة تفاعلاً جدلياً مستمراً ما بين الاجتماعي وبين الإيديولوجي الراهن داخل منظومة النسقية السياسية، محددة لمنتجاتٍ فوقية تنطلق من بناها التحتية (مطالب الرعايا في الإصلاح والتغيير)، وتهدف إلى تكثيف وخلق دينامية بنية العقل السياسي المركزي (المؤسسة الملكية) وخلق نوع من التماهي السياسي، يأخذ شكل الوعي بضرورة التدخل لتحويل محاور و أنماط البنية المجتمعية من واقعها الحالي المعوق إلى واقعٍ آخر وظيفي يشرعن من جديد للوجود السياسي لبنية العقل المركزي.

تستند إذن محاولتنا التحليلية إلى المعطيات التالية من خلال تتبع معالم التوجه الذهني للمؤسسة الملكية والممارسة العملية ضمن مستويين:

- **<u>المستوى الأول</u>: التحول من الاعتماد الكلي والوحدوي على الذهنية التقليدية المثولوجية المشكلة للعقائد الإيمانية المتوارثة (مجال المقدس)،[3] إلى الذهنية القائمة على المعايير والقيم التي تؤسس لسياسة حكامة الحياة اليومية (الإطار المتغير).**

---

1. **النمط الأبوي.**
2. **النمط الرعوي القبلي العشائري.**
3. **النمط الإقطاعي.**

[1] أقر بأن الحديث عن العقل السياسي (خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعقل السياسي المغربي) يثير نوع من الإحراج على حد قول كل من "أرنست رينان" و"جيب و غرونباوم"، مرده الشعور بغموض المصطلح رغم شحنته الدفاعية، لذلك تجنبت استعماله ضمن مفاصل هذه الورقة كي لا أقع في الحديث عن ماهيات قبلية ثابثة، وحاولت في المقابل تبني مصطلح آخر حظي باتفاق ضمني للمفكر ين والباحثين وهو مصطلح العقلانية والعقلنة، الذي يحقق انتقالاً من الحديث عن ماهيات قبلية إلى الحديث عن عمليات وفعاليات وأشكال تصريف مخرجات العقل السياسي.

[2] نشير ضمن هذا المستوى من التحليل، أن الواقع الاجتماعي ثلاثي الأبعاد –إذا اعتبرناه في كليته – هي الاقتصادي والسياسي والثقافي، وبالتالي تختلف درجة المعرفة العلمية لهذه الأبعاد الثلاثة. فإذا كانت معرفة البعد الاقتصادي أكثر أهمية، فقد أنتج علم الإقتصاد الأكاديمي أدوات تحليل للظواهر الاقتصادية لا بأس بها، وكذلك المادية التاريخية التي وضعت لنفسها هدفاً أبعد واقترحت من أجل ذلك منظومة مفاهيم تلقي ضوءاً على طابعٍ ومغزى الصراعات الاجتماعية التي تحدد وتحكم طبيعة النسق السياسي "القائم" أو "السائد". فإن التحليل العلمي في مجال السياسة والسلطة لا يزال أقل تقدماً بلا شك. الأمر الذي ينعكس في الطابع التلفيقي للنظريات المقترحة في هذه المجالات، فلدينا المذهب الوظيفي في السياسة ومجموعة من العلوم الفرعية المستدرجة منه مثل الجيوسياسية وتحليل النظم... إلخ.
لذلك جاء تبنينا لنظرية الاختيار العقلاني الكفيلة بدراسة العلاقة العضوية بين السياسي (البناء الفوقي) والسوسيو/اقتصادي (البناء التحتي) والهادفة إلى إنماء مفاهيم تخص مجال السلطة والسياسة (أي ما يمكن تسميته نظرية أنماط السلطة) متماثلة من حيث القدرة التفسيرية لمنظومة المفاهيم الخاصة بنظرية أنماط الإنتاج الاجتماعي وتصريفها كمسلكيات ضمن نسق القيم السياسية.

[3] فالملاحظ، هو تبني النسق السياسي لمشروعية تقليدية تجمع بين التقاليد الدينية التي لا تقبل إلا التفسير الأحادي للتاريخ والمجتمع والآخرين وبين الزعامة الملهمة (الكاريزما)، مع عودة للخلافة الإسلامية. المشروعية السياسية التقليدية المستندة إلى تراث الخلافة حكمت العالم الإسلامي أكثر من (12) قرناً من الزمان، كان الوصول إلى السلطة فيها قائماً على القوة. إلا أن تأمين الولاء والطاعة كان دائماً يحتاج على أكثر من القوة؛ وهي الشرعية المستمدة المستندة على الرابطة الدينية والقدرة على تفسيرها في كل مرحلة.

- **المستوى الثاني: التحول من عقلية نفوذ وهيمنة الفاعل المركزي (الملك) على مخرجات الفعل الاجتماعي إلى العقلية المؤسسية والمقاربة التشاركية.[1] بمعنى الانتقال من التوجه الذهني الاستبدادي والانفعال والتصلب إلى العقلانية العملية والعقلية الديمقراطية.[2]**

المستوى الأول: اعتماد الاتجاه الثيوقراطي المحافظ: اللوثيان والأيديولوجيا كتسويغ للسياسة

تاريخياً، في البلدان المتأخرة بوجهٍ عام، ومنها الوطن العربي، لم تمارس السياسة، السياسة بالمعنى اليوناني للكلمة، أي كمجموعة من مسؤوليات وحقوق وواجبات ملقاة على عاتق عضوٍ حرٍ ومسؤول يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجموعة بشرية متجمعة في مدينة –"Polis".

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بصورة عامة، في المدينة الإسلامية كانت الإنسانوية مفتقدة، والتعددية مدانة، والانفصال بين السلطة والشعب قائماً.[3]

لكن على الرغم مما قد يكون في هذه التعميمات من مبالغة، ومهما يكن تقديرنا للأسباب التاريخية والاجتماعية التي تقف وراء هذه الظاهرة، سواء في الحاضر أو في الماضي، فلا يسعنا إلا أن نسجل أن الخطاب السياسي في الفكر العربي، قديمه وحديثه كان ولا يزال– في الأعم الأغلب– خطاباً غير مباشر، غير صريح وغير صائب في مبتغاه ومقصده.

وهكذا فعلاوة على اللجوء في الماضي خاصة، إلى ممارسة السياسة على الصعيد النظري بواسطة "الرمز" كإجراء الكلام على لسان الحيوانات، كما في كتاب "كليلة ودمنة"، أو من خلال الأمثال والحكم، كما في كتب "السياسة الملوكية" و "الآداب السلطانية"، فإن "الكلام" في السياسة لم يكن يتناول قضاياه مباشرة بل كان يلجأ في الغالب إلى طرحها من خلال

---

[1] إن الأمر يتطلب تبني نظرية الوظيفية البنائية التي تزعمها "بارسونز" تحت اسم "نظرية التبادل Exchange Theory"، والتي ارتبطت منذ الخمسينيات باسم كل من "جورج هومانز" و"بيتر بلاو". وقد انطوت نظرية التبادل على رفض "النظرية الكبرى"، وفي حالة "هومانز" على محاولة لبناء نظرية استنباطية انطلاقاً من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي. وتدعي النظرية في منطلقها الأساسي أن البشر يمارسون سلوكاً يجلب لهم منافع ويُشبع لديهم حاجات. وهذا المستوى من التحليل يقابل مستوى وحدة الفعل الصغرى عند "بارسونز" في بداية تحليله لعملية إيجاد المؤسسات. وفكرة التبادل باعتبارها مصدراً من مصادر التضامن الاجتماعي أو وسيلة من وسائله فكرة راسخة في تقاليد الأنثربولوجيا الاجتماعية، وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى للمنفعة، وهي تركز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم. وعلى الرغم من أن هذا التناول يرفض أي نظرية على شاكلة نظرية "بارسونز"، فقد ترعرع و نما في محيط "بارسونز" وركز أكثر ما ركز على فكرة المجتمع، على خلاف نظرية الاختيار العقلاني الحديثة.

راجع في هذا الصدد،

إيان كريب: "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت –عالم المعرفة، 1990، ص:100.

[2] فالأمر يقتضي التحول من السياسة القرارية إلى السياسة المعقلنة، بحيث تصير السياسة وفقاً لفلسفة التواصل، لا تعتمد على البعد القراري، أو المشورة والضغط التكنوقراطي الآلي المتطرف، كما هو الحال مع فلسفة الوعي، بل تستند إلى عقلنة للسياسة تعتمد على الرأي العام كمدخل علمي لقياس المشروعية السياسية من جانب، وفهم المطالب الموجهة للنظام السياسي من جهة أخرى، وذلك يأخذ بعداً تشاورياً نقاشياً توافقياً. وبذلك لا تتيح السياسة الجديدة مجالاً للنزعة القرارية التي ترتبط بالسياسي، والقسر التكنوقراطي الذي يرتبط بخبراء النظام السياسي، بمعزل عن الإرادة الشعبية –الإنسانية– الجمعية.

انظر بهذا الخصوص،

د. علي عبود المحمداوي: "**الإشكالية السياسية للحداثة – من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل – هابرماس أنموذجاً**"، منشورات الاختلاف، مطابع الدار العربية للعلوم – بيروت، الطبعة الأولى 1432 هـ – 2011 م، ص: 377.

[3] ياسين الحافظ: "**الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**"، الآثار الكاملة، الطبعة الأولى، بيروت – دار الطليعة، 1979، ص ص: 237 – 238.

قضايا تنتمي إلى "سياسة" الماضي أو إلى ميدان آخر غير ذي طابع سوسيو/سياسي مباشر. ف"الكلام" في الخلافة مثلاً، وهو الموضوع الذي تمحور حوله "الفكر السياسي الإسلامي"، كان دائماً كلاماً في "سياسة" الماضي، على الرغم من أن دوافعه كانت من "الحاضر" دوماً. صحيح، أنه كان يهدف دائماً إلى "تقنين" الواقع القائم، وإضفاء المشروعية الدينية عليه (الفكر السياسي السني)، ولكنه لم يكن يفعل ذلك مباشرة، كما هو المفروض في كل خطاب سياسي جدير بهذا الإسم، بل كان يلجأ إلى الماضي السياسي يؤوله بالكيفية التي تجعل الحاضر شبيهاً له ونظيراً حتى يتأتى قياسه عليه.

فالملاحظ، استمرار هذا الفكر بكل مضمراته الإيديولوجية وآلياته التعبيرية في الخطاب السياسي الحديث الذي يمارس السياسة عادة من خلال طرح موضوع "نظام الحكم في الإسلام"،[1] قارئاً في الماضي رغباته وحاجاته الحاضرة، محاولاً تبني قضايا "غير" سياسية، أي غير ذات مفعول سياسي في الحاضر ضمن حقل القيم الاجتماعية. ومن ثم الابتعاد عن مجابهة الواقع مجابهة مباشرة، مما جعل خطاب النسق السياسي الحديث والمعاصر جملة وتفصيلاً خطاباً ضحلاً فقيراً من حيث مفاهيمه وآلياته.[2]

فالواقع يعكس أزمة النزوع نحو النموذج التقليدي أو الكاريزمي الذي ينفي بنية النموذج الديمقراطي الدستوري الذي يراد له أن يسود داخل منظومة القيم السياسية ومخرجات النسق السياسي، وهذه مشكلة كبرى تواجه العقل السياسي العربي عموماً والمغربي على وجه الخصوص،[3] بسبب محاولته الخروج من هذه الأزمة (أقصد أزمة فشل البنية السياسية في تبني

---

[1] إن الإسهام الفكري للمتربع على العرش / الملك كأمير للمؤمنين هو الذي رسم معالم الدولة في المغرب، وحدد الفلسفة التي تؤطر العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، ليبقى الدفاع "المبدئي" عن التداخل الحتمي بين الدين والسياسة في تصور المؤسسة الملكية كان هو المدخل الضروري لتعزيز مكانة المفاهيم السياسية المستندة إلى المرجعية الإسلامية وتوظيفها في حقل المنافسة السياسية وذلك بغية تحقيق هدفين أساسيين:

أولا: إيجاد أساس متين لإضفاء مشروعية تكتسي طابعا دينياً من خلال مفهوم البيعة الذي يعتبر "الأداة المقدسة لإضفاء المشروعية على الحكم في الإسلام".

ثانيا: إعطاء صلاحيات واسعة للملك من خلال التركيز على مفهوم إمارة المؤمنين، الذي له الأسبقية على الملك الدستوري.

انظر رسالتنا لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق تحت عنوان: "**المؤسسة الملكية في المغرب: من القيم التقليدية نحو العصرنة – دارسة سوسيو/ قانونية –**"، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[2] هذا التنافر والتعارض في الخطاب بين حقلي السياسة والاجتماع، هو ما جعل صبغة الإسلام التي من شأنها رفع راية السلطنة والغلبة تتحول إلى صبغة خمول وضعة واستئناس لحكم الأجنبي.

من أجل الاستزادة راجع في هذا الصدد،

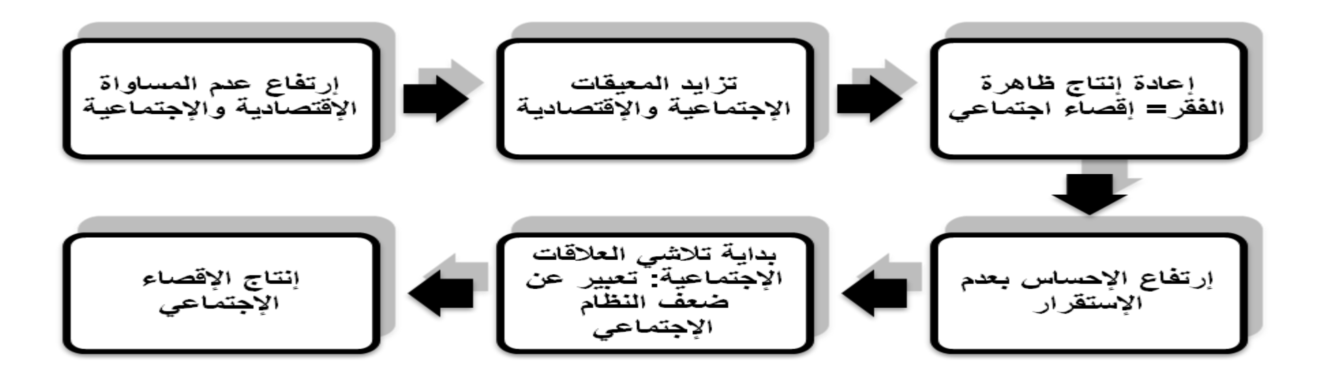
جمال الدين الأفغاني: "**الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني مع دراسة عن الأفغاني الحقيقة الكلية**"، تحقيق ودراسة محمد عمارة، القاهرة – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الأولى 1968، ص: 327.

[3] إنها صورة ملك المغرب الذي يثبت قواعد اللعب السياسي، ويراقب حقل المساجلات، كما أنه يترك للاعبين آخرين فضاءات يُحددها بنفسه، والتي لا نعرف حدودها، وفي حالة ما إذا غامرنا بشكل خطير خارج الحدود، يلتقطنا من الأعلى كفاعل مركزي، فالملك "**سيد المجال وأيضا سيد اللعبة**". إنه "**بمثابة ذلك الظل الذي يتمسح به الكل، يجعل الملك مبتدئ الحلقة ومنتهاها، إذ يسود ويقرر ويراقب في إطلاق، دون أن يراقب أو يجادل، فاستمرار هالته المقدسة لا تضمن ديمومة حكمه فقط، بل إنها المصدر الضامن لاستمرارية الأمة المغربية بأسرها في استقلال وتوحد، والمصدر الحامي للملة والدين والدستور، فهو بذلك المانح – القابض الذي يعلو ولا يعلى عليه، الأول والآخر في الحياة السياسية**".

لمزيد من التفصيل انظر،

هند عروب: "**مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس – الرباط، 2006، ص: 226.

البرامج الاجتماعية والانتخابية ومطالب الاحتجاجات)،[1] وكأنما يراد للمجتمع أن يلجأ لمنطق الكاريزما أو القيادة الملهمة القادرة على حلول هذه الأزمة (لاسيما بعد تعالي مطالب حركة 20 فبراير الداعية إلى تحكيم منطق التنمية والتغيير والتخلي عن القاموس الثيولوجي والمفهوم التيوقراطي للسلطة) وكأن الأمر مرتبط فقط بقدرة النموذج – القائد – السياسي. الشيء الذي يشنج العلاقات المجتمعية ويثير نوعاً من عدم الاستقرار السياسي بسبب تنامي السخط واليأس الاجتماعي (كما تبينه الخطاطة التالية).[2]



---

[1] وذلك رغم صدور وثيقة دستورية سنة 2011، اعتبرت بحسب رأي الفاعل المركزي (الملك) أكثر من قانون أسمى للمملكة، بل شكلت بحسب هذا الأخير الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز، بل وتعاقداً تاريخياً جديداً بين العرش والشعب وهو ما تجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية:

- **التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن؛**
- **دسترة الأمازيغية كلغةٍ رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية؛**
- **دسترة كافة الحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالمياً، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها؛**
- **الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الحكومة؛**
- **قيام سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة؛**
- **تخويل المعارضة البرلمانية نظاماً خاصًا وآليات ناجعة، تعزيزاً لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعاً ومراقبة؛**
- **ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تكريساً لاستقلال القضاء ؛**
- **دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحاً لإحداث هيآت وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية؛**
- **تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد.**

راجع في هذا الإطار،

كريم لحرش: "**الدستور الجديد للمملكة المغربية –شرح وتحليل –**"، سلسلة العمل التشريعي والإجتهاد القضائي، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012، ص: 8 – 10.

[2] **من محاضرات حول موضوع: "الدولة والروابط الاجتماعية"، مركز الاجتماعي، 1998 – 1999 Médoc sud www.lycée –**

هذا التوجه التقليدي في المنهج والمنظور يقابله توجه واحد في الموضوع، حيث تدرج ممارسات جديدة ضمن العقلانية السياسية مع أنها ممارسات تبدو ظاهرياً على الأقل أنها لا تساير التعريف الكلاسيكي للعقلانية.[1]

وعليه، يتضح أمر المشروعية السياسية، وأزمتها، وضرورة انتقالها من المنظومة التقليدية إلى ما بعدها، من المقدس الإلهي إلى الدنيوي – الإنساني، ومن تفكك البنية المجتمعية – السياسية المعتمدة على الأس الاقتصادي إلى المجال الاجتماعي الثقافي – الإنساني (العوالم المعاشة ودوافع الأفراد في المجتمع وتوسيع نطاق الحرية).[2]

النسق الإقتصادي

أزمة صراع العمل ورأس المال = الصراع الطبقي.

تحاول الدولة التغلب عليها من خلال تدخلها في الإقتصاد



النسق السياسي

(أزمة العقلانية وذلك لفقدان الدولة لشروط تحققها و (أزمة المشروعية).

محاولة حل الأزمة عبر الجهاز الإداري والدعاية

النسق الاجتماعي – الثقافي

أزمة الدافعية = أزمة في دفع الناس للمشاركة في الإنتخابات والرأي العام وفعاليات تقرير المصير.

نتيجة لأزمة المشروعية وتفاقم لها.

مخطط يوضح تلازم الأزمات وانبثاق أزمة المشروعية حسب "يوغن هابرماس Jurgen Habermas "[3]

---

[1] العقلانية هي المذهب الفلسفي القائل بأولوية العقل التحليلي والبرهاني على جميع أشكال التصور والإدراك الأخرى.

غير أن المفهوم الذي نعتمده في معالجتنا لمفاصل هذه الورقة، ذو نكهة "فيبرية" يقصد به مجموع الطرائق التي تستخدمها الجماعة السياسية لتنظيم علاقتها بالوسط المحيط بغية إنجاز الفعالية المطلوبة والنتائج المأمولة. فالعقلانية تقتضي في أي مجال من المجالات الاجتماعية تسخير مجموعة وسائل لتحقيق جملة من الأهداف، إما في التنظيم الاقتصادي أو في تنظيم السلطة السياسية أو في التقنية أو في غيرها. وبذلك، فالعقلانية بهذا المعنى تقترب من مفهوم العقلنة لتصبح مصطلح أكثر إجرائية وأكثر واقعية لأنه غير مشحون بأية حمولة قبلية عن ماهية عقلية للإنسان أو بأي إحالات ميتافيزيقية، والعقلانية تشمل كل مناحي الحياة الاجتماعية، في التخطيط لها والسير بها نحو درجات أعلى من التقدم والمردودية وتقديم النتائج.

راجع بخصوص هذه المسألة،

سلسلة الندوات: "**العقلانية العربية والمشروع الحضاري**"، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الطبعة الأولى الرباط 1992، ص ص: 8 – **9**.

[2] بحسب "أمارتيا سن" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، ينظر إلى توسيع نطاق الحرية على أنه الغاية الرئيسية والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية. فالتنمية تتألف من التخلص من أنواع متعددة من الحرمان من الحريات التي لا تترك للناس سوى اختيارات محدودة، وفرص ضئيلة لممارسة إرثهم المنطقي.

راجع، أمارتيا سن: " **جعل التنمية آمنة لأجل الديمقراطية – مزايا الديمقراطية، كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟** –" نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى- يوليو 2009، ص: 135.

[3] انظر، د. علي عبود المحمداوي: "**الإشكالية السياسية للحداثة – من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل – هابرماس أنموذجاً**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 274-275.

تقتضي المعالجة العميقة لعلاقة العقلانية المغربية بالسياسة حفراً عميقاً في التراث والتاريخ للتعرف على كيفية ممارسة العقلنة والعقلانية السياسية في الماضي، كما تقتضي حفراً في اللاوعي المغربي لمعرفة علاقة النسق السياسي المغربي بكل من الدين واللاوعي الجمعي.[1]

فالملك في النسق السياسي المغربي سلطان بمقتضى الحق الإلهي، وهو الأمر الذي أفضى إلى التوظيف المظهري لعناصر المشروعية التقليدية، عبر تقوية المنطق الإلهي والبركة والشرف والمقدس والتجذر التاريخي للملكية وحقها في احتكار السلطة وممارستها، فإن هذا لم يمنع من تبني الملكية في استراتيجية الدعم الذاتية آلياتٍ أخرى بغية تجييش الجماهير/الأمة، وتوطيد العلاقة بالمحكومين، هذه الآليات التي تكتسي أبعاد اجتماعية نفسية ورمزية بما يتلاءم مع الظاهرة السياسية إجمالاً (بل والظاهرة البشرية بشكل عام).

إن المؤسسة الملكية في مرتبة فوق القوانين الوضعية، ولا تسري عليها الاعتبارات الإنسانية في التعامل مع الاجتهاد البشري المعرض بطبيعته للخطأ والصواب.[2] فهي ترفض الاقرار بهذه الطبيعة، إذ تعتبر نفسها متمتعة بطبيعة "فوق – الطبيعة"، تسبغها بصفة القداسة، وتحجبها عن الطبيعة الإنسانية الخطاءة/الدنسة، مما خول لها التموقع فوق الجميع والتحكم في الجميع، واحتكار السلطات الدينية والدنيوية، التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومن ثم الحلول في الحقل السياسي عبر ازدواجية "الملك / أمير المؤمنين، الذي له سلطة تحديد محتويات المفاهيم السياسية أياً كانت طبيعتها وموضوعها، كما تجعله يفرض نفسه كمرجعية وحيدة لها الحق في إصدار المعاني والمفاهيم والقيم.[3] إنه: "**كائن استثنائي لا يخطئ، فهو منزه ومعافى من الآثام أو الأخطاء L'imam un être exceptionnel infaillible, il est**

---

[1] ذلك ما أكده "كلود بالازولي Claude Palazzoli" في إحدى مقدماته الشهيرة بقوله أنه: "**لفهم المغرب السياسي لا بد من العودة للتاريخ، وللإطار الذي تتم فيه اللعبة السياسية، لأن المغرب من دول العالم الثالث التي لم تحدث قطيعة مع الماضي، حيث يتمازج فيها الماضي بالحاضر**...".

Palazzoli Claude : « **Le Maroc politique de l'indépendance à 1973** », Edition Sindibad, 1974. P : 20.

[2] انظر، د. عبد العلي حامي الدين: "**سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب – المعوقات الدستورية للانتقال**"، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004، ص: 18.

[3] راجع، محمد الطوزي: "**الملكية والإسلام السياسي في المغرب**"، ترجمة محمد خاتمي، خالد شكراوي نشر الفنك، مطبعة النجاح الجديدة، مارس 2001، ص ص: 68-69.

nécessairement indemne de tout péché ou erreur".[1] إنه يشكل بحسب ما كتبه "وليام زارتمان William Zarttman" ما مفاده: "**الملك يتمتع بدورٍ مزدوج، أولاً: كونه الحاكم الوريث للمغرب(...) وامتلاكه لألقابٍ عديدة: ملك – سلطان – خليفة – إمام – أمير – شريف يجعله في وضعية ثلاثية: "زعيم الإسلام في الأمة"، "رمز حماية البلاد" و"القائد الأعلى للقوات المسلحة"، وثانياً: كونه زعيما سياسيا، يمارس مهمة ثلاثية في الحكومة: التشريع وأمر توجيه السلطة التنفيذية، ثم تفويض ومراجعة القضاء، كل هذه القوى مدونة في الدستور ومستمدة من التقاليد والتاريخ والتجارب السابقة ومن الممارسة أيضاً**".[2]

على هذا الأساس، لم تستطع المؤسسة الملكية في المغرب الخروج عن هذه الأصول في توظيف المعطى التاريخي بقوة ضمن منظومتها الرمزية – التبريرية، هذا المعطى القائم على كون الملك هو البطل المحرر والموحد، سليل الأمجاد وعلى أن الملكية تعيش من خلال قداسة الأجيال / السلطان.

المستوى الثاني: "من فلسفة الذات إلى السياسة المعقلنة: نحو العقلانية التواصلية من أجل صناعة القيم ضمن العالم المعاش"

إن تحليل النسق السياسي المغربي ماضياً وحاضراً، يستلزم التساؤل عن درجة عقلانية قراراته السياسية (المخرجات)،[3] وعن كيفية عقلنة ممارسته السياسية، وكذلك التساؤل عن أشكال التكثيف والنقل التي تعرفها الممارسة السياسية المغربية.

[1] Mohamed Tozy : « **Champ Politique et champ Religieux au Maroc : Croisement ou Hiérarchisation ?** », Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures en Sciences Politiques ; Casablanca –Avril 1980, p:76.

[2] انظر، هند عروب: "**مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**"، مرجع سابق، ص: 198.

[3] يتم نهج السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، والسلوك العقلاني يعني بأن كل لاعب في السياسة يمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة ويقرر سياسته طبقاً لذلك بدون أخطاء. ويجب أن يتم ذلك على أسس رياضية، ولهذا فإن الأمر يتعلق بـ"نظرية اللعبة" بحيث هي طريقة للتحليل وهي أيضاً دليل لاختيار أفضل طريق للعمل، فالنسق السياسي مطلوب منه أن يبحث عن أفضل الطرق للعمل في المواقف والتي تظهر نتائجها في مسرح الفعل الاجتماعي. وإن الهدف لذلك هو تحديد هذه الأفعال العقلانية التي تستطيع أن تقود وتؤدي إلى قرارات ووسائل للعمل الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الهدف القيمي الأسمى الكفيل بتحقيق استقرار السلطة.
راجع بهذا الخصوص،
سعد حقي توفيق: "**مبادئ العلاقات الدولية**"، دار وائل، الأردن الطبعة 3، 2006، ص ص:125-126.

فقد ظل المجال السياسي المغربي على صلة وطيدة بالمجال الديني، ولم يحقق استقلاليته النسبية بعد،[1] لذلك فإن كل فهم للممارسة السياسية للفاعل المركزي (الملك)، يفترض إجلاء علاقة الدين بالسياسة وتعبير السياسة عن مواقف دينية، أو التأويل الديني لمواقف سياسية.[2]

استناداً إلى هذا المعطى، يمكن قياس درجة عقلانية الممارسة السياسية المغربية، بدءاً بدراسة المؤسسة الملكية وتبيان مدى حضور لأوجه القرار العقلاني في أوصالها واختياراتها.

لكن استخدام هذا الاختيار العقلاني كرابط بين هياكل الفرص السياسية وأنماط السلوك الاجتماعية، يقود إلى مجموعة من المشاكل، منها النظر فقط للمسلكيات الاجتماعية (وهي المخرجات العملية للنسق السياسي التي وضح مفاصلها "دافيد ايستون, David Easton")،[3] على أنها يمكن أن تؤثر في منظومة القيم المجتمعية.

وعلاوةً على ذلك فإن الحساب العقلاني غير حاسم في مواقف نقص المعلومات ودرجة عدم التأكد الكبيرة من حاجيات المواطن للسلع والخدمات الاجتماعية، هذه الانتقادات تشكل إعادة تقدير لبعض الآليات النفسية- الاجتماعية والتي هي أساس الاقترابات التقليدية للمؤسسة الملكية، وإن كان هذا مع اختلافٍ هامٍ حيث تُرى هذه الأحاسيس كمنتجاتٍ للبناء الاجتماعي، بدلاً من قوى تشمل الفاعلين بطريقة يخسرون فيها قوتهم (نشاط انعكاسي).

---

[1] فما تزال المؤسسة الملكية وفقاً لقواعد القاموس السوسيولوجي لها متكآت وركائز قائمة على التاريخ العريق وعلى البعد الديني_ الروحي، فمسألة الانتساب إلى العرق الشريف المتصل بالأصل النبوي حاضرة بقوة داخل منظومة القيم السياسية. وتأسيساً على هذا الطرح، تحتل الملكية مكانة أساسية في النظام الدستوري المغربي، بحكم تواجدها على رأس المؤسسات الدستورية وفقًا لبراديغم إيواليات الشرعنة، وامتلاكها لصلاحيات دستورية تمكنها من لعب دور محوري في النسق السياسي، وهو وضع كرسته مختلف الدساتير الستة (1962 – 1970 – 1972 – 1992 – 1996 – 2011).

راجع في هذا الصدد،

كريم لحرش: "**الدستور الجديد للمملكة المغربية –شرح وتحليل –**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 57 – 58.

[2] ذلك أنه يستوجب المنهج السليم في التحليل السوسيولوجي الإنطلاق من معاينة المؤسسة الاجتماعية الدينية في بناها وفي حياتها الخاصة، وفي علاقتها التي تنسجها مع العالم الخارجي، وهو ما يحتم البدء من السوسيوغرافيا كما أشار إلى ذلك غابريال لوبرا، بناء على مناهج التحليل المورفولوجيا والبنيوي للأنماط والبنى الدينية.

راجع بخصوص هذه المسألة،

ميشال مسلان: "**علم الأديان – مساهمة في التأسيس –**"، ترجمة: عز الدين عناية، المركز الثقافي العربي- بيروت الطبعة الأولى – 2009، ص: 122.

[3] اعتبر ايستون النظام نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها. وركز على البيئة المحيطة بالنظام وتأثيراتها. وقال إن الحياة السياسية على أيّ مستوى يمكن النظر إليها كنظام للنشاط والسلوك السياسي الذي يمكن فصله للدراسة عن غيره من الأنظمة على الأقل للتحليل. نظر إلى العملية السياسية كنظام مستقل مكون من عدة عناصر: الهوية والكينونة، المدخلات والمخرجات، التمايز داخل النظام، تكامل النظام. وأكد على أن النظام غائي تهدف كل وظائفه لتحقيق غاياته.

Easton, David: ***"The Political System: an Inquiry into the State of political Science***", (New York: Alfred Knope, 1966), pp: 30 – 40.

إن هذا العرض الذي جاء مسرفاً في إيجازه قصدت منه بجانب مقاصدنا المشار إليها في ثنايا مفاصل هذه الورقة أن أشير، أو على الأقل أن ألمح إلى أن مناقشة العقلانية داخل قيم النسق السياسي المغربي، تستند إلى اختيارات إيديولوجية، واختيارات حقل الأنساق الاجتماعية التي تدعم الاختيارات الايديولوجية، وأن مضمون العقلانية محمل بأبعاد إيديولوجية وفهم نوعي لقيم مسرح الفعل الاجتماعي وللتدبير الجيد للموارد والرشدانية.[1] وربما كانت هناك محاولة بناء ركائز التوصل إلى حد مشترك انتقالي لعناصر من الإيديولوجيات داخل الحقل السياسي المغربي، التي هي بحاجة إلى تصور مستقبلي للأهداف والمرامي المرحلية والمطردة، ولإدراك الأبعاد الداخلية والآفاق العالمية المؤثرة في اختيارات العقل السياسي المغربي. فهذا الحد المشترك يمثل بعداً هاماً لمضمون العقلانية المرغوبة، ما دامت العقلانية في روحها تدبراً في الاختيارات ووسائل إنجاز أهداف الاختيارات في الزمان والمكان، وبخاصة الزمان النسبي الذي يعني وجود أبعاد من الماضي في الحاضر، وميلاد المستقبل من الحاضر.

وعليه، فالأمر يتطلب بالضرورة إعادة اكتشاف المشروعية السياسية وتعريفها من جديد. يتطلب محاولة تعريف المشروعية بعيداً عما يتم ترديده من الولاء للحاكم أو النخبة الحاكمة إلى الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف والقيم الكبرى. مصادر المشروعية تتجدد، وهي حالة سياسية تعكس موقفاً اجتماعياً ثقافياً. وما قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية،[2] وتداول السلطة إلا أحد تعبيرات أزمة المشروعية وليست الأزمة بأكملها، بل هي أكبر من كل ذلك.

---

[1] إن ما يقوم به النسق السياسي المغربي، اليوم من إجراءات ما هي إلا أنماط للدفاع الذاتي أمام صراع الشرعيات الحاد. يذكرنا هذا السلوك بمسألتين من طبيعة غائية واحدة:

- **بإصلاحات الدولة العثمانية في آخر أيامها حينما بدأت تشعر ببداية تحلل شرعيتها.**
- **بعجز المجتمعات العربية وعلى مدار أكثر من عقدين عن ملء فراغ المشروعية الإيديولوجية الثورية بعد هزيمتها أمام المشروع الغربي الصهيوني.** حيث تركت المجال أمام النظم السياسية للاحتماء بالمشروعية الملفقة والتي أهم ملامحها إعادة ترميم الدولة التسلطية متهاوية المشروعية من خلال تخويف الناس من منافسين على السلطة، أو/و تضخيم الإنجازات الوهمية وبيع الأحلام الوردية وافتعال الأزمات الخارجية والاحتماء بقوى خارجية.

Easton, David: ***"The Political System: an Inquiry into the State of political Science"***,Op.Cit, pp: 30 – 40.

[2] ذلك أن المشاركة السياسية تعتبر إحدى آليات إضفاء المشروعية على النظام السياسي بحيث تقوي من مرتكزاته الشعبية وتحصر احتمالات الاختلال داخله، كما تعتبر من زاوية أخرى الآلية التي يتوصل المواطنون عن طريقها إلى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية. وقد "**أصبحت تمثل موضوعاً محورياً من مواضيع علم الاجتماع السياسي، وذلك انطلاقاً من كونها تعبر في المقام الأول عن انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر**".

انظر بخصوص هذا الموضوع،

زين العابدين حمزاوي: "**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت – العدد 16، خريف 2007، ص: 122.

القانون				
ميزاته	إيجابي	رسمي	شرعي	أخلاقي وإيتيقي
دوره	وسيط		مؤسسة	
انعكاسه	مع الأنساق على شكل أوامر		مع القضاء والسلطة التشريعية على شكل موقف أدائي	
أسس شرعنته عند هابرماس	عبر التنسيق بين إرادتي السيادة والحقوق، بين كون الإنسان فرداً شخصا حراً وكونه مواطناً – فرداً سياسياً، بين سيادة الشعب وحقوق الإنسان، تتحول السيادة السياسية إلى قاعدة لإضفاء الشرعية، وتستقر حينها على أنها علمنة للسياسة وعقلنة لها، وذلك عبر نوع من النقاش والتحقق لفاعلية التواصل الشفاف.			

جدول يوضح ميزات القانون ودوره وانعكاسه في المجتمع وكيفية شرعنته حسب "هامبرماس"[1]

بناءاً على ماسبق ذكره، فإنه إذا كان التشخيص أقرب إلى السوداوية، فإن استشراق المستقبل كان مليئاً بالأمل في أن يتجاوز النسق السياسي المغربي كل المعوقات النفسية والذهنية والتاريخية، والإكراهات السوسيو/اقتصادية التي تحول بينه وبين إدراك التطور المنشود والتقدم المأمول. وذلك في أفق الدولة المستقرة ذات الاختيار العقلاني،[2] المحققة للعدالة والديمقراطية والتقدم والموفرة لحقوق المواطن الأساسية، وتلك هي اللبنات الأولى في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي؛ بحيث تصير المشروعية وظيفة لفعل تواصلي بين الحاكم والمحكومين، يمكن أن تفهم على أنها إضفاء الطابع المؤسسي للمعيار التداولي الاستطرادي للسلطة السياسية. إنه التحول من الاستعمال المألوف لمفهوم المشروعية، التي تتخذ

[1] في إطار الجانب المعقلن من الممارسة السياسية، تخضع شرعية المعايير مبدئيا لتطابقها مع مقتضيات التوافق الكوني [الكلي]، والذي يحدد وجهة نظر الأخلاق، وبذلك تتبين الأهمية البالغة لأخلاقيات النقاش، مما يبين مدى أثر البعد الأخلاقي النظري والتطبيقي في عملية التواصل والنقاش المعقلن للنظرية والبراكسيس السياسي.

انظر في هذا الإطار،

حسن مصدق: "**يورغن هامبرماس ومدرسة فرانكفورت– النظرية النقدية التواصلية**– " المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص: 195.

[2] مفهوم استقرار النسق السياسي وفقاً لثنائية الاستقرار الدستوري من جهة، والاستقرار السوسيو/سياسي من جهة أخرى، هاته الثنائية تنبني على مبدأ التداول السليم للسلطة، بما من شأنه أن يجنب النسق السياسي الوقوع في أية أزمة محتملة، وينأى به عن الاضطرابات الاجتماعية المصاحبة لحالة عدم الاستقرار السياسي.

راجع في هذا الصدد،

- Stéphane Monney Mohandjo: « **les Institutions Internationales, les pays du sud et la démocratie** », Préface : Jean Pierre Colin, postface : Albert Bourgi, Imprimerie. Le journal de Tanger, 2012, p : 151-175.

شكلها من قوى غيبية أو معتمدة على التخويف والرعب، أو ولاء القناعة للظل الإلهي (المقدس)، إلى عوالم المجال العام لغرض تحقيق المتطلبات والأمل في مخرجات تتوافق مع إرادة المواطنين، وتعطي بأثر استرجاعي الاعتراف بالنظام.[1] بذلك تتبين مديات الحاجة إلى معرفة أسس النظام السياسي المعاصر، لغرض الوقوف عند التأسيس لملامحه ومشروعيته، الأمر يتعلق بأسس الشرعنة الجديدة المنتمية لمسرح أنساق الفعل الاجتماعي، التي تشكل أهم صور هذا النظام السياسي (الديمقراطية) ومعيار لتحصيل مشروعيته.

<u>قائمة المراجع</u>

أولاً – المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أمارتيا سن: " جعل التنمية آمنة لأجل الديمقراطية – مزايا الديمقراطية، كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟-" نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى- يوليو 2009.

إيان كريب: "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت -عالم المعرفة، 1990.

جمال الدين الأفغاني: "الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني مع دراسة عن الأفغاني الحقيقة الكلية"، تحقيق ودراسة محمد عمارة، القاهرة – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الطبعة الأولى 1968.

حسن مصدق: "يورغن هامبرماس ومدرسة فرانكفورت- النظرية النقدية التواصلية- " المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2005.

سعد حقي توفيق: "مبادئ العلاقات الدولية"، دار وائل، الأردن الطبعة: 3، 2006.

سلسلة الندوات: "العقلانية العربية والمشروع الحضاري"، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الطبعة الأولى الرباط 1992.

عبد الإله الرمزي: "المؤسسة الملكية في المغرب: من القيم التقليدية نحو العصرنة -دارسة سوسيو/ قانونية – رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق، وحدة علوم سياسية & علاقات دولية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – طنجة، السنة الجامعية: 2007 – 2008.

[1] نهج هذا الخيار يتجلى واضحاً في مدى أهمية توظيف "تيمة" الفقر، بغية تكريس تمثل جديد حول الملك، لا يتحدد على مستوى الخطاب فقط، بل أيضاً في إشراف الملك شخصياً وبشكل فعلي على عمليات توزيع الهبات والتبرعات وتدشين المشاريع، والتي تتم في جو احتفالي وفق طقوس يتم ترتيبها بشكل بارع، يتم بثها للمواطنين عبر وسائل الإعلام، من خلال التركيز على تفاعل العاهل مع مواطنيه بـ"تلقائية"، بحيث يتم إشراك المواطن في إنزال رمزي منتج لانسجام عاطفي ووجداني يكتنزه لقب "**ملك الفقراء**"، "**الملك الإنسان**"، "**الملك الأمل**"، هاته المبادرات والمشاريع الملكية يتم ترويجها بشكل جيد، عبر إشارات وحركات يتم تزكيتها وإعادة إنتاجها، كتقبيل المعاقين ومواساة المعوزين مما يسهل بالتالي عملية التماهي ويحقق التقارب بين الملك ورعاياه.

انظر، الكراعي محمد فاضل: "**النظام السياسي المغربي وإشكالية المشروعية الحداثية على ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة، مقاربة سوسيو- سياسية**"، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، الدار البيضاء، 2006-2007، ص ص: 334 -335.

علي عبود المحمداوي: "الإشكالية السياسية للحداثة – من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل – هابرماس أنموذجاً"، منشورات الإختلاف، مطابع الدار العربية للعلوم – بيروت، الطبعة الأولى 1432 هـ - 2011 م.

الكراعي محمد فاضل: "النظام السياسي المغربي وإشكالية المشروعية الحداثية على ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة، مقاربة سوسيو- سياسية"، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، الدار البيضاء، 2006-2007.

كريم لحرش: "الدستور الجديد للمملكة المغربية –شرح وتحليل –"، سلسلة العمل التشريعي والإجتهاد القضائي، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012.

محمد الطوزي: "الملكية والإسلام السياسي في المغرب"، ترجمة محمد خاتمي، خالد شكراوي نشر الفنك، مطبعة النجاح الجديدة، مارس 2001.

ميشال مسلان: "علم الأديان – مساهمة في التأسيس –"، ترجمة: عز الدين عناية، المركز الثقافي العربي- بيروت الطبعة الأولى – 2009.

هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس – الرباط، 2006.

ياسين الحافظ: "الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة"، الآثار الكاملة، الطبعة الأولى، بيروت – دار الطليعة، 1979.

المقالات:

زين العابدين حمزاوي: "الأحزاب السياسية وأزمة الإنتقال الديمقراطي في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت – العدد 16، خريف 2007.

عبد العلي حامي الدين: "سؤال الإنتقال الديمقراطي بالمغرب – المعوقات الدستورية للإنتقال"، مجلة وجهة نظر، العدد 23 خريف 2004.

ثانياً – المراجع باللغة الإنجليزية:

Easton, David: “The Political System: an Inquiry into the State of political Science”, (New York: Alfred Knope, 1966).

Ritzer Gorge: "Contemporary Sociological Theory and its Classical Roots",Mc GrawHill, 2003.

Ruth A. Wallace and Alison Wolf:"Contemporary Sociological Theory", Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey, 1995.

ثالثاً – المراجع باللغة الفرنسية:

Mohamed Tozy : « Champ Politique et champ Religieux au Maroc : Croisement ou Hiérarchisation ? », Mémoire pour l’obtention du Diplôme des Etudes Supérieures en Sciences Politiques ; Casablanca –Avril 1980.

Palazzoli Claude : « Le Maroc politique de l’indépendance à 1973 », Edition Sindibad, 1974. P : 20.

Stéphane Monney Mohandjo: « les Institutions Internationales, les pays du sud et la démocratie », Préface : Jean Pierre Colin, postface : Albert Bourgi, Imprimerie. Le journal de Tanger, 2012.

التنافس الروسي – الأمريكي في سوريا – أ. حيدر صلال (العراق)•

rivalry Russian – American in Syria

ملخص:

لكل من روسيا وأمريكا مصالح في الشرق الأوسط، فقد كانت ولا زالت القوتان تتنافسان وتخوضان الحروب بالنيابة للسيطرة على المنطقة، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، عمدت الإدارة الامريكية لتوسيع نفوذها في المنطقة، متّخذةً من ذلك احتلال العراق للكويت فرصة لها، إذ عملت أمريكا بالتعاون مع حلفائها الغربيين والعرب على إصدار قرارات من مجلس الأمن ضد العراق وفرض الحصار عليه، ووضع البلد تحت الفصل السابع من قرارات مجلس الأمن، وكان هدف أمريكا هو احتلال العراق مستغلة الفوضى وانكفاء الدولة الروسية على السياسة الداخلية بدلاً من الخارجية، وبهذا خطت الخطوة المهمة في التغلغل في دولة كانت إلى وقت قريب من الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي، وحققت خطوتها باحتلال العراق عام 2003، بحجة أسلحة الدمار الشامل وتهديد السلم الدولي.

إلا أن المخطط الأمريكي لم يستمر بما هو مرسوم له، فمع انتهاء عهد الرئيس الروسي (بوريس يلتسن)، وتسلم الرئيس الحالي (فلادمير بوتين) للسلطة في روسيا تغيرت المعادلة، وأصبحت روسيا تبحث عن مواقع نفوذها السابقة، فقد استطاعت روسيا وخلال عقد من الزمن أن تعيد قوتها العسكرية، إضافة إلى القوة الاقتصادية لما تملكه من ثروة النفط والغاز، خاصة وإنها الممول الرئيس للغاز لأوروبا، فقد بدأت تقف وتعارض توجهات أمريكا في الشرق الأوسط، وكانت روسيا من المعارضين لأي عمل عسكري ضد العراق أو إيران.

الكلمات المفتاحية: *سوريا , امريكا , روسيا , التنافس , الأزمة السورية .*

Abstract

The role of Russia after 2011 began to increase towards the active indulgence in international politics, specifically in the areas of international conflict, defying the American role in the management of conflicts, unlike in the nineties of the twentieth century, the result of international changes brought about by changes in the Middle East and North Africa will therefore have a negative impact on the Syrian crisis by prolonging the crisis for a longer period.

The research goes to clarify four things: 1 – the role of the Russian Federation in Syria 2 – the role of the United States in Syria 3 – the Russian – US competition in the Syrian crisis after 2011. 4- The future of the Syrian crisis.

Keywords: *Syria, America, Russia, competition, Syrian crisis.*

• باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية. العراق.

أهمية البحث :

تـأتي الأهميـة المرجـوّة لـهذا البحـث، مـن الانعكاسـات السياسـية فـي العلاقـات الدوليـة علـى دول منطقـة الشـرق الأوسط إذ استند الدور الروسي في الصراعات الدولية الجديدة إلى تفاعل مقومات القوة الروسية الداخلية مع طبيعة البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للدور الروسي، فتمكنت روسيا الاتحادية من الاستفادة من مقومات قوتها الإستراتيجية على الصعيد الداخلي إلى جانب نجاحها في إيجاد شراكات إستراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية، أفضت إلى زيادة فاعلية دورها في الصراعات الدولية الجديدة، فكان دورها بمثابة اختبار لمستوى قوتها في النظام السياسـي الـدولي، وذلـك يتضـح مـن خـلال فاعليـة دورهـا فـي تطـوير المنشـآت النوويـة الإيرانيـة ومـن ثـم فـي المفاوضات الدولية مع القوى الكبرى، كما يظهر دورها الفاعل حيال الأزمة في سوريا، إلى جانب تعاظم دورها في صراعات مناطق الجوار القريب المتمثلة بجورجيا أو أوكرانيا, وفي المقابل هناك دور قوي لأهم قوة في العالم وهي الولايات المتحدة التي جهدت على تحجيم الدور الروسي الدولي واختلاق الفوضى في مناطق تعتبر متحالفة مع روسيا استراتيجياً، فنتج عنها تنافسٌ محموم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في دراسة وتحليل طبيعة الدور الروسي – الأمريكي في التفاعلات الدولية الجديدة وتحديداً في سوريا، إذ إن المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أفضت إلى انكفاء وتراجع الدور الروسي في النظـام السياسـي الـدولي, ومـن خـلال ذلـك فـإن الإشـكالية تبحـث فـي هـل أن ذلـك التنـافس غايتـه الحفـاظ علـى المناطق الحيوية ام تغيير النظام السياسي الدولي ؟؟ وهل التنافس بين روسيا و أمريكا غايته التعاون ام الصراع ؟؟ ما هو مستوى الدورين الروسي – الأمريكي في الأزمة في سوريا ؟ وهل سيكون لذلك التنافس انعكاس على مستقبل الأزمة السورية ؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية الدراسة من رؤية مفادها أن الدور الروسي في مرحلة ما بعد عام 2011 بدأ يتعاظم باتجاه التأثير في السياسة الدولية وتحديداً في بؤر الصراع الدولية متحدياً بذلك الدور الأمريكي في إدارة الصراعات ، بخلاف ما كان عليه الحال في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وذلك نتيجة المتغيرات الدولية التي أفرزتها التغييرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لذلك سينعكس سلبا على الأزمة السورية من خلال إطالة أمد الأزمة إلى فترة أطول.

أولا : دور روسيا الاتحادية في سوريا

جاءت الأزمة السورية عام 2011، في محاولة من أمريكا لضرب أخر قاعدة ومركز استراتيجي مهم لروسيا في المنطقة، فقد تخلت روسيا ولأسباب عديدة بعضها داخلي وأخر خارجي عن نفوذها في اليمن الجنوبي، والعراق، وليبيا , ولم يبقى لها سوى سوريا، بالنظر إلى الروابط العسكرية بين روسيا وسوريا، وهي الروابط التي تعود إلى الحقبة السوفيتية، حيث تعمل منذ فترة طويلة في ميناء طرطوس، وقدمت للدولة السورية، ما وصفه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كميات كبيرة من المعدات العسكرية، وخسارتها تعني نفوذ روسيا في المنطقة قد حكم عليه بالموت، لهذا فان إنزال قوات روسية في سوريا مقابل الإنزال الأمريكي في غرب العراق، هو محاولة روسية لقطع الطريق على أمريكا.[1]

أزمة سوريا اليوم أمست ساحة الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بصورة جلية، فمنذ بداية الأزمة السورية أخذت تزداد يوما بعد أخر ساحة الصراعات، وكعادة الولايات المتحدة لم تدخل في الأزمة بكل قوتها العسكرية والعددية والتقنية بل عمدت إلى التحرك من خلال حلفائها, وهنا يأتي الدور التركي هذه الدولة صاحبة الحدود الجغرافية الأطول مع سوريا، وتمكنت تلك القوتين (أمريكا – تركيا) من دعم القوى التي تقاتل النظام السوري في الداخل والقادم بعضها من الخارج على شكل أفراد وجماعات إعلامياً وعسكرياً و لوجستياً .[2]

أما روسيا ومنذ بداية الأزمة دعمت بقاء النظام السوري وعللت موقفها ذلك بعدم سماحها وخوفها من تكرار تجربة ليبيا التي تدخل حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة تركيا فيها واسقط النظام هناك وأنتج دولة متفككة يسودها التناحر وغيرها من التبريرات ، لذلك تميز موقف روسيا بالقوة والرغبة بدخول تحدٍ مع الغرب في الأزمة السورية ، أما الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة استحالة استنساخ الطريقة التي قاما بها في ليبيا أقدمت على طريقة أخرى لإسقاط النظام السوري وهي دعم المعارضة السورية , وسرعان ما تفرعت تلك المعارضة إلى جماعات سلفية متشددة ومعظمها وضع على لائحة الإرهاب متمثلة في : تنظيم النصرة , داعش , جيش الإسلام , جيش الفتح و الجيش الحر، لم تستطيع تلك التنظيمات المتشددة إسقاط النظام السوري بسبب الدعم العسكري الروسي والإيراني المتواصل لحكومة دمشق.[3]

كما لا يمكن إغفال الحرص الروسي على مواجهة التفرد الأمريكي، وسعيه لعالم متعدد الأقطاب، وقد وفرت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن قدرة السياسة الخارجية الروسية في قيادة الأزمة لمصلحتها، و أن القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) تُعد القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط ، بالإضافة لقاعدة حميميم الجوية التي تستغلها القوة الجوية الروسية, وهاتان القاعدتان موجودتان عملا باتفاقية قديمة بين البلدين

---

[1] ربيع نصر واخرون. الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، تقرير صادر عن المركز العربي السوري لبحوث الدراسات، كانون الثاني 2013.

[2] كاظم هاشم نعمة , روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة , فرص وتحديات , توزيع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الاولى , بيروت 2016, ص118–120.

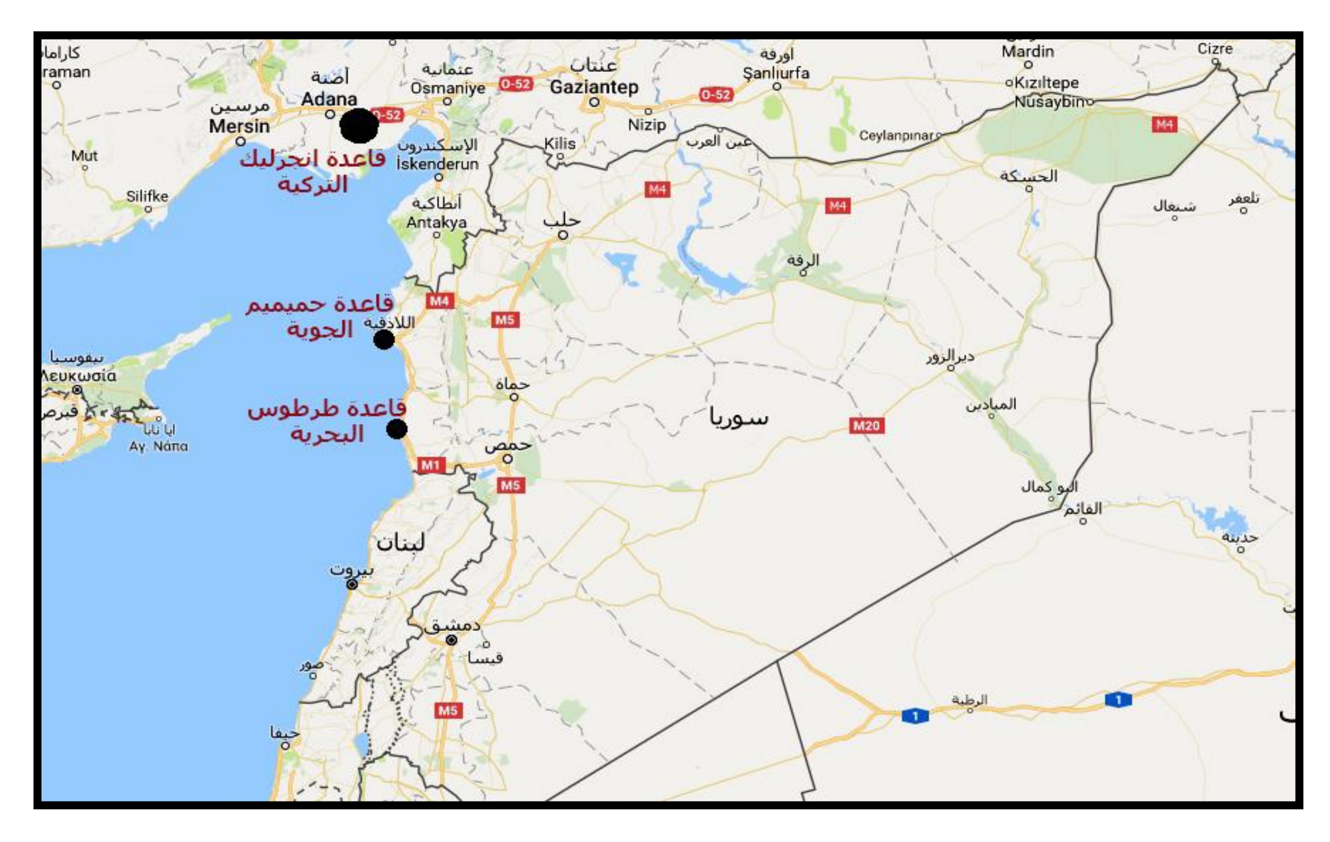
[3] سوريا واحاديث التقسيم، تقرير من اعداد مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2015/5/20.

تعود لعام 1971 ، ولكن استمرارها كلف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت 9,8 مليارات دولار عام 2006 .[1]

ينظر الشكل رقم (1)

تخوفت روسيا من فقدان قاعدتي (طرطوس وحميميم) في حال تخليها عن النظام السوري ، وفقدان سوق رائجة لمعدات التسليح الروسية، حيث تُعد سوريا إحدى الدول المهمة للسلاح الروسي، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010 ، والتي بلغت 700 مليون دولار، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية لسوريا خلال الفترة من 2006 – 2013 حوالي ثمانية مليارات دولار .[2]

الشكل رقم (1) قاعدة (طرطوس وحميميم) سوريا



المصدر : عبد القادر رزيق المخادمي, القواعد العسكرية الامريكية الروسية وخاطرها على الامن الدولي, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة 2013, ط1, ص126.

وقد ساهم الدعم الروسي في منع التدخل العسكري الدولي في سوريا، حيث اعترضت على جميع قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى إدانة أو فرض عقوبات على النظام السوري ، بالإضافة إلى الاتهامات الدولية

[1] سورية تطوي ملف ديونها الخارجية , متوفر على الرابط : http://www1.adnkronos.com/AKI/Arabic/Business/?id=3.1.187498505

[2] بافل باييف , القوة العسكرية وسياسة الطاقة : بوتين والبحث عن العظمة الروسية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2013, ص62.

باستخدامه السلاح الكيميائي ضد المدنيين في الغوطة الشرقية , من خلال تقديم مبادرة لنزع السلاح الكيميائي السوري [1].

في يوم الثلاثاء 4 نيسان 2017 , وقع هجوم كيميائي على خان شيخون في ريف إدلب التي تسيطر عليها قوات معارضة للحكومة السورية , يعتقد أنه من تنفيذ الحكومة السورية , و تختلف الآراء حول مصدر الغازات السامة بعد وقوع القصف؛ حيث تقول المعارضة السورية أنه تمّ استخدام غاز السارين في القصف والأعراض التي يعاني منها المصابين ترجح ذلك ، بينما فرضت وزارة الدفاع الروسية أن طائرات سلاح الجو السوري قصفت مستودعا للذخائر يحتوي على أسلحة كيميائية ومعملا لإنتاج قنابل تحتوي على مواد سامة، في حين رفضت فرنسا على لسان مندوبها لدى الأمم المتحدة "فرانسوا ديلاتر" الرواية الروسية , وفي يوم 7 نيسان 2017، قصفت الولايات المتحدة الأمريكية مطار الشعيرات العسكري ردًا على الهجوم الكيميائي.[2]

رفضت روسيا مجدداً مشروع قرار تقدمت به كل من فرنسا والسويد وبريطانيا ، بطلب رسمي إلى المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة و الرئيسة الدورية لمجلس الأمن السفيرة "نيكي هايلي" ، من أجل عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن الهجمات الكيميائية التي وقعت في إدلب , يتهم الحكومة السورية بشن الهجوم الكيميائي على بلدة "خان شيخون" بريف إدلب السورية ، والذي راح ضحيته مئات القتلى والمصابين, فيما أصدرت الخارجية الروسية بياناً تقول فيه : "إن موسكو لن تقبل أبدًا بمشروع القرار البريطاني والفرنسي حول الأسلحة الكيميائية في سوريا , وهذا المشروع يحمل طابعًا معاديًا لسوريا، ويمكن أن يجعل العملية التفاوضية غير ممكنة".[3]

وفي جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 5 نيسان 2017 , تصاعدت حدة الأزمة السورية على المستوى الدولي , حيث قال "ماثيو رايكروفت" ، مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة ، لمجلس الأمن أن الرئيس السوري بشار الأسد "أهان" روسيا لأنه "صنع مسخرة" من عملية السلام التي توسطت فيها مع بعض جماعات المعارضة المسلحة , وأن روسيا "تدافع عما لا يمكن الدفاع عنه" بدعمها الحكومة السورية , ورد "فلاديمير سافرونكوف" ، نائب مبعوث روسيا إلى الأمم المتحدة ، إن بلاده لم تر ضرورة لقرار جديد ودعت إلى تحقيق دولي 'كامل وموضوعي". [4]

وفي لقاء متلفز في يوم 12نيسان 2017 قال الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين": إن هنالك فرضيات عديدة بخصوص الكيميائي في خان شيخون منها ما يرجح أن يكون مسرحية أو أن الطيران السوري قصف

---

[1] اتفاق روسي أمريكي يقضي بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية قبل منتصف 2014 , بي بي سي عربي , متوفر على الرابط : http://www.bbc.com/arabic/

[2] الهجوم الكيميائي على خان شيخون , موسوعة الويكيبيديا , متوفر على الرابط : https://ar.wikipedia.org/

[3] روسيا ترفض مشروع قرار يتهم النظام بشن الهجوم الكيمياوي على إدلب , موقع راوداو , متوفر على الرابط : http://www.rudaw.net/arabic/world/050420174

[4] صدام بين روسيا والغرب بمجلس الأمن بشأن الهجوم الكيماوي في إدلب , بي بي سي عربي , متوفر على الرابط : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39500996

ورشة لصناعة المواد السامة , و أن الوقوف على حقيقة ما جرى يتطلب "إعطاء جواب نهائي، فمن الضروري القيام بتحقيق دقيق لهذا الحادث ، ولا يوجد سبيل آخر".[1] لذلك نجد ان الدور الروسي في سوريا اشتمل على :

1- دعم الحكومة السورية عسكريا , من خلال الدخول المباشر كقوة عسكرية متمثلة بسلاح الجو الروسي , فضلا عن الإمدادات بالسلاح والعتاد والأجهزة العسكرية المتطورة وبالتعاون مع الحلفاء (إيران , حزب الله اللبناني).

2- دعم الحكومة السورية سياسياً , بالتعاون مع الصين من خلال إيقاف القرارات الدولية وخصوصاً قرارات مجلس الأمن في ما يخص الشأن السوري , بواسطة حق النقض (الفيتو) .

3- الحرص على عدم سقوط النظام السوري قبل الأزمة وأثناءها, و يمثل عكس ذلك بالنسبة لروسيا بمثابة ضربة خطيرة لهيبتها الدبلوماسية في العالم .

4- دعم الحكومة السورية اقتصادياً , من خلال إعفاء جزءٍ كبيرة من الدين السيادي السوري وتقديم المعونات المالية بمشاركة إيران.

ثانياً : دور الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا

اتجهت الولايات المتحدة في عهد الرئيس "أوباما" منذ بداية الأزمة السورية للدخول في تطورات الأوضاع بسوريا من خلال إتباع "استراتيجية تمكين المعارضة" لتكون بديلا عن الأسد، حيث كان يسيطر داخل الإدارة الأمريكية اعتقاد بأهمية الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، وكيفية تجنب تكرار سيناريو العراق، من خلال تجنب انطلاق عمليات انتقام طائفية قد تشهدها سوريا في حال سقوط الأسد , وتنفيذاً لتلك الإستراتيجية قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة المسلحة السورية، وتواجدت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية في تركيا للتأكد من عدم وصول هذه الأسلحة للقاعدة .[2]

كما أصبح هناك حرص أمريكي في عدم تبني خيار التدخل العسكري في سوريا بسبب التجربة السابقة في كلٍّ من أفغانستان والعراق وليبيا، و إعراض الرأي العام الأمريكي، فضلاً عن معارضة كل من روسيا والصين وإيران .[3]

ولم تعترض الولايات المتحدة على تسليح من تسميهم "المعارضة السورية" من خلال كلٍّ من قطر والسعودية عن طريق تركيا , حيث تتواجد القاعدة العسكرية الأمريكية [4]

ومن الواضح أن التفضيلات الإستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه سوريا أصبحت تتمثل في أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الصراع هو مفاوضات بين المعارضة والنظام ، ووافقت الولايات المتحدة بجهود

---

[1] بوتين: الجواب النهائي عن استخدام الكيميائي في إدلب يكون فقط بعد تحقيق دقيق , موقع روسيا اليوم , متوفر على الرابط : https://arabic.rt.com/

[2] محمد مجاهد الزيات , مسارات متشابكة :إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط , المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية – القاهرة , 2015 , ص39.

[3] المواقف الدولية المتبدلة والأزمة السورية ، مركز الشام للبحوث والدراسات، 2013 ، متوفر على الرابط : http://www.shcrs.net/?op=A&id=158

[4] محمد مجاهد الزيات , مسارات متشابكة , مصدر سابق , ص40.

الوساطة الروسية من خلال منتدى موسكو وجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة "ستيفان دي ميستورا" ، وتحجيم التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود ضمن سوريا , مركّزةً الجهودُ في تدريب وتجهيز المقاتلين من المعارضة السورية على الأراضي الأردنية و التركية, على أن يتم استكمال هذا البرنامج في دول أخرى هي قطر والسعودية .[1]

تولّت الولايات المتّحدة وفرنسا قيادة التحرك السياسيّ الغربيّ في التعاطي مع الأزمة السورية ، إلّا أنّ ردودهما تميزت بالتباطؤ خاصّة في المراحل الأولى للازمة ، كما كانت تجاه معظم ثورات الربيع العربيّ , كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلة تماما بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الاقتصاد الأميركيّ والغربيّ عموما، وعندما اندلعت الأزمة السورية، لم تُخفِ واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق ، لذلك كانت تفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء الإقليمي حتّى تتمكّن من إنجاز سحب قواتها، ما يفسّر تلكّؤها الدخول في الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية، على الرغم من الدعوات العديدة من داخل واشنطن والعالم العربيّ للقيام بذلك.[2]

شهدت الأزمة السورية حالة من التحيّز الإقليمي والدولي، ويعود ذلك إلى أنّ سورية تشكّل أهمية في توازناتٍ إقليمية دقيقة، فأيّ طرفٍ يسيطر على الملف السوري يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته، حيث تقع سوريا على تخوم الملفّات الثلاثة الساخنة في المنطقة (العراق، ولبنان، وفلسطين)، وهي تؤثّر وتتأثّر بها بقوّة ، كما أن توازن قطبي منطقة الشرق الأوسط (تركيا، إيران) يعتمد على مصالح كل منهما، حيث تشترك تركيا مع سوريا بحدود دولية تبلغ حوالي 822 كلم , بينما تشترك إيران مع سوريا بمعاهدات استراتيجية ومصالح مشتركة تمثل العمق الاستراتيجي لكل منهما، ومثّل ذلك دافعًا أمريكياً لإدارة أزمتها والتقرب منها بحذر، بالإضافة لأسباب عديدة منها: الأزمة المالية العالمية حينها، وعدم الرغبة بالتورط في حرب مباشرة جديدة.[3]

إن الإنفاق العسكري الأمريكي قد أدى إلى دخول الولايات المتحدة في حالة من التردي الاقتصادي، وهذا الإنفاق نجم عن رغبة التوسع في العالم واتساع التزاماتها طبقاً لهذه الرغبة، إلى درجة لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تحملها اقتصادياً، مما أصاب قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية بالضعف في الدخول بالنزاعات و الأزمات الدولية .[4]

وقد تراجع الملف السوري في نهاية 2015 على سلم أولويات الولايات المتحدة، مقابل اهتمامها بملفين آخرين هما الملف النووي الإيراني، ومكافحة الإرهاب من خلال قيادتها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق.[5]

---

[1] موسكو: هدف تدريب فصائل المعارضة السورية "المعتدلة" في تركيا مشبوه , متوفر على الرابط : http://www.idu.net/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=32286

2 مروان قبلان , المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , مارس/ اذار 2015 , ص11.

[3] المصدر السابق , ص12.

[4] حيدر علي حسين , سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي ,السياسة الامريكية الخارجية والعلاقات الدولية , دار الكتب العلمية- بغداد , ط2, 2014, ص282-283.

[5] معن طلاع , سياسة الفاعلين الدوليين في سورية , ورقة بحثية منشورة في 27 آذار 2015 على الرابط :

لذلك أصبح خيار "قيادة العالم من الخلف" تكتيكاً أمريكياً قابلاً للتطبيق، وينطبق ذلك على إدارة الأزمة السورية "عن بعد" فبدلاً من التحشيد العسكري في الميدان، اصبح بالإمكان تحريك الحلفاء الأقرب ألى الأزمة وإدارتها من خلالهم، ويطرح الكاتب "ايمانويل تود"[1] نموذجاً لتفسير السلوك الدولي الجديد للولايات المتحدة واصفاً إياها بأنها لا تعاني من فرط القوة، و إنما انخفاضاً في قوتها ويقدم رؤيته بأن القوة الأمريكية في تراجع و أن مراكز القوة في العالم تتعدد فضلا عن التكتلات الإقليمية التي لا تجد جدوى من وجود مركزية للولايات المتحدة على المستوى العالمي.[2]

ويعد تكتيك "قيادة العالم من الخلف", مرتبطاً بشكل طفيف مع استراتيجية الانكماش التي تتبناها الإدارات الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الهدف من ذلك هو تقليص الإنفاق العسكري والخسائر في المعدات والأفراد، لكنه يترك ثغرة تستغلها القوى المناوئة في ملئ الفراغ الناتج عن عملية الانكماش الأمريكي قد تتسبب في تمدد نفوذ تلك القوى في مناطق الصراع , انعكس ذلك على النفوذ الروسي داخل الأزمة السورية التي تعد مرتكزا أساسيَا للنفوذ والسياسة الخارجية الروسية داخل منطقة الشرق الاوسط، لذلك تهدف خطة القيادة من الخلف إلى عرقلة أية محاولات روسية، التوسع داخل المنطقة وملئ الفراغ الناتج عن تنفيذ استراتيجيه الانكماش الأمريكي .[3]

وبذلك نجد أن الدول المؤثرة في الأزمة السورية والتي تتماهى مع الجانب الأمريكي، لم تكن سوى أدوات تم استخدامها للتأثير في مسار الأزمة وإدارتها، كالسعودية وقطر وتركيا والأردن، من خلال التمويل والتدريب للمعارضة المسلحة، أو إيواء المعارضة السياسية، بمعنى أخر ان توتر حدة الأزمة أو تهدئتها كان بمتناول الدول الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الامريكية.

لذلك نجد ان دور الولايات المتحدة الامريكية في سوريا اشتمل على :

1- استخدام ورقة الضغط الدولية في مجلس الأمن للتدخل الدولي في سوريا، خصوصاً في قضية الهجمات الكيمائية في سوريا ضد المدنيين .

2- الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، ووضع إستراتيجية تجنب تكرار سيناريو العراق في الحرب الطائفية.

3- دعم المعارضة السورية لوجستياً بالسلاح والعتاد والتدريب .

4- تصعيد حدة الأزمة السورية لفرض الشروط الامريكية , وانعكس ذلك على توتر العلاقات الثنائية مع روسيا .

---

http://www.omrandirasat.org/

[1]- ايمانويل تود : فرنسي الجنسية متخصص بالعلوم الانسانية والاجتماعية والسياسية ويميل الى المدرسة الواقعية لديه مؤلفات عديدة يطرح فيها افكاراً حديثة, مثل : ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي , و حين يوشك الأكاديمي أن يصبح "عرّافا" .

[2] حيدر علي حسين , سياسة الولايات المتحدة الامريكية , مصدر سابق , ص285.

[3] أبو الحسن بشير عمر , تداعيات استراتيجية الانكماش الامريكي في الشرق الاوسط , المركز الديمقراطي العربي , متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=19244

ثالثاً : التنافس الروسي – الأمريكي في سوريا

التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة لم يأتي من فراغ، أو من اجل إثبات الوجود فقط، بل له أسباب جوهرية مهمة، لها نتائج مصيرية على الدولتين، ومنها:

1– تعد المنطقة من أهم مناطق العالم لاحتوائها على أضخم المخزونات من النفط والغاز، وتحتوي على مخزون نفطي كبير جدا، وهي ممول رئيسي للنفط في العالم، اذ يصدر من منطقة الخليج ما يقدر ب(60%) من النفط العالمي، إضافة إلى احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، وخاصة في قطر, العراق وإيران، إذ إن خشية روسيا هو إن أي سيطرة أمريكية كاملة على المنطقة بما فيها سوريا، سوف يحرمها من موارد مالية مهمة تأتيها من خلال تصدير النفط والغاز عن طريق الأنابيب إلى أوروبا، إذ إن سيطرة أمريكا على سوريا يعني إن نفط وغاز الخليج سوف يصبح على أبواب الأوربيين وبأسعار تنافسية من خلال مد الأنابيب من الخليج عبر سوريا وتركيا ودول شرق أوروبا إلى باقي أجزاء أوروبا، وسوف تمتد سيطرة أمريكا على الأسواق النفطية الأسيوية، والتي اغلب دولها حلفاء لأمريكا، وهذا يعني إن الاقتصاد الروسي سوف يضرب في الصميم في حال سيطرة أمريكا على سوريا.[1]

2– موقع سورية المطل على البحر الأبيض المتوسط ويشترك بحدود مع إسرائيل ولبنان والعراق والأردن، يجعلها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا، لن تسمح بسهولة بخسارتها، حيث أن سقوط الأسد يعني خسارة حليف مهم في الشرق الأوسط، وتعود اهتمام روسيا بالمنطقة إلى العهد القيصري وحلم الوصول للمياه الدافئة في الخليج العربي، إذ تعد بلاد الشام بصورة عامة، وسوريا بصورة خاصة صلة الوصل بين الغرب والشرق، لذلك ترى روسيا إن وجودها في سوريا هو مصيري لأجل إثبات وجودها عالميا، وإقليميا، وجعلها حلقة وصل بينها وبين باقي دول المنطقة.

3– أن سوريا هي آخر حلقات النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، لذا تحافظ روسيا وبكل قوة على الإبقاء على النظام السوري، وترفض بشدة سحب دعمها له، رغم الضغوط التي تتعرض لها من الغرب والدول العربية، الساعية إلى إنهاء الأزمة السورية سياسياً، إذ ترى روسيا إن أي هيمنة أمريكية مطلقة على المنطقة، يعني انحصار النفوذ الروسي داخل روسيا، وجعلها محاطة بدول اغلبها موالية للغرب وأمريكا، وبالتالي سوف يجعل أمنها القومي مكشوف لأمريكا، وسوف تحاصر روسيا بالقوات الأمريكية دون إن يكون لها فرصة مناورة خارجية، لهذا تحاول روسيا الإبقاء على تواجدها في سوريا لتكون قاعدة متقدمة للدفاع عن روسيا في حالة الخطر، ولو عدنا إلى الدرع الصاروخي الذي أرادت أمريكا نصبه في بولندا أو التشيك لوجدنا إن سبب فشله الرئيسي هو وجود أراضي روسية خلف هذه الدول وهي مقاطعة روسية في بحر البلطيق، مما يجعل من هذه المنظومة الصاروخية الأمريكية هدف سهل للصواريخ الروسية.[2]

---

[1] خالد اسماعيل، قراءة في المشهد السوري، صحيفة بلادي العراقية، العدد 23، 29 ابريل 2012.

[2] حسني عماد العوضي , السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011 – 2016) , مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط , ص45.

4- محاولة روسيا العودة إلى نفوذها السباق في المنطقة وخاصة في العراق واليمن ، فخلال سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء من الأراضي العراقية، وتخلي أمريكا عن دعم العراق في مواجهة التنظيم، لجأت الحكومة العراقية إلى روسيا الاتحادية التي زودت العراق بمختلف الأسلحة والطائرات المقاتلة، مما ساعد العراق على صد هجمات التنظيم، لذا تحركت أمريكا وبدعم مالي ولوجستي عربي إلى مساعدة التنظيم من أجل إحداث خلل في المنطقة، لإعادة احتلال العراق مرة أخرى، لذلك فإن نزول قوات أمريكية في غرب العراق ليس الهدف منه مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، بل منع الحشد الشعبي وفصائل المقاومة والجيش العراقي من تحرير هذه المناطق وان كان التحرير لابد منه فلزاماً على واشنطن إدامة أمد المعركة ، لان اغلب هذه القوات وخاصة فصائل المقاومة ترفض التعاون العسكري أو التواجد الأمريكي في العراق، وتدعوا إلى التعاون مع روسيا في مجال التسليح، كذلك وجود هذه القوات قرب الحدود السورية سيجعل من عملية إسقاط النظام السوري مستحيلة، وبهذا فان خشية أمريكا من أي تغلغل روسي في العراق، جعلها تعارض دخول أي قوات عراقية للأنبار اثناء تحريرها وتبالغ في رفض الحشد الشعبي دخول الموصل وتحريرها .[1]

كذلك إن تسارع الأحداث في اليمن والتدخل السعودي ضد الحوثيين، جاء بدعم أمريكي مباشر، لان الأحداث في اليمن كانت مهيأة لسيطرة الحوثيون على أجزاء كبيرة من اليمن، وكان اليمن أمام سيناريو وهو يمن موحد تحت سيطرة الحوثيون المدعومين من إيران حليفة روسيا الاقوى في المنطقة، أو تقسيم اليمن إلى شمال وجنوب، وفي كل الحالات فان نفوذ روسيا سوف يعود لليمن كاملا او جزئياً، لذا دفعت أمريكا بالسعودية عوضا عنها للوقوف بوجه الحوثيين ، لأن استلامه للحكم سيكون ضربا لمصالح أمريكا في المنطقة.

5- التدخل الروسي في سوريا جاء رد فعل عن الأنباء التي تحدثت عن نية دول عربية كالسعودية وقطر بالاشتراك مع تركيا وأمريكا التدخل العسكري المباشر في سوريا بهدف معلن وهو قتال تنظيم الدولة الإسلامية، ويجري الاتفاق الآن لأن يكون هذا الأمر في مقابل إسقاط النظام السوري، لذلك بادر الجانب الروسي للتدخل العسكري المباشر في سوريا عام 2015 للتصدي لهذه التحركات المزعومة، إذ تمت تصفية قادة كبار من تنظيمات متشددة كتنظيم داعش والنصرة وحركات إرهابية أخرى , من خلال توجيه ضربات جوية مستعينة بقواعد روسية موجودة على سواحل سوريا بالبحر الأبيض ودخلت على خط المواجهة في سوريا بشكل ملحوظ وانقلبت المعادلة من مفاوضات "ضد" النظام السوري، الى مفاوضات "مع" النظام السوري المتقدم على العارض .[2]

6- إن روسيا دخلت سوق تصدير السلاح في الشرق الأوسط بكل قوة، وأصبحت منافس قوي لأمريكا في المنطقة، لهذا فان روسيا لا تريد إن تكرر خسارتها مليارات الدولارات من مبيعات السلاح إلى ليبيا عندما سقط نظام معمر القذافي، وهي لا تريد تكرار نفس الأمر في سورية، بالنظر إلى مبيعات الأسلحة الروسية الهائلة إلى

[1] محمود شكري، خطر الانهيار : الازمة السورية و مصير المشرق العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، تشرين الاول، 2012، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر ، ص64 .

[2] محمد ابو رمان , الاسلاميون والدين والثورة في سورية , مؤسسة فريدريش ايبرت , (2013),عمان , ص7.

سورية والتي بلغت 4.7 مليارات دولار بين عامي 2007 و2010، لذا تحافظ موسكو بكل قوة على استمرار النظام السوري وتقدم له كل وسائل الدعم لإبقائه فترة أطول.[1]

رابعاً : مستقبل الأزمة السورية

التنافس الروسي الأمريكي في العالم ليس بالجديد، وتواجد القوات الأمريكية وجها لوجه مع القوات الروسية هو الأخر ليس جديد على الساحة الدولية، فقد تواجهت القوتان في برلين بعد الحرب العالمية الثانية وفي كوريا خلال الحرب الأهلية، وخلال أزمة الصواريخ في كوبا، إلا إن الاعتقاد السائد إن الوضع مختلف هذه المرة عن سابقاته، لان الأزمة السورية استغرقت وقتا طويلا، كما إن هدف أمريكا هذه المرة يختلف عن أهدافها السابقة، فقد كانت في السابق تحاول تقاسم النفوذ مع "السوفيت سابقا" أما ألان فتحاول أمريكا إن تنفرد بالنفوذ في العالم، لا بل تحاول محاصرة روسيا نفسها، لذا فان التواجد الروسي في سوريا والمعارضة الأمريكية له، وتواجدها في العراق ودول الخليج، قد يقود إلى احد السيناريوهات التالية:

1- السيناريو الأول قد يحدث تصادم بين القوتين وقد تقود إلى حرب عالمية ثالثة : إذ إن دخول القوات الروسية في سوريا وان جاء في سياق محاربة تنظيم داعش الإرهابي، إلا انه جعل القوات الروسية الأمريكية وجها لوجه، مع وجود أهداف مختلفة خفية لديها من إسقاط النظام ودعم المعارضة وإنهاء النفوذ الروسي بالنسبة لأمريكا، إلى محاولة دعم النظام وبقاءه حفاظا على نفوذها ومصالحها بالنسبة لروسيا، كما لا ننسى إن اغلب المسؤولين الأمريكيين قد نددوا بالتدخل الروسي في سوريا، وإن التدخل الروسي في سوريا سوف يؤدي إلى دخول المزيد من العناصر المقاتلة ويزيد من الأزمة، كما إن نزول القوات الأمريكية في العراق مجددا في 2014، قد يكون للتحضير لأي مواجهة محتملة مع روسيا, سيما التصعيد الأخير بعد الضربة العسكرية الامريكية على مطار الشعيرات الذي ازّم الموقفين الروسي والامريكي في سوريا .[2]

2- السيناريو الثاني هو هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العراق : إن ما يجري من قتال في العراق ضد تنظيم داعش الإرهابي، ودخول فصائل المقاومة العراقية والحشد الشعبي بقوة في القتال ضد التنظيم الإرهابي، فان انتصار القوات العراقية والحشد الشعبي على التنظيم الإرهابي وتحرير الأنبار وصلاح الدين والموصل، سوف يقود في النهاية إلى خروج أمريكا من المعادلة العراقية، خاصة وان اغلب فصائل المقاومة العراقية تعارض أي دور أمريكي في العراق، وبالتالي سوف يعطي دعما قويا للنظام السوري في حربه ضد المجموعات المسلحة، لذلك فان أي هزيمة لتنظيم داعش في سوريا يعني هزيمة المشروع الأمريكي العربي فيها، وبالنتيجة سوف تعزز روسيا تواجدها في المنطقة.

3- السيناريو الثالث وهو هزيمة روسيا في سوريا: إن تواجد القوات الروسية في سوريا سيجعل منها هدف سهل، خاصة وان في سوريا أكثر من 400 مجموعة مسلحة مختلفة الولاءات، إضافة إلى الدعم الأمريكي العربي التركي لهذه المجموعات على قدم وساق، ففي الوقت الذي تفصل روسيا عن المنطقة الآلاف الكيلومترات ولا

---

[1] فادي الحسيني , سوريا بين نهاية داعش ووضع أوزار الحرب , متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=45291 .

[2] موشيه يعلون: نحن في ذروة حرب عالمية ثالثة بسوريا , الجزيرة نت , متوفر على الرابط : http://www.aljazeera.net/

توجد لقواتها أي قواعد في دول جوار سوريا، فان القوات الأمريكية تتمركز في اغلب دول جوار سوريا , كالأردن وتركيا، التي لها تعاون مباشر مع المجموعات المسلحة، بل تدرب وتمول هذه المجموعات وجعلت من أراضيها منطلقا لهم، فضلا عن الدعم الخليجي بالمال والسلاح للمعارضة السورية ، كما ضغطت أمريكا على بعض الدول مثل بلغاريا وتركيا واليونان لمنع مرور الطائرات الروسية المتجهة إلى سوريا عبر أراضيها، بالمحصلة هذا يعني إن حصارا سوف يفرض على روسيا، وقد تجد القوات الروسية نفسها بين فكي كماشة الإرهاب، وقد تتعرض للهزيمة كما حدث في أفغانستان عام 1989، خاصة وان بعض أعضاء المعارضة السورية قد صرحوا بذلك، وأكدوا إن سوريا ستكون مستنقع للقوات الروسية.[1]

4- السيناريو الرابع : التوافق الأمريكي الروسي حول سوريا: (وهو الأكثر ترجيحاً) حيث أن الكثير من الأزمات بين أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا تم تجاوزها من خلال الحوار، فمن أزمة الحرب الكورية التي انتهت وبطريقة التوافق إلى وقف إطلاق النار بين الكوريتين وتكوين دولتين شمالية وجنوبية، والى أزمة الصواريخ في كوبا التي انتهت الأخرى إلى سحب السوفيت للصواريخ من كوبا مقابل تعهد أمريكا بعدم تهديد النظام الشيوعي في كوبا، لذلك إن التصعيد الحالي هو من اجل تحقيق المكاسب عند إجراء أي مفاوضات حول سوريا بين القوتين.

في رأي العديد من المحللين السياسيين ليس من مصلحة أمريكا أو روسيا الاندفاع إلى حرب كونية لا تبقي ولا تذر، لان المواجهة العسكرية بين القوتين سوف تكون نهاية العالم، كما إن أغلبية دول العالم إن لم تكن كلها لا توافق على إي تصعيد أو مواجهة بين القوتين العظمتين، لأنها ستتعرض للدمار، كما أن اندفاع روسيا القوي في سوريا وبهذا الحجم , جعل الغرب وأمريكا يدرك مدى جدية روسيا في محاربة الإرهاب المدعوم من الغرب، وان أي هزيمة للإرهاب على يد روسيا منفردة سيقوي موقفها عالميا ويضعف أمريكا والغرب ، كذلك أن الغرب لا يريد للازمة أن تؤثر على أسعار النفط المنخفضة، إذ إن أي توتر في المنطقة سيقود إلى ارتفاع أسعار النفط، وستكون روسيا المستفيد الأول منها، لذا دعت اغلب دول أوربا أن يكون الرئيس السوري (بشار الأسد) جزء من الحل في سوريا وهذا تغير غير مسبوق في الأزمة.[2]

كما إن الأحداث في سوريا والمنطقة ليس من الصعوبة حلها أو هي من الخطورة على مصالح الدولتين بقاؤها بحيث تقود إلى حرب عالمية، حيث المفاوضات لا زالت جارية لحل الأزمة السورية، كما إن مسؤولي الدولتين على اتصال ولقاءات دائمة مع بعضهم للتباحث لحلها، وإن الأطراف العربية وتركيا وإسرائيل مع إصرارها على رحيل الأسد من سوريا، إلا أنها غير متفقة على الطريقة التي تقود إلى التغيير في سوريا، فإسرائيل رغم عدائها مع النظام السوري إلا أنها في النهاية وحسب التحليلات تؤيد بقاء نظام ضعيف في سوريا على رأسه بشار الأسد، لان التعامل مع قيادة واحدة أفضل من فوضى غير معروفة النتائج في سوريا، إضافة إلى تركيا التي تحاول تغيير النظام في سوريا ومجيء نظام تابع لها ضمن "سوريا موحدة"، وذلك لمنع إقامة كيان كردي جديد

[1] جيرار ديب, هل سقطت روسيا في المستنقع السوري؟ التدخل الروسي في سوريا , متوفر على الرابط : http://elmarada.org/

[2] روسيا تغوص في سوريا , لعبة الأمم , متوفر على الرابط : http://orient-news.net/ar/news

على حدودها الجنوبية، وإنها أخيرا غيرت رأيها حول سوريا والسبب هو حربها مع حزب العمال الكردستاني التركي واكتشاف المساعدات العسكرية الأمريكية لهذا الحزب، أما الدول العربية فهي الأخرى مشتتة بين راغب باستقرار الأوضاع في سوريا حتى مع وجود الأسد، وبين من يريد التغيير ولو على حساب تقسيم سوريا والمنطقة.

وبهذا فان روسيا وأمريكا تدركان جيدا إن أي توتر بينهما سوف لن يكون في صالح أي منهما، وان هناك العديد من دول المنطقة متربصة بهما، لذلك فإن الاعتقاد السائد هو التوافق على حل أزمات المنطقة بعد إن يصل كل طرف إلى مرحلة يعتقد إن تجاوزها خط احمر للطرف الأخر.

الخاتمة والاستنتاجات:

إن أزمات المنطقة لا يمكن حلها إلا عن طريق التوافق بين القوتين، الروسية والأمريكية، لأن استمرارها سوف يقود إلى تدخل دول أخرى تبحث عن نفوذٍ في المنطقة، فمن خلال مراقبة الأحداث في سوريا والعراق نرى أن دول الجوار وحتى دول العالم الأخرى لم تكن لها رؤية واضحة من أزمات المنطقة, فضلاً عن أن أساس التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا حول منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصره في مجال واحد فقط وهو الوصول إلى مصادر الطاقة التي تزخر بها المنطقة، بل هناك مجالات أخرى لا تقل أهمية عن الطاقة وتلعب دور مهم في رفع وتيرة التنافس بينهما في بعض الأحيان، والتي من بينها المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة, و مجال تجارة السلاح .

وتتلخص الاستنتاجات الى :

- أن تعامل كل من الولايات المتحدة وروسيا مع قضايا الشرق الاوسط يعكس وجود اختلاف واضح في التوجهات الإستراتيجية لكل منهما نتيجة تعارض مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط
- تنطلق الإستراتيجية الروسية من أن الشرق الأوسط فضاء قريب من حدودها الجنوبية و أن أي عدم استقرار فيه سيؤثر سلبا على العديد من دول الجوار وهو ما قد يهدد أمنها القومي، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة تشكل منفذا مهما للوصول إلى المياه الدافئة.
- الإستراتيجية الأمريكية تركز على ضرورة التواجد الدائم في منطقة الشرق الأوسط عبر أساليب مختلفة سواءً التواجد العسكري المباشر أو من خلال بناء تحالفات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة، وذلك لتطويق روسيا ومنعها من التغلغل إلى ما تعتبره أمريكا مجالها الحيوي، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في الفترة الأخيرة متوجسة من العودة الروسية الجديدة والتي اعتبرتها مهددة لوجودها في الشرق الأوسط خاصة في ظل التقارب الإستراتيجي بين روسيا والصين، وبذلك اعتمدت الولايات المتحدة على توسيع التنافس ونقله إلى مناطق النفوذ الروسي خاصة في سوريا و أوكرانيا، وذلك بهدف إلهاء روسيا بالمشاكل و الأزمات حتى لا تتيح لها الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها الداخلية والخارجية والعودة كطرف قوي ومنافس يهدد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

- في ظل ما تشهده سوريا من حرب اهلية بين الحكومة السورية ومعارضيها من مختلف الإيديولوجيات فقد برزت تناقضات وخلافات في المواقف الأمريكية الروسية تجاه الأزمة السورية، وذلك نتيجة لتصادم المصالح بين الطرفين, وقد برز التنافس بينهما بشكل واضح من خلال موقف كل منهما الداعم لأحد أطراف الأزمة السورية.
- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن سوريا هي قلب الشرق الأوسط ولابد من السيطرة عليها من أجل إقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها ، كما أنها تدرك بأن من يسيطر على سوريا يمكنه التأثير على العراق وتركيا ومصر، والتي تشكل سوريا نقطة التقاء بينهم، ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيوسياسية الثلاثة يمكنه التأثير بالشرق الأوسط.
- إن ما يحصل في سوريا من تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا ما هو إلا امتداد لتنافسهما الدولي الأشمل حول العالم.

قائمة المراجع:

اولاً : الكتب العربية والمترجمة

بافل بابيف , القوة العسكرية وسياسة الطاقة : بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2013.

حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، السياسة الامريكية الخارجية والعلاقات الدولية , دار الكتب العلمية-بغداد , ط2, 2014.

عبد القادر رزيق المخادمي, القواعد العسكرية الامريكية الروسية وخاطرها على الأمن الدولي, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة 2013, ط1.

كاظم هاشم نعمة , روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة , فرص وتحديات , توزيع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2016.

محمد ابو رمان، الإسلاميون والدين والثورة في سورية، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان 2013 .

ثانياً : المجلات السياسية والبحوث والصحف اليومية

خالد اسماعيل، قراءة في المشهد السوري، صحيفة بلادي العراقية، العدد 23، 29 ابريل 2012.

محمود شكري، خطر الانهيار : الازمة السورية و مصير المشرق العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، تشرين الاول، 2012، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر .

معن طلاع , سياسة الفاعلين الدوليين في سورية، ورقة بحثية منشورة في 27 آذار 2015 .

ثالثاً : المراكز البحثية والتقارير

أبو الحسن بشير عمر , تداعيات استراتيجية الانكماش الامريكي في الشرق الاوسط , المركز الديمقراطي العربي, متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=19244

حسني عماد العوضي , السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011 - 2016) , مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط.

ربيع نصر واخرون. الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، تقرير صادر عن المركز العربي السوري لبحوث الدراسات، كانون الثاني 2013.

سوريا واحاديث التقسيم، تقرير من اعداد مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2015/5/20.

محمد مجاهد الزيات , مسارات متشابكة :إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط , المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية – القاهرة , 2015.

مروان قبلان , المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , مارس/ اذار 2015.

المواقف الدولية المتبدلة والأزمة السورية ، مركز الشام للبحوث والدراسات، 2013.

رابعاً : المواقع الالكترونية

اتفاق روسي أمريكي يقضي بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية قبل منتصف 2014 , بي بي سي عربي , متوفر على الرابط : http://www.bbc.com/arabic/

بوتين: الجواب النهائي عن استخدام الكيميائي في إدلب يكون فقط بعد تحقيق دقيق , موقع روسيا اليوم , متوفر على الرابط : https://arabic.rt.com/

جيرار ديب, هل سقطت روسيا في المستنقع السوري؟ التدخل الروسي في سوريا , متوفر على الرابط : http://elmarada.org/

روسيا ترفض مشروع قرار يتهم النظام بشن الهجوم الكيمياوي على إدلب , موقع راوداو , متوفر على الرابط : http://www.rudaw.net/arabic/world/050420174

روسيا تغوص في سوريا , لعبة الأمم , متوفر على الرابط : http://orient-news.net/ar/news

سورية تطوي ملف ديونها الخارجية , متوفر على الرابط : http://www1.adnkronos.com/AKI/Arabic/Business/?id=3.1.187498505

صدام بين روسيا والغرب بمجلس الأمن بشأن الهجوم الكيماوي في إدلب , بي بي سي عربي , متوفر على الرابط : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39500996

فادي الحسيني , سوريا بين نهاية داعش ووضع أوزار الحرب , متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=45291 .

موسكو: هدف تدريب فصائل المعارضة السورية "المعتدلة" في تركيا مشبوه , متوفر على الرابط : http://www.idu.net/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=32286

موشيه يعلون: نحن في ذروة حرب عالمية ثالثة بسوريا , الجزيرة نت , متوفر على الرابط : http://www.aljazeera.net/

الهجوم الكيميائي على خان شيخون , موسوعة الويكيبيديا , متوفر على الرابط : https://ar.wikipedia.org/

شبكات التواصل الاجتماعي و الحراك السياسي بالمغرب-دراسة ميدانية-أ. رضوان قطبي (المغرب)•

Social networks and political mobilization in Morocco

-A field study on a sample of university students-

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على استخدامات طلاب الجامعات المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي، وعلاقتها بالمشاركة في الحراك السياسي والجماهيري الذي يشهده المغرب منذ 2011م. وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي، كما اعتمد على تقنية استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة، وتم اختيار العينة بأسلوب العينة العشوائية غير المنتظمة، كما تكونت عينة الدراسة من 400 مفردة. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أبرزها: في أن شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت نسبيا في تحفيز الطلاب المغاربة على المشاركة في الحراك السياسي الذي انخرط فيه المغرب بعد 2011م.

الكلمات المفتاحية: *شبكات التواصل الاجتماعي- الحراك السياسي- طلاب الجامعات.*

Abstract:

This study aimed to investigate the role of social networking, to stimulate the Moroccans students to participate in the activities of mass movement. The researcher used the descriptive approach and relied on the questionnaire as an instrument for data collection. The sample of the study, made up of 400 elements, was randomly chosen. Finally, the results showed that social networks are relatively contributed to the stimulation of Moroccan students to participate in political and popular mobilization.

Keywords: *Social Networks - Moroccan students – political mobilization*

• باحث في العلوم السياسية . المغرب

مقدمـــة:

لقد أدت التطورات المتلاحقة التي عرفها حقل الإعلام والاتصال إلى إيجاد شكل جديد من الإعلام، تعددت تصنيفاته ومسمياته لدى المهتمين والمختصين والذين أطلقوا عليه : الإعلام الجديد، أو الإعلام الرقمي، أو الإعلام البديل، أو الإعلام الافتراضي. و الذي يشمل الشبكات الاجتماعية الافتراضية، والمدونات، والمنتديات الإلكترونية، والمجموعات البريدية، و مواقع الويب، وغيرها من الأشكال والأنواع المتعددة.

والواقع، أن وسائل الإعلام الرقمية والاتصالات عبر الإنترنيت، أصبحت أكثر انتشارا خاصة في حياة الشباب، فهم يتواصلون ويشاركون بالنص مع أصدقائهم من خلال هواتفهم الخلوية، والإنترنيت، ومواقع الشبكات الاجتماعية، ومواقع تبادل ملفات الفيديو. وصارت هذه التكنولوجيا جزءا من حياة المراهقين والشباب في أقل من عقد من الزمن، ويبدو أن شباب اليوم في عصر يبحثون فيه عن الذات ويناضلون من أجل الاستقلال كما فعل أسلافهم ولكنهم يفعلون ذلك في ظل سياقات الاتصالات والصداقات واللعب والتعبير عن الذات[1]. وتعد مواقع التواصل الاجتماعي من الوسائل الاتصالية الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي شبكة الانترنيت لا تفصل بينهم أية عوامل مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة، وهو ما يجعل الشباب أكثر تعرضا لهذه المواقع نظرا لإقبالهم المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في هذه الشبكات أكثر من أي فئة أخرى، وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصداقات مع الآخرين في مختلف دول العالم[2].

و الحقيقة، أن الشبكات الاجتماعية، تمثل اليوم أهم ثورة إلكترونية عرفتها البشرية في مجال التواصل الاجتماعي والتفاعل الدائم بين أعضاء البنى الاجتماعية، ليكونوا بناءًا إلكترونيا تفاعليا يحقق لهم أسرع الطرق للتواصل و أبسطها لتلبية حاجاتهم و رغباتهم، والتي تتراوح بين الحاجة إلى المعرفة والوصول إلى المعلومة الجديدة، أو الاتصال، أو الانتماء، أو الترفيه و يبدو أن من أشهر الشبكات الاجتماعية وأكثرها جماهيرية، هناك الفايسبوك والتويتر، حتى وصل الأمر لاستخدامها كوسيلة سياسية تسهم في الحراك السياسي والاجتماعي لدول العالم[3].

1 علياء سامي عبد الفتاح دور وسائل الاتصال الحديثة في تشكيل العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2007م.

2 Boyd Danah, and Ellison Nicole, “Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship”, journal of computer mediated communication, 13 (1),2007,p :26.

3 Dewdney Andrew, and Ride Peter, The new media handbook, London, routeledge, 2006, p: 210.

-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة الأبحاث والدراسات الأكاديمية، التي تناولت الدور الذي لعبه الأنترنيت بشكل عام وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، في حفز المواطنين المغاربة على المشاركة في فعاليات الحراك السياسي و الجماهيري. وتزداد أهمية هذه الدراسة لكونها تعكس آراء شريحة اجتماعية ممثلة بالطلبة الجامعيين. كما أن هذه الدراسة من شأنها أن توفر رؤية علمية موضوعية، للوقوف على دور هذه الشبكات في الحراك السياسي والجماهيري المغربي، وذلك من خلال توفيرها للنتائج العلمية المتعلقة بهذا الجانب.

-أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في حفز المواطنين المغاربة على المشاركة في الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب منذ دستور يوليوز 2011، وذلك من خلال طلاب الجامعات المغاربة . كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1- الوقوف على مدى استخدام طلاب الجامعات لشبكات التواصل الاجتماعي من عدمها.

2- التعرف على أسباب ودوافع استخدام طلاب الجامعات لشبكات التواصل الاجتماعي .

3- معرفة مدى مشاركة طلاب الجامعات في الحراك السياسي، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

4-التعرف على موضوعات الحراك السياسي، التي يشارك بها طلاب الجامعة، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

1- معرفة الدور الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الجماهيري والسياسي بالمغرب بشكل عام من وجهة نظر طلاب الجامعة.

-مشكلة الدراسة:

لقد برز النضال السياسي الافتراضي أو الإلكتروني، في المغرب، عبر شبكات التواصل الاجتماعي بحدة بعد صدور دستور يوليوز 2011، حيث قام نشطاء الفيسبوك بمجموعة من الفعاليات النضالية أبرزها : الحملة الوطنية للمطالبة بإلغاء مهرجان موازين، التنسيقية الوطنية للمطالبة بفتح دور القرآن، شباب مغربي ضد الفساد والاستبداد، مجموعة مقاطعة المنتجات الصهيونية ومناهضة التطبيع، صفحة القانون الجنائي لن يمر، صفحة لا

للمدونة الرقمية، وكذلك صفحة لا للعفو على مغتصب الأطفال؛ فقد نجح نشطاء الفيسبوك على الشبكة وبالاحتجاجات الضخمة بالرباط والدار البيضاء في دفع الملك إلى التراجع عن قرار العفو، بالتزامن مع إعفائه لمندوب إدارة السجون وفتح تحقيق حول تعنيف المتظاهرين المعتصمين بالشوارع لهذه الغاية. كل هذه المواقع والصفحات إنما تبين اللجوء المتزايد ل "الناشطين الافتراضيين" للشبكات الاجتماعية، إما للتنديد بسلوك مشين، أو الاعتراض على قرار غير سليم، أو التشهير بسياسات بحاجة إلى تقويم[1].

و تأسيسا على ما سبق، فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في التعرف على طبيعة الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي، في حفز طلاب الجامعات المغاربة على المشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري والسياسي الذي انخرط فيه المواطنون المغاربة منذ دستور يوليوز 2011م.

-أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أسباب ودوافع استخدام طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي؟

2- ما مدى مشاركة طلاب الجامعات المغاربية في الحراك الجماهيري والسياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟

3-ما الأساليب التي يستخدمها طلاب الجامعات المغربية في المشاركة بموضوعات الحراك السياسي و الجماهيري عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟

4-ما الدور الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الجماهيري والسياسي بالمغرب بشكل عام من وجهة نظر الطلاب المغاربة ؟

-فرضية الدراسة: لقد فتحت شبكات التواصل الاجتماعي المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة[2]، و في هذا السياق نفترض ما يلي:

---

[1] يحيى اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة، مركز الجزيرة للدراسات، 08 نونبر 2015، ص: 13-14. دراسة منشورة على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html

2حسن، أشرف جلال ، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص :478 - 479.

1-تختلف استخدامات طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في الحراك السياسي تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية (النوع، العمر، الانتماء الحزبي، الكلية).

2-ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تحفيز طلاب الجامعات المغربية على المشاركة في الحراك السياسي الذي يعرفه المغرب منذ دخول دستور 2011 حيز التنفيذ.

-مفاهيم الدراسة :

*شبكات التواصل الاجتماعي: شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت، ومن أي مكان، وقد ظهرت على شبكة الإنترنت منذ سنوات قليلة وغيرت في مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، واكتسبت اسمها الاجتماعي من كونها تفرز العلاقات بين أبناء المجتمع الإنساني، وتعدت في الآونة الأخيرة وظيفتها الاجتماعية لتصبح وسيلة من وسائل النضال السياسي السلمي والحضاري، وأصبحت بمثابة سلاح قادر على المساهمة في التغيير السياسي ونشر قيم الديمقراطية وترسيخ فلسفة حقوق الإنسان، وأبرز تلك المواقع الاجتماعية: (الفيس بوك، تويتر، يوتيوب).

*الحراك السياسي المغربي: ويقصد به جميع الفعاليات النضالية التي نظمها المواطنون المغاربة منذ بدأ العمل بدستور يوليوز (2011)، والتي تشتمل على المسيرات الاحتجاجية والتضامنية والوقفات الاحتجاجية وإصدار البيانات التضامنية والتنديدية والتعليق على القضايا والأحداث السياسية الوطنية والإقليمية والدولية.

*طلاب الجامعات المغربية: ويقصد بهم مجموع طلاب الجامعات والمعاهد العليا التابعة لمؤسسات التعليم العالي.

1-الانترنيت و تحفيز المشاركة السياسية :

يعرف علماء السياسة المشاركة السياسية، بكونها كل الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطن بهدف التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذها المسؤولين، وتشمل هذه الأنشطة التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور ندوات ومؤتمرات عامة أو المشاركة في الحملة الانتخابية

بالمال والدعاية، والانضمام على جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولية والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية كما تتضمن أساليب التظاهر والإضراب والاحتجاج[1].

غير أن هذه المشاركة لم تعد مقتصرة على الأساليب التقليدية فقط، " فقد أثار ظهور الانترنيت على الساحة السياسية تحولات عميقة على مستوى المفاهيم التقليدية المؤسسة للسياسة فكرا وفعلا من قبيل: السيادة الشعبية، و الديمقراطية المباشرة، و المساواة، والمواطن الكوني، والتصويت الإلكتروني، والتفاعلية[2] "، بالإضافة إلى النضال والاحتجاج والتظاهر. وقد برز دور الشبكات الاجتماعية والانترنيت عموما في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته المنطقة العربية، حيث تم تدشين العديد من الصفحات على الفايسبوك التي تدعو إلى الثورات داخل عدد من الدول العربية مثل: صفحة الثورة المصرية والسورية والليبية واليمنية، واختلفت تأثيرات هذه الصفحات في الشارع العربي حسب طبيعة تعامل النظام السياسي مع الحراك الشبابي على الأرض[3].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين أكدوا ابتداء من سنوات السبعينات أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدعم الديمقراطية بشكل إيجابي، كما شدد آخرون خلال سنوات الثمانينيات على دورها في دفع الأنظمة الديمقراطية نحو مزيد من التداول والمشاركة المباشرة للمواطنين في الحياة السياسية، وهكذا في إطار أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تعرفها المجتمعات الغربية، ومع انتشار الانترنت وازدياد استعمالها وسهولة الوصول إليها، ارتفعت التوقعات الجديدة التي تشير إلى أن الإعلام الجديد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة تقدم وسيلة للتواصل يمكن الوثوق بها تضمن قدرات تخزين للمعلومات، وتقلل من تكاليف عمليات الاتصال، وبالتالي يمكن أن تساهم في فعالية المسار السياسي والأداء الحكومي[4]. وخير شاهد على ذلك، ما وقع في إسبانيا سنة 2004، فقد مثلت المظاهرات التي عرفتها إسبانيا في 13 مارس 2004، عقب تفجيرات مدريد

---

1 منى محمود عليوة : المشاركة السياسية – موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة،2000، ص :5.

2 عبد الناصر فتح الله، صفقوا الخطبة الزعيم ، الاتصال السياسي في المغرب ، الرباط مطابع أمبريال ،2002،ص :80.

3 د.عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني في موجات التغيير في العالم العربي: دراسة في السياق المحلي والعالمية، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني،يناير2015. ص:10.

4 محمد بنهلال، الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية : تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية، مؤلف جماعي " الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم " مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل، العدد69، ط1 ، بيروت ، نونبر ، 2013، ص: 18.

الإرهابية تحديا مهما للبحث في ميدان التواصل السياسي، حيث تم اللجوء لأول مرة في إسبانيا، إلى تكنولوجيا الاتصال (الأنترنت) من أجل تنظيم العصيان المدني السلمي ومطالبة الحكومة بكشف الحقيقة[1].

2-الدراسة الميدانية:

- **-نوع الدراسة ومنهجها :**

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية [2]، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولاً إلى حقائق دقيقة، كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي.

- **مجتمع الدراسة وعينتها :**

تكوّن مجتمع الدراسة من طلاب الجامعات المغربية (المغاربة)، على اعتبار أن هذه الشريحة الاجتماعية المغربية، تهتم بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية وتتفاعل مع القضايا الوطنية والإقليمية و الدولية. وقد تشكلت العينة من 400 مفردة تنتمي لأربع كليات جامعية تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس و هي كليات : الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، كلية العلوم ، وكلية الطب، حتى تكون عينة ممثلة للنظام التعليمي في المغرب في مرحلة التعليم العالي بمختلف أنواعه: حيث تمثل فئة طلبة الشعب العلمية والأدبية والقانونية (الأقطاب الثلاثة التي يقوم عليها التعليم العالي بالمغرب).

توصيف عينة الدراسة:

- **حدود الدراسة:** تمثلت حدود الدراسة الحالية فيما يلي:

. **الحدود الموضوعية:** حيث تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على الموضوعات والقضايا التي تعالجها الدراسة، وهي استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية، وعلاقته بتحفيز طلاب الجامعات المغاربة على المشاركة في الحراك السياسي والجماهيري الذي يعرفه المغرب منذ 2011م.

---

[1] -Oscar Garcia Luengo , « E. Activism ; new Media and Political Participation in Europe, » Confines (2/4 Agosto- Diciembre 2006), p :59.

[2] عليان، ربحي مصطفى وغنيم، محمد عثمان ، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000،ص: 43.

- **الحدود الزمنية:** وتمثلت في الفترة 2016/05/01 إلى 2016/05/30. (المدى الزمني لتطبيق استمارة الاستبيان).
- **أدوات جمع البيانات:** تم جمع بيانات الدراسة الحالية من خلال أداة الاستبيان.

حيث أن الاستبيان قادر على استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية للحصول منهم على أفكار وآراء معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع البحث وأهدافه.

- **إجراءات تطبيق الاستبيان:**

-اختار الباحث الطريقة العشوائية غير المنتظمة من بين طلاب الجامعات المغربية بمدينة فاس.

وضع الباحث في الاعتبار أن يكون تطبيق الاستبيان على عدد يزيد عن الأعداد المطلوبة بنسبة 20% احتياطيًّا؛ لاحتمال وجود استمارات غير صحيحة فيمكن استبعادها.

-وزع الباحث الاستبيانات، و أوضح للمبحوثين تعليمات الإجابة على كل جزء من أجزائه.

-تم التطبيق في الفترة من 2016/05/01 و حتى 2016/05/30.

- **أداة الدراســة :**

اعتمد الباحث على الاستمارة كأداة أساسية لجمع المعلومات من أفراد العينة، الذين يمثلون طلاب الجامعات المغربية في مدينة فاس، على اعتبار أن هذه الأداة توفر قدراً جيداً من الموضوعية العلمية بعيداً عن التحيز.

3-تحليل النتائج وتفسيرها:

جدول رقم (1)

1-توصيــف مجتمــع الدراســة:

البدائل والتكرارات / المتغير	البدائل	التكرارات	%
الجنس	ذكر	200	50

	أنثى	200	50
	المجموع	300	100
السن	18-24	130	32.50
	25 – 29 عاما	120	30
	30 – 34عاما	80	20.00
	35 فأكثر	70	17.50
	المجمـوع	400	100
الكلية	الطب	50	12.50
	العلوم والتقنيات	100	25
	الحقوق	120	30
	الآداب	130	32.50
	المجموع	400	100
الانتماء الحزبـي	منتمٍ حزبياً	45	11.25
	غير منتمٍ	355	88.75
	المجمـوع	400	100

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن (50 %) من أفراد العينة هم من الذكور، وما نسبته (50 %) أيضا من الإناث، وأن نسبة الذين تقل أعمارهم عن (25) عاماً بلغت (32.50 %)، أما الذين تراوحت أعمارهم ما بين (25-29) عاماً فقد بلغت نسبتهم (30 %)، فيما بلغت نسبة الذين تراوحت أعمارهم ما بين (30-34) عاماً حوالي (20.00 %)، في حين فإن نسبة الذين فاقت أعمارهم 35 عاماً فقد بلغت (17.50%) وتعود هذه النسب لكون أن الدراسة الجامعية تتم غالبا في الفترة الممتدة ما بين 18-30عاما. وفيما يتعلق بكلية الدراسة، فيشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة أفراد العينة المنتسبين لكلية الآداب بلغت حوالي (32.50 %)، ثم كلية الحقوق بنسبة (30%)، فكلية العلوم والتقنيات بنسبة(25 %)، وأخيرا كلية الطب بنسبة(12.50 %).

وبخصوص الانتماء الحزبي، فقد بلغت نسبة أفراد العينة المنتمية حزبيا حوالي (11.25%)، فيما بلغت نسبة غير المنتمين (88.75%).

2. مدى استخدام أفراد العينة لشبكات التواصل الاجتماعي:

استعان الباحث بهذا التساؤل، لمعرفة مدى استخدام الطلاب المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي، ومدى إقبالهم عليها كوسيلة اتصال جديدة تتيح لهم التواصل والتعارف ومبادلة الآراء ومعرفة الأخبار المختلفة .

يتضح لنا أن: نسبة 90 % من أفراد العينة يستخدمون مواقع الشبكات الاجتماعية (360 مفردة)، ونسبة 10 % منهم لا يستخدمونها (40).

3-دوافع استخدام أو عدم استخدام أفراد العينة لشبكات التواصل الاجتماعي:

أسباب عدم استخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (2)

الأســـباب	ك	%
يتعرف المستخدم على أشخاص غير أسوياء عبر تلك المواقع	5	12.50
هذه المواقع تروج للإشاعات المغرضة و تشويه سمعة الآخرين	10	25
يتم استغلال هذه المواقع وفقاً لدوافع استغلالية تؤدي إلى انتشار الفضائح	12	30
تحتوي هذه المواقع دعاوى تحريض تسعى لنشر الفتن بين أبناء الوطن	13	32.50
المجمـــــوع	40	100

تشير بيانات الجدول رقم (2)، إلى أن طلاب الجامعات الذين لا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي والذين بلغ عددهم (40) فرداً بما نسبته (10 %): يعتبرون أن هذه المواقع تحوي دعاوى تحريضية تسعى لنشر الفتن بين أبناء الوطن وبما نسبته (32.50%) في المرتبة الأولى، تلاه في المرتبة الثانية، أنه يتم استغلال هذه المواقع وفقا لدوافع استغلالية تؤدي إلى انتشار الفضائح وبما نسبته (30%)، ثم لأن هذه المواقع تروّج للإشاعات المغرضة وتشوه سمعة الآخرين بنسبة (25 %).

و أخيراً، لأن المستخدم يتعرف على أشخاص غير أسوياء عبر تلك المواقع بما نسبته (12.50%)،

دوافع استخدام الطلبة لشبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (3)

الدوافــع	ك	%
لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية	121	33.61
التواصل مع الأصدقاء والأقارب وتكوين صداقات وعلاقات جديدة	79	21.94
التسلية والترفيه في مواقع التسلية	33	09.17
لأنها تنمّي المهارات الشخصية والحياتية والتعامل مع الآخرين	27	07.50
لأنها تتيح للمستخدم مناقشة قضايا المجتمع مع الآخرين	80	22.22
لأنها تنفس عن الذات	17	04.72
أخـرى	3	0.83
المجمـــوع	360	100

تشير بيانات الجدول رقم (3)، إلى أن دافع "لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية" جاء في مقدمة الأسباب التي تدفع الطلاب المغاربة للمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي، إذ حصل على ما نسبته (33.61%)، تلاه دافع " لأنها تتيح للمستخدم مناقشة قضايا المجتمع مع الآخرين " بما نسبته (22.22%)، وفي المرتبة الثالثة دافع " التواصل مع الأصدقاء والأقارب وتكوين صداقات وعلاقات جديدة بنسبة (21.94 %)، ثم دافع "التسلية والترفيه في مواقع التسلية التي توفرها هذه المواقع بما نسبته (09.17 %)، ولأنها تنمي المهارات الشخصية والحياتية والتعامل مع الآخرين بنسبة (07.50%)، وكذلك لأنها تنفّس عن الذات في بما نسبته (04.72 %)، وأخيراً دوافع أخرى بما نسبته (0.83 %). تظهر هذه النتائج أن أهم دوافع استخدامات الطلاب المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي تمثلت في حرية التعبير عن الآراء، ومناقشة قضايا المجتمع، وذلك لتوفر مساحات واسعة للتعبير والتواصل لعدم وجود أي نوع من الرقابة على الآراء التي يطرحها المشاركون في هذه المواقع، عكس وسائل الإعلام التقليدية.

3. ترتيب شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر تفضيلًا لدى الطلبة الجامعيين:

استعان الباحث بهذا التساؤل لمعرفة شبكات التواصل الاجتماعي التي تحظى باهتمام وتفضيل الطلاب المغاربة.

الجدول رقم (4)

شبكات التواصل الاجتماعي	ك	%
الفيسبوك	270	75
تويتر	50	13.89
امستغرام	22	06.11
أخرى	18	05
المجموع	360	100

يتضح لنا أن: أهم مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر تفضيلًا هي: موقع فيس بوك **(Facebook)** بما نسبته (75 %)، يليه موقع تويتر بما نسبته (13.89 %)، ثم امستغرام بما نسبته (06.11%)، وأخيرا شبكات أخرى مثل: لنكدن ومايسبيس بما نسبته(5 %). و تشير هذه النتيجة إلى أن المبحوثين يفضلون موقع الفيس بوك لأنه لا يقتصر على نوع واحد من المحتوى بل أنه يجمع ما بين الصور ومقاطع الفيديو والكتابات أو التعليقات وهو بذلك يوفر فرصاً مختلفة للمبحوثين للمشاركة.

4.الوقت الذي يقضيه أفراد العينة في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (5)

الوقت	ك	%
أقل من 3 ساعات يومياً	190	52.78

من 3 – 5 ساعات يوميا	100	27.78
أكثر من 5 ساعات يوميا	70	19.44
المجموع	360	100

توضح بيانات الجدول رقم (5) أن (52.78%) من الطلاب يقضون أقل من 3 ساعات يومياً في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وأن ما نسبته (27.78 %) يقضون ما بين 3 – 5 ساعات يومياً، فيما بلغت نسبة الذين يستخدمون هذه الشبكات الاجتماعية أكثر من5 ساعات (19.44%). هذا يدل على أن الطلاب المغاربة يقبلون على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بكثرة، وأن هذه الشبكات لها دور في حياتهم الشخصية والاجتماعية نظرا لطبيعة الأوقات التي يقضونها في استخدامها، مما يعني أن هذه المواقع تقدم خدمات متنوعة تحظى بإقبال الشباب عليها. وقد استحوذت الفئة العمرية من 18سنة إلى 29سنة على الحصة الأكبر في حجم التردد على شبكات التواصل الاجتماعي. ويبين الجدول رقم(6) هذه النتائج:

الجدول (رقم6)

الوقت	ك	%
من 3-5 ساعات	98	98
أكثر من 5ساعات	66	94.30

حيث أن نسبة 98% ممن يقضون مدة تتراوح ما بين 3-5ساعات ونسبة 94.30% ممن يقضون مدة تتجاوز 5ساعات يوميا ينتمون للفئة العمرية 18-29سنة. وترجع هذه النتائج إلى كون هذه الفئة العمرية أكثر حرصا على استخدام التكنولوجيا في التواصل والحوار و البحث عن المعلومة.

5ـ أهم الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي:

استخدم الباحث هذا التساؤل لمعرفة أهم الموضوعات التي يفضل طلاب الجامعات مناقشتها والتحدث فيها عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك لمعرفة موقع الموضوعات المتعلقة بالحراك السياسي وأهميتها بين هذه الموضوعات والتي جاءت في ترتيب متقدم.

الجدول رقم (7)

المواضيع المناقشة	ك	%
الاجتماعية	94	26.11
الحقوقية	75	20.83
السياسية	86	23.89
العلمية والثقافية	80	22.22
مواضيع أخرى	25	06.94
المجموع	360	100

يتضح لنا أن: أهم الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي: الموضوعات الاجتماعية بما نسبته 26.11 %، ثم الموضوعات السياسية بما نسبته 23.89 % في الترتيب الثاني، وحلت الموضوعات العلمية والثقافية في الترتيب الثالث بما نسبته 22.22 %، ثم جاءت الموضوعات الحقوقية بما نسبته 20.83 %، وأخيراً مواضيع أخرى: والتي تمركزت أساسا حول الرياضة، بنسبة 06.94%.

ومما سبق، يتضح حصول الموضوعات الاجتماعية و السياسية والحقوقية على نسبة عالية من اهتمامات الطلاب الجامعيين المغاربة. وهذا يدل على أن الشئون السياسية وما يتعلق بها أصبحت تحتل مكانة متقدمة في ترتيب أولويات اهتمام طلاب الجامعات." حيث أصبحت مفردات مثل المدونات « **bloggs** »، والفيس بوك « **facebook** »، واليوتوب « **youtube** » من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في العديد من دول العالم"[1].

6-أشكال تفاعل الطلاب مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي

الجدول رقم (8)

[1] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2010.، ص:35.

أشكال التفاعل	التكرار	%
تقاسم المعلومات والأخبار والفيديوهات	180	20.50
مناقشة جماعية داخل المجموعات	120	13.67
مناقشة جماعية مفتوحة مع الجميع	182	20.73
تعليقات	280	31.90
رسائل محادثة (شات)	90	10.25
أشكال أخرى	26	02.96
المجموع*	878	100

*سمح لأفراد العينة باختيار أكثر من إجابة.

وفيما يتعلق بأشكال تفاعل طلاب الجامعة مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت النتائج أن (31.90 %) من الطلاب يلجؤون إلى التعليقات، وما نسبته (20.73 %) يستخدمون المناقشة الجماعية المفتوحة، في حين يستخدم (20.50 %) تقاسم المعلومات والأخبار والفيديوهات، وما نسبته (13.67 %) يعتمدون على المناقشات الجماعية داخل المجموعات، بينما (10.25 %) يلجؤون لرسائل المحادثة (شات) للرسائل البريدية، أما 02.96 % يستخدمون أشكالا أخرى للتفاعل. على العموم، تظهر النتائج أن طلاب الجامعات يستخدمون أشكال التفاعل المباشرة مع الآخرين بالدرجة الأولى، والتي تتيح تبادل الآراء وتنسيق المواقف، والتحفيز على المشاركة المدنية والسياسية الفاعلة.

7-مشاركة الطلاب في الحراك السياسي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

جدول رقم (8)

المتغير	ك	%
دائماً	65	18.06

أحيانا	135	37.50
نادراً	106	29.44
لا أشارك	54	15
المجمـــــوع	360	100

بالنسبة لمشاركة طلاب الجامعات في الحراك السياسي، الذي يطالب بتوسيع هامش الحريات والحقوق وتعزيز المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب، عبر شبكات التواصل الاجتماعي. تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن (37.50 %) من الطلاب يشاركون أحيانا، وما نسبته (29.440 %) من الطلبة يشاركون نادراً، و (18.06 %) يشاركون دائماً، فيما بلغت نسبة الذين لا يشاركون حوالي (15 %).

تفيد النتائج أن ما نسبته (85 %) من الطلاب يشاركون في الحراك الجماهيري عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما يعكس طبيعة الاهتمام والتفاعل الذي يوليه طلاب الجامعات لموضوعات الحراك الجماهيري. كما تدل النتائج على "أن الانترنت أصبح يستخدم في تنظيم حملات تأخذ شكل التأييد أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات معينة، كما يستخدم في تعبئة الشباب في العديد من القضايا المتعلقة بالحريات والحقوق العامة"[1].

8–العلاقة بين السمات الديموغرافية للطلاب والمشاركة في الحراك السياسي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

وحول العلاقة بين السمات الديموغرافية للطلبة الجامعيين، والمشاركة في الحراك السياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تشير البيانات إلى عدم وجود علاقة إحصائية دالة. ويعزو الباحث ذلك إلى ما تتميز به شبكات التواصل الاجتماعي من سمات تتمثل بتعددية الآراء ومناقشة القضايا الجماهيرية بدرجة كبيرة من الحرية، وأن إتاحة هذه المواقع الفرصة للتعليق وإبداء الآراء في القضايا المثارة، ساعد في جذب الجمهور نحو مضامين هذه المواقع دون تمييز بين ذكور وإناث، أو أصحاب الفئات العمرية المختلفة وأيضاً بين من ينتمون حزبياً أو من لا ينتمـون.

[1] أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص،37.

وعموما، تعد مواقع التواصل الاجتماعي من الوسائل الاتصالية الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي شبكة الانترنيت لا يفصل بينهم أية عوامل مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة وهو ما يجعل الشباب أكثر تعرضا لهذه المواقع، نظرا لإقبالهم المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في هذه الشبكات أكثر من أي فئة أخرى وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصداقات مع الآخرين في مختلف دول العالم[1].

-أهم النتائــج:

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- أظهرت نتائج الدراسة استخدام طلاب الجامعات المغربية لشبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير؛ وهذا بدوره أدى إلى تكوين المجموعات والعلاقات بين مختلف الطلاب وتقاسم الأخبار والمعلومات، أي أنها أصبحت وسيلة إعلام اجتماعي وسياسي جديدة، لها دورها السياسي الذي لا يمكن تجاهله أو تبخيسه.

2- تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة عالية من شباب مجتمع الدراسة تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي، وجاء موقع (فيس بوك) في الترتيب الأول، باعتباره أفضل مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب وذلك بنسبة 75 %، يليه (تويتر) بنسبة13.89 %، وهو ما يؤكد أن موقع (فيس بوك) كان له تأثير كبير على الحراك السياسي والاجتماعي للطلاب المغاربة.

3- جاءت الموضوعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية في مقدمة الموضوعات التي يفضل الطلاب مناقشتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ وهذا يرجع إلى طبيعة المرحلة السياسية التي يعيشها المجتمع المغربي المتميزة أساسا: بإصدار دستور يوليوز 2011 م، وتشكيل حكومة سياسية ذات أغلبية برلمانية، بقيادة الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات و طبقا لنتائج الانتخابات التشريعية.

4- تشير نتائج الدراسة إلى تنوع دوافع استخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي، حيث جاء دافع إتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية في المرتبة الأولى، وهذا يرجع إلى أن الاهتمامات المتعلقة بتوسيع مساحات الحرية والحقوق لدى الطلبة أصبحت تحتل مكانة متقدمة في استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي.

---

[1] Boyd Danah, and Ellison Nicole, op. cit,p :26.

5-تفيد النتائج أن ما نسبته (85 %) من الطلاب يشاركون في الحراك الجماهيري والسياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما يعكس طبيعة الاهتمام والتفاعل الذي يوليه الطلاب لموضوعات الحراك الجماهيري والسياسي.

التوصيـــات:

- تعد الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، من أكثر المؤسسات المجتمعية المغربية اهتماماً وتفاعلاً مع القضايا والشؤون العامة، الأمر الذي يدعو القائمين عليها إلى تشجيع المنتسبين إليها على مواكبة التطور التكنولوجي وثورة الإعلام والاتصال، وذلك باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي استخداما صحيحا وإيجابيا، نظراً لأهمية الدور الذي باتت تلعبه هذه الشبكات في العديد من المجالات الحياتية وخاصة موضوع المشاركة السياسية والمدنية الفاعلة.

-إجراء دراسات مماثلة على مجتمعات مختلفة تتجاوز طلاب الجامعات وتضم كل فئات الشباب المغاربة، وكذلك إجراء دراسات مقارنة على المجتمعات العربية و خاصة تلك التي تعرف حراكا سياسيا ملحوظا.

-يجب على الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني من قبيل: النقابات، و منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الخيرية، أن تستثمر شبكات التواصل الاجتماعي في تواصلها مع أعضائها ومناصريها، وفي حملاتها الانتخابية والسياسية والتطوعية.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

  - **–الكتب:**

أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2010.

عبد الناصر فتح الله، صفقوا الخطبة الزعيم ، الاتصال السياسي في المغرب ، الرباط مطابع أمبريال ،2002.

عليان، ربحي مصطفى وغنيم، محمد عثمان ، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.

محمد بنهلال، الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية : تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية، مؤلف جماعي " الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم " مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل، العدد69، ط1 ، بيروت ، نونبر ، 2013.

منى محمود عليوة : المشاركة السياسية – موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة،2000م.

- الرسائل العلمية:

-علياء سامي عبد الفتاح دور وسائل الاتصال الحديثة في تشكيل العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2007م.

- المجلات العلمية:

-عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني في موجات التغيير في العالم العربي: دراسة في السياق المحلي والعالمية، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني،يناير2015.

–يحيى اليحياوي، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة، مركز الجزيرة للدراسات، 08 نونبر2015،دراسةمنشورةعلىالرابطالتالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html

- **البحوث و المؤتمرات العلمية:**

–حسن، أشرف جلال، أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2009.

- المراجع الأجنبية:

Boyd Danah, and Ellison Nicole, “Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship”, journal of computer mediated communication, 13 (1),2007.

Dewdney Andrew, and Ride Peter, The new media handbook, London, routeledge, 2006.

Oscar Garcia Luengo , « E. Activism ; new Media and Political Participation in Europe, » Confines (2/4 Agosto- Diciembre 2006.

المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب-أ. يوسف كريم(المغرب)[1]

Muslim immigrants in Europe between issues of identity and terrorism

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى دراسة إشكاليتين وثيقتي الصلة بالهجرة- من زاوية النظر الأوربية – وأهمية ثقلهما الأمني على صناعة القرار الأوروبي: إشكالية الهجرة الإسلامية والنظر إليها من زاوية أمنية على أنها تهديد للهوية الأوروبية خاصة مع تصاعد تيارات اليمين المتطرف، و إشكالية الربط بين الهجرة والإرهاب، خاصة في ضوء الاعتداءات والهجمات الإرهابية التي شهدتها عدد من الدول الأوروبية.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من استنتاج عدّة خلاصات، أهمها:

1- أن الهويات الأوربية المنغلقة التي تنتصر لمنطق الثنائيات(نحن-هم)، وتدافع عن التميز الثقافي الإثني والديني الأوروبي تفوت فرصا كبرى للتعايش المنفتح على كل الأبعاد القيمية والروحية في الثقافات المختلفة.

2- أن التلازم الذي يقيمه الخطاب الغربي الإعلامي المعاصر بين الإسلام من جهة،والمهاجرين والإرهاب من جهة أخرى،تلازم زائف ينطوي على مفارقات وتناقضات لاشيء يخفيها غير العمومية والضبابية اللتين يستعمل بهما لفظ"الإسلام" في ذلك الخطاب.

الكلمات المفاتيح: *أوربا- الهجرة- الهوية- الإرهاب- الإسلاموفوبيا*

ABSTRACT

This paper seeks to study the two problems related to migration - from the point of view of Europe:

1- the problem of Islamic migration and consider it from a security perspective as a threat to European identity, especially with the escalation of extremist currents

2- the problem of linking migration and terrorism, Especially in light of the terrorist attacks in a number of European countries.

This study has enabled us to conclude several conclusions;

That the closed European identities miss great opportunities for open coexistence on all values and spiritual dimensions of different cultures.

The correlation between contemporary Western media discourse between Islam on the one hand, and immigrants and terrorism on the other, is a false conundrum that involves paradoxes and contradictions.

Key words *:Europe - Immigration - Identity - Terrorism – Islamophobi*

[1] باحث في التاريخ الراهن- كلية الأدب الرباط- المغرب

مقدمة:

كانت الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وخلال عقود تعالج في بلدان الضفة الشمالية على أنها مسألة اجتماعية–اقتصادية، لكن مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت تتحول تدريجيا إلى مسألة أمنية بكل المقاييس، وأصبحت "أمننة" الهجرة أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الأمنية الأوربية، و يمكن القول إنه في جميع الدول الأوربية مازال ينظر للمهاجرين على أنهم خطر ومصدر تهديد، فأوربا اليوم متخوفة من اندفاع مهاجري الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الشمال بما يحملونه من منظومة ثقافية ودينية وحضارية منافسة للقيم والمعايير الأوربية، لذلك يربط الأوربيون بين الهجرة وتهديد الهوية الثقافية والتوازن الداخلي لديهم، على اعتبار أن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويرفضون تبني ثقافات الدول المضيفة لهم،وهو أمر تنتج عنه فجوة ثقافية واجتماعية بين المهاجرين من جهة،والسكان الأصليين من جهة ثانية.كما شهدت السنين الأخيرة تصاعدا لنشاط اليمين المتطرف في أوربا، حيث يشكل العداء، للأجانب ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية والدفاع عن هوية إثنو– وطنية والدعوى إلى الحد من الهجرة، القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف[1]. وقد تضاعفت الضغوط على هؤلاء المهاجرين في أوربا، و شهدت تضخُّما واضحاً، لا سيَّما إثر الوضع العدائيّ المستقرّ في الأذهان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، واستمرت في التصاعد منذ ذلك التاريخ حتى بلغت ذروتها بوقوع الاعتداءات الارهابية في مدريد في مارس2004،والتي كان من بين المتورطين فيها أشخاص من أصول غير أوربية، وبهذه الصورة تمَّ تكثيف الحالة العدائيَّة تجاه المهاجرين، وتحوَّل الخوف من المهاجرين في الذهن الغربيّ إلى رهاب سُمّي إرهابوفيا من منطلق احتمال قيامهم بأعمال إرهابية.ويهمنا في هذه الورقة أن نبسط للنقاش الهواجس التالية:

*– ما الذي يجعل بلدان الضفة الشمالية تخشى الهجرة والمهاجرين من جنوب المتوسط؟هل عددهم وكثافتهم،أم ثقافتهم وتأثيرهم على التوازن الداخلي للمجتمعات الأوربية؟

*– هل تمثل تفجيرات "الإسلام الجهادي"(militant Islam)التي عرفتها بعض العواصم الأوربية تهديدا فعليا للدول الأوربية؟ولماذا يصر الأوربيون على محاربة المهاجرين من خلال دينهم؟وما رهاناتهم في ذلك؟

*–كيف استطاع الساسة من أهل "القومية الأوربية" أن يدرجوا هذه الثنائية(هجرة–هوية/هجرة–إرهاب) في التصورات الأمنية الراهنة،وأن يؤلبوا قاعدة شعبوية عريضة من الأوربيين ضد هذه الشرائح الإثنية؟

*– كيف يمكن للمهاجرين درء مشاعر الإكزنوفوبيا(xénophobie) داخليا وخارجيا والتأسيس لخطاب جديد يبرؤهم من ركام التشوهات التي أصابتهم في مقتل؟.

[1] – رابح زغوني: "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أروبا: مقاربة سوسيو ثقافية "مجلة المستقبل العربي، عدد 421 مارس 2014. ص 123.

سنحاول في هذا الورقة دراسة إشكاليتين وثيقتي الصلة بالهجرة– من زاوية النظر الأوربية – وأهمية ثقلهما الأمني على صناعة القرار الأوروبي، وهما إشكاليتين تندرجان في خانة ما يمكن أن نسميه مصادر اللاأمن غير الكلاسيكية(non–traditional sources of insecurities) ويتعلق الأمر ب:

إشكالية الهجرة الإسلامية بنوعيها المعتدلة والراديكالية، والنظر إليها من زاوية أمنية على أنها تهديد للهوية الأوروبية وللتوازن الداخلي الأوروبي والاستقرار الثقافي والاجتماعي (المحور الأول).

إشكالية الربط (Link) بين الهجرة والإرهاب، خاصة في ضوء الاعتداءات والهجمات الإرهابية التي شهدتها عدد من الدول الأوروبية، والتي انطبعت بتغول الطرف الأوروبي في الربط الميكانيكي بين الهجرة والإرهاب (المحور الثاني).

إن الهدف من هذه الدراسة هو إعادة التفكير العلمي في موضوع الهجرة وعلاقته بالهوية والإرهاب،والمساهمة في التشخيص الإيجابي لعللهما قصد فهم موارد ومصادر النزعة الإقصائية والتدميرية في بعض التجارب الأوربية المعاصرة،وتوفير الظروف والشروط المركبة لتجاوزها وإعادة مقاربتها بعيدا عن كل الخطابات والقناعات المغلقة والمنكفئة.

المحور الأول: الهجرة والهوية الأوروبية

يطرح موضوع الهويّة مسألة ارتباط الجماعة البشريّة بالتّاريخ والمواقع الجغرافيّة بل وبأصولها الإثنية وبثقافتها وعاداتها، إذ لا يتعلق موضوع هويّة الجماعات ببعد واحد من أبعاد وجودها التّاريخي وإنما بمجموع أبعادها وامتداداتها الماديّة والرّوحي، فالهويّة مفهوم مركب تترنح معانيه بين عدة مدلولات أهمها السمات والمميزات التي تميز الفرد أو الجماعة أو الأمّة عن غيرها .كما ترمز من جانب آخر إلى ما هو خصوصي وكذلك ما هو ذاتي فيما يتعلق باللغة والعقيدة والحضارة والتاريخ والجنس والعرق .فهي بهذا خليط منسجم من القيم والتقاليد والأفكار والثقافة تختص به جهة ما عن غيرها من الجهات، وينتقل بين هذه الجهات بالتوارث.

ويمكن تعريف الهويّة للجماعة(بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بعدّه منتمياً إليها). وهي شفرة تتجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة(التاريخ)من خلال تراثها الإبداعي(الثقافة)وطابع حياتها(الواقع الاجتماعي)1.

وفي مقابل ذلك فإنّ الاستغلال البشع لهذا المفهوم دفع بالغرب إلى وضعه في ثنائية متقابلة متناقضة ،إذ نجد أنّ الإدراك الغربي للهويّة يتأرجح حول نقطة صلبة تقوم على ثنائية قطبية حادة(أنا في مقابل الآخر)[2] ،فبدعوى

[1]– عبد الله الشامي» :إشكالية الهويّة في إسرائيل« ، سلسلة عام المعرفة الكويت – ع 224 :، أغسطس/آب 1978 ، ص7

[2] – عبد الوهاب المسيري» :الهويّة والحركية الإسلامية« ، حوار سوزان حرفي، دار الفكر –دمشق – ط2 :، 2010 ، ص146–147.

الحفاظ على الهويّة يتم الترويج لموضوع الهجرة والمهاجرين المسلمين مثلا بوصفها مصدر تهديد محتمل ،ويشكل هذا الترويج الخاطئ صلب حركة العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تحاول الوصول إلى غايات، لكن بتوظيف وتسخير واستغلال للهجرة في علاقتها بالهويّة.

أولا: صراع الهوية والاندماج

على اثر تراكمات تاريخية في حقل المفاهيم الأمنية للهوية، تكونت قناعة شبه ذاتية لدى غالبية عناصر الرأي العام الأوروبي بأن التعددية الثقافية هي بالفعل مشكلة بنيوية ذات ثقل ضاغط على توازن أوربا الداخلي، وقد تحددت الإشكالية في صعوبة دمج المجموعات المهاجرة في أنظمة المجتمعات الديمقراطية، خاصة أولئك الذين تحدوهم عقائد تشددية، ويحتشدون في أشكال تنظيمية لا تتلاءم مع النهج الديمقراطي للمؤسسات الأوربية[1]، وفي مواجهة جملة التحديات التي تثيرها الهجرة في بعدها الثقافي، اعتمدت الدول الأوربية مخططات من شأنها أن تخفف من حدة التعارض والتنازع الثقافي والعقدي بين الأغلبية (الساكنة الأصلية) والأقلية (المجموعات المهاجرة)وهي المعروفة بسياسات

"Assimilation ;Acculturation et Intégration"[2]:وهي كلها سياسات جعلت من مقاصدها الأساسية التحكم بالديناميكية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الهجرة القابعة فوق التراب الأوربي. وبشكل عام، يرصد المراقبون أربع أنواع من السياسات الموجهة للأقليات المهاجرة، نطرحها كالأتي:

سياسات الإبعاد التي طالت العديد من الأقليات من أصول مهاجرة إلى البلدان الأصلية التي ينحدرون منها، في إطار ما عرف "بسياسة إعادة التوطين".

سياسات رفض الحالة الانعزالية لمثل هذه الأقليات وتقوقعها حول نفسها في محيطات مجتمعية ضيقة وهشة، التي ساعدت بدورها على استفحال أعمال العنف وارتفاع مستويات الجريمة، وتطوير النزوعات الإرهابية لدى شريحة عريضة من عناصرها.

السياسات التي نظرت إلى المجموعات المهاجرة على أنها أقليات مؤقتة، وأنها من المتوقع على المستوى المبدئي أن تعود أدراجها للبلدان الأصلية، وبالتالي عدم تمتيعها بصفة المؤهل لاستحقاقات المواطنة السياسية.

---

[1] – هشام هدي: "الأبعاد الأمنية لسياسات الأوروبية حول الهجرة، نموذج المقاربة الأمنية الهولندية للهجرة المغربية "أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية الحقوق فاس، السنة الجامعية 2008 – 2009. ص 72.

[2] – تعتمد فرنسا ما يسمى بسياسة "الانصهار"(Assimilation) والتي ترمي إلى تذويب ثقافة المنحدرين من أصول أجنبية في الثقافة الفرنسية في ظرف جيل واحد،ويقتضي ذلك محو جميع الاختلافات والتخلي عن القيم الأصلية من اجل تبني عادات وتقاليد البلد المضيف التي تختلف بطبعها عن الأولى. من هذا المنطق يرفض النموذج الفرنسي تعدد الثقافات في المجتمع ويعتبرها خطرا على فرنسا وهويتها، عكس النموذج البريطاني والنموذج الهولندي القائل بالتعدد الثقافي وبوجود الأقليات، أما النموذج الإسباني فهو يتأرجح بين النموذج الفرنسي والبريطاني.

– السياسات المقرة بالتعددية الثقافية كإحدى الخصائص المميزة للمجتمعات الأوروبية، مع الاحتفاظ بمساحات واسعة في تعزيز القدرة الأمنية على مواجهة الآثار الجانبية للعناصر الأجنبية، خاصة الإسلامية منها.

ولقد ساهم في تحرك دول الإتحاد الأوروبي في اتجاه الاقتناع بأن الهوية الوطنية هي من أهم العناصر القومية المعرضة للاختراق "والتلطيخ"من قبل المهاجرين، وجود صورة نمطية حول المهاجر في أوربا مافتئت تسبب ذلك الارتفاع الكبير في ارتفاع مستويات "الأكزنوفوبيا "(كره الأجانب أو المخاوف المرضيَّة من الأجانب، أو الكراهيَّة العميقة للأجانب) وفي انتشار ظاهرة التمييز العنصري في هذه الدول[1]،وتتمثل أهم الصور السائدة عن المهاجر القادم من جنوب المتوسط فيما يلي:

يؤمن بدين مغاير للدين المسحي وبالتالي فهو يمثل خطرا دينيا يتعين التوجس منه والحذر إزاءه. والواقع أن هذه الصورة التي تمثلتها أذهان العامة من المسيحيين رجع صدى للدعاية المحمومة التي قادتها البابوية أثناء الحروب الصليبية.

المهاجر هو حامل لمضامين ثقافية ولنمط من العادات والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الغربية.

المهاجر يمثل خطرا ديموغرافيا، ويأتي هذا الخطر من مصدرين اثنين، أولا ارتفاع معدل الولادات بين عناصر الهجرة الإسلامية، وثانيا الانخفاض "المزعج" للمواليد الجدد بين الساكنة الأوربية، خاصة في ظل التوقعات التي تقول باحتمال أن تتحول بعض المدن الأوربية إلى مدن ذات أغلبية مسلمة ما بين 2020 و 2025.

4– المهاجر هو مصدر للعنف والإرهاب والتطرف، وقد تعززت هذه الصورة عقب الممارسات الترهيبية التي ضربت أقطاب العواصم الغربية،ورسختها التصورات الاستشراقية العنصرية،التي جعلت من المهاجر المسلم حيوانا دمويا وإرهابيا يعشق القتل وقتل الرؤوس، وهي صفات تمثل النقيض المباشر للمسيحية[2].

لقد نجحت أوربا القرن السادس عشر في القضاء على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية، فبات الفصل بين الديني والسياسي قائما ثابتا،حال بقوة دون تدخل الكنيسة في الشأن الدنيوي،وضمن للناس حرية ممارسة شعائرها دون وصاية أو رقابة على الضمائر،وليس من المبالغة في شيء القول هنا،بأن تيارات الهجرة التي تعاقبت على أوربا،هي التي حملت معها ثقافات جديدة،متأتية من قناعات"دخيلة" على قارة لا تنفي ولم تنف يوما ارتباطها الوثيق بقيمها المسيحية[3].

---

[1] – الأمين الكلاعي "الصور النمطية للمهاجرين في أوربا "مجلة دراسات دولية، عدد 100، سنة 2006. ص 30.

[2] –مصطفى بن تمسك:"الاسلاموفوبيا :مقاربة جيو–سياسية"،في "الإسلام والغرب"،منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود،سلسلة ملفات بحثية،15فبراير2017،ص43.

[3] –يحيى اليحياوي:"الإسلام الأوربي،صراع الهوية والاندماج"، منشورات مركز المسبار للدراسات والبحوث،الطبعة الأولى،مارس2010،ص29–93.

ثانـيا: تداعيات صعود اليمين المتطرف

عرفت أوربا منذ بداية الثمانينات انتشارا ملحوظا للأحزاب اليمينية، واليمينية المتطرفة، وتزايدت وثيرته مع بداية الألفية الثانية حيث عمل هذا المد على تغيير خارطة أوربا الجيوسياسية في فبراير 2000،عندما تمكن الحزب الليبرالي النمساوي من حصد حوالي 30 بالمائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية،وعندما استطاعت الجبهة الوطنية في فرنسا في2002،من الوصول إلى الثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية بحصولها على نسبة 20 بالمائة من الأصوات.

إن إثارة الفوبيا من الهجرة والمهاجرين يرتبط في الغالب بالسياقات الانتخابية الأوربية،وتستثمرها بالدرجة الأولى أحزاب اليمين المتطرف، الراديكالي أو الشعبوي، حيث تقتنص هذه المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين،وتصويرهم بأنهم دخلاء وغرباء،وأنه يجب قبولهم بأقدار محددة،وأن تضبط أدوارهم،لئلا تقضي هذه الأقليات على الشخصية الأوربية التقليدية[1].والمرجعية الأساسية التي تستند عليها هذه الفئة من الأحزاب هي الإقصاء الكامل للإثنيات الأخرى،سياسيا واقتصاديا وثقافيا من مجتمع الأغلبية،والدعوة إلى إخضاعها إلى مقاربات أمنية صارمة،وتفعيل قناعة ما يسمى ب"la tolérance zéro" بدلا من اتباع سياسات الاندماج وتحقيق التقارب الثقافي بينها وبين المجتمع الأصلي،وهي كلها طروحات تترجم مستويات تطور الفكر الفلسفي العدائي لرواد التنظير اليميني المتطرف في عملية شكلنة النظام الاجتماعي الإثني[2].

وقد كانت هذه الأحزاب في مقدمة الأصوات التي تبنت الخطاب الاسلاموفوبي في الغرب حيث حظي مفهوم "أسلمة أوربا" بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في أوربا، وهو يعني أن المسلمين الذين يمثلون حضارة "دونية" يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوربية من قبل الآخر (القادمون الجدد)، لذا وجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو أوربا المتشبعة بقيم الحرية والعلمانية والعقلانية[3].

لقد استطاع اليمين المتطرف أن يلتقط شعور الأوربي بعدم الأمان وعدم الثقة في عالم متغير بسرعة، وخاطبه من خلال خطاب سياسي يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية ضد التأثيرات الخارجية، قائم على التمييز بين الأنا والآخر(Us versis Them))، وقدم التزاماً بحماية الهوية الأوروبية من الثقافات الدخيلة، إذ إن أهم ما يميز اليمين المتطرف الأوروبي هو أنه استطاع النجاح حيث فشل اليمين واليسار التقليديان.

[1] – مصطفى ع.العزيز مرسي:"قضايا المهاجرين العرب في أوربا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الاولى2010،ص96

[2] – Gilles Ivaldi. Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe. Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002.P2.

[3] – أنظر مثلا مواقف الأحزاب اليمينية المعادية للأجانب، مثل رابطة الشمال الإيطالية، وحزب الكتلة في بلجيكا، والجبهة الوطنية في فرنسا التي تهاجم المهاجرين من زاوية أنهم يمثلون تهديدا للسيادة الوطنية الفرنسية، راجع التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 2005 الصادر عن مؤسسة الأهرام القاهرة 2005، الرابط.http //WW.AHRAM. ORG.EG/ACPSS

إن الواجب على بلدان الضفة الشمالية أن تتخلى عن الطرح الذي يجعل العناصر التي تصنع المواطنة هي الثقافة والعرق والدين والتاريخ المشترك، فأوربا على امتداد تاريخها لم يكن لها تاريخ مشترك وعرق مشترك ودين واحد، وعاشت حروبا سياسية عرقية ودينية على امتداد قرون1، فهذه المفاهيم هي أسطورية أكثر منها واقعية، وقد تم توظيفها إيديولوجيا من طرف أحزاب اليمين المتطرف التي تريد شيطنة الإسلام، وبدأت تحذر من خطورة "الاسلاموفوبيا"[2]،وبالتالي فإن المطلوب من دول أوربا هو أن تركز على التعددية الثقافية والعرقية والدينية، وأن تقتنع بأن الهويات تلتحم فيما بينها لتخلق مواطنة متجانسة يعتبر الإسلام على غرار باقي الثقافات الأخرى جزء فاعلا فيها، بدل العمل على توسيع مساحات تزلزل الروابط الاثنو– قومية والتي زاد من حدتها تفشي ظواهر العنف المنظم والأعمال الإرهابية في أوساط نسب مهمة من العناصر الإسلامية في الداخل الأوروبي وخارجه، وهو ما سنتناوله في المحور الموالي.

المحور الثاني: الهجرة الإسلامية و إشكالية الإرهاب

يلاحظ المتتبع لتجليات صورة الإسلام وتقلباتها في وسائل الإعلام الغربية أنها صورة متحركة،مصنوعة، تتغير فيها الألوان وتتبادل عناصرها المواقع حسب الظروف والأحوال،وفي الظرف الراهن،تبدو هذه الصورة ذات ثلاثة أبعاد هي :المهاجرون، المسلمون والإرهاب.وهكذا فالإسلام فيها لا يدل على دين أو حضارة بقدر ما يشير إلى نوع خاص من "المسلمين" هم تارة"العرب"وتارة"المهاجرون"،وحينا"المتطرفون الأصوليون"،وحينا آخر ما يتخيله صانعو تلك الصورة أن "الإسلام" يمكن أن يكون مخيفا[3].

لقد انتقل الخوف من الإرهاب من خوف عاديّ إلى خوف مرضيّ فيه نوع من الفوبيا (la phobie) التي تدعمها البحوث الأكاديميَّة والخطابات السياسيَّة والمنتجات الإعلاميَّة المختلفة .بل صار الإرهابوفوبيا مبحثاً نفسيَّاً واجتماعيَّاً في الفكر الغربيّ المعاصر، له مكانة وحظوة كبيرتان، ويؤثّر في الغربيّ، وينعكس على نفسيَّته، فيوجّه كيفيَّة تمثّله للآخر– المسلم أكثر من كونه مشغلاً أمنيَّاً أو سياسيَّا.

[1]- عبد الواحد أكمير "العرب الأوربيون: الهوية ،التربية والمواطنة " مجلة المستقبل العربي، عدد 429 نوفمبر 2014 ص 90

[2] –ازدادت درجات معاناة المسلمين بالدول الغربية عقب أحداث "شارلي إيبدو "(Charlie hebdo)بفرنسا شهر يناير 2015 ،بعد ما تضاعفت نسب الاعتداءات العنصرية ضد المسلمين، كان آخرها تقرير وزارة الداخلية الإسبانية الذي كشف أن 40 بالمائة من جرائم كراهية الأجانب مرتبطة بـ"الإسلاموفوبيا"، وأن أغلبها تمت في حق مغاربة. وأكد التقرير الوزاري الصادر سنة 2015، أن أغلب ضحايا كراهية الأجانب عامة، و"الإسلاموفوبيا" خاصة، في إسبانيا، هم المهاجرون المغاربة، باعتبارهم الجالية المسلمة الأكثر عددا في هذا البلد، إذ يبلغ عددهم أكثر من 800 ألف مهاجر.

[3] – محمد عابد الجابري،"مسألة الهوية العروبة والإسلام..والغرب".منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة الرابعة، سبتمبر2012، ص169–170.

أولا:الاعتداءات الإرهابية وشيطنة المهاجرين المسلمين

منذ أحداث 11 شتنبر 2001 بنيويورك وخصوصا بعد الحرب الثانية على العراق صارت المسألة الأمنية الرهان الأساسي لكل دول العالم، سيما مع تأثير الإرهاب الدولي من جهة والأعمال العسكرية من جهة ثانية على توازن الدول واستقلالها، لذلك لم يكن للبعد الأمني أن يطغى على الاتفاقيات التي تعقد بين دول الجوار المتوسطي، والسعي إلى ترويج شعار "حماية المجتمعات الأوربية من خطر التهديدات الإرهابية"، لو لم تكن المنطقة تعيش على إيقاع تبعات ما بعد 11 شتنبر 2011، كما أن العمليات الإرهابية التي شهدتها عواصم بعض الدول الأوربية (مدريد 2004 ولندن 2005 وباريس2015) والتي كان من بين المتورطين فيها أشخاص من أصول مغاربية،ولد لدى دول الشمال المتوسطي ربط مختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني،وجعل دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون، فبعد أحداث 11 شتنبر والأحداث اللاحقة التي هزت عددا من العواصم الأوربية، أصبح الرأي العام الغربي ينظر إلى الجاليات الإسلامية بعين سلبية، وإلى العنف الإسلامي بأنه عنف سياسي وإيديولوجي، وإن كانت الممارسة تشهد من حين لأخر بعضا من مظاهره المافيوزية (aspects mafieux)[1]، بمعنى أن ممارسة العنف من لدن أفراد وجماعات ذات انتماء إسلامي ، تستند إلى حد كبير على عوامل عقائدية، وعلى قناعات دينية وتصورية للشاكلة التي ينبغي أن يكون علها المجتمع.

الاعتداءات الإرهابية التي ضربت عددا من الأقطار الأوربية قادت إلى خلق قفزة إلى الأمام بالنسبة للتعاون الأوروبي والتوحد حول بناء أنظمة دفاع سياسية للمجابهة الاستباقية والبعدية لتهديدات الإرهاب الدولي، وعلى هذا الأساس، يمكن أن ندرك أيضا طبيعة الإستراتيجية الأوربية الموجهة لمكافحة الإرهاب، وهي إستراتيجية تتأسس على أربعة أعمدة تتمحور حول العمل الإستباقي والحماية وتفكيك التنظيمات الإرهابية وردود الفعل إزاء الاعتداءات الإرهابية، وتعتمد الإستراتيجية على اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني والأوروبي على حد سواء[2].

إن نمو النزعات المعادية للأجانب في دول الاتحاد الأوربي،وتصاعد نسبة التيارات اليمينية المتطرفة في مراكز اتخاذ القرار،وزيادة الضغط الأمريكي على الدول الأوربية للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة ما تسميه"ارهابا"،ومن ثم التضييق على الجاليات العربية والإسلامية،من المحددات التي أربكت حرية تنقل الأفراد من

---

[1] –M.C.Ferjani. Islamisme et violence transnationale. participation scientifique dans L'ouvrage intitulé: violence transnationale et sécurité intérieure. Editions Panthéon Assas Paris 1999.P88 et 89.

[2] –Voir : conseil de l'union Européenne ; Stratégie de l'union européenne visant à lutter contre le terrorisme. Bruxelles ; 22 Novembre 2005.

الجنوب إلى الشمال المتوسطي،كما أن بعض الأحداث المعزولة قد شكلت إحدى أدوات تحريك مخزون الحقد والعنصرية،وأعطت مبررات لرفض كل أنواع التعاون مع أطراف الضفة الأخرى[1].

وهكذا،فإن "التموقف" الغربي تحكمه دوما النظريات التبسيطية التي تعزو مشكلة التطرف أو الإرهاب إلى دين أو ثقافة المهاجرين،مع تجاهل لأمر ذي أهمية مفاده أن المتورطين في تفجيرات مدريد في 11مارس2004،أوفي تفجيرات لندن في 7يوليوز2005،أو في أحداث باريس 2015،لم يأتوا من الشرق الأوسط،ولم يكونوا معزولين غرباء بسبب نقص الديمقراطية في بلاد مولدهم أو بلاد أسلافهم،وإنما تربوا بالأحرى في أوربا الغربية.لقد كان المجتمع الديمقراطي والحديث الذي عاشوا فيه، هو المجتمع الذي وجدوه عازلا وسببا للغربة[2].

ثانيا: الاسلاموفوبيا :نحو فهم حقيقي للإسلام

يرجع أصل مصطلح الاسلاموفوبيا إلى اللغة اللاتينية، ISLAMOPHOBIA ومعناه الخوف المرضي من الإسلام، إنه تعريف ملغوم ينتمي إلى حقل علم النفس، وبالتالي فهو دلاليا الرهاب كمرض نفسي، أي ليس هناك ما يدعو إلى الفزع والخوف بل هو مجرد وهم يسيطر على المريض فيتخيل أن هناك تهديدا من أشخاص أو أحداث تعد مصدر الأمان لهذا المريض.

وإذا كان مصطلح "الفوبيا"، أو "الرهاب"، مفهوما مستمدا من علم الأمراض النفسية، يتم التعبير بواسطته عن نوع من أنواع العصاب القهري، تجعل المصاب به لا يملك القدرة على التحكم في ردود أفعاله عند تعرضه لموضوع خوفه، فإن ارتباطه بالإسلام شكل ظاهرة يصعب تحديدها في أحادية سببية واحدة، أو إخضاعه لمنهج "كلينيكي" طبي؛ فهو يستعصي حصره في سلوكيات تتمخض عن نتائج معينة؛ إذ أصبحت الإسلاموفوبيا سلاحا وسياسة معتمدة ،وواقعاً معاشاً في الغرب وفي أوروبا بخاصة، ليس فقط من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين بل أصبح مقبولاً ومشروعاً انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير وحقوق المرأة، والمفارقة أن ذلك تم بتأييد واسع من الإعلام ليبدو خطاب العنصرية والعدائية ضد المسلمين وكأنه عادي ومقبول مجتمعياً وسياسياً، وليصبح التمييز ضد المسلمين جزءاً غير خافٍ من المناخ السياسي السائد في أوروبا[3].

لقد تعرَّضت صورة الإسلام لكثير من التشويه والتحريف والتضليل في وسائل الإعلام الغربيَّة، والواقع أنَّ ربط الإسلام بالمهاجرين عمليَّة فيها كثير من التعسُّف،وهذا الربط غير مبرَّر وغير مقبول، فالإرهاب أوَّلاً لا دين له،والدين الإسلامي ضدّ الإرهاب مهما كانت الأسباب.وقد يكفي لبيان مدى اعتباطية ربط أحدهما بالآخر أن

---

[1] –نبيل زكاوي،"جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط:أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاوربي"،مجلة سياسات عربية،العدد19مارس2016،الصفحة32.

[2] –فرانسيس فوكوياما،"أمريكا على مفترق الطرق:ما بعد المحافظين الجدد"،ترجمة محمد محمود التوبة،شركة العبيكان للأبحاث والتطوير،الرياض،المملكة العربية السعودية،السنة2007،ص105.

[3] – رابح زغوني،"الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أروبا "....مرجع سابق، ص126.

يلاحظ المرء أن"الإرهاب" في هذا العصر ظاهرة عامة،وذات دوافع مختلفة،يعاني منها العالم اليوم من اليابان إلى أوربا وأمريكا،عبر آسيا وإفريقيا[1].

إن التوجس الأوروبي من اللقاء بين الهجرة والإرهاب وإن كان واردا على خلفية أحداث سابقة هزت عواصم أوربية، فإنه مبالغ فيه إلى درجة أن الدفع به إنما يراد منه تبرير النزوع الأوروبي المفرط في انتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة، وكذا لتبرير موجة الأعمال العنصرية التي تمارس ضد المهاجرين ببلدان الاستقبال.فذريعة الإرهاب لم تكن سوى أداة وذريعة وإيديولوجيا،تستخدمها القوى المعادية للإسلام كلما اقتضت الحاجة للنيل من المهاجرين.

ويرى إنجمار كارلسون "أنَّ الشرط الجوهري لنجاح عملية اندماج المهاجرين يتمثل في قدرة الغرب على التعرُّف على الوجوه المختلفة للإسلام، والتباين بين المهاجرين المسلمين، عوضاً عن الاستسلام للمقولات والمفاهيم المغلوطة، كتلك التي تقول: "عندما تلاشى الخطُّ الأحمر تقدَّم الخط الأخضر ليحلَّ مكانه" . إنَّ دعاوى من هذا النوع تحمل مخاطر استغلالها لتعزيز الإحساس بالوحدة الأوروبيَّة، وهو إحساس بدأ بالتضاؤل الآن بعد أن وصل إلى ذروته في نهاية الثمانينات .إنَّ وجود ما يزيد على (10) ملايين مسلم في أوروبا الغربيَّة، والاعتراف بحقيقة أنَّ الهجرة من العالم الإسلامي ستتواتر، يفرض طرد الهواجس التي تدفعنا لرؤية هؤلاء المهاجرين كرتل إسلامي عظيم التجانس، يزحف تحت رايات الإسلام الخضر بسيوف معقوفة يحملونها في يد والقرآن في اليد الأخرى لاقتلاع فراديس الرفاهية الاجتماعيَّة في الغرب"[2].

إن السبيل الوحيد لقيام علاقات مشتركة حقيقية بين الغرب والإسلام.تقع على عاتقي الطرفين معا،إذ يتعين على الغرب أن يعترف بأخطائه في الماضي كما في الحاضر واحترامه لكرامة المسلمين –أكانوا في بلدانهم الأصلية أو كانوا مهاجرين– ولدينهم وتقاليدهم والاعتراف بدور أجدادهم في بناء الحضارة الإنسانية. من جهة أخرى على المسلمين أن يتخلوا عن العنف في طرح رؤاهم وأن ينبذوا التطرف والإرهاب من أجل تجاوز الصورة الكاريكاتورية التي ما فتئت تقدمها عنهم وسائل الإعلام الغربية، وإرساء أسس مجتمعات ديمقراطية معتزة بثقافتها ومنفتحة على العوالم الأخرى بدل الانطواء على الذات أو الاستمتاع بالتباكي على العصر الذهبي المفقود.

[1] – محمد عابد الجابري،"مسألة الهوية العروبة والإسلام..والغرب"...مرجع سابق ،ص177

[2] – إنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا :تعايش أم مجابهة؟ ترجمة :سمير بواتي، مكتبة الشروق الدوليَّة، ط1 ، 2003 ، ص 120-121.

خاتمة:

لقد دفعت التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عرفتها أوربا بعد عصر النهضة و التنوير ، إلى الاعتقاد في الوعي الجمعي الأوروبي بضرورة انسحاب الدين من الحياة العامة وبأن الحداثة تؤدي حتماً إلى العلمانية؛ لذا، وعلى الرغم من أن أوروبا قد قبلت بالمهاجرين المسلمين، إلا أنها لم تقبلهم كما هم بدينهم وثقافتهم التي يجادلون أنها تتعارض مبدئياً مع القيم الكونية التي تقوم عليها أوروبا، قيم الحرية والديمقراطية والعلمانية. فالمهاجر المُسلم حسب الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام ليس هو المواطن وإنما هو الآخر، بغض النظر عن الجيل الذي ينتمي إليه والجنسية التي يحملها،والأفكار التي يتشبَّع بها .وتزداد هذه القناعة عند وقوع أحداث عنف، مثل عمليات إرهابية يقوم بها أوروبيون متحدرون من أصول إسلامية، أو أعمال تخريب مثل التي حدثت في اسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا.وبمعنى آخر، فالإسقاطات الأمنية الأوربية للهجرة على الهوية والإرهاب هي عملية من قبيل"كل سلب تعين"(بتشديد الياء)،وأن الإثبات لا يعرف إلا من خلال النفي،فالعقل الأوربي لا يرى العالم إلا من خلال تقابل الأطراف، فهو عندما يتخذ طرفا ما "آخر" له،يبنيه بناء جديدا،بل يصنعه صنعا ليضمنه جميع أنواع"السلب"،أو النفي، التي تمكنه من تحديد هويته هو إيجابيا.ومن هنا فهو لا يستطيع التفكير في المستقبل إلا من خلال "سيناريوهات"يرسم فيها لنفسه "الآخر" العدو المنتظر.وهكذا يصبح"الإسلام" وعاء لكل ما لا يرغب فيه الغرب ولكل ما يخاف منه، وبالتالي فالإسلام ك"آخر" يضم"المهاجرين" بوصفهم مصدر تهديد محتمل،كما يضم "الإرهاب" بوصفه يهدد الغرب ومصالحه[1].

إنَّ ما بتنا نشهده في أوربا لم يعد فقط حالة كلاسيكيَّة من الإسلاموفوبيا، بل هي ضرب من» الإسلاموبرانويا"[2] ،ويفيد هذا التحول الانفعالي الانتقال من التخوُّف العادي من الآخر إلى الرّهاب المرضي(العُظامي)الذي يفترض الشعور بالتفوُّق الحضاري والحداثي على غير الأوروبيين، وهو ما عبرت عنه جلُّ فلسفات الغرب بتعبيرات شتَّى تراوحت من تمجيد "الإنسان الأرقى " الارستقراطي الأوروبي دون غيره(نظريَّة نيتشه) ، إلى وصف الحداثة الغربيَّة بكونها تجسيداً نهائياً للعقل الكلي(نظرية هيغل) وانتهاء إلى إعلان"نهاية التاريخ" و"الإنسان الأخير" الذي يمثله التشكيل الغربي الراهن(نظرية فوكايما)[3].

أمام وضعية الانسداد هذه،لابد من التحرك من جديد في اتجاه الانفتاح على كل العقائد والنهل منها،وإقامة حوار كوني بين الأديان من اجل القطع مع الأحكام النمطية الجاهزة،والسعي إلى تكريس شعار" حوار الحضارات"،بدل الصراع العدمي والتدميري الراهن.

[1] – محمد عابد الجابري.مسألة الهوية العروبة والإسلام..والغرب".مرجع سابق،ص187

[2] –Raphael Liogier, Le mythe de l'islamisation: Essai sur une obsession collective, Paris, Seuil, 2012, p. 24

[3] – فوكايما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، بيروت19

قائمة المراجع:

أولا:باللغة العربية:

الكتب:

الإسلام الأوربي،صراع الهوية والاندماج، منشورات مركز المسبار للدراسات والبحوث،الطبعة الأولى،مارس2010

الاسلاموفوبيا :مقاربة جيو–سياسية"،في "الإسلام والغرب"،منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود،سلسلة ملفات بحثية،15فبراير 2017.

إنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا :تعايش أم مجابهة؟ ترجمة :سمير بواتي، مكتبة الشروق الدوليَّة، ط1، 2003

عبد الله الشامي :"إشكالية الهويّة في إسرائيل"، سلسلة عام المعرفة الكويت – ع 224 :، أغسطس/آب1978

محمد عابد الجابري،"مسألة الهوية العروبة والإسلام..والغرب".منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة الرابعة، سبتمبر 2012

المجلات:

الأمين الكلاعي "الصور النمطية للمهاجرين في أوربا "مجلة دراسات دولية، عدد 100، سنة 2006

رابح زغوني: "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أروبا: مقاربة سوسيو ثقافية "مجلة المستقبل العربي عدد 421 مارس 2014.

عبد الواحد أكمير "العرب الأوربيون: الهوية ،التربية والمواطنة " مجلة المستقبل العربي، عدد 429 نوفمبر 2014

نبيل زكاوي،"جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط:أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوربي"،مجلة سياسات عربية،العدد19مارس 2016

الأطروحات:

هشام هدي: "الأبعاد الأمنية لسياسات الأوروبية حول الهجرة، نموذج المقاربة الأمنية الهولندية للهجرة المغربية " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية الحقوق فاس، السنة الجامعية 2008 –2009.

ثانيا:باللغة الاجنبية:

1-M.C.Ferjani. Islamisme et violence transnationale. Participation scientifique dans L'ouvrage intitulé: violence transnationale et sécurité intérieure. Editions Panthéon Assas Paris 1999.P88 et 89.

2-France, la discrimination se fait surtout sur le CV,» *Alternatives Internationales*, no. 30 (mars 2006),

<http://www.alternatives-internationales.fr/en-france--la-discrimination-se-fait-surtout-sur-le-cv_fr_

art_289_28498.html>.

3-Alvaro Retortillo Osuna [et al.], «Inmigración y modelos de integración: Entre la asimilación y el multiculturalismo,» Universidad de Valladolid ([n. pb.]), <http://www.ruct.uva.es/pdf/Revista%20

7/7106.pdf>.

4-Solfrid Cecilie Widmer, «Le Voile islamique a l'école catholique: Etude de terrain dans l'agglomération bordelaise,» Universitetet I Oslo (15 mai 2009), <https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/

10852/25785/masteroppgavexxsolfridxwidme.pdf?sequence=1>.

5-Frédéric Joignot, «En France, des jeunes de plus en plus fidele à l'Islam,» Le Monde, 4/11/2012, <http://www.lemonde.fr/culture/article/2012/11/01/desjeunes-fideles-a-l-islam_1784520_3246.html>.

6-«Are Muslim Immigrants Making Europe «Poorer and Stupider»,» <http://open.salon.com /blog/lost_in_berlin/2010/08/30/are_muslim_immigrants_making_europe_poorer_and_stupid er

التكيف الاجتماعي في ظل الأزمات: المجتمع اليمني إنموذجًا– أ. محمد الحميري•(قطر).

Social adaptation in crisis: Yemeni society is a model

ملخص:

يُعتبر التكيف الاجتماعي من أهم المواضيع التي تواجه مجتمعات الأزمات والنزعات؛ إذ إن الظروف الاجتماعية والإنسانية التي تأتي كنتائج لهذه الأزمات تستتبع تكيفًا وتلاؤما بغية استمرار الحياة ومجابهة أزماتها بأشكال تكيفيه وبدائل مختلفة.

تسعى الورقة إلى تسليط الضوء حول موضوع التكيف الاجتماعي في مجتمعات الأزمات مع التركيز على الحالة اليمنية كإطار للتطبيق، حيث تتناول الورقة مجموعة من الأزمات التي صاحبت الأوضاع السياسية في المجتمع اليمني، كانتقال المؤسسات السياسية وأزمات الكهرباء والمياه وانعدام المشتقات النفطية، وذلك بغية معرفة الكيفية التي تكيف فيها المجتمع اليمني والبدائل التي توفرت وفرضت الأخذ بها.

كلمات مفتاحيه: *التكيف، الاجتماعي، المجتمع اليمني، الأزمات.*

Abstract:

Social adaptation is one of the most important issues confronting societies in crises or conflicts. The social and humanitarian conditions that come as a result of these crises are certainly followed by adaptation or coping mechanisms so as to sustaining life and as a way of confronting these crises in several adaptive forms and alternatives.

This paper seeks to shed light on the issue of social adaptation in crisis-affected societies with a special focus on the Yemeni situation as a framework for implementation. The paper addresses a number of crises that accompanied the political situation in the Yemeni society such as the political and institutional transition on the one hand and other crises, such as electricity, water and the absence of oil derivatives on the other so as to explore the coping mechanisms and the different alternatives introduced and adopted.

• باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا – معهد الدوحة للدراسات العليا – قطر

مقدمة:

تُعاني مجتمعات العالم الثالث من مشاكل وأزمات جمة؛ إذ أنها ما أن تخرج من صراع، إلا وتدخل في آخر سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، الأمر الذي يجعل هذه المجتمعات تبحث عن أشكال تكيفيه مختلفة، تقاوم بها ظروفها وتتلاءم مع بيئتها المحيطة، بغية استمرار الحياة، ومقاومة شظفها عبر بدائل متنوعة.

إن الانسان كائن اجتماعي أُعطي القدرة على التعامل مع الظروف المختلفة، والاستجابة لمستجدات الحياة، ولذلك اصطلح على تسمية هذه العملية بالتكيف الاجتماعية[1]، فأشد عمليات التكيف هذه وأصعبها، تكون في فترات الصراع والنزاع، باعتبار أنها ترغم الأفراد على البحث عن وسائل تكيفيه تتوافق مع البيئة وتتلاءم معها، وبالتالي المحافظة على الاستمرارية في الحياة.

تبحث الورقة في مفهوم التكيف الاجتماعي، وذلك في إطار النظريات الاجتماعية والنفسية التي تناولته، بالإضافة إلى تناول خصائصه وأساليبه المتعددة اجتماعيًا ونفسيًا، كما تتناول الورقة المجتمع اليمني، وذلك كإطار للتطبيق، لمعرفة الكيفية التي استطاع فيها المجتمع التكيف مع الظروف والأوضاع الإنسانية والاجتماعية التي واجهته خلال الفترة الماضية، سواء في تعامله مع الأزمات المعيشية كالكهرباء والمياه وانهيار مؤسسات الدولة وبقية الخدمات العامة، او تكيفه في وضع الحرب والنزوح وما إلى ذلك.

التكيف الاجتماعي: إطار نظري مفاهيمي

يُعد التكيف الاجتماعي من أهم المواضيع والمسائل التي تواجه مجتمعات الحرب والصراع، فمجتمعات الحرب أوجدت أشكالًا مختلفة من التكيف في ظل ما تعيشه من أوضاع حرب صعبة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن مفهوم التكيف الاجتماعي، وإن كان لا ينطبق بالمجل على وضع هذه الدول باعتبار ان كل مجتمع يتمتع بمستوى معين من التكيف والتأقلم، ويختلف خصائص وتطبيق هذا التكيف من مجتمع إلى آخر، فإنه يشير إلى ظروف البيئة الاجتماعية والتفاعل معها سلبًا أو ايجابيًا.

يعتبر الإنسان أكثر الكائنات قدرة على التكيف في الظروف المختلفة مقارنة ببقية الكائنات، فهو مخلوق اجتماعي يتميز بامتلاكه عقلًا ووعيًا يميزه عن غيره من الكائنات، وبالتالي فهو يبذل جهدًا في البحث عن وسائل تساعده على التكيف مع بيئته ومواجهة الظروف المختلفة. أي إن أمر التكيف في هذه الحالة لا يتم بصورة فطرية غريزية كما هو الحال في النباتات والكائنات الأخرى، بل أنه عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث تغيير في السلوك ليكون الفرد أكثر توافقًا وتلاؤمًا مع البيئة والواقع المحيط[2].

---

[1] صالح محمد الصغير، "التكيف الاجتماعي للطلاب الوافدين: دراسة تحليلية مطبقة على الطلاب الوافدين في جامعة الملك سعود بالرياض"، **مجلة جامعة أم القرى**، مج13، ع1، (يناير 2001)، ص 32.

[2] حازم ضاحي شحادة، مفهوم التكيف والتوافق، **المنال**، أنظر: http://bit.ly/2pcO1nX

يشير مفهوم التكيف بدايَّة إلى إنه مفهوم مشتق من العلوم البيولوجية، فقد جاء في سياق تناول داروين للتطورية والانتخاب الطبيعي، حيث يشير داروين في ذلك إلى إن الكائنات الأصلح والأكثر تكيفًا مع بيئتها هي المرجح أن تبقى وتتكاثر[1]. ولذلك فالتكيف من منظور داروين هو عملية تطورية تصبح فيها الكائنات الحية متكيفة أكثر للعيش والتكاثر ومقاومة بيئتها وظروفها، وهذه الكائنات مزودة بقدرات تكيفيه بحيث كلما كانت أوضاعها صعبة، كلما لجأت إلى أنماط تكيفيه أخرى أكثر تلاؤما.

كما تتعدد التناولات المتعلقة بمفهوم التكيف والتكيف الاجتماعي، حيث يظهر في حياتنا اليومية أنواع مختلفة من التكيف، فإلى جانب ما تناوله المتخصصين في علم الاجتماع، هناك أيضًا اتجاه في علم النفس يركز على المفهوم من المنظور النفسي والتربوي وتمظهره على السلوك الفردي، حيث يركز على تكيف الفرد نفسيًا سواء في الحياة الدراسية أو الجامعية أو بيئات جديدة مختلفة. كما إن علم الاجتماع السياسي يتناول مفهوم التكيف من منظور سياسي، حيث يشير فيليب برو إلى "إن التكيف السياسي مع المجتمع هو سيرورة ترسيخ المعتقدات والتمثلات المتعلقة بالسلطة (بُعد عمودي) وبمجموعة الانتماء (بُعد أفقي). فليس هناك مجتمع سياسي يكون قابلًا باستمرار الحياة من دون استبطان حد أدنى من المعتقدات المشتركة في آن واحد بشرعية الحكومة التي تحكم، وبصحة التماثل بين الأفراد والمجموعات المتضامنة"[2].

ونجد مصطلحات التكيف أيضًا لدى أنصار المدرسة الوظيفية، خصوصًا لدى مالينوفسكي وبراون؛ إذ تأتي في سياق تناول التغيرات التي تحصل داخل أي مجتمع، فهم يمايزون بين ثلاثة أنواع من التغيرات التي تأتي في مجملها كمحاولات للتكيف مع الظروف، وهذه التغيرات هي: أولًا التغيرات الأساسية التي تطرأ في مجتمع كمحاولة للتكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة، ثانيًا تكيف المؤسسات الاجتماعية المختلفة مع بعضها البعض، ثالثًا تكيف الأفراد مع هذه المؤسسات[3]. وبذلك فإن التكيف في ظل هذه المدرسة يعبر عن عملية وظيفية تؤدي أدوارها عبر مؤسسات وأنساق اجتماعية متكيفة، وليست فقط متعلقة بالفرد لوحده.

كما يشير البعض الى التكيف الاجتماعي باعتباره نوع من أنواع التكيف الذي يعتمد على الكفاءة والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، حيث تعتبر التغذية الراجعة من المواطنين الركن الأساس لأي عملية تكيف عبر بدائل معينة مع النظام والظروف الاجتماعية، وتمر هذه العملية بخطوات عدة كما بينها الشكل التالي[4]:

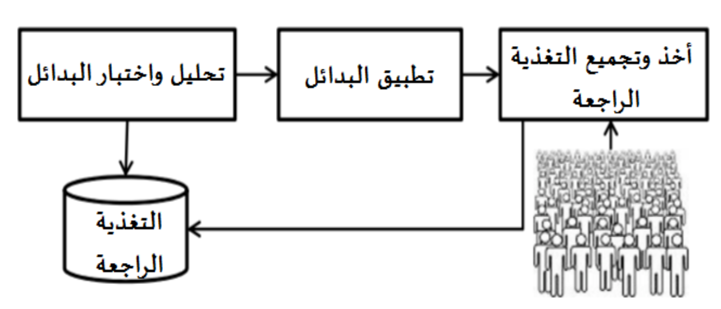
---

[1] طوني بينيت وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 190.

[2] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، 2014)، ص 199.

[3] أجنر فوج، **الانتخاب الثقافي**، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2005)، ص 33.

[4] Raian Ali et al, "SOCIAL ADAPTATION: When Software Gives Users a Voice", p 2, research available at: http://bit.ly/2qPsUbF



شكل يبين حلقة التكيف الاجتماعي

إن للتكيف أنواع عديدة، فهناك من يصنفها إلى تكيف بيئي ولغوي وتربوي ونفسي وسياسي وغيره، لكن اشمل هذه الأنواع وأوسعها هو التكيف الاجتماعي، باعتباره يحتوي كل مؤسسات التصنيفات السابقة. يُعرف التكيف الاجتماعي بحسب قاموس العلوم التربوية والنفسية بأنه العملية التي يحاول بها المرء أن يضمن لنفسه شروط حياة رغيدة كالطمأنينة والمركز الاجتماعي وأسباب الراحة وإشباع الميول الإبداعية، على الرغم من تقلب ظروف المحيط الاجتماعي. كما يعرف أيضًا بأنه عملية تعديل الأفراد أو الجماعات لنمط سلوكهم قصدًا أو عفوًا، بغية الانسجام مع من عداهم ومجاراة الوضع الثقافي الحضاري، بغية إحداث علاقة أكثر توافقًا بينهم والبيئة وتكوين علاقات مرضية. أي إنها عملية اقتباس نمط السلوك الملائم للمحيط أو للمتغيرات المحيطة[1]. ويعرف البعض التكيف الاجتماعي بأنه قدرة الأفراد والجماعات على ان يكيفوا سلوكهم لمواجهة ما يطرأ على المجتمع من تغيير، وتبعًا لهذا يجب عليهم أن يغيروا بعض عاداتهم وتقاليدهم عن طريق تقييم جديد[2].

ويتجاذب مصطلح التكيف الاجتماعي مصطلحات أخرى مثل التأقلم الاجتماعي والتطبيع الاجتماعي، فالتطبيع الاجتماعي مثلًا يشير إلى ذلك النشاط الذي يتم داخل إطار العلاقات الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل معها في المدرسة أو الأسرة أو المجتمع الكبير بصفة عامة. وهذه التطبيع هو نشاط ذو طبيعة تكوينية يحقق فيها الفرد قدرًا من التكيف الشخصي والاجتماعي من خلال الالتزام بأخلاقيات المجتمع النابعة من تراثه الروحي والديني والتاريخي[3]. بينما يختلف التأقلم عن التكيف في إن التأقلم يستخدم ليدل على تلاؤم السلوك الإنساني مع ظروف البيئة الطبيعية في الوقت الذي يشير التكيف إلى ظروف البيئة الاجتماعية.

ويمكن القول إن الكثير من التناولات التي تطرقت لموضوع التكيف والتكيف الاجتماعية تنطلق من معنى الدمج الاجتماعي للفرد في إطار جماعات أخرى، ولذلك اقتصرت الكثير منها على تناول الكيفية التي تتم بواسطتها ممارسة وتحقيق تكيفًا داخل مجموعات أو بيئات جديدة تم الانتقال إليها وما إلى ذلك. ونحن يمكن أن نعرف

---

[1] محمد مصطفى زيدان، **معجم المصطلحات النفسية والتربوية** (جدة: دار الشروق، 1979)، ص 147.

[2] فريج عود العنزي، **علم نفس الشخصية** (دبي: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1998)، ص 187.

[3] مصطفى فهمي، الصحة النفسية: **دراسات في سيكولوجيا التكيف** (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1995)، ص 23 – 24.

التكيف الاجتماعي من منظور قدرة الفرد على التعامل مع تغيرات البيئة المحيطة في أوقات الصراعات والنزاعات وكيفية تجاوزها عبر البحث عن وسائل بديلة وأوضاع أكثر تلاؤما يمكنهم من استمرار الحياة والعيش رغمًا عن كل الصعوبات التي تواجههم.

إنّ للتكيف الاجتماعي خصائص متعددة، فحين نتحدث عن خصائص للتكيف الاجتماعي، فأول ما سيتبادر إلى أذهاننا إن الحياة الاجتماعية بشكل عام هي عملية ديناميكية مستمرة؛ ذلك إن ظروف البيئة تتسم بالتغير والتقلب المستمر، فما أن يعيش الإنسان حياة استقرار في بعض المجتمعات، إلا وتأتي ظروف أخرى يتغير معها حياة الفرد أو الجماعة، لاسيما وان الكثير من المجتمعات بين كل فترة وأخرى تشهد صراعات وأزمات مختلفة، فمنها الاقتصادي ومنها العسكري ومنها الاجتماعي، وبالتالي فإن الديناميكية هي السمة الرئيسية للتكيف والتكيف الاجتماعي. يأتي بعد ذلك مسألة النسبية، والمقصود بذلك ان القدرة على التكيف تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، فما هو تكيفًا في مجتمع قد لا يكون تكيفًا في مجتمعات أخرى، فعلى سبيل المثال، الأعمال والأشغال التي يقوم بها مجتمع ما قد تفهم على أنها أعمال إلزامية دائمة في مجتمع ما، بينما هي من وجهة نظر جماعة أو مجتمع أخر أعمال تكيفيه قادت إليها ظروف معينة وبشكل استلزم معها التكيف والتلاؤم.

وكما إن خصائص التكيف الاجتماعي تتعدد وتتغير بتغير الظروف، فأساليبه أيضًا متعددة ومختلفة يلجأ إليها الأفراد والجماعات لمواجهة ظروفهم والتقليل من واقع البيئة المحيطة بهم. هذه الأساليب تتنوع بين النفسي والاجتماعي والسياسي وغيره، ومن تلك الأساليب، أساليب دفاعية انسحابية تنأى بالفرد فينسحب بعيدًا ليبحث عن بيئة أخرى مختلفة، وهناك أيضا أسلوب آخر أكثر أهمية هو البحث عن بدائل ومصادر أخرى غير تلك التي كان يعتمد عليها سابقًا، كالأعمال أو مصادر غذاء أو غيرها، كما إن هناك مجموعة من الأساليب والوسائل النفسية "كالكبت، التقمص، النكوص، الإزاحة، والتعيين" هي أساليب دفاعية مؤقتة يستخدمها علماء النفس في إشارتهم للكيفية التي يتكيف بها الشخص مع الظروف المتغيرة[1].

التكيف الاجتماعي في ظل الأزمات- المجتمع اليمني إنموذجًا .

يواجه الإنسان أشكال مختلفة من الأزمات في عالنا المعاصر، فمجتمعات العالم الثالث على وجه التحديد تواجه مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبشكل يجعلها تبحث عن شكل معين من التكيف مع البيئة المحيطة والتغيرات التي تحصل فيها، وفي هذا الخصوص يمكننا أن نتناول أحد المجتمعات التي اخترعت وأوجدت وسائل تكيفيه واجهت فيها أوضاعها الصعبة التي عاشتها خلال الفترة الماضية وهو المجتمع اليمني.

يعيش المجتمع اليمني منذ أكثر من ست سنوات صراعًا ونزاعًا سياسيًا واجتماعيًا ما أن يخفت بريقه تارَةً إلا ويعود بحلة جديدة تارة أخرى، فمنذ بداية العام 2011 والمجتمع اليمني يعيش وصراعًا بلغ أوجه مع وصول

[1] أسعد الأمارة، النكوص الارتداد: محاولة للتكيف، **الحوار المتمدن**، 2016/2/19، أنظر:
http://bit.ly/2pmKa79

الحوثيين إلى السلطة والانقلاب عليها وما استتبع ذلك من تدخلٍ خارجيٍا ونزاعٍا داخليٍا، الأمر الذي زاد من الوضع الاقتصادي والإنساني وأصبح معه المجتمع اليوم على شفير أزمة مجاعة إنسانية كارثية تصنفها المنظمات الدولية كإحدى أكبر المجاعات الإنسانية في العالم[1].

إن تفاقم النزاع في اليمن وامتداد الصراع إلى العديد من المدن اضطر بأغلبية السكان المحللين للنزوح وترك أعمالهم وممتلكاتهم للبحث عن أماكن أكثر أمانًا وتلاؤما والبحث عن فرص أعمال بديلة أخرى، والمجتمع اليمني ليس كما المجتمعات الأخرى التي ما أن يحصل فيها صراع أو نزاع إلا وتبحث عن فرص لجوء في دول مجاورة؛ إذ إن المسألة اليمنية والموقع الجغرافي اليمني يلعب دورًا في هذا الجانب، فقد حدث نزوح من مناطق إلى مناطق أخرى في الداخل اليمني ولم يكن هناك لجوء ومعسكرات أو مخيمات إلا بنسبة ضئيلة ولا تذكر.

سنبحث في هذا الجزء بعض الأزمات التي يعاني منها المجتمع اليمني خلال هذه الفترة والكيفية التي تعامل معها المواطنين اليمنيين في بحثهم عن وسائل تكيفيه للبقاء على قيد الحياة بعيدًا عن الخارج الإقليمي والدولي وانتظار مساعداته، وسيتجلى ذلك من خلال العديد من الأمثلة التي تبيت كيفية تعامل المواطن اليمني العادي مع ظروفه وكيف تكيف معها.

انهيار المؤسسات الحكومية

أدى انقلاب الحوثيين على السلطة في العاصمة صنعاء ومحاصرتهم للرئيس المنتخب هادي إلى حشد موجه من الواقف الدولية ضد الحوثيين وحلفائهم، فقد كانت أولى تبعات هذا الانقلاب هو استعانة الحكومة الشرعية بدول الخليج العربي لمقاومة انقلاب الحوثيين وحلفائهم، الأمر الذي أدى إلى تدخل عسكري خليجي زاد الوضع الإنساني والاقتصادي. قاد هذا الوضع إلى تجميد المساعدات والمنح المالية التي كان يحصل عليها البلد من الدول المانحة في سد العجز المالي في خزينة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الحرب إلى تجميد النشاط الاقتصادي بالمجمل وتوقف تصدير النفط وحركة التجارة الحكومية وتلقي إيرادات، فلجأت الحكومة الانقلابية في صنعاء إلى استنزاف الاحتياطي النقدي الحكومي، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة الشرعية إلى اتخاذ قرار بنقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن والشروع في تأسيس مؤسسات حكومية بديلة.

لقد أدى سيطرة الحكومة الانقلابية على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء إلى قطع الإيرادات والموارد التي كانت تحصل، وبالتالي شل هذه المؤسسات وأثبتت عدم قدرتها على أداء مهامها، ولذلك فقد تكيف المواطن اليمني بشكل كبير مع غياب هذه المؤسسات وفشلها لدرجة إن بعض الجماعات في الكثير من المناطق اعتمدت على ذاتها وتكيفت مع الظروف وقامت بأداء أدوار ووظائف الدولة ومؤسساتها.

[1] أكسفام: سكان اليمن يعيشون خطر جوع كارثي، **الجزيرة نت**، 2016/12/7، أنظر: http://bit.ly/2p4Ycdx

لقد ساعد في هذا الأمر قلة اعتماد المواطنين اليمنيين على مؤسسات الدولة في الفترات الماضية، فغياب وضعف الدولة وتوسع جغرافية البلد في الفترات الماضية جعلت قدرة المواطن اليمني على التكيف عالية، ولم يكن يعتمد على الدولة إلا في حدوده الأدنى. فمجتمع يعاني الأزمة كما هو حال المجتمع اليمني سيلجأ أفراده للتصرف "وكأنهم ضمير الأنا الجمعي للأمة"[1]، وإذا كان المواطن في اليمن يعتمد على دولة، فإن ذلك ربما سينحصر بالراتب خصوصًا موظفي الدولة الذين تأثروا جميعاً وما زالوا إلى الآن.

أزمة مرتبات الموظفين الحكوميين

يبلغ عدد الدولة في اليمن حوالي 800 الف موظف موزعين ما بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية[2]، فبعد استنزاف الاحتياطي النقدي في موازنة الدولة وشروع الحكومة الشرعية بنقل البنك المركزي وبقية المؤسسات إلى العاصمة المؤقتة عدن، وجد الموظفون أنفسهم ضحايا صراع بين الحكومتين. للشهر السابع على التوالي يعيش الموظفين في العديد من المدن اليمنية بلا مرتبات، الأمر الذي جعل الكثير منهم يبحثون عن مصادر وأعمال أخرى تمكنهم من سداد إيجارات بيوتهم والوفاء بأبسط متطلبات الحياة. قد يثير هذا الموضوع الكثير من الاستغراب، فكيف لمواطن حكومي التكيف في وضع مثل هكذا وضع. ستة أو سبعة أشهر من انقطاع الرواتب، والموظف اليمني وأسرته ما زالوا يعيشون ويقاومون. هذا الأمر يمكن رده إلى طبيعة الإنسان اليمني التي سرعان ما تتكيف وتتأقلم مع ظروفها المعيشية، فباستطاعة اليمني أن يعيش بدون خدمات الدولة وباستطاعته ان يعيش بدون كهرباء أو غيرها من الخدمات التي كانت توفرها الدولة وانقطعت عن أدائها. بالإضافة إلى ذلك، فالمجتمع اليمني هو مجتمع تكافلي تجده يقدم يد العون والحاجة للمستحقين خصوصًا مع الغياب الكبير للمؤسسات والمنظمات الإنسانية عن أداء مهامها وواجبها الإنساني.

الأمر لم يتوقف عند الموظفين الحكوميين، فالموظفين في القطاع الخاص أيضًا لم يكونوا بمنأى عن الوضع العام، حيث أدت الأزمة المعيشية إلى تضررهم وخسارة الكثير أعمالهم، وبالتالي وجدوا أنفسهم يبحثون عن فرص أخرى تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة والوفاء بالتزاماتهم، وقد اضطر الكثير إلى العمل في فرص أخرى كالدراجات اليومية والأعمال اليومية المؤقتة، إضافة إلى اضطرارهم إخراج المدخرات التي تم اكتنازها في الفترة الماضية، بل إن المرأة اليمنية في هذا السياق قامت بدورًا كبيرًا، فمن المعروف ان المرأة اليمنية هي من تتولى الأعمال المنزلية وتربية الأبناء، لكن الوضع الحالي وصعوبته جعل الكثير من الأسر في بعض المدن تسمح بخروج النساء للعمل والبحث عن مصادر رزق كريمة تقاوم بها شظف العيش وصعوبته[3]. كما إن المدخرات من

[1] نادية السقاف، "مأساة المجتمع المدني اليمني"، **معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى**، 2016/2/16، أنظر: http://bit.ly/2p2SLw2

[2] "موظفو الدولة بلا رواتب في اليمن"، **العربي الجديد**، 2016/10/11، أنظر: http://bit.ly/2psGBc9

[3] للمزيد حول معاناة ودور النساء اليمنيات في ظل الحرب، أنظر: http://bit.ly/2o4rfcN

الذهب الذي تمتلكه النساء اليمنيات في العادة قد لعب دورًا في سد فجوة الحاجة ولو بشكل مؤقت؛ إذ إن النساء وجدن أنفسهم في موقع الحاجة لبيع هذه المدخرات ومساعدة أسرهن في ظل الوضع السيئ الذي يعيشه البلد.

سبق القول إن المجتمع اليمني لم يتأثر كثيرًا بتوقف مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، لكن هناك بعض المؤسسات التي أدى توقف نشاطها إلى تضرر الكثير من أفراد المجتمع، وبالتالي قام البعض بإيجاد خيارات تعبر عن قدرتهم على التكيف وإيجاد بدائل. على سبيل المثال قام أهالي بعض المناطق اليمنية بجمع مبالغ مالية ودفعها للمعلمين والمعلمات في المدرسة بغية استمرار العملية التعليمية وعدم توقفها[1]. هذا غيض من فيض تكيف المجتمع اليمني مع ظروفه وسعيه نحو إيجاد بدائل، وسنشير إلى بعض الحلول والبدائل التي وجدها أفراد المجتمع اليمني في مواضع أخرى قادمة.

أزمة الغذاء

تعيش اليمن أيضًا أزمة غذاء ناتجة عن انقطاع المرتبات وأزمة الأعمال، وبشكل انعكس على وضع الأسر والتأثير على حجم ما يحصلون عليه من غذاء وغيره. لقد أدى غياب المؤسسات الحكومية وأيضًا المؤسسات الإنسانية الدولية عن القيام بواجبها إلى ظهور وسائل تكيفيه بديلة ممثلة بجمعيات ومبادرات شبابية محلية تقوم بدور هام في توفير بعض الوجبات الأساسية للمحتاجين لاسيما لأطفال المدارس. استشعرت بعض المبادرات الأزمة الإنسانية عدم قدرة الكثير من الأسر على إطعام ذويهم في العاصمة صنعاء أو غيرها من المدن، خصوصًا مع ورود انباء عن حالات إغماء بين طلاب المدارس لاعتمادهم على وجبة واحدة طوال اليوم، فقامت بعمل بعض الحملات لمجموعة من المدارس لتوزيع سندوتشات تسد بها رمقهم وجوعهم وذلك بشكل يومي[2].

أزمة الكهرباء

منذ العام 2011 وأزمة اليمن في قطاع الكهرباء تستفحل أكثر وأكثر، فاعتماد صنعاء وبقية المدن اليمنية القريبة على محطة مأرب الغازية كان شبه كليًا، فكانت هذه المحطة تخرج ما بين الفينة والأخرى عن الخدمة بفعل الصراع السياسي والقبلي، ومنذ تلك الفترة ظلت هذه المحطة نقطة تحول في قدره اليمنيين على تكيفهم مع وجود أو انقطاع التيار الكهربائي. لكن مع بدأ الحرب الأخيرة في مارس 2015 خرجت هذه المحطة تمامًا عن الخدمة، وبشكل جعل اليمنين خصوصًا في صنعاء وبقية المدن الشمالية تبحث عن بدائل للطاقة الكهربائية الحكومية.

---

[1] أهالي إحدى القرى في "ريمة" يتكفلون بدفع رواتب شهرية للمعلمين، **المشهد اليمني**، 2017/3/1، أنظر: http://bit.ly/2o5Ymhd

[2] علي أبو علوة، المجاعة تطرق أبواب صنعاء، **العربي**، 2016/12/17، أنظر: http://bit.ly/2oqOu2w

كان أحد أهم البدائل التي لجأ إليها أغلبية اليمنيين هي ألواح الطاقة الشمسية المنزلية؛ فبالرغم من ارتفاع أسعار تركيب منظومة الألواح الشمسية (250 دولارًا) خصوصًا في بلد يعيش فيه ملايين الفقراء وسط حرب طاحنة، إلا إن اليمنيين توجهوا نحو شراء الطاقة الشمسية باعتبارها أحد البدائل التكيفية التي تمكنهم من أداء أعمالهم لاسيما مع فقدان الأمل بعودة الطاقة الكهربائية الحكومية وصعوبة البقاء طويلًا في الظلام الدامس. لقد تكيف اليمنيين مع هذا البديل حتى ان بعض التقارير تشير إلى (60%) من اليمنيين اتخذوا من الطاقة الشمسية كبديل للطاقة الحكومية، كما أنها فتحت باب رزق جديد للعمل خصوصًا من فقدوا أعمالهم جراء الحرب وأزمة المرتبات[1].

أزمة المشتقات والغاز المنزلي

أدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي العام منذ 2011 إلى يومنا إلى العديد من الأزمات الاقتصادية، أحد هذه الأزمات هو أزمات المشتقات النفطية وانعدام الغاز المنزلي عن الأسواق خصوصًا في شهر رمضان. لقد عانى المواطن اليمني خلال الفترة الماضية من هذه الأزمات لدرجة ان كانت إحدى الحجج التي استقى عليها الحوثيين وانقلبوا على السلطة. لذلك إن انعدام المشتقات والغاز المنزلي أو ارتفاع أسعاره (26 كيلوغراما 25 دولارا) جعلت اليمنيون يبحثون عن بدائل مختلفة، وقد كان أهم هذه البدائل بالنسبة للأسرة اليمنية وكذلك المخابز والمعامل هو اللجوء إلى الحطب والتحطيب لاسيما عند أهل الريف الذين يمثلون 70% من المجتمع اليمني[2]. كما إن تقريرًا اقتصاديًا صدر عن مركز الدراسات الاقتصادية في اليمن، أوضح فيه أن عدم توافر الغاز المنزلي في اليمن دفع العديد من المواطنين للجوء إلى مخلفات الحيوانات أو استخراج الغاز بطرق بدائية من خلال مادة الفحم كمادة بديلة[3].

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الأزمات في المشتقات النفطية إلى لجوء اليمنيين إلى وسائل بديلة، كالحمير والدراجات الهوائية والدراجات النارية، باعتبارها الوسائل المتوفرة المتاحة وباعتبارها أيضًا اقل كلفة وأسرع وصولًا، مقارنة بسيارات الأجرة التي ارتفعت أسعارها بشكل مضاعف. كما يمكن أيضًا ملاحظة إنه مع زوال هذه الأزمة خصوصًا الأزمة المتعلقة بانعدام الغاز المنزلي وعودة أسعارها بشكل معقول مقارنة بأسعار البنزين، بدأ الكثير بالاتجاه نحو تحويل المولدات والسيارات لتعمل بالغاز المنزلي بدلا من البنزين الذي ارتفع سعره بشكل كبير.

نفس الأمر ينطبق على أزمة المياه، فالمواطن اليمني مع أزمات المشتقات النفطية أضطر للبحث عن حلول تكيفيه بديلة، المؤسسات الحكومية مثلًا لا تقوم بتوفير المياه إلا لنسبة معينة في مراكز المدن، الأمر الذي يجعل

[1] سمير حسن، الطاقة الشمسية تنير بيوت اليمنيين في الحرب، **الجزيرة نت**، 2016/2/21، أنظر: http://bit.ly/2nDL3s I

[2] مأرب الورد، الحطب بديلًا عن الغاز المنزلي في تعز، **الجزيرة نت**، أنظر: http://bit.ly/2oynXCv

[3] فاروق الكمالي، أزمة الغاز المنزلي تفاقم معاناة اليمنيين، **العربي الجديد**، 2015/6/8، أنظر: http://bit.ly/2o61ERw

المواطن يقوم بشراء خزانات مياه بأسعار مرتفعة، وتشير التقارير إلى درجة اعتماد العائلات اليمنية على إمدادات المياه البلدية، حيث في العاصمة صنعاء فقط تصل إمدادات المياه إلى 40 في المائة فقط من البيوت، هذا إذا حالفهم الحظ ووصلتهم المياه عبر الصنابير أكثر من مرتين أسبوعيًا، وهذا يعني إن المواطن اليمني خلال كل هذه الفترة يقوم هو ذاته بتوفير احتياجاته من المياه، وقد أضطره الوضع المعيشي الصعب إلى جلب المياه عبر علب البلاستيك إلى خزانات المياه الخيرية المنتشرة في بعض الأحياء السكنية[1].

الجهود الحكومية

في ظل مثل كل هذه الأوضاع قد يتساءل البعض عن الدور الحكومي في هذا الجانب، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومدى مساهمتها في التخفيف من معاناة المواطنين جراء انعدام هذه الخدمات، وهنا يمكن القول ان الصراع السياسي الذي تجلى بانقسام واضح وتشكيل حكومتين إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب، لم يؤدي سوى الى تعميق هذا الانقسام، فالحكومتين أثبتتا عجزهما تجاه هذه الأزمات، الأمر الذي جعل المواطن اليمني يعتمد على ذاته ويتكيف مع مثل هذه الأوضاع عبر العديد من البدائل كما سبق تناولها أعلاه.

إن الحد من هذه الأزمات لن يتأتى إلا بجهود حكومية عالية، كما إن الحل السياسي بات ضروريًا، بعد أن طال أمد الأزمة والحرب وبات اليمن على شفا أزمة إنسانية عالمية خصوصًا مع تزايد انتشار الأوبئة والأمراض وازدياد رقعة الفقر الذي يشكل أكبر العوائق التي تواجه المجتمع اليمني خلال الفترة القادمة، وهذا الأمر سيؤدي إلى فقدان المواطن البسيط القدرة على التكيف والعيش، والمتتبع للوضع اليمني سيرى ان هذا التكيف الذي عاشه المجتمع خلال الفترة القادمة لن يطول، وقدرات المواطن اليمني تضعف شيئًا فشيئًا في مواجهة ظروف أقوى من طاقته وقدراته، كما هو الحال بانتشار الأوبئة وازدياد حالات المجاعة في أكثر من محافظة ومدينة يمنية.

[1] عمر الحياني، ازمة المياه في اليمن: الحرب المنسية، **اليمني**، 2016/1/17، أنظر:
http://bit.ly/2p5qGE6

خاتمة:

يمكن القول ختامًا إن التكيف الاجتماعي الذي سبق تناوله بمعنى قدرة الأفراد والجماعات على تكييف سلوكهم لمواجهة ما يطرأ على المجتمع من تغيير، ينطبق بشكل كبير على المجتمع اليمني؛ إذ إن المجتمع اليمني الذي مر خلال الفترة الماضية بأوضاع صراع وأوضاع إنسانية سيئة جعلته يبحث عن أشكال مختلفة من التكيف بحثا عن التلاؤم واستمرار الحياة. لقد أخذنا مجموعة من الأزمات الاقتصادية على المجتمع اليمني لنخرج بانطباع إن التكيف الاجتماعي للمواطن والمجتمع اليمني كان له حضورًا كبيرًا في ظل الأزمات التي عاشها، فأزمات غياب مؤسسات الدولة وخدماتها من كهرباء وماء ومشتقات نفطية جعلت المواطن يتكيف ويبحث عن بدائل متمثلة في ألواح الطاقة الشمسية المنزلية والحطب والقيام بدور مؤسسات الدولة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مقدرة هذا المجتمع على التكيف مع واقعه وتسخيره تبعًا للاتجاه العام والأوضاع المحيطة، لكنه في النهاية يظل محدودًا بقدرات معينة لهذا المجتمع، فاستمرار هذه الظروف قد تؤدي الى انزلاقه نحو أوضاع أكثر سوءًا مما هي عليه اليوم، لاسيما مع انتشار أوبئة الكوليرا وحمى الضنك في بعض المدن اليمنية، مع استمرار غياب المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية عن القيام بدورها تجاه المواطنين.

قائمة المراجع

كتب

أجنر، فوج. الانتخاب الثقافي. ترجمة شوقي جلال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2005.

برو، فيليب. علم الاجتماع السياسي. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، 2014.

بينيت، وآخرون. مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع. ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

زيدان، محمد مصطفى. معجم المصطلحات النفسية والتربوية. جدة: دار الشروق، 1979.

العنزي، فريج عود. علم نفس الشخصية. دبي: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1998.

فهمي، مصطفى. الصحة النفسية: دراسات في سيكولوجيا التكيف. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1995.

مجلات

الصغير، صالح محمد. "التكيف الاجتماعي للطلاب الوافدين: دراسة تحليلية مطبقة على الطلاب الوافدين في جامعة الملك سعود بالرياض". مجلة جامعة أم القرى، مج13، ع1، (يناير 2001).

مراجع اجنبية:

- Raian Ali et al, "SOCIAL ADAPTATION: When Software Gives Users a Voice", research available at: http://bit.ly/2qPsUbF

"الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة"- أ. مريم شوفي(الجزائر)•

ملخص

أصبح مفهوم الحوار والصراع بين الثقافات والحضارات من المفاهيم والمواضيع الأكثر تداولا،حيث أصبح الحوار والصراع الحضاري يحتلان مكان الصدارة في اهتمامات العديد من المفكرين حيث نجد أنه هناك نوع من العلاقة الجدلية بين الصراع والحوار الحضاري،فكلما تراجع الحوار حل محله الصراع،وكلما تقدم الحوار تراجع الصراع.

من هنا يمكن القول بأن فكرة الحوار والصراع الحضاري التي نشأت في البلدان العربية وبلدان العالم أجمع كانت بمثابة رد فعل على مقولة "صدام الحضارات" التي نشرها المفكر الأمريكي صمويل هنتنغتون ودافع عنها،وكان البديل للرد على هذه الفكرة هي الحوار الحضاري فالحضارات تتحاور ولا تتصادم.

وبالتالي فالمجتمعات في ظل تنامي العولمة تتقاسم مخاوف متشابهة ومتباينة وتسعى جاهدة لمعالجتها،حيث أصبح العالم قرية صغيرة في ظل السلطات الجديدة للعولمة وأصبح للأفكار الرائجة مغزى وأبعاد مباشرة للعديد من الأمم والقارات.

الكلمات المفتاحية:*الحضارة،الصراع،الحوار،العولمة.*

Abstract

The concept of dialogue and conflict between cultures and civilizations of the concepts and topics most heavily traded, with dialogue and civilization conflict occupy the forefront of the concerns of many thinkers where we find that there is a kind of dialectical relationship between conflict and cultural dialogue, as declining dialogue replaced by conflict, as the undo dialog conflict.

From here we can say that the idea of dialogue and cultural conflict that arose in Arabic countries and the countries of the world were a reaction to the "clash of civilizations" published by American scholar Samuel Huntington and defended, and the alternative was to respond to this idea is the dialogue of civilization, civilizations dialogue and not collide.

Thus, communities under growing globalization share similar concerns and divergent and strives to address, as the world has become a small village under new authorities for globalization and popular ideas and dimensions directly to many Nations and continents.

From here you can ask you could talk about civilized dialogue according to data in the current times, especially in the era of globalization as the idea of seeking peaceful solutions in a world of force and international blocs and economic interests, there's a big difference between theory (i.e. talking about dialogue intellectually) and practical application (i.e., the exercise of dialogue and commitment), considering that the principle of dialogue is the basic rule and strategy land new lladiologih and new future civilizations.

Key words: *civilization, conflict, dialogue, cultural conflict and cultural dialogue, globalization.*

• باحث دكتوراه في الشؤون الأمنية. جامعة الجزائر3.

مقدمة:

إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا و تتعدد بشأنها الآراء وأختلف حولها الدارسون في علم الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع،وقد ازداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الاشتراكي وانفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي.

حيث يمر العالم الآن بمرحلة صعبة،إذ يعيش العالم اليوم متغيّرات كثيرة،أنتجت تحدّيات عديدة وصراعات ضارية،وامتدت تلك الصراعات في جميع أنشطة الحياة:الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأخطرها – بلا شك – التّحدّيات الفكريّة والثّقافيّة،حيث اكتسب مجال العلاقة بين الحضارات زخما كبيرا خاصة مع طرح **هانتنجتون** الشهير المعروف **بصراع الحضارات** فإنه يعتمد في تفسيره على (الصدام The Calsh)كتعبير عن لحظة الصراع الذي يجري وسيستمر في أرض الواقع،لكي تكون هذه المقولة ذات دلالات عامة وشمولية فإنه يحقنها بقوة دلالية مضافة لتصبح أكثر تعبيراً عن جوهرية هذا الصدام،واتساع شموليته فمن الصدام الحضاري إلى الصدام الكوني،ومن الصدام الجزئي،بين طرفين أو ثلاثة إلى صدام كلي تشترك فيه مجمل القوى البشرية بمختلف تشكيلاتها.ويقابله جدل آخر ونقاش حول ما يسمى بحوار الحضارات.

وبالتالي يمكن القول أن هذه الدراسة قد ركزت حول **ما إذا كانت الحضارات تتصادم أو تتلاقى فإن ما نفترضه خلافاً لدعوى صموئيل هنتنغتون،هو أن المصدر الأساسي للصراع في عصر ما بعد الحداثة فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد لا يزال يتمثل في حقيقة ما تتعرض له ثقافات العالم من انسحاق وتهديد بالتفكك والدمار نتيجة الصعود الكاسح للثقافة الأمريكية بسبب سيطرة الولايات المتحدة على العولمة.**

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

هل الحضارات تتصارع أم تتحاور في ظل العولمة؟

حيث قمنا بتقسيم هذا المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1- **المحور الأول** :الإطار المفاهيمي للدراسة.
2- **المحور الثاني**: من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات في عصر العولمة.
3- **المحور الثالث**: حوار الحضارات وليس تصادمها هو السبيل للنظام العالمي الجديد.

- **المحور الأول :الإطار المفاهيمي**

1- تعريف الحضارة:

تعرف الحضارة على أنها "كل ما ينشئه الإنسان في كلِّ ما يتّصل بمختلف جوانب نشاطه ونواحيه،عقلاً وخُلُقاً، ومادة وروحاً،دنيا وديناً".[1]وهي أيضا "نظام اجتماعي يجمع بين العناصر المعنوية ،كالأفكار، والعادات والأعراف والقيم،والمفاهيم،والعناصرالمادية،كالحرف،والمعايش،والمكاسب،والصناعات.[2]

عرف **هنتنجتون Huntington**" الحضارة "وربطها بعض الشيء بالثقافة فقال"**الحضارة والثقافة كلاهما يشير إلى مجمل أسلوب الحياة لدى شعب ما، والحضارة هي الثقافة على نطاق أوسع وكلاهما يضم المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير التي علقت عليها أجيال متعاقبة أهمية أساسية في مجتمع ما".**[3]

وبالتالي الحضارة إنما هي أعلى تجمع ثقافي من البشر وأعلى مستوى من الهوية الثقافية يمكن أن يميز الإنسان عن الأنواع الأخرى، وهي تُعرف بكل من العناصر الموضوعية العامة مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات والتحقيق الذاتي للناس.

2- مفهوم الصراع:

يعرف الصراع على أنه:"**عبارة عن جزء طبيعي،لا مفر منه،ومتكرر في جميع التفاعلات بين بني البشر يحدث على جميع مستويات المجتمع إنه ليس بالأمر المنحرف أو المرضي بالمعنى الحرفي للكلمة،كما أنه لا يتمخض-بالضرورة- عن أذى فعلي،وقد يتجلى في غياب العدالة أو الاختناقات في النظام الاجتماعي ما يتطلب الانتباه.**"[4]

والصراع في نظر دويتش هو:" **وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط الذي لا يتفق مع واحد آخر و هو الذي يمنع،أو يعرقل في حدوث أو فعالية النشاط الثاني.الصراع يمكن أن تكون صغيرا كوجود خلاف و كبيرا مثل وجود الحرب.**" [5]

وبالتالي يمكن القول أن الصراع هو نزاع ناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر.

---

1 - لكروي إبراهيم سلمان،**المرجع في الحضارة العربية الإسلامية**،الإسكندرية،مركز الإسكندرية للكتاب.1999،ص13.

2 - الكيلاني إبراهيم زيد وآخرون: **دراسات في الفكر العربي الإسلامي**. ط3. عمّان،1991،ص247.

3 - صمويل هنتنجتون،**صدام الحضارات "إعادة صنع النظام العالمي"**، ترجمة طلعت الشايب، تقديم،صلاح قنصوه،1998،ص25.

4 - تعريف الصراع،نقلا عن موقع: http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/AR_CONFLICT%20RESOLUTION.pdf (يوم 12-04-2016 على الساعة 11:40)

5- عبيد الله مصباح زايد،**السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**،دار الرواد،ليبيا،الطبعة الأولى2002، ص 153-151.

3- تعريف الحوار:

يعرف **عبد الستار الهيتي** الحوار بأنه:"**أسلوب يجري بين طرفين،يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به ويراجع الطرف الآخر في منطقه وفكره قاصداً بيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره**".[1]

في حين يعرفه **يوسف الحسن:** "هو أن يتبادل المتحاورون من أهل الديانتين،الأفكار،والحقائق والمعلومات والخبرات، التي تزيد من معرفة الفريق بالآخر بطريقة موضوعية، تبين ما قد يكون بينهما من تلاق أو اختلاف، مع احتفاظ كل طرف بمعتقداته، في جو من الاحترام المتبادل والمعاملة بالتي هي أحسن، بعيداً عن نوازع التشكيك ومقاصد التجريح،بل ما يرجى منه هو إشاعة المودة وروح المسالمة والتفاهم والوئام، والتعاون فيما يقع التوافق فيه[2].

وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الحوار يشير:"إلى درجة من التفاعل والتثاقف والتعاطي الإيجابي بين الحضارات التي تعتني به، وهو فعل ثقافي رفيع يؤمن بالحق في الاختلاف إن لم يكن واجب الاختلاف، ويكرس التعددية، ويؤمن بالمساواة.

- **المحور الثاني:من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات في عصر العولمة**

اتخذ هنتنغتون معايير غير متناسقة في تصنيفه للحضارة،فهو لم يستخدم الديانة كمعيار للتصنيف إلا عندما جاء على ذكر الحضارة الإسلامية،والحضارة الغربية نسبة إلى الغرب، والكونفوشسية نسبة إلى حكيم الصين كنفشيوس، واليابانية نسبة إلى اليابان،والهندية نسبة إلى الهند وهكذا، فاختيار معايير مختلفة للتمييز بين الحضارات يعتبر تناقضا وإخلالا بالمنهجية العلمية التي يتطلب ضرورة توافرها. فإذا استخدمنا الدين كمعيار فسيكون لدينا الحضارة البوذية والإسلامية واليهودية والمسيحية، وهذا الاختلاف في عملية التصنيف يدل على غياب الموضوعية عن هذه النظرية،لأنها تحمل فكرة تعبوية مستندة إلى أسس عنصرية،مفتقدة لأي مبررات أخلاقية وموضية.

والمتتبع للتاريخ يلاحظ في حالات الصراع والصدام الدموي بين الشعوب والأقوام،والدول والإمبراطوريات المختلفة أن الدوافع وراء هذه الصراعات والحروب، كانت وراءها دائما عوامل الطمع،والرغبة في التوسع،وتحقيق الأمجاد،وغير ذلك ولكن هل يدخل ذلك ضمن صراع الحضارات،إن التنوع والاختلاف هو ضرورة حضارية، وحقيقة كونية أيضا،وكما نشاهد ذلك من حولنا في عالم الأفكار والتصورات، على مستوى الأفراد، فإنه أيضا لا يمكن إنكاره على مستوى الأقوام والشعوب والحضارات، ولكن هذا التنوع والاختلاف، كان سببا لنشأة النزاعات بين البشر ولم تصل البشرية إلى مرحلة تقبل اختلافاتها،والاعتراف بها،إلا بتدرج وبطء،وبعد تاريخ دموي من النزاعات والحروب.

[1]- الهيتي عبدالستار إبراهيم،**الحوار الذات والآخر، ضمن سلسلة آتاب الأمة**،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،قطر،الطبعة04، 2004،ص04.

[2] – حسن يوسف، **الحوار الإسلامي المسيحي الفرص والتحديات**، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، ط01، 1997 ، ص13.

1- الصراع الحضاري في عصر العولمة:

إن البؤرة المحورية المحركة لأطروحة صدام الحضارات هي تبني **هنتغتون** الصريح لفكرة اعتبار الحضارة والثقافة العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية،وبالتالي فالانقسامات الكبرى في العالم ستكون حضارية تتصادم في إطارها مجموعة من الكتل الحضارية المنسجمة والمتنافسة فيما بينها،فالحضارة باعتبارها أرقى أشكال التعبير عن الهوية سيكون لها دور فعال خلال القرن المقبل،والصراع بين الحضارات عند هنتغتون يتخذ مستويين اثنين،الأول عبارة عن مستوى جزئي الإقليمي وتكون أكثر عندما تكون بين الإسلام وجيرانه الأردثوكس،والهندوس والأفارقة والمسيحيين والغرب،أما الثاني فهو مستوى كلي عام،ويكون بين الغرب والشرق أي بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية.

حيث أدى صدور كتاب صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي **لهنتنغتون** إلى تضارب وجهات النظر بين مختلف المهتمين بتحليل الأوضاع الدولية الاقتصادية منها والسياسية،والذي حاول فيه البرهنة على تحول العالم من صراع الأيديولوجيات الى صراع الثقافات التي تتفكك شيئا فشيئا من خلال التمايز بين الجزيئات التي تشكل في الظاهر كيانا واحدا،وهو ما يحاول **هنتنغتون** جعل التحديث مرادفا للتغريب، وتحويل فكر العالم الذي كان يؤمن في مرحلة سابقة بالاختلاف إلى مرحلة يمكن أن نطلق عليها الأحادية الفكرية التي تتلخص فيما أصطلح عليه بعصر العولمة.[1]

وبالتالي يفسر **هنتنغون** قناعته بحتمية الصراع بين الحضارات المختلفة،وأن الكراهية شعور إنساني،وأن البشر بحاجة إلى أعداء لتعريف الذات وإيجاد الدوافع،و المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون بشكل رئيسي أيديولوجياً أو اقتصادياً،وستكون التقسيمات الكبرى ضمن النوع البشري ومصدر الصراع المهيمن ثقافتها،وستظل الدول القومية اللاعب الأكثر قوة في الشؤون العالمية،ولكن الصراعات الرئيسية للسياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات ذات حضارات مختلفة،وسيهيمن صدام الحضارات على السياسة العالمية،وستكون خطوط الصدع بين الحضارات خطوط المعركة في المستقبل[2].

إن البشرية، في عصرها المعولم،هي اليوم أبعد ما تكون عن نبوءة صراع الحضارات،بل هي بحكم العلاقات الاقتصادية المعقدة والمتداخلة،وبحكم الانفتاح الثقافي والفكري الواسع الذي تعيشه اليوم، في ظل الفضاءات المفتوحة،أقرب ما تكون إلى تحقيق مقولة القرية الكونية الواحدة،وبهذا يمكن القول أن " صراع الحضارات " يدعو للعودة إلى **"شريعة الذئاب"**،حيث تتحول الدعوة إلى الانفتاح والعولمة إلى أيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع،وإلا فإن قانون الغاب سيتكفّل بالعقاب .

---

[1] – زهير دحمور،**الصرع الحضاري:إمتداد نظرية قديمة إلى عصر ما بعد العولمة**،نقلا عن موقع: www.m.ahewar.org/s.asp!aid=532654r=0(يوم 11-05-2017 على الساعة 21:34).

[2] – محمد حسينات،الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة،**مجلة الرائد**،العدد251،ديسمبر 2004،ص05.

2- الحوار الحضاري في عصر العولمة:

يخفي الحديث عن "حوار الحضارات "حقيقة ما تتعرض له معظم ثقافات العالم من انسحاق وتهديد بالتفكك والدمار نتيجة الهيمنة الواسعة للثقافة الأمريكية،ولكنه يوحي ولو شكلياً بتساوي الثقافات ونديتها،وهو بلا شكّ إيحاء غير صادق لا علاقة له بالواقع،بل إنه رد فعل وهمي على الشعور بالسيطرة الثقافية .

حيث هناك من يرى أن استحالة قيام حوار حضاري وفق المعطيات الموجودة اليوم في عصر العولمة، تؤدي بنا الى القول أن الحوار ممكن وخاصة كفكرة أن يسعى للحلول السلمية في عالم القوة والتكتلات الدولية ولكنه من الناحية الفعلية مازال أمام حوار الحضارات، من إشكاليات الحوار كذلك الأخذ بالنموذج الغربي وذلك بتعميم حضارة المعلوماتية واتخاذها أداة للتغيير الذي يفرض من الخارج وتفرض نفسها كحضارة عالمية،ما يؤدي إلى إعاقة عملية التطوير والبناء الذاتي لأنها تعيد تشكيل الواقع الاجتماعي والفكري لدى الشعوب،حيث ارتبطت الثقافة بالهيمنة والسلطة والعنف وأصبحت تثير ردود أفعال معادية في أكبر مناطق العالم غير العربي، ولعل هذا ما زاد في صعوبة الربط بين الثقافات المهمشة،وجعل الحوار مستحيلا بين الشعوب.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى قضية مهمة تتعلق بـ " **الحوار الداخلي**"، فلن نستطيع الحديث عن حوار ثقافي حضاري مع الآخر إذا لم نتمكن من إنجاز حوار ثقافي مع الداخل،أي داخل كل حضارة بمفردها.فعلاقات الحوار الداخلي التي تنطوي على التعددية وعلى الاعتراف بالآخر، وضرورة التداول السلمي للسلطة،هي التي يجب أن تكون المهيمنة على العلاقات الداخلية قبل الخارجية،وهي وحدها الكفيلة بتكوين " **ذات كلية** " أو جماعية، ولو نسبياً، يمكن بالاستناد إليها أن نتحول من الحوار في الداخل إلى قيادة الحوار أو الصراع مع الخارج بشكل ناجح ومثمر. [2]

• المحور الثالث: حوار الحضارات وليس تصادمها هو السبيل إلى نظام عالمي جديد

النظام العالمي الجديد كما قال الدكتور **مصطفى محمود** هو مصطلح بدا لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي بحيث لا يبقى منه إلا خادم للقوى الكبرى، فلا يمكن التفريق بين النظام العالمي الجديد والعولمة فكلاهما يتقاسمان نفس الأهداف أو إن صح القول كلاهما واحد لأن الهدف واحد وهو جعل العالم واحدًا في إطار حضارة واحدة مستحدثة على حساب الحضارات الإنسانية والثقافات والقيم و الأخلاق والسياسة باسم الحرية.

وقد استخدم هذا المصطلح كذلك من قبل الرئيس الأمريكي **جورج بوش** في خطابه للشعب الأمريكي شهر أوت 1990 بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج حيث تحدّث عن فكرة عصر جديد وحقبة للحرية وزمن

---

[1] - برهان غليون، **اغتيال العقل**، الطبعة 03،مكتبة مدبولي،1990،ص132-133.

[2] - السيد يسين،**حوار الحضارات في عالم متغير**،بحث مقدّم للمؤتمر الدولي حول " صراع الحضارات أم حوار الحضارات ؟ "، القاهرة 10-12 مارس 1997 ، ص 10 .

للسلام لكل الشعوب.وفي يوم 11 سبتمبر 1990 أشار الرئيس الأمريكي إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحررًا من الإرهاب، فعالًا في البحث عن العدل وأكثر أمانًا في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غربًا وشرقًا، شمالًا وجنوبًا أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم.[1]

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 ذريعة ومبرر لنظرية "**صدام الحضارات**" التي ارتكزت على 03 مستويات:

أ- الصراع بين الهويات والثقافية والحضارية.

ب- الاختلاف في القيم السياسية.

ت- الاختلاف في المعتقدات الدينية.

حيث تشير أطروحة صدام الحضارات إلى عالم ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب، يفتقر إلى تقسيم واحد ومحدد، كالذي كان أثناء الحرب الباردة.

وبشكل عام فان ما يحكم العلاقات بين هذه الحضارات هو الصدام بين الهويات الحضارية، فهنتغتون لا يرى في نهاية الحرب الباردة نهاية للتعدد والانقسام فالانسجام في نظره وهم،حيث أصبح التعدد وتأصيله في الكون أكثر حقيقة وواقعية من ذي قبل وأصبحت الحاجة إلى الذات والهوية حاجة وجودية.[2]

وفي حقيقة الأمر فان انتهاء الحرب الباردة بانهيار المعسكر الشيوعي أسهم بشكل كبير في إعادة جدولة العالم من جديد واختفاء الشيوعية كعدو ترك فراغا فالإسلام الذي جعلته أمريكا ما أطلقت عليه ب "**الخطر الأخضر**"، ليحل محل الخطر الأحمر (الشيوعية). [3]

- **خاتمة:**

إن طغيان وهيمنة الثقافة الغربية ليس أبدي، صحيح أن القوي هو الذي يفرض ما يريد والحضارة القوية لا تحاور بل تهيمن،ولا تتأثر بغيرها بل تنتج مؤثرات على الغير،والحضارة الراكدة لا تحاور أيضاً،بل تستقبل كجهاز استقبال ليس إلا.

وبالتالي فإن تعميق الحوار الحضاري والبحث عن أبعاد جديدة في عالم منقسم على نفسه لا يكون إلاّ بالتفاعل الثقافي بدلاً من الهيمنة الثقافية ،والاعتراف بمبدأ التعددية بدلاً من الهيمنة التي تضع في حسابها إسقاط وإلغاء كل الهويّات الأخرى . والكفّ عن العقلية التي لا ترى في الشرق إلا عالماً متخلفاً عليه تأمين مواد أولية وأسواق استهلاكية لعالم غربي يمتلك القوة والمعرفة ويتمتع بدرجات عالية من الرفاهية

---

[1] – أوشن محمد،**عقيدة النظام العالمي الجديد**،معهد الهوقار،نقلا عن موقع:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4625:2016-01-10-13-20-54&catid=659:ouchen-mohamed-larbi&Itemid=36 (يوم 12-05-2017 على الساعة 12:13).

[2] – حسن حنفي، الغرب وأزمة البحث عن عدو، **مجلة العربي** تصدر عن وزارة الاعلام بالكويت، العدد 518، 2002،ص 138.

[3] – نفس المرجع،ص138.

- **قائمة المراجع:**

من الكتب باللغة العربية:

إبراهيم سلمان: المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، الإسكندرية،مركز الإسكندرية للكتاب1999 .

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون،بيروت،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

أبو خليل شوقي :"الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضارات السابقة"،ط02.بيروت.دمشق: دار الفكر المعاصر ،دار الفكر،1996م.

برهان غليون، اغتيال العقل،ط 03،مكتبة مدبولي،1990.

تعريف الصراع ،نقلا عن موقع: http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/AR_CONFLICT%20RESOLUTION.pdf

حسن حنفي، الغرب وأزمة البحث عن عدو، مجلة العربي تصدر عن وزارة الاعلام بالكويت، العدد 518، 2002.

حسن يوسف، الحوار الإسلامي المسيحي الفرص والتحديات، المجتمع الثقافي، أبو ظبي،ط04، 1997..

سالم الحاج ،صراع الحضارات في عصر العولمة،نقلا عن موقع: http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2014/07/blog-post_8717.html.

صراع الحضارات في سجاله وتجلياته ،نقلا عن موقع: http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=16106

صلاح سالم زرنوقة ،العولمة و الوطن العربي ،القاهرة ،جامعة القاهرة ، 2002 .

عبيد الله مصباح،السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة ،دار الرواد،ليبيا،ط01، 2002.

الكيلاني إبراهيم زيد،وآخرون: دراسات في الفكر العربي الإسلامي،ط03عمّان:1991م.

لميداني عبد الرحمن حسن ،الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم،ط1،دمشق، دار القلم، 1998م.

محمد حسين أبو العلا ، ديكتاتورية العولمة : قراءة تحليلية في فكر المثقف ،القاهرة،مكتبة مدبولي ، 2004 .

محمد محمد، تعريف حوار الحضارات، نقلا عن موقع: http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

محمد مسعد ياقوت، حوار الحضارات وخناجر في جسد الإسلام،نقلا عن موقع:www.nabialrahma.com

من المجلات:

من المواقع الإلكترونية:

الهيتي عبدالستار إبراهيم، الحوار الذات والآخر،ضمن سلسلة آتاب الأمة،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر،طبعة 2004.